الجامعة اللبنانية
المعهد العالي للدكتوراه
في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية

دراسة تحليلية لمنهج مادة الإقتصاد وكتبها المدرسية على ضوء القضايا الإقتصادية المعاصرة. (المرحلة الثانوية)

أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التربية

إعداد الطالبة:
بياريت بطرس سمعان فريفر

إشراف الدكتور:
محمد فرحات

لجنة المناقشة:

أ.د. محمد فرحات (أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية) مشرفاً
أ.د. إلهام بدران (أستاذة في كلية التربية) قارئاً
أ.د. خيرية قدوح (أستاذة في كلية التربية) قارئاً
أ.د. سيمون عبد المسيح (أستاذ في كلية التربية) مناقشاً
د. حسّان قبيسي (أستاذ مساعد في كلية التربية) مناقشاً

العام الجامعي

2018 - 2017

لائحة المحتويات

لائحة المحتويات 2
مـقـدمة 8
الباب الأول: الإطار النظري 13
الفصل الأول: إشكالية البحث ومنهجيته 14
1- مشكلة البحث 15
2- أسئلة البحث 17
3- فرضيات البحث 17
4- أهداف البحث 18
5 - أهمية البحث 18
6 - منهج البحث 19
7 - أدوات البحث 19
أ- تحليل المضمون 19
ب- المقابلة 21
8 - حدود البحث 21
9- الصعوبات المواجهة: 22
10- الدراسات السابقة 22
11- مصطلحات البحث 31
الفصل الثاني: المنهج التعليمي: المفهوم والعناصر 35
تمهيد 36
أولاً: مفهوم المنهج 36
ثانياً: أسس بناء المنهج 44
ثالثاً: عناصر المنهج 52
رابعاً: تحليل المنهج 70
خلاصة 73
الفصل الثالث: المنهج اللبناني ومادة الإقتصاد 74
تمهيد 75
أولاً: المرحلة الثانوية 75
1- أهمية المرحلة الثانوية 75

2- المرحلة الثانوية في المناهج اللبنانية..... 77
ثانياً: المناهج اللبنانية الصادرة سنة 1997..... 78
ثالثاً: منهج مادة الإقتصاد..... 82
1- الأهداف العامة لمادة الإقتصاد..... 83
2- الأهداف التعلّمية (السلوكية) لمنهج مادة الإقتصاد (السنوات الثانوية الثلاث)..... 85
خلاصة..... 90
الفصل الرابع: القضايا الإقتصادية المعاصرة..... 92
تمهيد..... 93
أولاً: التنمية المستدامة..... 94
1- مفهوما التنمية والإستدامة..... 95
أ - مفهوم التنمية..... 95
ب- مفهوم الإستدامة..... 96
2- مفهوم التنمية المستدامة:..... 97
3- أسباب ظهور مفهوم التنمية المستدامة..... 98
4- أبعاد التنمية المستدامة..... 101
أ- البعد الإقتصادي..... 101
ب- البعد الإجتماعي..... 102
ج- البعد البيئي..... 103
5- مؤشرات التنمية المستدامة..... 104
6- التنمية المستدامة في الدول الصناعية..... 106
7- التنمية المستدامة في الدول النامية والعربية..... 107
8- التنمية المستدامة في لبنان..... 109
ثانياً: الخصخصة..... 111
1- مفهوم الخصخصة..... 112
2- أهداف الخصخصة..... 115
3- أشكال وأساليب الخصخصة..... 118
4- الخصخصة في الدول الصناعية..... 120
5- الخصخصة في الدول النامية والعربية..... 121
6- الخصخصة في لبنان..... 124
ثالثاً: الإستثمار..... 127

1- مفهوم الإستثمار 128
2- أهمية الإستثمار 129
3- معوقات الإستثمار 130
4- أنواع الاستثمار: 132
5- محددات الإستثمار 135
6- الإستثمار في الدول الصناعية 136
7- الإستثمار في الدول النامية والعربية 138
8- الإستثمار في لبنان 139
رابعاً: دور الدولة الإقتصادي 140
1- مفهوم الدولة 141
2- دور الدولة في الأنظمة الإقتصادية 142
3- أدوار الدولة في الحياة الإقتصادية 144
خامساً: البطالة 157
1- مفهوم البطالة 158
2- أنواع البطالة 161
3- أسباب البطالة 164
4- إنعكاسات البطالة 166
5- البطالة في الدول الصناعية 168
6- البطالة في الدول النامية والعربية 170
7- البطالة في لبنان 172
8- سياسات مكافحة البطالة 174
سادساً: التضخم المالي 177
1- مفهوم التضخم 177
2- أنواع التضخم 179
3- أسباب التضخم 181
4- إنعكاسات التضخم 183
5- التضخم في الدول الصناعية 185
6- التضخم في الدول النامية والعربية 186
7- التضخم في لبنان 188
8- سياسات مكافحة التضخم المالي 190
سابعاً: الـــدين الـــعام 193

1- مفهوم الدين العام 194
2- أنواع الدين العام وأشكاله 196
3- أسباب الدين العام 197
4- إنعكاسات الدين العام 199
5- الدين العام في الدول الصناعية 201
6- الدين العام في الدول النامية والعربية 202
7- الدين العام في لبنان 204
8- سياسات إدارة الدين العام 207
خلاصة 210
الباب الثاني: الإطار التحليلي 211
الفصل الأول: القضايا في منهج مادة الإقتصاد ورأي واضعيه 213
تمهيد 214
أولاً: القضايا في منهج مادة الإقتصاد 214
1- قضية التنمية المستدامة في منهج المادة 216
أ- التنمية المستدامة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث 216
ب- تحليل قضية التنمية المستدامة في منهج المادة. 218
2- قضية الخصخصة في منهج المادة 223
أ- الخصخصة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث 223
ب- تحليل قضية الخصخصة في المنهج المادة. 224
3- الإستثمار في منهج المادة 227
أ- الإستثمار في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث. 227
ب- تحليل مفهوم الإستثمار في منهج المادة. 229
4- دور الدولة الإقتصادي في منهج المادة 232
أ- دور الدولة الإقتصادي في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث. 232
ب- تحليل دور الدولة الإقتصادي في منهج المادة. 235
5- قضية البطالة في منهج المادة 240
أ- البطالة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث. 241
ب- تحليل قضية البطالة في منهج المادة. 242
6- قضية التضخم المالي في منهج المادة. 248
أ- التضخم المالي في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث. 248

ب- تحليل قضية التضخم المالي في منهج المادة. 250
7- قضية الدين العام في منهج المادة..... 254
أ- الدين العام في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث. 254
ب- تحليل قضية الدين العام في منهج المادة. 257
ثانياً: واضعو المنهج والقضايا المعاصرة..... 262
خلاصة..... 266
الفصل الثاني: القضايا في كتب المادة 268
تمهيد..... 269
أولاً: قضية التنمية المستدامة في كتب المادة. 269
1- تحليل قضية التنمية المستدامة في كتاب الثانوي الأول. 269
2- تحليل قضية التنمية المستدامة في كتاب الثانوي الثاني. 270
3- تحليل قضية التنمية المستدامة في كتاب الثانوي الثالث 270
ثانياً: قضية الخصخصة في كتب المادة. 276
1- تحليل قضية الخصخصة في كتابي المادة للسنتين الثانويتين الأولى والثانية. 276
2- تحليل قضية الخصخصة في كتاب المادة للسنة الثانوية الثالثة. 277
ثالثاً: قضية الإستثمار في كتب المادة. 280
1- تحليل قضية الإستثمار في كتاب المادة للسنة الثانوية الأولى. 281
2- تحليل قضية الإستثمار في كتاب المادة للسنة الثانوية الثانية. 285
3- تحليل قضية الإستثمار في كتاب المادة للسنة الثانوية الثالثة. 289
رابعاً: دور الدولة الإقتصادي في كتب المادة. 291
1- تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الأولى: 291
2- تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الثانية: 294
3- تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الثالثة. 300
خامساً: قضية البطالة في كتب المادة. 310
1- تحليل قضية البطالة في السنة الثانوية الأولى: 311
2- تحليل قضية البطالة في كتاب السنة الثانوية الثانية: 313
3- تحليل قضية البطالة في كتاب السنة الثانوية الثالثة: 313
سادساً: قضية التضخم المالي في كتب المادة..... 317
1- تحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الأولى: 318
2- تحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الثانية: 318
3- تحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الثالثة: 321

سابعاً: تحليل قضية الدين العام في كتب المادة.....324
1- تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الأولى.....324
2- تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الثانية:.....326
3- تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الثالثة:.....328
خلاصة.....331
الفصل الثالث: النتائج والإقتراحات.....333
تمهيد.....334
أولاً: نتائج البحث.....334
1 - القضايا الإقتصادية المعاصرة وأهميتها التربوية.....334
2- القضايا الإقتصادية المعاصرة في منهج مادة الإقتصاد.....337
3- القضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد.....351
4- الإستنتاجات.....356
ثانياً: الإقتراحات.....359
خاتمة.....367
الملاحق.....369
لائحة المراجع.....406
لائحة الملاحق.....417
لائحة الجداول.....418

مـقـدمة

شهد العالم في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين الكثير من التغيّرات والإضطرابات والتطورات وحتى التحديات التي حكمت قواعد الحياة وسلوك الأفراد. من أبرز هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر: التنمية، العولمة، الفقر، البطالة، التضخم، النمو الإقتصادي، الدين العام، ... وقد تختلف أهمية هذه القضايا تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل بلد.

من أولى هذه القضايا هي قضية التنمية التي إكتسبت دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها، وبخاصة بعد أن وضعت أدبيات التنمية ما يسمى "بالبلدان المتقدمة" مقابل "البلدان المتخلفة" أو "النامية"، وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية.

بموازاة قضية التنمية تبرز قضية أخرى هي العولمة التي كسرت كل الحدود ودمجت كل الشعوب لتكون ضمن قرية كونية واحدة تحمل في طياتها الكثير من الخفايا التي تقلق البعض ويرتاح لها البعض الآخر. فقد يرا ها البعض على أنها اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وفرض هيمنة سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية... والبعض الآخر ينظر إليها نظرة التطور والإنفتاح والتقدم وتحر ير التجارة الدولية وشبه انهيار للفواصل والفوارق ما بين دول الشمال ودول الجنوب.

ومن أبرز التحديات التي تشغل المجتمعات المحلية والإقليمية هي إرتفاع أسعار السلع والخدمات كما وإرتفاع تكلفة الإنتاج ووسائل الإنتاج. هذا الإرتفاع الهائل يؤدي إلى تقهقر القدرة الشرائية لدى الشرائح المتوسطة وما دون، وهذا من شأنه أن يفرز تقسيماً حاداً بين الطبقات الإجتماعية.

كما لا يمكن التغاضي عن مشكلة البطالة وانعكاساتها الإجتماعية والإقتصادية السلبية والمسبب الرئيس لهجرة الشباب والكوادر. تتصدر قضية البطالة المراتب الاولى بالنسبة للشباب لما لها من إرتدادات مأساوية على مصالحهم ومستقبلهم. فالشباب جيل الغد ولا بناء للوطن في ظل غيابهم، إلا أن الواقع الاقتصادي والسياسي يجعل أبناء المستقبل يعجزون عن القيام بأي عمل فيصنفون في خانة العاطلين عن العمل، وباتت الهجرة ملاذهم الوحيد.

ويعتبر الفقر أيضاً من أبرز التحديات الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة، إذ يلاحَظ أن الهوّة تتسع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وتنح صر الثروات بيد الأقلية التي يتقلّص حجمها يوماً بعد يوم لتتسع رقعة الفقر والبؤس.

هذه المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ليست حصراً على مجتمع دون آخر، فهي تحدث في أغلبية الدول . وفي لبنان ، يتوارث المجتمع ومنذ سنوات عديدة ملفات إقتصادية تحمل في طياتها الكثير من التعقيدات والهواجس كملف الدين العام، البطالة، الفساد، التضخم، النمو، الطاقة، السياسات الضريبية، الهجرة،.. . والسبب في نشوء هذه المشكلات يعود الى ما خضع له الإقتصاد اللبناني من تغيرات هيكلية وشبه غياب للآ ليات الإنتاجية الوطنية، الأمر الذي يُعرّض الإقتصاد اللبناني الى عواقب وخيمة، إذا لم يصاحب بإصلاحات إدارية وسياسية يستطيع معها مواجهة التحديات والمشكلات التي لا تنحصر آثارها فقط في الحياة الإقتصادية، إنما تمتد لتشمل كافة قطاعات الحياة ويتأذّى منها مختلف مكوّنات المجتمع وخصوصاً الشباب.

وإضافة إلى ما سبق، لا يمكن التغاضي عن الإنفتاح العالمي الذي يزداد يوماً بعد يوم كاسراً كل الحدود الجغرافيّة ليجعل العالم بقعة كونية واحدة تحمل في طيّاتها كافة الحضارات والأعراق واللغات والمعتقدات ... الأمر الذي جعل من الضروري إعادة النظر في النظم التعليمية بما يتوافق ويتماشى مع أبرز قضايا المجتمع المستجدة.

هذه الوقائع العالمية المعقّدة وهذه التحديات المعاصرة تفرض نفسها ووجودها على المجتمع اللبناني، وتجعل مواجهتها أمراً حتمياً على المؤسسات والأفراد، عن طريق إيجاد البدائل المناسبة التي من خلالها يمكن التفاعل مع تلك التحديات. وفي طليعة هذه البدائل تأتي إعادة النظر في المناهج التربوية والمواد الدراسية لجعلها تتناسب مع التغيرات العالمية والمحلية. إذ لا بدّ للمتعلم اللبناني أن يعي ما يدور من حوله من مشكلات وأن يحدد مسبباتها ويحلّل إنعكاساتها ليقترح الحلول المناسبة لها. ومن أجل ذلك أصبح لزاماً على المعنيين إعادة النظر بالمناهج التعليمية إستناداً إلى الواقع التربوي والإجتماعي والإقتصادي و تقويم مدى مواءمة هذه المناهج للتغييّرات التي تطال المجتمع ومختلف قضاياه.

هذا الأمر لم يغب عن بال واضعي خطة النهوض التربوي في لبنان للعام 1994، إذ أن الفقرة (و) من الأبعاد الإجتماعية للخطة إرتكزت على ما يلي:

" التطوير المستمر للمناهج التعليمية بما يتناسب مع قدرات المواطن ومواهبه من جهة وإحتياجات المجتمع وسوق العمل من جهة ثانية" (خطة النهوض التربوي، 1994، ص8)

فالمنهج التعليمي هو الترجمة العملية للأهداف التربوية العامة، وهو يعد لتلبية إحتياجات المجتمع في تنشئة أفراده في إطار منظم تحت إشراف متخصصين لإكسابهم المهارات والمعارف والإتجاهات والقيم التي يرى المجتمع ضرورتها.

لذا فإن أي تطوير للمناهج التعليمية، لا بد أن تسهم فيه مكوّنات المجتمع الأساسية، سياسية وإقتصادية ودينية ... لكي تأتي تلك المناهج في سياق عملية تطوير وتحديث تقوم على ما يلي:

١ -رسم سياسة تربوية تسهم في دعم وخدمة السياسة الإقتصادية والإجتماعية التي تضعها السلطة السياسية من خلال غرس القيم والمفاهيم التي تتناسب وتلك السياسة.

٢ -إختيار مواد تعليمية وأنشطة تسهم في تنمية القدرات والكفاءات المتنوعة التي تتناسب وحاجات السياسة التنموية.

أما وسيلة المنهج التعليمي في تحقيق التنمية الإجتماعية فيمكن تحديدها بما يلي:

١ - تحديد الغايات التي يعمل على تحقيقها، على المستوى الإجتماعي وعلى المستوى الفردي.

٢ -إختيار المواد الدراسية الضرورية لتحقيق تلك الغايات.

٣ -وضع المضامين الخاصة بكل مادة دراسية بما يكفل:

-تزويد المتعلم بكل المعلومات والمعارف والمفاهيم الضرورية لتحويله إلى إنسان عارف ومفكر.

-تزويد المتعلم بكل القيم والإتجاهات لتحويله إلى مواطن إجتماعي.

-تزويد المتعلم بكل القدرات والمهارات لتحويله إلى طاقة منتجة.

٤ -إختيار طرائق التعليم وأنشطته وأساليبه ووسائله وتدريب المعلمين على إستعمالها لتحويل مضامين المنهج إلى أنماط سلوكية عند المتعلمين وتحقيق غايات المنهج.

بناءً على ذلك، تضمنت مناهج 1997وتحديداً منهج مادة الإقتصاد مجموعة من الغايات التي تهدف إلى:

-" إطلاع المتعلم على المشكلات الإقتصادية البارزة التي تدور من حوله وتعويده على إيجاد الحلول المناسبة بمنهجية علمية.

-إكساب المتعلم السلوك الإقتصادي المعقلن وتعزيز الحس لديه بأهمية الإستثمار والإنتاج والإستهلاك". (المناهج اللبنانية، 1997، ص678)

اليوم وبعد مرور عشرين سنة على إعتماد هذه المناهج، هل استطاعت أن تحقق هذه الغايات؟ هل عالجت مختلف القضايا الإقتصادية المعاصرة؟ هل ما زالت مضامينها تصلح للزمن الراهن؟ ...

لذا تم إختيار البحث بعنوان: **" دراسة تحليلية لمنهج مادة الإقتصاد وكتبها المدرسية على ضوء القضايا الإقتصادية المعاصرة (المرحلة الثانوية)"**

يقسم هذا البحث إلى بابين.

يعرض الباب الأول الإطار النظري ويرد في أربعة فصول:

يعرض **الفصل الأول** إشكالية البحث ومنهجيته كما يعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي شكلت إنطلاقة هذا البحث وبلورت أهدافه وأهميته كونه يوظّف ما توصّلت إليه في سبيل تحقيق آفاق جديدة.

ويعالج **الفصل الثاني** مفهوم المنهج وكيفية تطوره، وأسس بنائه وعناصره الأربعة أي الأهداف، المحتوى، الطرائق والأساليب، والتقويم. كما تم التطرّق في نهاية الفصل إلى مفهوم تحليل وتقويم المنهج والإجراءات المتبعة في ذلك.

ويبّين **الفصل الثالث** أهمية المرحلة الثانوية في بناء شخصية المتعلم وعقلنة سلوكه، ثم يعرض المناهج اللبنانية في نسختها الأخيرة الصادرة سنة 1997، ليصار من بعدها بيان مادة الإقتصاد في هذه المناهج وأهميتها في حياة المتعلم، مع استعراض الأهداف العامة (المرامي) للمادة والأهداف الخاصة لكل صف، قبل أن يتم عرض الأهداف التعلّمية (السلوكية) .

ويعالج **الفصل الرابع** القضايا الإقتصادية المعاصرة التالية: التنمية المستدامة، الخصخصة، الإستثمار، دور الدولة الإقتصادي، البطالة، التضخم المالي، والدين العام من خلال طرح مختلف الجوانب (المفهوم والأنواع والأسباب والإنعكاسات وغيرها) ... وآثارها على الواقعين اللبناني والعالمي.

يحتوي الباب الثاني تحليل منهج مادة الإقتصاد من جهة، وكتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء من جهة أخرى. يضم هذا الباب ثلاثة فصول:

يبيّن **الفصل الأول** مدى تطرّق منهج المادة إلى أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة والإطلاع على العناوين التي عرضها.

ويبيّن **الفصل الثاني** مدى تناول كتب المادة لهذه القضايا الإقتصادية المعاصرة وكيفية معالجتها.

أما **الفصل الثالث** والأخير فقد خصّص لإستعراض النتائج والإستنتاجات التي توصّل إليها البحث، بعد تفصيل مقدار وكيفية طرح المنهج والكتب المدرسية لمختلف هذه القضايا وفق لائحة محكات من شأنها تحليل المنهج وتبرز النقاط الإيجابية والسلبية بغية العمل على تعديل وتطوير المنهج الحالي. وفي نهاية هذا الفصل، تم عرض لبعض الإقتراحات التي تضمنت تصميماً للمنهج يتضمّن مختلف هذه القضايا بدءاً من الكفايات مروراً بالأهداف التعلّمية والمحتوى ووصولاً إلى الطرائق والأنشطة والتقويم.

الباب الأول:
الإطار النظري

الفصل الأول:

إشكالية البحث ومنهجيته

1- مشكلة البحث

2- أسئلة البحث

3- فرضيات البحث

4- أهداف البحث

5- أهمية البحث

6- منهج البحث

7- أدوات البحث

8- حدود البحث

9- الصعوبات المواجهة

10- الدراسات السابقة

11- مصطلحات البحث ومفاهيمه

1- مشكلة البحث

جعلت التطورات الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية في السنوات الأخيرة من الضروري إعادة النظر بمناهج التعليم لكي تجمع ما بين الأصالة والحداثة، المحافظة والإنفتاح، القومية والعالمية،... وذلك للمحافظة على الهوية المجتمعية من جهة، ولمواكبة التطور والتقدم، والإطلاع على أهم قضايا العصر من جهة ثانية، وتزويد المتعلم ببعض المفاهيم التي تسهّل عليه الإنخراط في عمليتي التنمية والإنتاج.

رافق صدور المناهج اللبنانية في نسختها الأخيرة سنة 1997، تعديلات جذرية في الهيكلية التعليمية، فأضيف للثانوية العامة إختصاص رابع هو الإجتماع والإقتصاد، كما أضيفت مواد تعليمية جديدة عدة ومنها مادة الإقتصاد. فالمناهج الجديدة أولت المرحلة الثانوية إهتماماً خاصاً باعتبارها من أدق المراحل التعليمية، كونها مرحلة إعداد المواطن للحياة الإجتماعية، وتشكّل جواز مروره إلى مراحل التعليم الجامعي باختصاصاته المتنوعة، وكونها تهيئ الموارد البشرية، التي تعتبر ثروة الأمم والمجتمعات، لدخول عالم الإنتاج.

انطلقت غايات وأهداف منهج مادة الإقتصاد من ضرورة إطلاع المتعلم اللبناني على المشكلات والقضايا التي تشغل مجتمعه وتعميق إدراكه بها لأجل فهمها ومعالجتها وعقلنة سلوكه السياسي والإقتصادي وتسهيل إنخراطه في مجتمعه، وهذا ما عبّرت عنه غايات وأهداف منهج مادة الإقتصاد:

"- يطلع المتعلم على مشكلات مجتمعه الإجتماعية والإقتصادية ويتعرّف على قضاياه ويعتاد على منهجية تشخيصها ومعالجتها بموضوعية.

- يعمّق المتعلم إدراكه البعد العلمي للمعارف الإجتماعية والإقتصادية والإدارية، وكذلك الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية للمعارف العلمية الصرفة.
- يعقلن المتعلم سلوكه الإقتصادي، يطوّر معرفته، ويعزّز حسّه بأهمية الإستثمار والإنتاج الوطنيين." (مناهج التعليم العام وأهدافها، 1997، ص678)

وفي هذا السياق، تمحورت آراء بعض واضعي منهج المادة [1] حول الغاية من تعليم مادة الإقتصاد، وهي أن "المتعلم لا بد أن يكوّن له معرفة إقتصادية تساعده في فهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع والإطلاع على إنعكاساتها وأسبابها، وإعداده للمساهمة

[1] *ابراهيم مارون، سمير طنوس، كمال حمدان، عبدو القاعي، إيفا غصيبة*

في إيجاد الحلول المناسبة لها. هذا الأمر من شأنه ترشيد سلوكه السياسي بهدف تحسين إختياره لمن يمثّلوه سياسياً على اعتبار أن السياسة هي مفتاح الإقتصاد".

ولمعرفة ما هي أبرز القضايا والمشكلات الإقتصادية المهمة بغية إطلاع المتعلم عليها وتعميق معارفه فيها تمهيداً لعقلنة سلوكه تجاهها، تمّ إعداد لائحة تضم سبعة عشر قضية ومفهوماً إقتصادياً تم إختيارها بعد الإطلاع على مجموعة دراسات إقتصادية حديثة، وعلى مواضيع مطروحة في مناهج أجنبية للمرحلة الثانوية (تونس، فرنسا، كندا) وبعد عرضها على أساتذة محكّمين وأخذ آرائهم. بعد ذلك، تمّ إستطلاع آراء عدد من خبراء الإقتصاد بغية تحديد القضايا الإقتصادية المعاصرة البارزة في المجتمع المحلي والعالمي، وهم حسن مقلّد، روجيه نسناس، شربل نحاس، فضل شلق، غازي وزني، كمال حمدان (وهو أحد أعضاء واضعي منهج مادة الإقتصاد سنة 1997)،

بعد إجراء المقابلات، تبيّن توافقاً في آراء الخبراء حول أربع قضايا يجب أن تتضمّنها المناهج اللبنانية لمادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية نظراً لأهميتها البالغة وآثارها على الفرد والمجتمع، وهي: التنمية المستدامة، أدوار الدولة الإقتصادية، التضخم المالي، والدين العام. فيما حظيت قضيتا البطالة والخصخصة على إختيار خمسة خبراء، بينما أثنى أربعة منهم على أهمية الإستثمار في الحياة الإقتصادية وضرورة تضمينها في المناهج لحثّ الشباب اللبناني على الإستثمار[1].

ولمعرفة ما إذا كان هذا المنهج قد استطاع تحقيق غاياته ومعالجة أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، يُطرح السؤال الرئيس الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه وهو:

إلى أي مدى يعالج منهج مادة الإقتصاد وكتب المادة المدرسية أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة؟

إنطلاقاً من هذا السؤال، يحاول هذا البحث أن يجري نظرة تحليلية لمنهج مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية بهدف بيان مدى تناوله أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، ومدى قدرته على توفير الإعداد الكافي للمتعلم اللبناني ليصبح قادراً على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية.

[1]) راجع ملحق رقم (3) الذي يتضمن آراء الخبراء.

2- أسئلة البحث

للإجابة على السؤال الرئيس سيكون من الضروري الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، وما هي أهميتها التربوية ؟
- هل يتناول منهج المادة معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة؟
- هل يعرض منهج المادة أثر هذه القضايا على الوضع الإقتصادي اللبناني؟
- كيف تمت م عالجة القضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء؟
- هل يساعد منهج المادة وكتبها المتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها؟

3- فرضيات البحث

إنطلاقاً من السؤال الرئيس الذي يتمحور حوله هذا البحث، تكوّنت الفرضية الأساس التي سيسعى هذا البحث إلى التأكد من صحتها:

يعالج منهج مادة الإقتصاد أغلبية القضايا الإقتصادية المعاصرة، إلا أن معالجتها في كتب المادة المدرسية لم تتناول الجوانب كافة.

ولبيان صحة أو بطلان الفرضية الأساس يستحسن أيضاً فحص الفرضيات التالية:

- يتناول منهج المادة معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة المطروحة.
- يعرض منهج المادة أثر القضايا الإقتصادية المعاصرة على الوضع الإقتصادي اللبناني.
- لم تعالج كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة بشكلٍ يسهم في تحقيق الغايات من دراستها.
- لم يساعد منهج المادة وكتبها المتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها.

4- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى:

-تحديد أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة،
-توضيح مدى إرتباط موضوعات المنهج الحالي بأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة،
-تحليل كيفية معالجة كتب مادة الإقتصاد للقضايا الإقتصادية (العالمية واللبنانية) المعاصرة،
-عرض وجهات نظر بعض واضعي المنهج وبعض المؤلفين حيال المنهج الحالي وكتب المادة،
-تقديم إقتراحات تهدف إلى تطوير منهج الإقتصاد الحالي في ضوء القضايا الإقتصادية المعاصرة.

5 - أهمية البحث

نظراً لأهمية المناهج في إعداد الموارد البشرية، ونظراً لأهمية المرحلة الثانوية في تحديد توجهات المتعلمين إلى التخصصات الجامعية ومن بعدها إلى سوق العمل، كان لا بد من إعادة النظر في المناهج التربوية الثانوية وتحديداً في مناهج المواد ال تي أدخلت حديثً التي لم تلحظها المناهج السابقة كالإجتماع والإقتصاد وغيرها... في ظل التطورات والتحديات التي تشهدها الحياة الإقتصادية.

يحاول هذا البحث أن يعمل على سد النقص في ميدان البحث العلمي في مجال إعادة النظر بمنهج مادة الإقتصاد وتطويره. كما قد يفيد معدّي ومطوّري المناهج وخاصة مطوّري منهج مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية من خلال عرضه لأبرز ثغرات المنهج الحالي ومدى قربه/بعده عن واقع المجتمع اللبناني وأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة. كما يخدم هذا البحث المعلم بإعطائه لمحة عن أهم القضايا الإقتصادية –الإجتماعية المحلية والإقليمية التي يجب التركيز عليها أثناء التعليم. وفي النهاية، يفسح في المجال ويوسّع الآفاق لمزيد من الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع.

6 - منهج البحث

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن تعريفه على أنه: " أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظّم؛ لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (ملحم، نقلاً عن النوح، 2004، ص 117).

لهذا تم اعتماد هذا المنهج بهدف السعي إلى إجراء وصف منظم وبطريقة موضوعية لموضوعات المنهج بغية تصنيفها وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها للمجتمع اللبناني ولأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، ولتحليل الموضوعات الواردة في كتب المادة لتبيان مدى إلتزامها بأهداف وموضوعات المنهج من جهة، وللإطلاع على كيفية معالجتها لأبرز القضايا الإقتصادية المحلية والإقليمية من جهة أخرى.

7 - أدوات البحث

تم استخدام تقنيّ تحليل المضمون وأداة المقابلة لإتمام هذا البحث.

أ - تحليل المضمون

يعرّف بريلسون Brelson تحليل المضمون على أنه: " أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال".

ويرى كابلان Kaplan بأن تحليل المضمون" يهدف إلى التصنيف الكمّي لمضمون معين في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون" (المدخلي، (د.ت.)، ص4)

إذن، يمكن تعريف تحليل المضمون على أنه أسلوب بحثي علمي كمّي ونوعي يهدف إلى تحليل البيانات وفق وحدات تحليل مناسبة وبطريقة موضوعية للتحقق من الفرضيات الموضوعة حول المشكلة موضوع البحث.

تم استخدام تقنية تحليل المضمون على صعيد المنهج بغية إظهار مدى تناوله لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، وعرض ما تضمّن المحتوى من عناوين رئيسية وفرعية. ولهذا الغرض، تم تحديد لائحة محكات جرى على أساسها تحليل عناصر المنهج (أهداف، محتوى وأنشطة) وذلك من أجل تبيان المواضيع المطروحة وتحليل مضمونها.

تم استبعاد عنصر التقويم كونه لم يرد في المنهج، وقد صدر في فترة لاحقة عن صدور الكتب في "دليل للتقييم".

وللقيام بعملية تحليل **عناصر المنهج**، اتُبعت الخطوات التالية:

- عرض الأهداف والمحتوى والأنشطة المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة الواردة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.
- تحديد جوانب القضايا (المفهوم، الأنواع، الأسباب، ...) الواردة في المنهج وتحليلها.

ولتحليل عناصر المنهج ومعرفة مدى تناولها لجوانب أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، اعتمدت المعايير التالية:

- **الأهداف:** الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة)، تتناول الواقع اللبناني ، تراعي مختلف أنواع الأهداف، توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية.
- **المحتوى:** يتناسب مع الأهداف ، يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق)، يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية (حداثة المحتوى)، يعرض الواقع المحلي والعالمي، يتسم بالإستمرارية والتتابع.
- **الطرائق والوسائل التعليمية:** تسهم في تحقيق الأهداف ، ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج، تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم ، تساعد على تنمية مهارات التفكير، قابلة للتحقق.

أما في ما خص كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء للسنوات الثلاثة، فقد استخدمت تقنية تحليل المضمون من أجل معرفة كيفية معالجتها للقضايا الإقتصادية المعاصرة وبيان مدى ارتباطها بالواقع المعاش، ولهذا تم تحديد وحدات قياس مناسبة للتحليل.

ركز التحليل على محتوى كتب مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث لمرحلة التعليم الثانوي فيما يتعلق بالقضايا الإقتصادية المعاصرة:

- الثانوي الأول: " الحياة الإقتصادية"
- الثانوي الثاني: " الأنشطة والإواليات الإقتصادية"
- الثانوي الثالث: "التنمية والسياسات الإقتصادية"

في الكتب التي لم تتضمّن في محاورها وفصولها القضايا الإقتصادية المعاصرة، تم اعتماد العبارات التي تتعلق بهذه القضايا الواردة ضمن صفحاتها كوحدة للتحليل. أما في الكتب التي طرحت القضايا الإقتصادية المعاصرة، تم اعتماد الفصل كوحدة للتحليل.

ب -المقابلة

وهي "محادثة بين شخصين، يبدأها الشخص الذي يجري المقابلة (الباحث) وتهدف إلى الحصول على معلومات وثيقة الصلة بالبحث" (دهيمي، 2010،ص8).
تهدف المقابلات إلى زيادة تعمّق الباحث بالمشكلة كونها تشكّل مصدراً للبيانات والمعلومات للمستجيب للتعبير الحر عن الآراء والأفكار والمعلومات.

هناك عدة أنواع من المقابلات ومن أبرزها: المقابلة المقفلة (أسئلة ذات إجابات محددة) المقابلة المفتوحة (ذات أسئلة غير محددة الإجابة) ، المقابلة الإكلينيكية، المقابلة البؤرية (ترتكز على خبرة الفرد)، المقابلة الحرة (أسئلة غير محددة الإجابة)، المقابلة المقننة (إجابات محددة ودقيقة)، المقابلة الاستطلاعية (المسحية)،...

استُخدِم في هذا البحث **المقابلة المفتوحة والحرة**، لأخذ آراء واضعي منهج مادة الإقتصاد بغية الإضاءة على اختيار مضامين مادة الاقتصاد في المنهج وعن أبرز الثغرات الواردة فيه وعن جدة مواضيعه المطروحة وملاءمتها للواقع المعاش، وبيان ملاحظات هم حول كيفية معالجة هذه المواضيع في كتب المادة، والإقتراحات التي يرونها مناسبة لتطوير منهج مادة الإقتصاد الحالي وكتبه.

8 - حدود البحث

- **الحدود الموضوعية** : يحاول هذا البحث أن يبيّن أهمية تعلّم مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية وإكتساب مفاهيمها. ونظراً لانشغال العالم اليوم بقضايا إقتصادية بارزة، كان لا بد

من تسليط الضوء على أبرز هذه القضايا وذلك من خلال إستطلاع رأي أجري مع عددٍ من الخبراء الإقتصاديين اللبنانيين لتحديد أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة ، حيث تم على أساسها تحليل موضوعات المنهج اللبناني لمادة الإقتصاد، لإظهار مدى تناوله لهذه القضايا.

تناول هذا البحث أيضاً، كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لمعرفة كيفية معالجتها وحِدتها في طرح المفاهيم وال جوانب المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

كما لجأ إلى أخذ آراء واضعي المنهج للإضاءة أكثر فأكثر على واقع ه، وإعطاء إقتراحات بشأن موضوعات جديدة تطال أهم القضايا الإقتصادية المعاصرة.

بالإضافة إلى ذلك، يقدّم هذا البحث إقتراح تعديل لمنهج مادة الإقتصاد فيما يتعلق بالقضايا الإقتصادية المعاصرة المطروحة والمعالجة.

- **الحدود المكانية**: يجرى هذا البحث في لبنان.

9- الصعوبات المواجهة:

- عدم التمكّن من إجراء إستطلاعات رأي لعدد أكبر من الخبراء بسبب كثرة إنشغالاتهم وصعوبة الإتصال بهم.
- عدم التمكّن من إجراء المقابلات مع واضعي المنهج جميعهم نظراً لظروفهم الخاصة.

10- الدراسات السابقة

من أجل الإعداد لهذا البحث، تمت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات:

أ - الدراسات المتعلقة بالمناهج (مضامينها، تعديلها، تقويمها، تطويرها)؛

ب -الدراسات المتعلقة بمنهج مادة الإقتصاد؛

ج -الدراسات المتعلقة بأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة وإرتباطها بالمناهج؛

أ -الدراسات المتعلقة بالمناهج (مضامينها، تعديلها، تقويمها وتطويرها):

(1)- اللصاصمة، محمد حرب . (1998). تخطيط مناهج المرحلة الثانوية في التعليم الشامل الأكاديمي في الأردن . بحث دكتوراه غير منشور في جامعة القديس يوسف، بيروت.

قام الباحث بتخطيط منهج مطوّر للتعليم الشامل في المرحلة الثانوية، وقسّم دراسته إلى قسمين:

عرّف في القسم الأول منها أهمية التربية ودورها، ومن ثم عرض أهمية المرحلة الثانوية وأهدافها، وتطّرق بعدها إلى مفهوم المنهج وإلى معايير وأسس بنائه، متناولاً عناصره الأربعة (الأهداف -المحتوى- الأنشطة – التقويم-).

أما في القسم الثاني، فقد إعتمد الباحث "أسلوب دلفي [1]" "Procedure de Delphi" الذي يقوم على إستشارة أخصائيين لتحديد متطلبات المنهج ومتطلبات المجتمع من خلال مقابلات وإستبيانات. وبعد تحديد هذه المتطلبات يقوم بالتخطيط لمنهج يوفّر معظمها بما يواكب التطورات التربوية الحديثة. بعد ذلك، عرض الباحث المنهج المطوّر على مجموعة من الأخصائيين التربويين للتحكيم وأخضعه للتجربة بهدف التقويم والتصحيح.

من خلال هذا البحث تم الإطلاع على التقنيات والأدوات التي استخدمها الباحث بغية جمع البيانات والتخطيط لمناهج المرحلة الثانوية.

(2)- إبراهيم، خالد ، و مشالي، نيللي . (2008). تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الإعدادية في العراق في ضوء معايير دولية. بحث منشور في دورية عراقية.

يحاول الباحثان من خلال هذا البحث أن يجريا تقويماً للمناهج الدراسية للمواد العلمية للمرحلة الإعدادية في العراق في ظل معايير دولية، إذ تمحورت مشكلة البحث وأسئلتها حول ماهية المعايير التربوية التي يجب أن تتوفر في المناهج الدراسية للمرحلة الإعدادية

---

[1] *يعرف أسلوب دلفي بأنه: برنامج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للدراسة واستطلاع الرأي، يتم من خلال المناقشة غير المباشرة، أي ان كل عضو من الخبراء يبدي رأيه بعيدا عن تأثير رأي المجموعة، ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول الى نتائج تفيد في حل مشكلة البحث. و هو أحد الأساليب العلمية التي تستخدم في مجالات: التنبؤ – تحديد الأهداف – تقدير الحاجات – صنع السياسات – تصورات المستقبل في أي نظام. (منتدى الدراسات العليا والبحوث)*

والتعرّف إلى مدى توفر هذه المعايير في تلك المناهج (الأهداف، المحتوى، طرائق التدريس، الوسائل التعليمية، التقويم).

إستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على تقنيتي تحليل المضمون والإستبيان الموجّه إلى عينة من أربعين معلم اً ومعلمة من خمسة عشر محافظة عراقية. بدأ الباحثان الإطار النظري للبحث في تحديد مفهوم المنهج الدراسي وعناصره من أهداف ومحتوى وطرائق تدريس وتقويم. من ثم تم تناول أهمية تدريس العلوم ودور الوسائل والمختبرات في إنجاح العملية التعليمية وإكتساب المعارف والمهارات.

بعد ذلك عرضا بإسهاب مفهوم وآلية تقويم المناهج الدراسية وأهدافها وأنواعها. كما تناولا أيضاً عناصر تقويم الكتاب المدرسي (المادة التعليمية، عرض المادة، الإخراج، الرسوم والصور، الأنشطة، التقويم، الملخصات، التحرير،...)

أما فيما يتعلق بالقسم الميداني، فقد توصل الباحثان بعد إجرائهما الإستبيانات وجمعها وفرزها إلى نتائج ملفتة تتمحور حول إقتصار معظم المعلمين على الطرائق التقليدية في التدريس وعدم تدريبهم على الطرائق الحديثة منها التي تستخدم المختبر والتقنيات التربوية ، قلّة الحصص المخصصة لتدريس المواد العلمية في الصفوف الإعدادية، نقص في إعداد المعلمين والمعلمات لتلك المواد، ضعف في مستوى التلاميذ المعرفي في هذه المواد.

يفتح هذا البحث باباً لتقويم المناهج الدراسية وأهدافها ومضامينها، وكذلك لدراسة مدى فعالية الطرق والأساليب المستخدمة في تدريس المادة التعليمية، ومدى إمكانية تحقيق أهداف المنهج.

(3)- مصلح، نسيم. (2009). تقويم منهاج الجغرافيا في المرحلة الأساسية العليا في ضوء بعض الإتجاهات العالمية. رسالة ماجستر غير منشورة في كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

أراد الباحث إظهار مدى تضمين مناهج الجغرافيا للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين للإتجاهات العالمية وذلك من خلال تقويمه للمنهج. ولتحقيق هذا الغرض، قام الباحث بتحديد الإتجاهات العالمية في علم الجغرافيا ومنهجها الدراسي. وبعد ذلك، بيّن مدى توافر هذه الإتجاهات في محتوى منهج الجغرافيا وذلك عن طريق تحليل المحتوى، كما توقف عند وجهة نظر معلمي هذه المادة في تضمين محتوى المنهج للإتجاهات العالمية.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على تقنيتي تحليل المضمون والإستبيان. واستعرض في الإطار النظري للدراسة، مفاهيم كل من المنهج (أهميته، أدواته، معاييره) وعلم الجغرافيا (أهميته، خصائصه، أهدافه) بالإضافة إلى الإتجاهات العالمية في تقويم المناهج.

أما في ما يتعلق بالقسم الميداني، فقد بنى بحثه على عينة مؤلفة من 34 معلماً في المرحلة الأساسية العليا، وقد اختار كتب الجغرافيا المخصصة للصفوف السابع والثامن والتاسع التابعة لوزارة التربية والتعليم الحكومية لتحليل مضمونها. وقسّم الإتجاهات العالمية الواجب توافرها في كتب الجغرافيا إلى ثلاث إتجاهات: التربية السكانية، إستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والقضايا العالمية المعاصرة. اشتمل كل إتجاه على عدد من المعايير التي حددها من خلال قراءاته وأبحاث سابقة وآراء متخصصين.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج تعبّر عن عدم توافر معايير إتجاه نظم المعلومات الجغرافية في محتوى منهج الجغرافيا للصفوف الثلاثة . أما بخصوص رأي الأساتذة فقد تباينت النسب واختلفت بين الإتجاهات الثلاث.

يسمح هذا البحث بالتعرّف على كيفية تحديد المعايير التي على أساسها تم تقويم المنهج والكتب المدرسية والوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك.

ب -الدراسات المتعلقة بمنهج مادة الإقتصاد؛

(1)- Albert, Atkinson, Bauchet,…(2008). Rapport sur L’enseignement de l'économie dans les lycées. France

أجرى فريق عمل متخصص عدة دراسات حول تقويم منهج مادة الإقتصاد الفرنسي، وأخرى لتقويم كتب المادة، وذلك لمعرفة إذا كانت هذه الكتب تترجم بشكل حقيقي غايات وأهداف المنهج. كما تمت دراسة وسائل وأساليب التدريس، ومدى ملاءمتها للمضمون. وأجريت دراسة أخرى تظهر المصطلحات والمفاهيم الواردة في الكتب ومدى أهميتها وعلاقتها بالتخصص الجامعي. وقد أظهر هذا التقرير أن الكتب يشوبها الكثير من عيوب الصياغة وعدم الدقة في طرح المفاهيم إضافة إلى غياب مفاهيم مهمة تناسب التخصص الجامعي.

يساعد هذا التقرير في بلورة منهجية بحث علمية وموضوعية لإعتمادها في تقويم كتب مادة الإقتصاد في لبنان.

(2)- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية . (2005). الدراسة التقييمية للمناهج التعليمية الجديدة في لبنان.

هو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومكتب اليونسكو الإقليمي ووزارة التربية ممثلة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء (Project, LEB/96/005). أعدت البحث الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في إطار هذا المشروع بتكليف من مكتب اليونسكو وتحت إشرافه، بهدف تقويم المناهج الجديدة. تكوّن البحث من ست دراسات أو مكونات فرعية:

"تقييم الأهداف والهيكلية وتوزيع الدروس"، "تقييم مناهج المواد"، "تقييم الكتب المدرسية"، "تقييم نظام التقييم"، "تقييم تحصيل الطلبة"، "تقييم برامج تدريب المعلمين".

في ما يتعلق بالجزء المخصص لتقويم منهج مادة الإقتصاد، تم نقد المنهج المخصص للصفوف الثانوية الثلاثة. واعتبر الباحثون أن الحصص المخصصة لإنجاز المادة غير كافية ولا تتناسب مع حجم المنهج، إذ لم تؤخذ بعين الإعتبار الأنشطة التطبيقية، الإمتحانات، الحوارات، ... كما تم إنتقاد توزيع المحتوى، بمعنى آخر، تنظيم المحاور والعناوين والأفكار الرئيسية التي يتضمنها المنهج. بالإضافة إلى ذلك، تم إظهار التكرار والتداخل في العناوين ما بين مادتي الإقتصاد والإجتماع مع وضع إقتراحات بإلغاء بعض الفصول كونها تصلح لأن تكون في كتب الإجتماع أكثر من أن تكون في كتب الإقتصاد. أما فيما يتعلق بالأهداف فقد برز خلل ما بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة للمادة مع إظهارعيوب في الصياغة.

خلص البحث إلى إعتبار أن المنهج لم يفسر الأسباب الموجبة تربوياً وعلمياً والمعايير العلمية التي اعتمدت لاختيار مضمون معين للصف، كما لا يوجد تطابق ما بين الأنشطة المطروحة في المنهج مع الواقع التربوي سواء كان ذلك من خلال التقنيات والوسائل أو من خلال الزيارات، كما أكد الباحثون على عدم وجود تطابق ما بين حجم المادة وعدد الحصص المقترحة.

يلقي هذا البحث الضوء على ثغرات المنهج ومواضيعه، ويشكل نقطة انطلاق للبحث الحالي.

- (3)- فريفر، بياريت. (2013). مدى تطابق مضمون كتاب "التنمية والسياسات الإقتصادية" مع منهج مادة الإقتصاد- للصف الثالث ثانوي . بحث ماجستر غير منشور في كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

هدف هذا البحث إلى معرفة مدى التطابق بين منهج مادة الإقتصاد لصف الثالث ثانوي والكتاب الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء وذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أداتي تحليل المضمون والمقابلة. بعد ما تم إستعراض أبرز المفاهيم والمعايير في الإطار النظري (المنهج ومضامينه، الأهداف وصياغتها وتصنيفها والتقويم...) أجري وصف نقدي لتفاصيل المنهج من جهة، وتحليل كمي ونوعي للكتاب، من جهة ثانية.

وقد أظهر البحث أن صياغة المنهج وخصوصاً أهدافه تشوبها عيوب ً ويغلب عليها الغموض والضبابية، كما يعاني المنهج من شبه غياب لتحديد الوسائل والأنشطة. كما بيّن هذا البحث وجود خلل في توزيع أهداف المنهج على فصول الكتاب، وبعدم الإلتزام بها كلها ، وبروز إختلافلت ما بين محتوى المنهج ومحتوى الكتاب.

كما بيّن البحث أنه توجد فروقات كثيرة ما بين المنهج والكتاب، ويعود سبب ذلك لأسباب عديدة وأبرزها عدم إطلاع بعض مؤلفي الكتاب على المنهج، إنفراد المركز التربوي للبحوث والإنماء بوضع أنشطة الكتاب دون الرجوع إلى المؤلفين، ونُشر ككتاب تجريبي لفترة معينة على أن يعاد تعديله في وقت لاحق.

يسمح هذا البحث في الإطلاع على المواضيع المطروحة في المنهج وكيفية معالجتها في كتاب الثانوي الثالث لمادة الإقتصاد.

ج -الدراسات المتعلقة بأبرز القضايا المعاصرة وإرتباطها بالمناهج؛

- (1)- اليازوري، محمد . (2011). تقويم محتوى منهاج القضايا المعاصرة للمرحلة الثانوية في ضوء التوجهات المعرفية الحديثة ومدى اكتساب الطلبة لها. بحث ماجيستر غير منشورفي الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

قام الباحث بتحليل محتوى منهج مادة القضايا المعاصرة في المرحلة الثانوية في ضوء التوجهات المعرفية الحديثة. تطرّق الباحث في الإطار النظري للدراسة إلى التوجهات

المعرفية الحديثة (التربية العالمية، التربية الديمقراطية، التربية البيئية،...) وإلى أبرز مجالات القضايا المعاصرة التي قسمها إلى خمس مجالات:

- القضايا التربوية، على اعتبار أن عبء المحافظة على الهوية والأصالة وتقبّل التجديد والتطوير والحداثة ملقىً على عاتق التربية بهدف إعداد الفرد.
- القضايا السياسية، حيث ركّز الباحث على أهمية الوعي السياسي في إتخاذ القرارات وحسن الإختيار وذلك لمواجهة التحديات الخطيرة التي تهدد المجتمعات والأوطان.
- القضايا الثقافية والفكرية وأهمية الجمع ما بين ثقافة المجتمع السائدة والتطور العالمي الحاصل.
- القضايا العلمية، إذ اعتبر الباحث أن الشباب بحاجة إلى تربية علمية لحسن إستغلال المصادر والموارد المتوافرة.
- القضايا الإجتماعية، التي تواجه العالم اليوم والعمل على كيفية حلها ومواجهتها.

بعد ذلك تناول الباحث مفهوم تقويم المنهج التربوي وأهميته في التحسين والتطوير. واستخدم لإتمام هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً بتقنيتي تحليل المضمون، التي تشتمل على قائمة القضايا المعاصرة، والإختبار الذي أجري على عينة من المتعلمين مؤلفة من 200 متعلم، بهدف التعرّف على مستوى المتعلمين لاكتساب أبعاد التوجهات المعرفية الحديثة للقضايا المعاصرة. أما أبرز النتائج التي خلُص إليها البحث فهي: ضعف المنهج في تناول ومعالجة القضايا المعاصرة في المرحلة الثانوية، كما تبين أن هناك فروقاً في مدى توافر أبرز القضايا المعاصرة ومؤشراتها، وأيضاً هناك فروق في اكتساب لبعض القضايا على حساب أخرى.

يساعد هذا البحث على الاطلاع على المنهجية العلمية المتبعة في تقويم المنهج المدرسي في ضوء التوجهات المعرفية الحديثة التي حددها.

(2)- المعافا، محمد . (2013). متطلبات تطوير مناهج التعليم: منهج المواد الإجتماعية في ضوء متغيرات العصر (الواقع والتحديات) . ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى المناهج المنعقد في جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

استطاع الباحث من خلال ورقة العمل هذه أن يظهر مدى أهمية النظام التعليمي وخصوصاً المناهج في تنمية المجتمعات وتطورها من خلال إعتماده المنهج الوصفي. استعرض الباحث أهم التحديات التي تواجه تطوير المناهج وبالتحديد مناهج المواد

الإجتماعية، كما بيّن دواعي تطوير المنهج في ضوء متغيرات العصر وتحديات العولمة. فقد اعتبر أن تعديل المناهج أمر ضروري بهدف تنمية وتطوير المهارات لدى المتعلمين وتعديل سلوكهم وتحصين الفرد ضد التحديات التي يفرضها التطور وتعزيز القيم لديه. كما تطرّق إلى أبرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية ومنها الأمية، البطالة، ضعف الإنتماء الوطني، سلوك المستهلك الخاطئة،... بالإضافة إلى ذلك، عرض أيضاً تحديات العولمة التي لخّصها بالهيمنة الثقافية العالمية، تهميش الثقافة المحلية، إضعاف الإنتماء والهوية، والتبعيات الإجتماعية والإقتصادية،... كل هذا من شأنه أن يحث المعنيين إلى وجوب تطوير المناهج.

أما أبرز ما جاء في نتائج هذه الورقة البحثية ، أن المناهج الحالية للمواد الإجتماعية في المملكة العربية السعودية وبعد تقويمها حققت بعض الأهداف وأخفقت في تحقيق البعض الآخر.

تسمح هذه الورقة البحثية بإلقاء نظرة على أهم التحديات العالمية التي تواجه المجتمعات وبالتحديد الفرد المحلي وما هي المخاطر التي تواجه المناهج التعليمية في سبيل الحفاظ على الهوية الإجتماعية والوطنية للمجتمعات المحلية.

(3)- قرم، جورج . (2011). أهم التحديات الإقتصادية والإجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع . بحث مقدّم إلى المنتدى الإقليمي حول الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في ظل الأزمات العالمية المنعقد في بيروت.

تناول الباحث في مداخلته أهم التحديات التي تواجه العالم العربي والمتمثلة بدايةً بمشكلة التنمية التي بدأت تبرز أكثر فأكثر بعد زوال الإستعمارات والإحتلالات وازدادت مع الحروب العربية المتعلقة بالأنظمة السياسية والإقتصادية المتّبعة . كما تلحظ هذه البلدان مشكلة هجرة الموارد البشرية وذوي الكفاءات العالية، إلى جانب إنتشار الأمية والبطالة، إزدياد مستويات الفقر، شبه غياب للإنتاج السلعي، توزيع غير عادل للمداخيل وإنحصار الثروات بيد الأقلية، وإهمال الدولة لبعض القطاعات الإنتاجية وتفشي الفساد في قطاعاتها العامة.

تبيّن هذه الورقة البحثية وبشكل واضح التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه المجتمع العربي، وكون لبنان ينتمي إلى هذا المجتمع فهو يعاني هذه التحديات والأزمات، الأمر الذي يجعل من الضروري تحديد أهم القضايا الإقتصادية المعاصرة التي تشغل الساحة المحلية.

(4)- عبد البصير محمد، أحمد . (2009). الدول العربية والتحديات الإقتصادية . بحث غير منشور في جامعة القاهرة.

تناول هذا البحث أبرز التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر. إعتمد الباحث المنهج الوصفي، وقسم البحث إلى أربعة مباحث:

عرض المبحث الأول مفهومي الدول العربية والتحديات الإقتصادية. أما المبحث الثاني، فقد تناول أنماط وصور التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول العربية ومنها: العولمة، الخصخصة، الإندماج الإقتصادي العالمي، البطالة، التنمية، الفساد، التضخم، مشكلات البيئة، ... بعد ذلك، عرض المبحث الثالث الآثار الناجمة عن هذه التحديات بعد أن صنّفها الباحث إلى تحديات داخلية (داخل البلد كالفساد والبطالة...) وتحديات خارجية (عالمية كالعولمة والإندماج الإقتصادي ...) أما المبحث الرابع والأخير فقد تناول الباحث في سبل مواجهة التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول العربية، ومنها بناء رأسمال بشري كفوء، تفعيل منظومة البحث والتطوير لمواكبة التطورات العلمية، خلق المناخ الإستثماري، تحييد العمل الإقتصادي عن الصراعات والهزات السياسية ...

يسمح هذا البحث بالإطلاع على أهم التحديات والقضايا الإقتصادية المعاصرة التي تشغل العالم العربي اليوم، ويقترح سبل حل هذه المشكلات .

خلاصة الأدبيات

من خلال هذه القراءات التي تتعلق من جهة بالمناهج وكيفية تقويمها وتعديلها في ظل أبرز التحديات العالمية، ومن جهة أخرى بمنهج مادة الإقتصاد وأبرز القضايا المعاصرة، يتبين وبشكل واضح أهمية وضرورة إعادة النظر في المناهج لمواكبة التحديات والتطورات الحاصلة في العالم، كما تبيّن الصلة الوطيدة بين تطوير المناهج وتطور المجتمعات وتحديداً التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال إعداد التنمية البشرية.

أفادت هذه القراءات بتبيّن أبرز القضايا المعاصرة التي تشغل المجتمعات، وسمحت بتكوين فكرة واضحة عن كيفية تقويم المناهج وتعديلها في ظل القضايا التربوية المعاصرة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أبرز القضايا المحلية والدولية التي تشغل المجتمعات وخصوصاً في ظل التحديات التي تفرزها العولمة وخطورة آثارها على المقومات

الإجتماعية وضرورة إيجاد تقنيات تربوية للحد من مخاطرها والإستفادة من التطورات المعرفية الحاصلة. وكون البحث الراهن يتمحور حول تحليل منهج مادة الإقتصاد وكتبها في المرحلة الثانوية اللبنانية في ضوء القضايا الإقتصادية المعاصرة، فقد مهّدت هذه الدراسات والبحوث الطريق من خلال إبراز أهم القضايا المحلية والعالمية من جهة، ومن جهة أخرى الإطلاع على كيفية تحليل وتقويم المناهج وتعديلها في ظل التحديات التي تفرضها التغيرات والتطورات، كما كان لبعض الأوراق البحثية وورش العمل التي عقدت نتائج بارزة يمكن الإنطلاق منها لإتمام البحث.

11- مصطلحات البحث

- **علم الاقتصاد**

عرّف الإقتصاديان ساموبلسون ونوردهاوس علم الإقتصاد على أنه: " دراسة كيفية قيام المجتمعات بإستخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع وتوزيعها بين مختلف أفراد المجتمع". (ساموبلسون، نوردهاوس، 2006، ص4)

ويعرّف آدم سميث Adam Smith المؤسس الحقيقي للإقتصاد الكلاسيكي في كتابه " ثروة الأمم " An inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations علم الإقتصاد على أنه: ذلك النوع من المعرفة الذي يتصل بالثروة أي أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة أن تغتني." (في غزّاوي، البنّى، 1999، ص 75).

إستناداً إلى ما ورد من تعريفات، يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك الإنساني والعلاقات بين الناس المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها، وذلك بهدف إشباع حاجات الإنسان المتزايدة من خلال الموارد النادرة المتوفرة.

- **المرحلة الثانوية**

هي المرحلة الأخيرة من مراحل المدرسة، تلي مراحل الروضة والإبتدائي والمتوسط. هي عبارة عن ثلاث سنوات:

- الأول الثانوي

- الثاني الثانوي وهو فرعان: الفرع العلمي والفرع الأدبي،
- الثالث الثانوي وهو أربعة فروع: علوم العامة، علوم الحياة، الإقتصاد والإجتماع، والإنسانيات.

يخضع التلميذ في نهاية المرحلة لإمتحانات رسمية يحصل على أثرها على شهادة الثانوية العامة التي تسمح له متابعة تخصصه الجامعي.

- **المنهج**

يمكن تعريف المنهج على أنه مجموعة الخبرات والأنشطة التربوية التي تهيؤها المدرسة للمتعلمين، داخلها وخارجها، بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في كافة الجوانب (عقلية، ثقافية، اجتماعية...) نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

يتكوّن المنهج من أربعة عناصر: الأهداف، المحتوى، الوسائل والأساليب والتقويم.

يعرّف جون ديوي **(Deway)** في كتابه "الديموقراطية والتربية" Democracy & Education **الأهداف التربوية** على أنها "وجود عمل منظم مرتب، عمل يقوم النظام فيه على الإنجاز التدريجي لعملية من عمليات التربية". (ديوي، (د.ت.)، ص105)

تشمل الأهداف أنواع السلوك المتوقع حدوثها عند المتعلم نتيجة عملية التعلم، وتكون إما:

- معارف: تتكون على شكل معلومات يحفظها المتعلم
- قدرات، مهارات: القدرة هي ما يستطيع المتعلم القيام به عملياً، وإما المهارة فهي إتقان ما يقوم به.
- مواقف: هي وضعيات داخلية تترجم بتبني سلوك معين.

أما **المحتوى** فيمكن تعريفه على أنه مجموعة من الحقائق والمبادئ والأفكار والنظريات والمفاهيم والميول والإتجاهات والخبرات التي تمتاز بمقدار من الصدق، الأهمية، المنفعة، الملاءمة والحداثة بما ويتناسب مع مستوى التلاميذ وحاجاتهم.

أما **طرائق التدريس** فهي كل الأساليب والخبرات والنشاطات التي يستخدمها المعلم في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف مخطط لها وتقديم المادة العلمية إلى التلميذ.

أما **التقويم**، فيعرّفه بلوم (Bloom) على أنه: "عملية إصدار الحكم على قيمة من القيم لأجل غرض معين، أو على مجموعة أفكار أو حلول أو طرق أو مواد أو غيرها " (في مجيد، 2012، ص6).

إذاً، هو "الحكم" أي بمعنى آخر عملية إصدار قرار على السلوك المكتسب بعد تحويله إلى أرقام قابلة للقياس وذلك من أجل التعديل والتصويب والتصحيح ومعرفة مدى صوابية عملية التعلم والتعليم لحسن تحقيق أهداف المنهج والخطط المرسومة لذلك.

- **الكتاب المدرسي**

يعرّف دولاندشير **De Landsheere** الكتاب المدرسي على أنه: " مؤلف ديداكتيكي يأتي في هيئة كتاب أو ملف أو بطاقات. والمقصود من وضعه مساعدة المتعلم على اكتساب ما يفترض أنه أساسي من المعارف أو المهارات العملية أو الخبرات الحياتية، وذلك في صلة وثيقة مع برنامج معين وأهداف محددة. " (دولاندشير، 1992، ص 76)

"أنه المرآة التي تعكس أسس المنهج المدرسي ممثلة بفلسفة المجتمع ومنظومته القيمية وأوضاعه الإجتماعية والثقافية والإقتصادية. ويعكس طبيعة المتعلمين وخصائصهم النمائية وطبيعة المعرفة المقدمة لهم" (الموسوي، 2011، ص 179)

إنه المترجم لغايات وأهداف المنهج المعبرة بدورها عن فلسفة المجتمع ومتطلباته، والمؤتمن على تقديم المعارف والحقائق والمفاهيم والقيم والمهارات والنظريات بغية تلبية إحتياجات المتعلمين وتحقيق الأهداف المنشودة.

- **منهج مادة الإقتصاد**

هو المنهج الصادر سنة 1997 وفقاً للمرسوم الإشتراعي 10227، يتضمن مادتي الإجتماع والإقتصاد معاً للسنوات الثانوية الثلاث، ويحتوي على الأهداف العامة والخاصة للمادتين إلى جانب المحتوى، والأنشطة، والهلاحظات.

- **تقويم المنهج**

هو عملية منظمة تسعى إلى إظهار نقاط القوة والضعف للمنهج ومعرفة مقدار نجاحه في تحقيق غاياته وأهدافه بهدف التصحيح أو التعديل أو التطوير، كما أنها عملية مستمرة ومتلاحقة بهدف مواكبة التغيرات والتطورات التقنية والتكنولوجية والمعرفية الحاصلة.

- **القضايا الإقتصادية المعاصرة:**

هي أبرز القضايا والمواضيع الإقتصادية التي يتم بها التداول في هذه الأيام، بمعنى آخر، هي المسائل الإقتصادية التي تشغل المجتمع المحلي والعالمي، من هذه المواضيع على سبيل المثال لا الحصر: العولمة، التنمية، الإستهلاك، التنمية المستدامة، هواجس البيئة، الإستثمار والإنتاج، البطالة، الخصخصة، الأزمات المالية والنقدية، التضخم المالي ... إلخ.

- **جوانب القضايا الإقتصادية المعاصرة:**

ويقصد بالجوانب تحديد مفهوم القضية، الأهداف، الأهمية، الأنواع، الأسباب، الإنعكاسات، السياسات، واقعها في لبنان وفي العالم.

الفصل الثاني

المنهج التعليمي:
المفهوم والعناصر

أولاً- مفهوم المنهج

ثانياً- أسس بناء المنهج

ثالثاً- عناصر المنهج

رابعاً- تحليل المنهج

المنهج التعليمي: المفهوم والعناصر

تمهيد

تعد التربية المدرسية من ركائز نهضة المجتمعات والأمم . و من أجل إنجاح مسيرتها، تنظّم وفق خطة عمل نابعة من رؤية سياسية-إجتماعية تهدف إلى بناء مجتمع يحافظ على ثقافته وعاداته وينسجم مع التطور والإنفتاح. خطة العمل هذه هي المناهج التربوية التي تواكب حياة الفرد منذ طفولته حتى بلوغه الرشد حيث تطلقه في مضمار الحياة متسلحاً بالقيم والمبادئ التي تضمن له الإنتماء للمجتمع وتقبّل المجتمع لهذا الوافد الجديد.

تعتبر المناهج المدخل الرئيس لأي عملية إصلاحية تطال ال عملية التربوية، فهي تتضمن أهداف التربية المنشودة ، والمتنوعة ما بين نقل التراث والمحافظة عليه من جهة، ومواكبة التطور والتقدم من جهة أخرى، مع التركيز على مختلف الخبرات والمهارات والقيم السائدة في المجتمع ، في عالم يزداد تطوراً وتعقيداً وتتعرّض فيه المجتمعات لاستباحة خصوصياتها وتغيّر قيمها وإحتياجاتها.

أولاً- مفهوم المنهج

إقتصرت التربية قديماً على الأسرة ، وتحديداً على دور الأبوين في تعليم أبنائهم ضرورات الحياة وحاجاتها وإكسابهم العادات الإجتماعية . وهكذا ارتبطت التربية بتلبية الحاجات الضرورية التي يتطلّبها الفرد لتأمين إستمرارية العيش.

بعدما سخّر الإنسان الثروات الطبيعة لتلبية حاجاته الفيزيولوجية، تطلّع إلى الإستكشاف والإختراع لأجل تطوير حياته أكثر فأكثر وتحسين ظروف معيشته. ولكن وعلى الرغم من التطورات التي أنجزها بقيت المؤسسات الفكرية في الحقبات اللاحقة (الصليبية، الأموية، العباسية، العثمانية، ...) محدودة جداً ومرتبطة برضى الحاكم ورجال الدين. فكثيراً ما كان محتوى المواد يتغير من وقت إلى آخر ليتماشى مع ما يرضي الحكام ورجال الدين الذين كانوا يرسمون منهجاً خاصاً يؤمّن لهم السلطة العسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ... وفي كثير من الأحيان اعتقل وقُتل الكثير من المربين الذين لم تتطابق تعاليمهم وأفكارهم مع توجّهات السلطات العليا. أما بالنسبة للمواد التعليمية المدرّسة فقد إقتصرت

بشكلٍ بارز على اللغة والدين وإلى جانبهما تعليم الرياضيات والعلوم والفلسفة... فبرزت المدارس ذات الطابع الديني كجامع الأزهر في مصر، والمدارس اليسوعية في أوروبا، ...

في تلك الحقبات لم يتبلور مفهوم المنهج التربوي رغم إهتمام الكثيرين بشؤون التربية أمثال كومينيوس، روسو، فروبل، وفردريك هربرت، لهذا لا يمكن الجزم بوجود هيكل علمي تربوي عام يسمى المنهج: فأهداف التدريس لم تكن واضحة، والمحتوى الذي يدرّس لم يكن ثابتاً وطرق التق ويم المستخدمة ذاتية وليس موضوعية (هوانة، الكندري، 1998، ص 26)

بقي الغموض يلف مفهوم المنهج التربوي إلى حين صدور أولى المؤلفات التي تتناوله وذلك في بداية القرن العشرين على يد **فرانكلين بوبيت (Franklin Bobbitt)** في كتابه " المنهج" "The Curriculum" الصادر سنة 1918 حيث عرّف المنهج على أنه: "سلسلة من الأشياء التي ينبغي على الأطفال واليافعين القيام بها، واكتساب خبراتهاعن طريق تطوير القدرة على أداء الأعمال بصورة جيدة تؤثر بالتالي على مجريات حياتهم في مرحلة الكهولة". كما تناول أهمية دراسة ومعايشة أنشطة وتصرّفات أفراد المجتمع (نمط حياتهم) بهدف الكشف عن حاجاتهم وإيجاد المعرفة اللازمة لتعلّمهم كيفية تلبية حاجاتهم أنطلاقاً من الحاجات الإقتصادية (الفيزيولوجية) مروراً بعلاقاتهم الإجتماعية (العمل، القيم، اللغة) وصولاً إلى تنمية معارفهم (في سعادة، 1990، ص59).

وبعد مضي ست سنوات عاد وأصدر هذا الباحث كتابه الثاني " كيف يُصنع المنهج" "How to make a Curriculum " الذي تضمّن أكثر من 820 هدفاً باتت قدوةً لواضعي المناهج وركناً أساسياً في تركيبتها. كما صدر في ذلك الحين عن الجمعية الوطنية لدراسة التربية (جمعية هربرت التي تأسست عام 1895) التي عنيت بدراسة شؤون التربية ومشكلاتها منشورات هامة تتناول المنهج التربوي وأبرزها "أصول وأسلوب المناهج" (في الموسوي، 2011، ص15).

ونظراً لتطور الحياة وتعقّد حاجات الإنسان وإزديادها، ونظراً للأهمية المتزايدة للتربية سواء على الصعيد الإجتماعي أم الإقتصادي أم السياسي، بدا من الضروري بلورة مفهوم المنهج أكثر فأكثر لأنه أصبح ضرورة ملحّة لإكتساب متطلبات الحياة من جهة، ولتنظيم المعارف والخبرات من جهة أخرى. فعُقد سنة 1947 أول مؤتمر يتناول نظرية المنهج وكان في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية.

بعد ذلك، عمل الباحث **رالف تايلور (Ralph tyler)** على تحديد مفهوم المنهج التربوي وأصدر كتابه سنة 1949 تحت عنوان: " المبادئ الأساسية للمناهج وطرق التدريس" "Basic Principles of Curriculum and Instruction" عرض فيه عناصر المنهج الأربعة وهي الأهداف، المحتوى، طرائق التدريس والتقويم، وأشار إلى ضرورة تحديد الاهداف أولاً ومن ثم العمل على تخطيط المحتوى، بعد ذلك يتم إختيار طرائق التدريس المناسبة وأخيراً يتم قياس مدى تحقّق الأهداف من خلال التقويم.

طرح تايلور أربعة أسئلة أساسية شكّلت ركناً بارزاً في بناء وتطوير المناهج التربوية:

" - ما الأهداف التعليمية التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها؟

- ما الخبرات التعليمية التي يمكن تقديمها والتي يرجّح أن تحقق هذه الأهداف؟
- كيف يمكن تنظيم هذه الخبرات التعليمية تنظيماً فعالاً؟
- كيف يمكننا تقرير ما إذا كانت هناك إمكانية لتحقيق هذه الأهداف؟ [1] " (أبو طه، 2006، ص47)

خطى تايلور خطوة مهمة نحو بلورة مفهوم المنهج وعناصره بعدما كان يُنظر إليه على أنه محتوى المادة الدراسية أو على أنه مجموعة المواد الدراسية، وأن المادة الدراسية هي محور العملية التعليمية ، ليعرّفعلى أنه: "كل ما يتعلّمه التلاميذ وتقوم المدرسة بالتخطيط له وتوجيهه لبلوغ أهدافها التربوية" (علي، عبود، 2012، ص 26)

سنة 1961 أصدر **جورج بوشامب (George A. Beauchamp)** كتابه: "نظرية المنهج" "Curriculum Theory" . واعتبر المنهج أنه: " تشكيل الجماعة للخبرات المربية داخل المدرسة". فلم يعد المنهج بالنسبة إليه مجرّد محتوى دراسي أو خبرات تعليمية مخططة أو مخرجات تعليمية محددة وإنما كل هذه العناصر مجتمعة إنطلاقاً من حاجات

---

[1]) *the rationale developed here begins with identifying four fundamental questions which must be answered in developing any curriculum and plan of instruction. these are:*

1- *What educational purposes should the school seek to attain?*
2- *What educational experiences can be provided that are likely to attain these purposes?*
3- *How can these educational experiences be effectively organized?*
4- *How can we determine whether these purposes are being attained? (Tyler, 1949, p.51)*

التلاميذ وميولهم، والمعرفة العلمية، وخصائص المجتمع وقيمه، ... (في اللقاني، 1995، ص26)

عام 1962 عملت **هيلدا تابا (Hilda Taba)** في كتابها " تطوير المنهج" على توضيح مفهوم المنهج التربوي الذي قدّمه تايلور طارحة مجموعة أسئلة حاولت الإجابة عنها من خلال تركيب نموذج جديد للمنهج أكثر وضوحاً ودقة من ما سبقه، من أبرز هذه الأسئلة: " ما هو المنهج؟ ماذا يشتمل؟ ما هي عناصره الأساسية؟ ما هي المبادئ التي تحكم القرارات التي تتعلّق باختياره؟ ماذا ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين هذه العناصر؟ ما هي المشكلات والقضايا المتضمنة في تنظيم المنهج؟ ..." (في علي، عبود، 2012، ص 240).

حددت تابا في نموذجها الجديد ثماني خطوات تبني المنهج وهي على الشكل التالي:

١ -"تحديد الحاجات ونواحي السلوك المراد تغييرها (تشخيص الحاجات)،
٢ -صياغة الأهداف،
٣ -اختيار المحتوى،
٤ -تنظيم المحتوى،
٥ -اختيار الخبرات التعليمية،
٦ -تنظيم الخبرات التعليمية،
٧ -تحديد ما يمكن تقويمه وكيفية تقويمه،
٨ -وفي النهاية يتم التأكد من التوازن والتتابع." (م.ن.، ص34)

توالت بعد ذلك وتتابعت النماذج الهادفة إلى تطوير نظرية المنهج ومفهومه ، فركّز البعض على المحتوى ، و ركز آخرون على طرق التدريس ، وغيرهم على المخرجات التعليمية ومدى تحقيق الأهداف، أمثال جونسون **Johnson** الذي عرّف المنهج على أنه: "سلسلة من المخرجات التعليمية المطلوبة والمنظمة في بناء معين" (م.ن.، ص26).

في العام 1964، عرض ويلر **(Daryl Kenneth Wheeler)** نموذجه في بناء المنهج متفادياً الأخطاء التي وقع فيها تايلور، حيث ربط عناصر المنهج الأربعة بطريقة دائرية (الأهداف، المحتوى، الطرائق والتقويم) ما يدل على أن التقويم ليس مرحلة نهائية بل هو عملية دائمة يتصل بالأهداف والمحتوى والخبرات. اشتمل نموذج ويلر على خمس مراحل:

١ ـ اختيار الغايات والمقاصد والأهداف،
٢ ـ إختيار خبرات التعلّم المناسبة لتحقيق الأهداف،
٣ ـ إختيار المادة الدراسية أو المحتوى،
٤ ـ تنظيم خبرات التعلّم وربطها بالعملية التعليمية،
٥ ـ وأخيراً تتم عملية التقويم التي ترافق جميع المراحل لأجل بيان مدى تحقيق الغايات والأهداف. (علي، عبود، 2012، ص243).

استمرت التجاذبات في النظريات المتعددة التي تحدد مفهوم المنهج وعناصره وكيفية ربطها ببعضها البعض، فكان لكل باحث في شؤون المناهج ومهتم في تطويرها نظرةً حول تشابك وترابط عناصره، وغالباً ما كان يتم التركيز على وصف المحتوى الدراسي أو الأهداف وإغفال الجوانب الأخرى المكوّنة للمنهج. فقد ركّز البعض إهتماماته على الأهداف أمثال إيزنر **Eisner** وتايلور **Tyler**، بينما إهتم آخرون بطرائق التدريس أمثال تابا **Taba** وغيرهم بالمحتوى أمثال ويلر **Wheeler** وأغفل البعض منهم عناصر أخرى كالتقويم أمثال لاوتون **Lawton**. (فرج، 2012، ص 57-60)

مع إستمرار تطوّر سبل حياة الإنسان والتفجّر المعرفي الهائل والتطور السريع، الذي ظهر جلياً في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ليبلغ الذروة في القرن الحادي والعشرين، ازدادت قناعة المعنيّين بأهمية التربية وضرورة متابعة شؤونها لأجل مواكبة التطورات الهائلة من جهة، وللمحافظة على هوية الإنسان الثقافية والشخصية من جهة أخرى. لذا إنكب معظم التربويين على تطوير المناهج التربوية بما يتلاءم مع متغيرات العصر وتحديات المستقبل. فيما يلي مجموعة من أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم المنهج في هذه الحقبة.

عرّف سكينر **(Burrhus Frederic Skinner)** عام 1986 المنهج على أنه: "عملية تكنولوجية تتضمن مدخلات وعمليات ومخرجات تعليمية يتم بها تقويم فاعلية التعليم والتعلّم بالمقاييس الكيفية". (الموسوي، 2011، ص52)

أما جلاتهورن **(Allan A. Glatthorn)** فقد عرّف المنهج سنة 1987 في كتابه " قيادة المنهج" "Curriculum leadership" بأنه "الخطط المصنوعة لتوجيه التعليم في المدرسة، ويتم تحقيق هذه الخطط في الصف الدراسي كما يعيشها المعلمون تجريبياً وتسجّل

من قبل الملاحظ، وتتم هذه الخبرات في بيئة تعليمية تؤثر بدورها في ما يتعلم" (في محمود، 2002، ص34)

ويرى أحمد اللقاني أن المنهج هو: "مجموعة متنوعة من الخبرات التي يتم تشكيلها والتي يتم إتاحة الفرص للمتعلم للمرور بها، وهذا يتضمن عمليات التدريس التي تظهر نتائجها فيما يتعلمه التلاميذ، وقد يكون هذا من خلال المدرسة أو مؤسسات إجتماعية أخرى تحمل مسؤولية التربية، ويشترط في هذه الخبرات أن تكون منطقية وقابلة للتطبيق والتأثير". (اللقاني، 1995، ص40)

وخلال متابعة المركز التربوي للبحوث والإنماء لتطبيق المناهج التربوية الجديدة والمشكلات والصعوبات التي واجهتها، عرّف يوسف صادر المنهج التربوي على أنه: " كل ما يحدث في المؤسسة التعليمية، وخارجها من عمليات تعلم وتعليم، بهدف تمكين المتعلم من مواجهة المواقف الجديدة، وتوليد الأفكار، وانتاج المعرفة، ومساعدته على النمو الشامل للوصول الى أفضل ما تستطيعه قدراته". (المجلة التربوية، 2003، ص15 عدد 27،)

عرّف محمد الموسوي المنهج على أنه: " ذلك النسق المتكامل من الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية للأهداف والمحتوى وطرائق التدريس والوسائل والنشاطات المصاحبة وأساليب التقويم، الذي تقدّمه المدرسة على شكل خبرات مربية، لمساعدة الطلبة في تنمية جوانب الشخصية كافة (الجسمية، العقلية، الإجتماعية، الإنفعالية)" (الموسوي ، 2011، ص53-54)

بعد هذا العرض لمختلف تعريفات المنهج التربوي وكيفية تطوّره تبعاً للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والفلسفية، وتبعاً للإتجاهات والنظريات والدراسات التي كان لها وقعٌ كبير في بلورة هذا المفهوم وكيفية تشابك عناصره مع بعضها البعض.

فيما يلي مقارنة تظهر مدى الإختلاف الحاصل ما بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث.

ارتكز مفهوم **المنهج التقليدي** على أساس أن عقل التلميذ صفحة بيضاء وعلى المدرسة أن تملأ هذه الصفحة بالمعلومات والمعارف والحقائق وحتى القيم والعادات، وهو لا

يعني أكثر من المقررات الدراسية التي تحتوي على المادة العلمية المخصصة لكي يتلقاها الصغار من قبل الكبار. ومن خصائص المنهج التقليدي:

- إقتصار أهداف المنهج على الجانب العقلي المرتكزة على الحفظ والتذكّر وإهمال بقية الجوانب كعمليات التفكير والنقد.
- ضعف مشاركة التلميذ في المواقف التعليمية كونها تعتمد على الحفظ والتلقين.
- ضعف إرتباط المواد التدريسية بحاجات وميول التلاميذ كونها بعيدة عن واقعهم المعاش.
- جمود الحياة المدرسية أي أن العملية التعليمية لا تتضمن التقنيات والوسائل والأساليب المتعددة والأنشطة اللاصفية.
- وجود هوّة كبيرة ما بين المجتمع والمدرسة حيث يتم التركيز على حشو أذهان التلاميذ بالمعارف والمعلومات بغض النظر عن الحياة العملية والتحديات الإقتصادية والمسائل الإجتماعية التي تواجههم في حياتهم اليومية .
- لا إعتبار للفروق الفردية بين التلاميذ، إنما تعطى المادة الدراسية للتلاميذ كافة بنفس الطريقة والمقدار وهذا السبب الرئيس للفشل الدراسي والتسرّب المدرسي.
- إعتبار الكتاب المدرسي الوسيلة الوحيدة والناقل الوحيد للمعرفة العلمية.
- هدف الأهل والتلاميذ والمعلم هو نجاح التلاميذ في الإمتحانات بصرف النظر عن نمو إمكاناتهم وقدراتهم المتنوعة حيث أصبح نجاح التلميذ ورسوبه معياراً لتقويم أداء المعلم.
- عدم ترابط وتكامل المقررات الدراسية ببعضها البعض حيث يتلقى التلميذ المعرفة بطريقة مفككة ومنفصلة.
- إبتعاد غايات المناهج وأهدافها عن متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى هوّة بين الخرّيجين وسوق العمل. (محمود ، 2002، ص 31-33)

يمكن القول في النهاية أن المنهج في صورته التقليدية هو عبارة عن مجموعة من المقررات الدراسية منفصلة المحتوى الواحدة عن الأخرى، معدّة لحشو أذهان التلاميذ على إعتبارهم صفحة بيضاء ، دون مراعاة للفروق الفردية ، وهي قابلة لأن يملأها المعلم والمدرسة بالمعارف والمعلومات التي سرعان ما تصبح بعيدة عن واقعهم المعاش ، ولا

تتناول المسائل والمشكلات التي يواجهونها. وفي النهاية تقوّم العملية التعلّمية-التعليمية على أساس مقدار النجاح والفشل في الإمتحانات التي تتكون بمعظمها من الأسئلة المرتكزة على الحفظ والإستذكار.

في هذا السياق ذكر الكاتبان راتب عاشور وعبد الرحمن أبو الهيجاء في كتابهما "المنهج بين النظرية والتطبيق" على أن "المنهج التقليدي هو عبارة عن مجموعة المقررات الدراسية للمواد المختلفة التي تنظّم في كل منها تنظيماً منطقياً ليدرسها الطالب في مختلف سنوات الدراسة ومن ثم إختبار ذلك التحصيل عن طريق الإمتحان". (عاشور، أبو الهيجاء، 2004، ص19)

وبنظرة شاملة للتعريفات التي وردت حول مفهوم **المنهج الحديث** يلاحظ أنه يحتوي على عدة خصائص:

- يتألف المنهج من الأهداف والمحتوى والطرائق والوسائل والأنشطة والتقويم دون إعطاء أهمية لواحدة على حساب الأخرى.
- جعل المتعلم محور العملية التعليمية وذلك من خلال حثّه على الوصول للمعلومات عبر الخبرات المتاحة.
- يستهدف النمو الشامل والمتكامل للمتعلم بحيث لا يقتصر النمو على الجانب العقلي، إنما يتناول أيضاً الجوانب الأخرى.
- تنوّع مصادر المعلومات، حيث لم تعد تقتصر فقط على الكتاب المدرسي.
- يشتمل على حاجات وميول وقدرات التلاميذ كذلك الأمر على حاجات المجتمع وقضاياه البارزة.
- تنوّع طرائق التدريس بحيث لا تقتصر فقط على التلقين.
- يتسم محتوى المنهج بالمرونة والمعاصرة ويبتعد عن التركيز على الحقائق الجامدة.
- الإهتمام بالفروق الفردية بين التلاميذ.
- تنوّع الأنشطة التقويمية وتدرّجها من حيث الصعوبة وذلك للكشف عن جوانب القوة والضعف في العملية التعليمية.
- ترتكز غايات المنهج وأهدافه على حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل بهدف التلاقي ما بين الخرّيجين وسوق العمل.

بعد عرض تطور مفهوم المنهج التربوي وعناصره والإضاءة على أبرز الخصائص في وجهيه التقليدي والحديث، يتبيّن جلياً دور المناهج في إعداد الرأسمال البشري الجامع بين تراثه الثقافي والمنفتح على التكنولوجيا والخبرات العالمية بهدف إستغلالها بما يتوافق مع مصالحه الخاصة وتطوّر مجتمعه. وفي هذا السياق، أصدرت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين سنة 1996 تقريراً يعرف بتقرير "جاك ديلور" **(Jacques Delors)** والمعنون "التعلّم: ذلك الكنز المكنون" وقد تناول هذا التقرير دور التربية الرائد في تقدّم المجتمعات ورقيّها في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والثقافية، وبشكلٍ خاص بناء القوى البشرية والتنمية الذاتية المستمرة والمستدامة، كما شدد التقرير على النقاط الأساسية الأربع: التعليم للمعرفة، لمشاركة الآخرين، للعمل ولتكوين الذات.

مما لا شك فيه، أن التربية هي الأساس الصلب لبناء المجتمعات حتى قيل أنه عندما يخطئ طبيب يتضرر شخص وعندما يخطئ مهندس قد يتضرر عشرات، ولكن عندما يخطئ المعلم فقد يتضرر جيل.

لقد أثبتت تجارب الشعوب أن ركيزة بناء المجتمعات ومواجهة تحديات المستقبل ترتبط بالتربية عن طريق المناهج التي تعبّر عن مجموعة سبل لإيصال مجموعة رسائل مختلفة التوجهات والمقاصد. تهتم المناهج الدراسية بإحتياجات الفرد والمجتمع من أجل بناء مستقبلٍ يزخر بالمعارف والخبرات والقدرات للتكيّف مع التغيّرات الحاصلة والتحديات التي تواجه الفرد والمجتمع على السواء.

ثانياً- أسس بناء المنهج

المنهج التعليمي ليس وليد صدفةٍ ولا ينبع من فراغ، بل يرتكز على مبادئ وأسس ينطلق منها القيّمون. فللمنهج لا يتشكّل من شتات وجمع مواد تعليمية من هنا وهناك، إنما هو خطة طريق تتجمع مكوّناتها من البيئة والمجتمع والسياسة وطبيعة المتعلم والمعرفة والفلسفة وغيرها، وتتشابك هذه العناصر فيما بينها لتكوّن أسساً لبناء المناهج.

صنّف التربويون أسس بناء المنهج بثلاثة وهي : المعرفة، المتعلم والمجتمع. بالإضافة إلى هذه الأسس والإتجاهات، فقد أشار أحمد اللقاني في كتابه " المناهج بين

النظرية والتطبيق" إلى أساس رابع يتمثّل بالإتجاهات العلمية الحديثة التي تجري في العالم من بحوث علمية ومستحدثات في التنظيم والأساليب (اللقاني، 1995، ص201)

١ ـ المعرفة:

هي "مجموعة الخبرات الإنسانية التي استطاع الإنسان التوصّل إليها من خلال سعيه لإشباع حاجاته وتحقيق سيطرته على البيئة ، وهي تشمل الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين العلمية والنظريات..." (الموسوي، 2011، ص72)

بمعنى آخر، المعرفة هي مجموعة الحقائق والتعاميم والقوانين والمفاهيم والمعلومات التي توصّل إليها الإنسان من خلال خبراته الحياتية، لذا فهي تشكل جزءاً مكّملاً لحياة الفرد فضلاً عن أنها أداة للإعداد لحياة الكبار.

لذا على المناهج أن تتضمن كل هذه المعارف بغية إنتقالها من جيلٍ إلى جيل. ولكن أيّ معرفة وأيّ خبرات يجب أن تتضمنها المناهج؟ وما هي المجالات والمواد التي يجب أن تعرضها المناهج في ظل العولمة والإنفتاح العالمي الحاصل؟

ما يزيد الأمر تعقيداً في البنى المعرفية وعلاقتها بالمناهج الدراسية هو ذاك الكم الهائل من المعارف الذي لا يعرف حدوداً أو ضوابط . فبعدما كانت ثقافة المجتمعات تتميز بالبساطة تُنقل من جيل إلى جيل عبر الأهل والمدرسة، أضحت اليوم معقدة ومتطورة خاضعة للتطورات العلمية والتكنولوجية وفرضت تحدياً أمام واضعي المناهج حول سبل إختيار المعرفة المناسبة للمتعلمين التي تلبّي متطلباتهم وحاجات مجتمعهم. وفي هذا المضمار، يطرح المخططون مجموعة من الأسئلة ويحاولون الإجابة عنها بغية تحديد المعرفة المراد وضعها في المناهج ومن بين هذه الأسئلة:

- ما طبيعة المعرفة التي يشتمل عليها المنهج المدرسي؟
- ما مصادر الحصول على المعرفة؟
- ما انواع المعارف التي يسعى المنهج إلى تحقيقها؟ (م.ن.، ص73)

للإجابة عن هذه الأسئلة، كان على المخططين أن يحددوا المعرفة اللازمة لبناء المناهج الدراسية. وفي هذا المجال، حدد اللقاني عدة عوامل وإجراءات من شأنها أن تؤثر في اختيار المعارف منها:

أ- الدراسات المسحية: التي تشمل مختلف جوانب الحياة ، حيث يتم دراسة ما سبق من مناهج دراسية والإطلاع على وجهات نظر المعلمين والمتخصصين في شؤون التربية والمعنيين في تصميم المناهج وذلك من أجل تحديد المعرفة اللازمة للمتعلم والمجتمع.

ب- آراء المعلمين: يعتبر المعلم الشخص المؤتمن في إ يصال المعارف والخبرات التي يتضمنها المنهج إلى المتعلمين، لذا اعتبر أنه من الضروري أخذ آرائه وإقتراحاته بشأن ما تتضمنه المناهج والصعوبات التي يواجهها والإستفادة من خبراته التربوية.

ج- آراء المتعلمين: بما أن المناهج تصمم وتوضع لأجل إعداد الأبناء ليكونوا رجال الغد، وبما أنها تستهدف المتعلمين وتزودهم بالمعارف والخبرات، لذا لا بدّ من التوقف عند آراء هؤلاء حول المعارف التي يكتسبونها من حيث السهولة والصعوبة والمعوقات التي تواجههم والتي قد لا يتنبّه لها واضعو المناهج وحتى الأساتذة.

د- آراء الخبراء: يغني الخبراء المناهج بآرائهم ومعارفهم وخبراتهم، فهم على اطلاع ودراية بالمجال المعرفي الذي يطلب منهم المشاركة بوضعه، فهم يعرفون ماهية وكيفية ومقدار المعرفة العلمية المناسبة لكل مرحلة عمرية.

ه- آراء أولياء الأمر: تخط الأسرة أولى مراحل التربية والتعلّم لأبنائها، حيث يبدأون معها إكتساب خبراتهم ومعارفهم وتنقل إليهم خلفياتها الثقافية والدينية و اتجاهاتها وآمالها...، قبل أن ينتقلوا إلى المدرسة التي بدورها تكمل ما بدأته الأسرة وتصحح التصورات الخاطئة وتغنيهم بالخبرات الجديدة. فدورالمدرسة ليس الدور الوحيد في تعليم النشء، بل وهي تؤدي دوراً مهماً إلى جانب الأسرة ومؤسسات إجتماعية أخرى.
لذا من المهم أن يستطلع واضعو المناهج آراء أولياء أمور المتعلمين وذلك بغية تصويب العملية التعليمية.

و- متطلبات قطاعات العمل والإنتاج: من أولى غايات المناهج الدراسية هي تلبية متطلبات سوق العمل. لذا لا بدّ من إجراء مسح ودراسة لرصد حاجات سوق العمل بغية إختيار المعارف والخبرات الضرورية والمناسبة التي على المناهج الدراسية أن تتضمنها لتلبية هذه الحاجات. (اللقاني، 1995، ص ص 90-95)

٢ ـ المجتمع:

لا ينحصر دور المنهج الدراسي بنقل المعارف والحقائق من جيلٍ إلى جيل، بل ه و يعنى بنقل الإرث الثقافي والحضاري للمجتمع بغية تأمين إستمراريته، لذا فهو يجمع ما بين الأصالة والحداثة التي تجتاح العالم دون معوقات أو ردع.

في ظل التطورات الحاصلة في المجتمعات، لم تعد الأسرة وحدها قادرة على أن تلعب دور المربي. فالمعلومات تتوافد من كل اتجاه وصوب وأصبحت مباحة لطالبيها بشتّى الوسائل، كما أن العالم يزداد تفرّعاً وتشعّباً، وتتغير مظاهر الحياة واحتياجاتها. لذلك، أعطيت للمدرسة الأهمية الكبرى في إعداد الأجيال بما يتناسب مع هذا الكم من التطورات كي تؤهلهم وتدرّبهم ليدخلوا معترك الحياة متسلّحين بالمعارف والقدرات والخبرات الكافية. وللقيام بهذا الدور الدقيق، يعمد القيّمون على الشؤون التربوية إلى تحديد الفلسفة التربوية النابعة من فلسفة المجتمع وإعداد خطة عمل ترسم وتتضمن القيم والمبادئ والمفاهيم التي من شأنها أن تؤمّن إستمراريته وتطوره.

يواجه المجتمع تحديات جمّة تهدد كيانه وثقافته وتراثه وقيمه، لذا لا بد من تحديد هذه المخاطر والتحديات بغية العمل على إيجاد السبل الآيلة للتخفيف من وطأتها على الفرد والمجتمع معاً. أما أبرز تلك التحديات:

أ ـ ثقافة المجتمع: للمجتمع وثقافته، تأثير بارز في بناء المناهج، إذ توكل إليه مهمة نقل التراث الثقافي للأجيال والمحافظة على الهوية الشخصية للفرد والهوية الجماعية للمجتمع (اللغة والعادات والتقاليد).

يعتبر المنهج من أبرز الوسائل التي تساهم في تحقيق غايات المجتمع وأهدافه والعمل على حل المشكلات التي يواجهها، وإيجاد الترابط والتماسك بين الأبناء لتشكيل مجتمع متضامن وقوي قادر على استيعاب كل المتغيرات، والقدرة على مواجهة المخاطر التي تهدد كيانه. كما ويساهم من جهة، في إصلاح بعض آفات المجتمع الذي بات يعاني التشرذم والتفكك نتيجة الإعلام غير الموجّه، الإنترنت غير المضبوط، الحاجات المادية المتزايدة ... ومن جهة أخرى، يواجه المجتمع مشكلات جمّة تهدد واقعه وكيانه ومنها التفكك الأسري، المخدرات، التلوث البيئي، الصراعات السياسية والأمنية ... كل هذا من شأنه أن يهدم الإنسان والمجتمع

معاً، لذا، على المناهج أن تكون "دستوراً" و"قانوناً" من شأنها أن تؤمّن استمرارية المجتمع بأفضل الطرق وتعمل على حل كل المشكلات المواجهة أو على الأقل التخفيف من وطأتها. ومن أولى مهام المناهج التربوية هي إعداد المواطن الصالح الذي يدرك مسؤولياته الإجتماعية ويعمل على تأمين إستمرارية مجتمعه في ظل إحترام الأنظمة والقوانين.

ب- المشكلات الإجتماعية: تتكاثر الآفات الإجتماعية وتتزايد تأثيراتها على بنية المجتمع يوماً بعد يوم، ومن بين هذه الآفات: الفقر، عمالة الأطفال، العنف ضد المرأة، تفشي التعصب الطائفي والإرهاب، الهجرة... كل ذلك خلق مشكلات تنعكس على التعليم عموماً وعلى المناهج وأسس تنفيذها بشكل خاص. وعليه ، فعلى مصمم المناهج التعليمية أن يضع كل ذلك في اعتباره، إذ ليست الأهمية في تعلّم المعارف التخصصية، بقدر ما هي اكتساب المعارف التي تسهم في حل المشكلات الإجتماعية كالتعصّب والعنف وتعاطي المخدرات...

ج- التوجهات السياسية: تشكل الرؤى والتوجهات السياسية محطة بارزة في تصميم وبناء المناهج، لتؤمن كهدف أول استمرارية السلطة السياسية الحاكمة، وكهدف ثانٍ، بناء شخصية المتعلم المواطن الصالح وفقاً لمبادئ وطنية مرتكزة على حب الوطن وأصالته مدافعاً عن دستوره وأرضه.

د- العولمة والإنفتاح: يخوض العالم اليوم حرباً بين الثقافات والسياسات والأفكار العقائدية والسلوك، والوجود الفاعل، ويطال أصل الإستمرارية الفردية والجماعية في إطار المجتمع الطبيعي السياسي. تهدد العولمة يوماً بعد يوم هوية الإنسان ومجتمعه سواء أكان ذلك من خلال الغزو الثقافي الحاصل (اضمحلال التراث وسيطرة الثقافات الأخرى) أو من خلال الغزو الإقتصادي (التبعية الإقتصادية) أو من خلال الغزو التجاري (الشركات المتعددة الجنسيات)... لذا على المنهج أن يحافظ على هوية الإنسان ويؤمن تطور المجتمع بخليط منظم ما بين الحداثة والتقليد.

ه- التنمية والمشكلات الإقتصادية: تعتبر التنمية الإقتصادية أولى ركائز التقدم والنمو، وهي مفتاح الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي والعامل الأ ساس في التطور التربوي والتعليمي. تبدأ عملية التنمية مع نظام تعليمي يحمل الكثير من التغيرات ليقضي على

المعتقدات الخاطئة التي من شأنها أن تقيّد المجتمع وتجعله رهينة تفكير وسلوك غير مجدٍ ينعكس سلباً على الحياة الإقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الإجتماعية. لذا ، على المناهج أن تراعي كيفية بناء مجتمع متحرر من القيود السياسية والإقتصادية الضاغطة، وفي الوقت نفسه، يعد أفراداً مثقفين متسلحين بالوعي والمعرفة من شأنها أن تؤمن النمو الحقيقي والتنمية الإقتصادية.

و- المشكلات البيئية: مع التطورات التقنية والتكنولوجية الحاصلة وسوء استغلال الفرد لها، برزت مشكلات بيئية جمّة تتمثل بمشكلة التلوث البيئي، سوء استغلال المياه، الإحتباس الحراري والتصحر، الفيضانات الحرائق وانتشار الأمراض ... كلها مشكلات بيئية خطيرة على المجتمع أن يستعد لها قبل حدوثها وأن لا يكون مشاركاً في صنعها سواء عن قصد أو غير قصد. لذا ينبغي على المناهج أن تسهم في معالجة تلك المشكلات من خلال إيجاد مواد دراسية من شأنها أن ترفع مستوى الوعي عند الناس حول تلك المخاطر وخلق نشاطات بيئية تساهم في الحد من التدهور البيئي الحاصل. (الزند، عبيدات، 2010، ص ص 85-91)

3- المتعلم

ينبغي مراعاة القدرات العقلية والنفسية في المناهج الدراسية فتوجّه العملية التعليمية بما يتناسب مع إهتمامات المتعلمين من جهة ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى . يستطلع واضعو المنهج ميول المتعلمين واهتماماتهم من مختلف الأعمار والصفوف الدراسية الأمر الذي يساعدهم على حسن إختيار وتنظيم محتوى المواد الدراسية لكي تكون محفّزة لهم للتعلّم. فحين ينطلق المنهج من إعتبارات واهتمامات المتعلمين وحاجاتهم ، هذا الأمر يدفعهم إلى قبول المحتوى الدراسي وتفاعلهم معه، عندها تسلك العملية التعلّمية سبل النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة.

في هذا السياق، عرض الموسوي أبرز ما يجب أن يؤخذ في عين الإعتبار من قبل واضعي المنهج:

أ- مواءمة المنهج المدرسي النمو الجسمي والفسيولوجي لدى المتعلم: على المناهج الدراسية أن تراعي الشمول والتكامل من خلال الخبرات المتنوعة التي تعرضها ، وذلك من أجل الحرص على تأمين عملية نمو جسدية وعقلية كاملة وشاملة للمتعلم. كما يجب على

المناهج الدراسية أن تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين لتؤمّن النمو للجميع كل بحسب قدراته وإمكانياته العقلية والجسدية.

ب- النمو الحركي وعلاقته بالمنهج المدرسي: لا يساعد النمو الحركي على تكامل الجسم فحسب، إنما يساعد أيضاً على النمو الإجتماعي كونه يدرّب المتعلم على التفاعل مع زملائه، وينمي عنده أنماط السلوك الإنفعالي والعلاقات الإجتماعية القائمة على التعاون والتنافس وحب المساعدة، كما تدرّبه على تقبّل الخسارة والفشل كما تقبّل الفوز.

ج- النمو العقلي وعلاقته بالمنهج: أي تنمية قدرة المتعلم على التفكير العلمي والمنهجي بحيث يصبح قادراً على تحليل المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها بطريقة علمية ومنطقية، وإبداء الرأي استخلاص الأحكام ونقد الأفكار. لذلك، على المناهج الدراسية أن تحرص على تنمية التفكير العلمي والإبداعي لأن المتعلم بحاجة إلى التدريب على المنهجية العلمية واكتساب المهارات الجيدة التي تساعده على التفاعل الجيد مع المجتمع.

د- الجانب الثقافي في مرحلة المراهقة وعلاقته بالمنهج: يعنى هذا الجانب بتزويد المتعلم بالحقائق والمفاهيم والمعارف التي تشمل جوانب الحياة كافة، وتعويده على إستخدام هذه المعارف والحقائق لتلبية حاجاته ومتطلبات المجتمع. كما تلعب المناهج في هذا المجال دوراً في بناء العادات الإيجابية ونقل التراث الثقافي الأصيل إلى المتعلمين حتى يتمكن هؤلاء من التفاعل أكثر فأكثر مع مجتمعهم والحفاظ على إستمرارية ثقافته.

ه- الجانب الإنفعالي وعلاقته بالمنهج الدراسي: يعنى هذا الجانب وصول المتعلم إلى حالة من التوازن النفسي بعيداً عن التوتر وقادراً على التحكم في انفعالاته وتصرّفاته . لذا على المناهج أن تواكب أعمار المتعلمين في الخبرات وتدرّبهم على ضبط سلوكهم وتصرّفاتهم وتحكيم إنفعالاتهم. (الموسوي، 2011، ص ص 103-109)

4- أسس أخرى (الإتجاهات العلمية الحديثة)

بما أن المجتمع في تطور دائم ويخضع لمستجدات وتغييرات متسارعة، وبما أن المناهج الدراسية تهدف إلى تأمين متطلبات هذا المجتمع وإستمراريته، لذلك وجب على هذه المناهج أن تخضع للتطور الدائم لتواكب كل جديد سواء في الدراسات والبحوث التربوية أو

في الشؤون الحياتية، وأن تتضمن رصد الخبرات والتطورات العلمية التي توصّل إليها العالم نظراً لما تحمل من فوائد يرجوها المجتمع وتلامس تطلعات أبنائه.

ولكن، هذا الأمر لا يعني أن القديم كان على خطأ، إنما بات لا يصلح لأن يكون في عصر جديد شهد الكثير من التطورات والأحداث على مختلف الأصعدة ومنها التربية التي شهدت بدورها على تطورات بارزة في سبل التعليم ووسائله. وهناك الكثير من التجديدات التي كان لها وقع على العملية التعليمية وباتت من ركائز تخطيط المنهج وتنفيذها منها:

أ- تقنيات الإتصال : لقد أدخلت التقنيات الحديثة من أمثال التلفيزيون والإنترنت واللوح التفاعلي وغيرها ... كوسيلة تربوية إلى المناهج التربوية ليس بهدف التسلية والترفيه إنما لإيصال محتوى علمي معين إلى المتعلمين. تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التربوية التي تتطلّب الإعداد والتدريب لحسن الإستعمال.

ب- الخبرات التعليمية : بالرغم من التطورات والتجديدات التربوية، إلا أن المعلم لا زال حجر الزاوية في العملية التعليمية. توكل إليه مهمة نقل المعرفة إلى المتعلم وتحقيق الأهداف التي يصبو إليها المنهج. لهذا تلعب خبرات بعض المعلمين دوراً مهماً في تحديد الأهداف واختيار المحتوى وتصميم الإختبارات وإعداد الوسائل التعلمية والأنشطة الصفية، كونه ا تنطلق من الخبرات الميدانية التي تتضمن من جهة إيجابيات ميدانه العلمي، ومن جهة أخرى، الصعوبات التي يواجهها مع المتعلمين، ومشكلات تطبيق بعض الوسائل والأنشطة التربوية، ...

ج- تحديد الأهداف: تعد هذه المسألة في غاية الأهمية، إذ أنها يجب أن تلامس المعرفة وجديدها، إمكانيات المتعلمين وتطلعاتهم، حاجات المجتمع وفلسفته. عليها تبنى المناهج، لذلك، يجب أن تكون واضحة الرؤيا، ومحددة المعالم لحسن تحقيقها.

د- تنمية القيم والإتجاهات: يمثّل ركناً أساسياً يستند إليه سلوك الفرد، لذلك ينكب مخططو المناهج على البحث والتساؤل عن نوعية القيم والإتجاهات التي يجب أن تشملها المناهج لكي تنمّي عقول المتعلّمين وتدرّب سلوكهم وأخلاقياتهم نحو قيم مجتمعهم.

ه- الإستناد إلى بنى العلم: يعني تحديد القدر المناسب والمستوى الملائم لكل مرحلة عمرية في المناهج الدراسية، وتدريب المعلم لكي يكون قادراً على تنفيذ دوره. يعارض هذا الإتجاه

فكرة النقل عن الآخرين، أي النقل الآلي عن مناهج أجنبية الذي يعتمده بعض القيمين على الشؤون التربوية، فما يصلح في دولة ما قد لا يصلح في أخرى، لذا على هؤلاء القيّمين أن يستندوا إلى بنى العلم التي تتناسب والمجتمع، طبيعة المتعلم وقدراته والإمكانيات المتوافرة. (اللقاني، 1995، ص183- 190)

ثالثاً- عناصر المنهج

يتألف المنهج من عناصر متعددة تشكل فيما بينها حلقة متكاملة ولا يمكن الإستغناء عن أي واحدة منها أو تفضيل واحدة على أخرى، إنما هي مترابطة ومتشابكة مع بعضها لكي تشكّل خريطة الطريق لكل من المعلم والمتعلم.

يمكن إيجاز عناصر المنهج بأربعة وهي: الأهداف/المرامي التربوية، والمحتوى، والعملية التعليمية وما تتضمن من وسائل وأساليب وأنشطة وطرق تدريس، وأخيراً عنصر التقويم.

١ -المرامي أو الأهداف التربوية (Les intentions)

تمثّل الأهداف التربوية أو المرامي أولى مكونات المنهج الدراسي وهي نقطة البداية للمراحل التخطيطية والتنفيذية التي ينطلق منها مخططو المناهج. كما أنها تمثّل النتيجة النهائية المراد الوصول إليها بعد الإنتهاء من العملية التعليمية.

أ- تعريف المرامي/ الأهداف التربوية.

عرّف صالح دياب هندي المرامي التربوية في كتابه " أسس التربية" على أنها: "إحداث التغيير المرغوب في سلوك الفرد، أو في حياته الشخصية، أو في حياة المجتمع، أو في البيئة التي يعيش فيها الفرد، أو في العملية التربوية نفسها، أو في عمل التعليم بوصفه نشاطاً أساسياً ومهنة من المهن الأساسية في المجتمع". (في وطفى، (د.ت.)، ص90)

كما تم تعريفها على أنها " تلك التغيرات المتوقع حدوثها في شخصيات الطلبة، لأنه وصف للتغيّر المتوقع في سلوك المتعلم نتيجة تزويده بالخبرات المعدّة سلفاً وحسب معايير

مدروسة، وتفاعله معها ومع المواقف التعليمية المحددة، ومع البيئة التعليمية بصورة عامة" (الموسوي، 2011، ص 146)

إذن، يمكن تعريف المرامي/الأهداف التربوية على أنها : النتائج المتوقّع الحصول عليها في نهاية العملية التعليمية من خلال التغييرات الحاصلة في سلوك المتعلم وذلك نتيجة إكتسابه للمعارف والخبرات والمهارات اللازمة.

ب- أهمية المرامي/ الأهداف التربوية.

تمثل المرامي التربوية المرآة التي تعكس الفلسفة الإجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية ونمط الحياة والمشكلات والتحديات التي تعترض المجتمع، كما تحمل في طيّاتها إحتياجات الفرد والمجتمع ومتطلباتهما المتزايدة. تشكل المرامي الخطوة الأولى في بناء المناهج والكتب والمقررات وبخط الطريق للعملية التعليمية كلها من أجل تحقيق المطلوب.

تقوم المرامي/ الأهداف التربوية بدور بنّاء في توجيه عملية التعليم، فهي قادرة على أن:

- تمهّد السبل نحو إختيار المحتوى والخبرات التعليمية.
- تنقل التراث والثقافة والقيم في المجتمع من جيل إلى جيل.
- تجمع بين أصالة المجتمع والحداثة ومواكبة التغيرات الحاصلة التي تخدم مصالح الفرد والمجتمع معاً.
- توحّد الجهود وتنسّق العمل التربوي بين الأطراف العاملة في صياغة المناهج وتساهم في عدم تعارض الإتجاهات والإختلافات بينهم.
- توضح للمعلم بنية المعرفة وتنظيمها، كما تتيح له إختيار عناصر العملية التعليمية (الوسائل والأنشطة والتقويم) بطريقة صحيحة.
- تعمل على تنمية العمليات العقلية وذلك من خلال التركيز على المعرفة العلمية من قوانين وحقائق ونظريات ومفاهيم وقواعد عامة، بالإضافة إلى القدرات والمهارات العقلية.
- تعمل على تنمية معارف وقدرات المتعلمين بغية إيجاد فرص العمل التي يتطلبها سوق العمل. (محمود، 2002، ص261)

ج- مستويات المرامي/ الأهداف التربوية.

تصاغ المرامي/ الأهداف التربوية على مستويات مختلفة، فهناك **الغايات** والتي يمكن أن توصف بالفلسفة التربوية للمجتمع وهي بعيدة المنال، من أمثال: إعداد المواطن الصالح، نقل التراث الثقافي، التنشئة على الحياة الديموقراطية، القضاء على الأمية، وغيرها.... تشكّل هذه الغايات المبادئ الأساسية للتربية في المجتمع كونها تمثّل ما تريده السلطات السياسية والتربوية لضمان المجتمع واستمراريته.

وكون هذه الغايات تتصف بالعمومية وذات طابع فلسفي، لذا لا بدّ من ترجمتها إلى **أهداف عامة** أو **كفايات** محددة لكل مرحلة دراسية وتكون متوسطة المنال يمكن تحقيقها خلال المرحلة (الأساسية، الثانوية، المهنية)، من مثل: يحدد المصطلحات والمفاهيم الإقتصادية والإجتماعية، يربط بين المفاهيم...

بعد ذلك تترجم هذه الكفايات إلى **أهداف تعلّمية (سلوكية)** محددة يكتسب من جرائها المتعلم السلوك المتوقع في مجال أو مادة معينة في نهاية حصة دراسية ، من مثل: يعرّف مفهوم الديموقراطية، يكتب تقريراً، يحل مسألة، ...

د- صياغة المرامي/ الأهداف التربوية.

ارتكزت العملية التعليمية التقليدية على حفظ وتذكر المعلومات والحقائق العلمية، ولكن بعد ظهور الطرائق التي تعتمد على المعلم والمتعلم معاً في إنجاح العملية التعليمية لا بد من صياغة المرامي التربوية التي من شأنها تحديد مسؤوليات ركني العملية التعليمية (المعلم والمتعلم) بالإضافة إلى تحديد ما هو مطلوب من المادة العلمية.

لصياغة الأهداف التعلّمية لا بد من توافر مجموعة من المواصفات منها:

- "أن يرتكز الهدف على سلوك المتعلم وليس على سلوك المعلم.
- أن يكون الهدف واضحاً ومفهوم المعنى.
- أن يكون الهدف قابلاً للقياس وذلك عبر إستعمال أفعال إجرائية (سلوكية).
- أن يكون الهدف قائماً على أساس نواتج التعلم المتوقعة بدلاً من وصف عملية التعليم.
- أن يشتمل الهدف على فعل سلوكي واحد.
- أن يراعي حاجات المتعلم وقدراته واستعداداته وخصائص البيئة التعليمية.

- أن تكون الأهداف متنوعة تتضمن الجوانب العقلية والمهارية والوجدانية.
- أن تدرج بصورة متسلسلة من السهولة إلى الصعوبة.
- أن تكون متناغمة مع الفلسفة التربوية السائدة". (الموسوي، 2011، ص 151)

عند بناء المناهج وصياغة أهدافه، يقع المختصون في الكثير من **الأخطاء الشائعة** في صياغة الأهداف التعلّمية السلوكية ومنها:

- "تصاغ الأهداف في سياق ما سيقوم به المعلم، وهذا الأمر يبيّن أن التربية تكون متمركزة حول المعلم وليس المتعلم.
- تصاغ الأهداف في صورة عناوين موضوعات دراسية عامة خالية من التوجيه المطلوب لإجراء الدرس.
- تصاغ الأهداف في صورة قرارات ومهارات تشير إلى التغيّرات المتوقع حدوثها لدى المتعلم نتيجة دراسته.
- تصاغ الأهداف بطريقة غامضة وضبابية." (م.ن.، ص 258)

ه- تصنيف المرامي/ الأهداف التربوية.

صنّف كبار التربويين المرامي التعليميةفي ثلاثة ميادين تشمل مختلف الجوانب الشخصية عند المتعلم، ألا وهي: الجانب الإدراكي مع " بلوم" **Benjamin Bloom** والجانب الإنفعالي مع "كراثوول" **David Krathwohl** والجانب السيكوحركي مع "سمبسون"**Elzabeth Simpson** . (محمود، 2002، ص ص 274-289)

(1)- الجانب الإدراكي (cognitive)

قام "بلوم" (Bloom) بتقسيم المجال الإدراكي إلى ست مستويات مرتبة بشكل هرمي تبدأ من البسيط إلى الأكثر تعقيداً.

1/التذكر: يمثل هذا المستوى أدنى مستويات القدرة العقلية في المجال الإدراكي ومع ذلك هي درجة أساسية ولازمة لباقي درجات السلم، وهي تعني أن يحفظ المتعلم مجموعة من المعلومات والحقائق والمصطلحات والقوانين ثم يتم تذكر هذه المعارف واسترجاعها. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها: يذكر، يعدد، يسمي، يحدد، يكتب ....

2/ الفهـم: هو القدرة على إدراك المعاني و شرحها، ويظهر ذلك من خلال ترجمة المعلومات وتفسيرها وشرحها. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها : يشرح، يوضح، يفسر، يشير إلى...

3/التطبيـق: يتضمّن القدرة على الفهم والتذكر معاً ثم استخدام المعلومات والمعارف في مواقف جديدة واقعية. ويتطلب هذا المستوى قدرة المتعلم على تطبيق الأساليب والطرق والمفاهيم والقوانين والنظريات المحفوظة، والاستفادة منها في حل بعض المشكلات أو تفسير بعض الظواهر. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها: يستعمل، يستخدم، يستعين،....

4/ التحليـل: ويعني أن يتمكن المتعلم من التعرّف على مكونات موقف معين وعناصره، يتضمن تحديد الأجزاء وتعريفها وتحليل العلاقات بين ها وتمييز الأسس المنظمة للكيان المتكامل. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها: يحلل، يفرق، يميز، يصنّف ....

5/ التركيب: يتطلب هذا المستوى القدرة على تجميع الأجزاء لتكوين كل متكامل أو تأليف شيء جديد من عناصر ومكوّنات. وتظهر نتيجة التعلم في هذا المستوى من خلال كتابة موضوع فيه فكر جديد ، أو وضع خطة ما . ويعتبر هذا المستوى من التفكير هو المحك للقدرة على الإبتكار والإبداع والخلق. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها: يصمم، يبتكر، ينظم، يخطط ....

6/ التقويـم: يعتبر هذا المستوى أعلى مستويات الجانب الإدراكي، لأنه يتطلب القدرة على إصدار حكم على الأشياء أو المواقف في ضوء معايير محددة ذاتية أوخارجية. ولإصدار هذا الحكم لا بد أن يكون المتعلم قد اكتسب القدرة تامة على تحليل أجزاء ومكونات هذا الشئ أو الموقف. ومن الأفعال المستخدمة في كتابتها: يقارن، يختار، يقوم، يحكم على ....

(2)- الجانب الوجداني (الإنفعالي affective)

يشمل هذا الجانب الأهداف التي تستلزم أن يسلك المتعلم سلوكاً انفعالياً (التقبل والاستجابة)، ويقوم على تنمية مشاعر المتعلم وتطويرها وأساليب التكيف مع الآخرين. كما تتصل الأهداف في هذا المجال بدرجة قبول المتعلم أو رفضه لأمور معينة. ويتصف السلوك في هذا المجال بالثبات إلى درجة كبيرة مثل الميول والاتجاهات والقيم وأوجه التقدير.

قسّم كراثوول (Krathwohl) المجال الوجداني إلى خمسة مستويات تتدرج من البساطة إلى التعقيد:

1/ الاستقبال: يعني هذا المستوى الإهتمام بموضوع أو مشكلة معينة ، حيث يكون الفرد على درجة من الحساسية لوجود مثير في بيئة التعلم ويرغب في البحث عنه. أما الأفعال التي يمكن استخدامها في هذا المجال هي : يرفض، يُصغي، يهتم، يبدي رغبة، يستمع، يتقبل، يتعامل مع،...

2/**الاستجابة** : يستجيب الفرد للمثير الذي تم عرضه في المرحلة السابقة ويشارك في موضوع هذا المثير ويبدأ في تكوين رأي عنه ولكن بدون تكوين اتجاه أو قيمة (يشارك معلمه / يناقش معلمه) والأفعال التي يمكن استخدامها هي: يشارك في، يستمتع ب، يقبل على، يرغب في، يعاون، يمتثل لأمر، يوافق....

3/ التقويم : يعطي الفرد قيمة للمثير ويتبناها ويقبلها، وتكون محل تقدير بالنسبة له، ويمتثل الفرد أو يشارك نتيجةً لاقتناعه. أما الأفعال التي يمكن استخدامها هي : يساند، يدافع عن، يحب أو يكره، يؤيد، يطيع عن اقتناع، يعتز بـ،، يقدر، يدعم، يعارض، يتابع باهتمام،...

4/**التنظيم** : يقبل الفرد مجموعة من القيم المتشابهة والمتناقضة ويربط بينها ويحدد العلاقات بينها ويرتبها حسب أهميتها ويكون نظام أو نسق قيمي. والأفعال التي يمكن استخدامها هي : ينسق، يخطط، يقرر، يختار ، ينظم، يدافع عن، يوازن بين، يتمسك، يصدر حكماً...

5/ نظام القيم : الاتصاف بقيمة أو مركب قيمي ويعني تشكيل الذات ، أي يعتمد المتعلم في سلوكه على النسق القيمي الذي يتصف به وتصبح القيم نظام حياة دائم لدى الفرد تعبّر عن فلسفة متجانسة للحياة. والأفعال التي يمكن استخدامها في هذا المجال هي: يلتزم، يثابر، يحكم، يحث على، يعبر بالقول...

(3)- المجال الحركي أو الحس الحركي (psycho-moteur)

يشمل هذا المجال الأهداف التي تتعلق بتكوين مهارات حركية عند المتعلم، ويقتضي فيه أن يسلك سلوكاً فيه تأدية حركات، أي أن هذا المجال يركز على المهارات اليدوية والحركية. كما أن إتقان هذه المهارات يعتمد إلى حد كبير على دوافع المتعلم وميوله

واتجاهاته، لذلك فإنه لا يمكن فصل هذا المجال عن المجالين المعرفي والإنفعالي. وقسّم سمبسون هذا المجال في المستويات التالية:

1/ **الاستقبال (الإدراك الحسي):** يستعمل في هذا المستوى الحواس والملاحظة كمقدمة لأدوار فيها نشاط حركي وحسي. من الأفعال التي تستعمل: يختار، يكتشف، يميز، يحدد، يربط...

2/ الميل والإستعداد: هو الاستعداد والتهيئة الفعلية لأداء سلوك معين، ويكون هذا الإستعداد عقلياً أو جسدياً أو عاطفياً. أما الأفعال المستعملة: يوضّح، يرغب، يستعد،...

3/ الاستجابة الموجهة: يتصل هذا المستوى بالتقليد والمحاولة والخطأ في ضوء معيار أو حكم أو محك معين. يمر المتعلم بمراحل عديدة بدءاً من التقليد والمحاكاة، ثم التجربة والخطأ، وأخيراً الأداء بإتقان. أما الأفعال المستعملة: يقلّد، يعيد، يحاول،...

4/ الآلية والتعود (الاستجابة الميكانيكية): هو المستوى الخاص بالأداء بعد تعلم المهارة بثقة وبراعة. ومن الأفعال المستعملة: يحرك، يرسم، يرد، يقيس،...

5/ الاستجابة المعقدة (المركبة): يتضمن أداء المهارات المركبة والمعقّدة بدقة وكفاءة وسرعة عالية. ومن الأفعال المستخدمة: يصنع، يرسم، ينسق، يطبق،...

6/ التكييف: هو مستوى خاص بالمهارات التي يطورها الفرد ويقدم نماذج مختلفة لها تبعاً للموقف الذي يواجهه. ومن الأفعال المستعملة: ينظم، يحكم، يعيد، يغيّر،...

7/ التنظيم والابتكار (الإبداع والأصالة): هو مستوى مرتبط بعملية الإبداع والتنظيم والتطوير لمهارات حركية جديدة. والأفعال المستعملة: يصمم، يبدع، يؤلف، يركب،...

٢ -المحتوى (المضمون)

إنه العنصر الثاني من عناصر المنهج الدراسي والموكل بترجمة الأهداف من خلال وضع الخطوط العريضة لما سيتضمن المقرر أو الكتاب المدرسي.

المحتوى الدراسي وأسلوب تنظيمه ومستواه، على صلة وثيقة بالأهداف التربوية إذ أن واضعي المنهج يختارون محتوى المادة في ضوء ما تم تحديده من أهداف.

وبما أن الأهداف تتنوّع لتشمل النواحي الإ دراكية، الوجدانية والنفس-حركية فهذا يعني أن المحتوى أيضاً يجب أن يشتمل على العلاقات القائمة بين تلك النواحي ويقدم الحقائق والمعارف والمفاهيم والقيم والإتجاهات. فما هو المحتوى وماذا يتضمن؟

أ- تعريف محتوى المنهج.

يعرّف المحتوى على أنه " نوعية المعارف التي يقع عليها الإختيار والتي يتم تنظيمها على نحو معين" (اللقاني، 1995، ص 251)

ويعرّف الباحثان محسن علي وسعد عبود المحتوى على أنه "أحد عناصر المنهج وأولها تأثيراً في الأهداف التي يرمي المنهج إلى تحقيقها، ويعرّف على أنه جميع المعلومات والقيم التي تبث عبر رسائل معرفية يتضمنها المنهج بشكل مباشر أو غير مباشر وكل ما يقدّم من خبرات متنوعة إلى الطلبة تؤدي إلى نتاجات تعليمية-تعلّمية". (علي، عبود، 2012، ص157)

إذن، محتوى المنهج هو عبارة عن ترجمة حقيقية للأهداف إلى مجموعة من الخبرات والمفاهيم والمعارف والحقائق والنظريات وغير ذلك... التي ت قدم بقدر وأسلوب يتناسب مع المرحلة العمرية للمتعلمين وضمن فترات زمنية محددة.

ب- أهمية محتوى المنهج

المحتوى هو عنصر أساس في المنهج الدراسي . وترجع أهميته إلى أنه يتميز بالوضوح والتحديد، وإلى أنه أيضاً يرسم الحدود العامة للمعلومات والمفاهيم والقيم التي سيتعلمها المتعلم.

بالإضافة إلى ذلك، للمحتوى أهمية بالغة لمختلف أطراف العملية التعليمية:

(1)- بالنسبة للمعلم: يشكّل المحتوى دليلاً له، حيث يحتوي منظومات تدريسية متكاملة توجّه أداءه مع المتعلم. من خلاله يحدد المعلم أهدافه ويرتّب خطوات التدريس.

(2)- بالنسبة للمتعلم: الإستناد عليه لبناء شبكة المعارف والمفاهيم والحقائق .... التي تخدمه في اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنموه العقلي وتبديد تصوراته الخاطئة.

(3)- بالنسبة للموجهين التربويين: تقّدم في صورة برامج تدريبية لهم تساعدهم على توجيه المعلم لتحقيق أهداف المنهج الدراسي.

(4)- بالنسبة لإدارة المدرسة: تقّدم في صورة برامج تدريبية تقدّم لها لتحقيق أقصى إستثمار للطاقات البشرية والمادية بالمدرسة.(محمود، 2002، ص 300)

ج- معايير إختيار محتوى المنهج

لإختيار المحتوى المناسب للمناهج الدراسية، على المخططين أن يستندوا على قواعد ومعايير تنظّم هذا المحتوى ومنها:

- إرتباط المحتوى بأهداف المنهج.
- صدق المحتوى وموضوعيته وحداثته.
- ملاءمة المحتوى مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمتعلمين.
- توازن المحتوى في شموله وعمقه.
- مراعاة المحتوى لميول المتعلمين وقدراتهم وحاجاتهم وذلك بما يتناسب مع أعمارهم وقدراتهم العقلية.

بالإضافة إلى هذه المعايير، يخضع المحتوى لمعايير أخرى تتعلق بالتنظيم :

(1)- الإستمرارية والتتابع: يتم تنظيم المحتوى بحيث تتضمن كل مرحلة من المراحل الدراسية معارف أكثر تركيباً من المعارف في المرحلة السابقة مع مراعاة التدرّج في العمق والدقة والتحليل. وهكذا تبنى المعارف التالية على المعارف السابقة لتؤدي إلى تعمّق أكبر في المسائل المطروحة.

(2)- التكامل: أي تحقيق الربط بين الفروع الأخرى أو إيجاد علاقة أفقية بين عناصر المقرر الدراسي. إن تقديم المعارف متكاملةً يجعل التعلم أبقى أثراً وأجدى فائدة مما لو قدمت في صورة منفصلة فالتكامل يعطي معنى أشمل للعلم ويوضح كيف تترابط فروعه وكيف تتفاعل في ما بينها.

(3)- التوازن ما بين الترتيب المنطقي والسيكولوجي: يعنى بالترتيب المنطقي أن تنظم المعارف من السهل إلى الصعب، ويعني الترتيب السيكولوجي ترتيب المعرفة والأنشطة بحيث تراعي مستوى المتعلمين وخصائصهم.

(4)- أن يتيح المحتوى إستخدام أكثر من طريقة للتعلم: إن الفروق الفردية لا تسمح للمتعلمين بأن يتعلموا بطريقة واحدة. لذا على المحتوى أن يكون معدّاً لقبول عدة طرق للتعلّم (العمل في مجموعات، المناقشة، الملاحظة، والتجريب ... إلخ) (الموسوي، 2011، ص 174)

د- مكونات محتوى المنهج:

يتكوّن محتوى المنهج من حقائق ومفاهيم ومعارف ونظريات وملاحظات وقياسات واتجاهات ومبادئ .... (م.ن.، ص ص 304- 307)

(1)- الحقائق: هي عبارة عن معلومات حول أمور معينة تم التحقق من صحتها ولم تعد مصدر جدال أو نقاش.

(2)- المفاهيم: تعتبرالمفاهيم مكوّناً هاماً من مكونات المنهج الدراسي، فهي تساعد المتعلم على إدراك المفهوم، كما تساعد على تنظيم الخبرة العقلية من خلال تتابع وتكامل المنهج حول مفاهيم معينة تتدرّج من السهولة إلى الصعوبة ومن البسيط إلى المركب.

(3)- التعميمات: وهي "عبارات تربط بين مفهومين أو أكثر من المفاهيم وتهدف إلى توضيح وإبراز العلاقات بين المفاهيم."
هناك عدة أنواع من التعميمات منها التعميمات الوصفية، التعميمات التي تظهر السبب والنتيجة، التعميمات التي تعبر عن قيم وتوجهات، التعميمات التي تعبر عن قوانين ونظريات.

(4)- المبادئ والنظريات: "هي أفكار مترابطة ومنتظمة تكشف عن النظام الذي تسير بموجبه الظواهر المدروسة، وتحاول معرفة الخصائص الأساسية لهذه الظواهر" . تسمح المبادئ والنظريات للمتعلم على العمل بفاعلية في البيئة المحيطة به، كما وتطبيق النظريات في مواقف تعليمية متعددة.

(5)- القوانين: عرّفت موسوعة المصطلحات الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والتجارية القوانين على إنها "مجموعة من القواعد أو المبادئ التي يُعمل بها وفقاً للأعراف أو السلطة أو التشريع وتستخدم كقواعد عامة لسلوك الأفراد وتصرفاتهم ولتسوية الخلافات داخل البلد الواحد أو عدد من البلدان." (المحنك، 2007، ص458)

إنطلاقاً من هذا التعريف، تنجلي ضرورة تضمين المناهج الدراسية للقوانين لأنها تحدد الإطار العام لسلوك المتعلم وتقوده لأن يحترمها ويعمل بموجبها.

3- الأنشطة التربوية وطرائق التدريس.

أ- تعريف الأنشطة التربوية وطرائق التدريس.

لا بدّ من التمييز بين عدة مصطلحات وهي: طرائق التدريس، أسلوب التدريس، إستراتيجية التدريس.

تعرّف طرائق التدريس بأنها سلسلة الأفعال المنظمة التي يديرها المعلم داخل الصف لتحقيق أهدافه. بمعنى آخر إنها مجموعة الوسائل والأنشطة التي يستخدمها المعلم لإكساب المتعلم المعارف والمهارات والإتجاهات المرغوبة. (الموسوي، 2011، ص 232)

باختصار، **طرائق التدريس** هي الأساليب والإجراءات التي يقوم بها المعلم من أجل إكساب المتعلم المعارف والمهارات التي تساعده على تكامل نموه الفكري والجسدي، وتحقيق كافة الأهداف التي تدعو إلى إعداد شخصية المتعلم في جوانبها المعرفية والوجدانية والمهارية.

أما **أساليب التدريس** فيمكن تعريفها على أنها مجموعة القواعد والضوابط والأقوال والأفعال التي يقوم بها المعلم لإحداث تغيير في سلوك المتعلم. تشكل الأساليب جزءاً أساسياً من طرائق التدريس التي يستخدمها المعلم لتحقيق الأهداف.

وفيما يتعلق **بإستراتيجيات التدريس**، فيعرّفها البعض على أنها "خطة منظمة مسبقاً من أجل تحقيق الأهداف التعلّمية، وتتضمن الطرائق والتقنيات والإجراءات التي يعدها المعلم من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً في ضوء الإمكانات المتوفرة." (م.ن.، ص 234)

ب- تصنيف طرائق التدريس:

قبل التطرّق إلى تصنيف طرائق التدريس لا بدّ من الإشارة إلى تصنيف إستراتيجيات التدريس وفقاً لعدة طرق، أبرزها:

(1)- وفق محور العملية التعليمية:

- إستراتيجية تدريس محورها المعلم، كالمحاضرة، الأسئلة، ...
- إستراتيجية تدريس محورها المتعلم، كالدراسة العملية، البحث الميداني، التعلم الذاتي،...
- إستراتيجية تدريس محورها المعلم والمتعلم معاً، كالمناقشة، الحوار،...

(2)- وفق طرائق التدريس:

- التدريس المباشر: يعرض المعلم الموضوع الرئيس (بشكل عام) وعلى المتعلم التعرّف على الجزئيات (بشكل خاص)، وهذا ما يعرف بالإتجاه الإستنباطي.
- التدريس غير المباشر: أن يطلع المتعلم على جزئيات للتوصل من خلالها إلى المبادئ الرئيسة (الإتجاه الإستقرائي)

التدريس المباشر وغير المباشر: يستخدم المعلم إستراتيجية للتعليم تقوم على النمطين المباشر وغير المباشر أي على الإتجاهين الإستنباطي والإستقرائي. (محمود، 2002، ص 323)

وفي ما يتعلّق بطرائق التدريس، فهي متعددة ويمكن توزيعها وفق النظريات التربوية بحسب:

(1)- طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات المعرفية:

- **طريقة الإستكشاف:** هو نوع التعلّم الذي يحدث نتيجةً لمعالجة المتعلم المعلومات وإعادة بنائها وتنظيمها والوصول إلى معلومات جديدة، ويتم ذلك تحت إشراف وتوجيه المعلم. هذه الطريقة تكسب المتعلم المهارات العملية لإستخدامه الوسائل والأساليب اللازمة للحصول على المعلومات. كما أنها تساعد على الإبتكار من خلال إكتشاف المتعلم للمعلومات بنفسه، الأمر الذي ينمّي لديه حس الإبداع والتعلّم الذاتي والثقة بالنفس.

- **طريقة الإستقصاء:** إنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها المتعلم مثل الملاحظة والقياس وذلك لمعرفة المشكلة وإدراك أبعادها وصوغ الفرضيات والبحث عن حلول لها. هذا الأمر يساعده على إعادة تنظيم معارفه والتوصل إلى معارف جديدة.
من مزايا هذه الطريقة أنها تجعل المتعلم محور العملية التعليمية حيث يشترك في الأنشطة لإدراك المبادئ والمعلومات ويعزز مهاراته والتفكير العلمي. كما تدرّبه على اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وتبريرها بالإستناد إلى معلومات صحيحة.

- **طريقة حل المشكلات:** يواجه المتعلم مسألة أو مشكلة ما فيسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال البحث والتفكير العلمي، وعليه أن يستعمل المبادئ والقوانين المكتسبة لإيجاد حلول للمشكلة المطروحة.
تساعد هذه الطريقة المتعلم على ربط العمل المدرسي بخبرته الحياتية، وتنمّي عنده القدرة على البحث والثقة بالنفس وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، كما لها دور بارز في تنمية الروح التعاونية من خلال العمل الجماعي في تحليل المشكلات ومعالجتها.

- **طريقة العصف الذهني** : تقوم مجموعة من المتعلمين بطرح أفكارهم وفرضياتهم حول مشكلة معينة بكل حرية، عندها تتكوّن مجموعة كبيرة من الأفكار ومنها يتم إختيار الحلول المناسبة.
تحفّز هذه الطريقة المتعلمين على توليد الأفكار حول مشكلة أو موضوع ما من خلال البحث عن إجابات صحيحة أو حلول ممكنة. كما تعوّدهم على احترام آراء الآخرين والإستفادة منها والعمل على تطويرها وتعزيزها.

- **طريقة المحاضرة:** ترتكز هذه الطريقة على دور المعلم في نقل المعارف والمعلومات إلى المتعلم بطريقة منتظمة ووافية وإغناء العملية التعليمية بخبراته، بينما يقتصر دور المتعلم على الإستماع والتدوين.
تسمح هذه الطريقة بتلقي المتعلم قدر كبير من المادة العلمية وتساعده على تنظيم الحقائق والمعلومات، كما تنمّي لديه القدرات الذهنية كالإنتباه والإستجابة السريعة.

- **المناقشة:** المقصود من هذه الطريقة هو إتاحة الفرص للمتعلمين لإبداء الرأي والتحليل والنقد، حيث يجدون مجالاً للتعبير عن ما يدور في بالهم. عندها يمكن للمعلم أن يصحح التصورات والأفكار الخاطئة التي يقع فيها المتعلمون ويصوّب العملية التعليمية.

تستخدم هذه الطريقة لتنمية المهارات المعرفية والإتجاهات والمشاعر لدى المتعلمين وتعزز لديهم الثقة بالنفس.

(2)- طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات السلوكية:

- **التعلم المبرمج:** إنه تعلّم ذاتي يتأسس من قدرات المتعلم وسرعته في التعلم ويوفر له حرية الإستمرار في العملية التعلمية.

(3)- طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات الإجتماعية:

- **التعليم الفردي:** ترتكز هذه الطريقة على اعتماد المتعلمين على أنفسهم لتنمية قدراتهم وإتجاهاتهم وتحقيق الأهداف المنشودة.
- **التعليم التنافسي:** يتنافس المتعلمون فيما بينهم لتحقيق هدف تعليمي. تساهم هذه الطريقة في تعويدهم على المنافسة وتقبّل الخسارة كما الفوز، وتحفّزهم أكثر فأكثر على التعلّم.
- **التعليم التعاوني:** تقوم هذه الطريقة على إشراك مجموعة من المتعلمين للقيام بنشاط ما، عندها يتبادلون خبراتهم ومعارفهم بغية تحقيق الهدف، ويقتصر دور المعلم على تنظيم المهمات وتصويب العملية التعليمية. تسمح هذه الطريقة بتعويد المتعلم على روح التعاون والمشاركة مع الآخرين في تحقيق ما يريدون. (الموسوي، 2011، ص ص 293- 375)

4- التقويم

يعتبر التقويم من المقومات الأساسية للعملية التعليمية، فهو من جهة، يحكم على مقدار تحقيق الأهداف التربوية، ومن جهة أخرى، يعتبر معززاً لأداء المتعلم الذي يخلق فيه الدافعية لاكتساب المعرفة والخبرات.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم التقويم بوظيفة مهمة جداً بقصد تحديد مجالات النجاح والفشل في العملية التعليمية، فبواسطته يمكن الحكم على مدى صلاحية الأهداف التربوية، المحتوى، الأنشطة، الطرق والوسائل التعليمية. فالتقويم إذن، ليس خطوة من خطوات العمل التربوي،

وإنما هو عملية مستمرة في جميع الأنشطة التربوية سواء أكان في بداية العملية التعليمية أم خلالها أم حتى في نهايتها، وكل ذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

- ما هو مقدار التغيّر الحاصل في سلوك الفرد؟
- كيف يمكن التحقّق من حدوث عملية التعلّم؟
- ما هي العوائق التي حالت دون تحقّق المرامي التعليمية؟

التقويم عملية تهّم المعلم والمدرسة والقيّم ين على المناهج والأهل، وهي تهمّ أيضاً المتعلم لأنها تحدد مقدار التقدم الذي أحرزه وتكوّن له الدافعية للإستمرار بالتطور والتقدم وزيادة مستوى التنافس والنشاط.

أ- تعريف التقويم.

يُعرّف التقويم على أنه: "نوع من الأحكام المعيارية التي تصدر على ناحية من نواحي العملية التربوية لبيان مدى اقترابها وابتعادها عن الأهداف التي سطرت لها مسبقاً وذلك لدعم الجوانب الإيجابية وعلاج السلبية منها". (الموسوي، 2011، ص 417)

ويرى ريكان **(Reickan)** أن التقويم "عملية قياس النواتج المرغوبة لأفعال أو أنشطة معينة تهدف إلى إحداث تغييرات مرجوة في الأفراد أو المؤسسات" . (في الزند، عبيدات، 2010، ص319).

ويمكن تعريف التقويم على أنه عملية مستمرة تهدف إلى الحصول على معلومات وبيانات شاملة ودقيقة وتحليلها بهدف معرفة مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة أو عدمه وإتخاذ القرارات الصائبة بشأنها.

يرتبط التقويم كعمل علمي بثلاثة أبعاد أساسية:

1/ يتمحور البعد الأول حول السؤال **لماذا نقوّم؟** أي بالجوانب المرجعية الفلسفية التي تؤطر عملية التقويم باعتباره بحثاً له خصائص خاصة.

2/ أما البعد الثاني فيتمثّل بالسؤال: **من نقوّم؟** فالتقويم عملية ترتبط بالأشخاص أو المؤسسات أو المنظومات التي تخضع للتقويم، فالتقويم الفردي مثل تقويم المتعلم أو المعلم أو المدير ... يختلف عن عملية تقويم نظام أو قسم أو جامعة أو منهج أو برنامج تعليمي...

3/ أما البعد الثالث فيتعلق بالسؤال: **كيف نجري التقويم؟** فالتقويم بحد ذاته بحث ذو خصائص خاصة يحتاج إلى تحديد المحكات والمعايير بدقة التي على ضوئها يتم جمع البيانات المطلوبة. (في الزند، عبيدات، 2010، ص 329)

والتقويم بهذا المفهوم يستند إلى جملة من الخصائص التي ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار، منها:

- أن يتصل التقويم بالأهداف التعلّمية.
- تطوير العملية التعليمية في ضوء نتائج التقويم.
- أن يطّلع المعلم والمتعلم والأهل وواضعو المناهج على نتائج التقويم.

لإجراء عملية التقويم لا بد من إعتماد أدوات قياس تحوّل الخصائص النوعية إلى أرقام كمية من شأنها أن تعطي قيمة دقيقة عن العملية التربوية.

يعرّف القياس على أنه: "عملية ترمي للحصول على نتائج ومعلومات بوحدات قياسية تتناول قدرات وخصائص التلاميذ، أو بعمليات مختلفة قام بها التلميذ أو عدة تلاميذ. " (سالم، 2001، ص 54).

ويعرّف عبدالله كمال القياس على أنه: "العملية التي تقوم على إعطاء الأرقام أو توظيفها وفقًا لنظام معين من أجل التقويم الكمي لسمة أو متغير معين، وهي التعبير الكمي بالأرقام عن خصائص الأشياء والسمات وغيرها". (كمال، (د.ت.)، ص39).

إذن، القياس هو الجانب الكمّي لعملية التقويم، أي تنظيم وتحويل المعلومات النوعية إلى أرقام ليتسنّى للمعنيين قراءتها والإضاءة على نقاط الضعف والقوة وتصحيح الخلل الحاصل بغية تحسين العملية التعليمية وتحقيق الأهداف.

ب- أهمية التقويم.

التقويم جزء متكامل من العملية التعليمية يؤثّر في جوانبها ويتأثر بها، لذلك فهو يحمل الكثير من الأهمية التي تقود إلى رسم الخطوط العريضة والحصول على معلومات من شأنها أن تقدم للأطراف المعنية في العملية التعلمية للإسترشاد بها وإصدار الأحكام المناسبة.

ويمكن إيجاز أبرز ما يقدّم التقويم لأطراف العملية التعليمية بالتالي:

(1)- بالنسبة للمعلم:

- قياس مستوى المتعلمين.
- معرفة الفروق الفردية بين المتعلمين.
- الإطلاع على معارف المتعلمين وتصوراتهم والعمل على تصحيحها أو تطويرها.
- معرفة مدى فعالية طرائق التدريس.
- تحسين مسار العملية التعليمية وتصحيح الثغرات.
- إبراز الصعوبات التي تعترض المعلم خلال تقديمه الدروس.

(2)- بالنسبة للمتعلم:

- معرفة مستواه والعمل على تحسينه وتنمية قدراته.
- يشجّع فيه روح المبادرة والتنافس للتقدم والتحسّن.
- القيام بتقويم ذاتي لمجهوده وتصحيح مساره.

(3)- بالنسبة للقيمين على شؤون التربية وواضعي المناهج:

- الكشف عن مدى نجاح المنهج أو فشله في تحقيق الأهداف العامة التي وضع المنهج من أجلها.
- قياس درجة جودة المنهج التطبيقية.
- تقدير مدى صلاحية أو ملاءمة المنهج لتحقيق الأهداف وكشف جوانب القوة والضعف فيه. (الموسوي، 2011، ص422)

ج- أنواع التقويم.

التقويم عملية مستمرة ترافق جميع مراحل العملية التعلمية/التعليمية، بدءاً من المعلومات والتصورات التي يعرفها المتعلم، مروراً بما يكتسبه من خلال تنفيذ مراحل التعلّم، ووصولاً إلى الإمتحانات النهائية التي تقرّر مدى تحقيق أهداف المنهج.

(1)- التقويم القبلي Pronostic: ويعرف أيضاً بالتقويم التمهيدي أو التعرّفي، هدفه الكشف عن معارف وقدرات المتعلم المكتسبة سواء من المدرسة أو من خارجها (تعليم مضبوط أو تعليم حر). يساعد هذا التقويم على تحديد مستوى التعلّم لدى ال متعلم وإبراز موقعه

وتوجيهه نحو الصف الملائم له، ومن شأنه أيضاً أن يساعد المعلم في رسم الخطة المناسبة للإنطلاق في العملية التعليمية مع وضع الأهداف التعليمية المناسبة واستعمال الوسائل والأنشطة لتحقيقها.

(2)- التقويم التكويني Formative: يرافق هذا النوع من التقويم عملية التعليم والتعلّم بمراحلها ومستوياتها المختلفة، ويظهر إذا كان العمل يجري وفق ما خطط له تبعاً لمراحله. يسهم هذا النوع من التقويم بتحقيق كفاءة عالية في الأداء ومستوى مطلوب في تحقيق الكفايات والأهداف. كما يسمح بإلقاء الضوء على أي نقص في حال حصوله وذلك لمعالجته مباشرة بدل تركه وتراكمه لنهاية العملية التعليمية حيث تَصعب المهمة وتكون آثاره مؤذية.

غاية هذا التقويم هي ضبط وتنظيم العملية التعليمية مع إبراز الجوانب الإيجابية التي تدل على نجاحها والعمل على تعزيزها، والجوانب السلبية التي تسمح بإعادة النظر في العملية التعليمية والعمل على تحسينها وإعادة صياغة أهدافها وكفاياتها قبل تراكم النقص والضعف.

تعتبر الإمتحانات والإختبارات الدورية (الشفهية والخطية والتطبيقية) من أهم أدوات هذا النوع من التقويم وعليه توضع العلامات التي تكون بمثابة مؤشرات تبيّن مدى اكتساب المتعلم أهداف العملية التعليمية المخطط لها أو عدمه.

(3)- التقويم النهائي Sommative: هو خلاصة العملية التعليمية، وهو يهدف إلى الكشف عن مدى التقدم الذي تحقق بالنسبة للأهداف الكلية للموقف التعليمي/التعلمي، ويلجأ المعلم لمثل هذا التقويم في نهاية تدريس المقرر الدراسي أو المنهج أو في نهاية عملية التعليم للحكم على فاعليتها والجوانب التي تحتاج إلى تعديل وتطوير فيها.

(4)- التقويم التشخيصي Diagnostic: هو نوع من التقويم يلجأ إليه المعلم عند بروز مشكلة تعليمية ما ، قبلية كانت أو أثناء التعليم أو بعده ، فيسعى به إلى تحديد أسباب تلك المشكلة تمهيداً لمعالجتها بتعليم تصحيحي corrective أو علاجي remédiation.
(محمود، 2002، ص 245)

رابعاً- تحليل المنهج

فرضت الثورات التكنولوجية والمعرفية المتلاحقة في مختلف مجالات الحياة، على مناهج التعليم أن تواكب هذا الكم الهائل من التطورات، وذلك من خلال إجراء التحليل والتقويم والتطوير الدائمين بغية تحديث العملية التعليمية.

وكان للتطورات المستمرة في مجال علم النفس التربوي وتكنولوجيات التعليم وظهور إستراتيجيات ووسائل تعليمية جديدة الأثر الكبير في الحث على تحليل وتقويم وتطوير المناهج الدراسية.

1- تعريف تحليل المنهج

تحليل المنهج الدراسي هو " معرفة مدى تحقق أهداف المنهج الدراسي أو معرفة مدى ملاءمة الأهداف نفسها وصلاحيتها للتنفيذ ومدى ملاءمة محتوى المنهج وتنظيمه ووسائله ومصادره وتنفيذها، ومدى ملاءمة أساليب تقويم تعليمه ووسائله" (الموسوي، 2011، ص 448)

ويعرّف اللقاني تحليل المنهج وتقويمه على أنه " العملية التي تستهدف التعرّف على مدى نجاح المنهج بكل مقوّماته في تحقيق ما حدّد له من الأهداف في المستوى الإستراتيجي، وهذا يتضمن التعرّف على النواحي الإيجابية والنواحي السلبية في هذا الشأن، على أن الأمر لا يقف عند مجرّد التعرّف على تلك النواحي، وإنما يأخذ من ذلك إنطلاقاً نحو المراجعة والتطوير لكل جوانب المنهج." (اللقاني، 1995، ص 423)

يمكن الإستنتاج من هذين التعريفين أن عملية ت حليل المنهج هي : عملية مراقبة مستمرة لكافة عناصر المنهج لإظهار مجالات النجاح والإخفاقات بغية التطوير بشكل يؤدي إلى تحقيق الغايات والكفايات المطلوبة، كما ومواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في مختلف ميادين الحياة .

2- أهمية تحليل المنهج

يمكن إيجاز أهمية تحليل المناهج الدراسية وتقويمها بالتالي:

- المساعدة في الحكم على الأهداف التعلّمية: لبيان مدى صحتها وخطئها واستبدال الأهداف غير الصالحة بأخرى سليمة.
- المساعدة على الكشف عن حاجات المتعلمين وميولهم وقدراتهم وإستعداداتهم والعمل على تنميتها وتطويرها.
- المساعدة على رفع مستوى العملية التعليمية من خلال مراعاة التطورات الحاصلة في الميدان التربوي.
- الكشف على نواحي النجاح والفشل في تحصيل المتعلمين.
- المساعدة على تحديد مسار عملية التعلّم.
- تمكين المعلمين من معرفة مدى صوابية طرق التدريس المعتمدة في إحداث عملية التعلّم المرغوب فيه.
- تمكين القيّمين على الشؤون التربوية من إتخاذ قرارات مناسبة حول تطوير وتحديث المناهج الدراسية. (الموسوي، 2011، ص 452)

3- مجالات تحليل المنهج.

يتكوّن المنهج من أربعة عناصر أساسية وهي الأهداف، والمحتوى، والطرائق والوسائل، والتقويم. لذا ، لتحليل المنهج والحكم على مدى فعاليته في تحقيق الغايات والكفايات، ومعرفة مجالات نجاحه وفشله، ينبغي إجراء تحليل يطال مختلف عناصره.

أ- المرامي/ الأهداف

لبيان كيفية صياغة الأهداف ومدى قابليتها من التحقق ومدى تناسبها مع مستويات المتعلمين، ينبغي دراستها وتحليلها للإطلاع على مدى تمتعها بالمصداقية العلمية والوضوح، ومدى تناسبها مع غايات وكفايات المنهج.

وللقيام بهذه الخطوة تعتمد لائحة محكات من مثل: قابلة للتحقيق والقياس، تتناول الواقع المعاش، تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، تراعي مختلف جوانب شخصية المتعلم المعرفية والمهارية والوجدانية، إلخ... (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، 2009، ص 16-17)

ب- المحتوى

يوضح تحليل محتوى المنهج، للمؤلفين والتربويين مدى إرتباطه بالغايات والأهداف الموضوعة، ومدى جدتّه وموضوعيته في معالجة المواضيع المطروحة، وبيان تناسب صياغته لمستوى المتعلمين،... بغية تعديله وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات الحياة وتطور المعرفة.

يمكن القيام بتحليل محتوى المنهج عبر إعتماد لائحة محكات تظهر النقاط الإيجابية والسلبية والثغرات التي قد يعاني منها بغية تصحيحها وتطويرها. من مثل: يتسق المحتوى مع الأهداف، تتصف موضوعاته بالحداثة، يرتبط المحتوى بواقع المتعلمين، يضمن المصداقية العلمية، يتسم بالإستمرارية والتتابع، إلخ... (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، 2009، ص 19-20)

ج- طرق وأساليب التدريس

إنها النشاطات التي ينظمها المعلم في صفه والوسائل التي يستخدمها بغية تحقيق الأهداف التي يصبو إليها، وهي تلعب دوراً بارزاً في تحقيق عملية التعليم والتعلّم وإكساب المتعلمين المعرفة والمهارات والاتجاهات المرغوبة. لذلك، من الأفضل إجراء عملية تحليلية لهذه الوسائل والأنشطة ومعرفة مدى تناسبها مع المحتوى لتحقيق الأهداف.

لهذا الخصوص، يتم إعتماد لائحة محكات من مثل: تنسجم مع أهداف المنهج وتساهم في تحقيقها ، تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم ، تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، تسهم في تنمية مهارات التفكير وحلّ المشكلا ت واتّخاذ القرار، تساعد على تنمية الاتجاهات التعاونيّة، إلخ.... (مفلح، (د.ت.)، ص 16)

د- التقويم

إنه مكّون مهم من مكونات المنهج وله أن يكشف عن مدى تحقيق الأهداف واكتساب المعارف والإتجاهات والمواقف لدى المتعلم. لهذا الغرض، يتم إعتماد لائحة محكات من مثل: ترتبط بالأهداف والمحتوى، تتسم بالصدق والثبات والموضوعيّة، تتسم بالوضوح والدقة، تساعد على تشخيص المشكلات والصعوبات التعليميّة، تتناول مختلف عناصر المنهج، تقيس مختلف جوانب شخصيّة المتعلّم بمجالاتها المعرفيّة والمهاريّة والوجدانيّة، إلخ... (م.ن.، ص19)

خلاصة

يترجم المنهج التربوي الفلسفات والسياسات التعليمية إلى واقع حياتي، مراد إيصاله وتعليمه للمتعلمين. فهو الخطة التربوية التي يضعها القيّمون على الشؤون التربوية والتي تهدف إلى نقل الإرث الثقافي والمعرفي والسياسي والإجتماعي ... من الأجيال السابقة إلى الأجيال الحالية. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، إنما هذه الخطة مسؤولة أيضاً عن تقديم ومواكبة التطورات التقنية والمعرفية والتغييرات الإجتماعية والثقافية والسياسية ... الحاصلة في العالم وتوظيفها في إعداد رأسمال بشري كفوء وقادر على مواجهة كل التحديات التي تطرأ عليه وعلى مجتمعه، وذلك من خلال إعداد منهج علمي حقيقي يهتم بتوظيف التخصص لخدمة المجتمع، ونشأة المتعلم بطريقة علمية يعرف كيف يفكر وكيف يعمل وما يجب أن يقوم به.

لذلك، ونظراً للأهمية البالغة للمناهج التربوية في حياة الفرد والمجتمع، يجب أن يكون تصميمها وفق متطلبات هذا الفرد واحتياجاته، كما يجب أن تصبو إلى تطور المجتمع وتنميته سياسياً وإقتصادياً وثقافياً وإجتماعياً... بعيداً عن النظريات والأفكار التي لا يمكن تطبيقها في أرض الواقع.

بعدما تم عرض مفهوم المنهج وعناصره وأهمية تقويمه بغية التعديل والتطوير ليتماشى مع التطورات المعرفية والتربوية الحاصلة، لا بد من الإطلاع على المناهج اللبنانية وغاياتها ومراجعة منهج مادة الإقتصاد.

الفصل الثالث

المنهج اللبناني ومادة الإقتصاد

أولا: المرحلة الثانوية

ثانياً: المناهج اللبنانية

ثالثاً: منهج مادة الإقتصاد

تمهيد

يعرض هذا الفصل أهمية المرحلة الثانوية التعليمية في حياة المتعلم. من ثم يتم عرض لمحة عن المناهج اللبنانية الصادرة بنسختها الأخيرة سنة 1997 و بيان غاياتها وأهدافها وكيفية بلورتها من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء.

كما يستعرض هذا الفصل أهداف منهج مادة الإقتصاد للمرحلة الثانوية بصفوفها الثلاثة بعدما أدخلت حديثاً إلى المناهج اللبنانية.

أولاً: المرحلة الثانوية

١ ـ أهمية المرحلة الثانوية.

لم يعد التعليم الثانوي يقتصر فقط على نقل المعارف والمعلومات، بل أضحى عنصراً أساسياً في بناء شخصية المراهق إنطلاقاً من قدراته وإمكاناته وإستعداداته وتنميتها بغية تمكينه من الإنخراط الإجتماعي والإقتصادي، وإكسابه القيم والمبادئ تمهيداً لأن يكون مواطناً ذا دور منتج وفعّال.

من أولى مهمات التعليم الثانوي وأبرزها هي إستثمار الرأسمال البشري، وإعداده مهنياً وعلمياً، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة واعتمادها في عمليات الإنتاج، الأمر الذي يقود إلى التنمية الإقتصادية.

وللتنمية الإجتماعية حصة مهمة في التعليم الثانوي، إذ من شأنه أن يساهم في تحسين ظروف الحياة ومساواة الفرص، فهو يخفف من نسب الفقر والعوز والحرمان، ويعطي المرأة كما الرجل القدرة على المشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

إن إعداد الرأس المال البشري له تداعيات إيجابية جمّة لا يمكن إختصارها بالبعدين الإقتصادي والإجتماعي فحسب، إنما تطال مختلف مفاصل الحياة، فهو الشرط الأساس لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أنواع السلوك الإيجابية لدى الأفراد والنهوض بالمجتمعات.

إلى ذلك، تسعى المرحلة الثانوية إلى أن تنمّي لدى الشباب الفكر الإبداعي والتفكير المنطقي والعمل على حل المشكلات التي قد تعترض طريقهم.

وفي هذا السياق، عرض رمضان النجار في كتابه "التعليم الثانوي المعاصر" أهمية التعليم الثانوي واختصره بالتالي:

"يستكمل التعليم الثانوي ما بدأه التعليم الأساسي من أجل:

- إعداد الشباب للإنخراط في عالم العمل.
- الإكتساب المستمر للقيم الثقافية الضرورية لإعداد الشباب للمشاركة الفعالة في المجتمع.
- تلبية حاجات الأفراد في المجتمع لتطوير معارفهم وقدراتهم.
- تطوير المهارات الأساسية في حقول المعرفة الإنسانية والعلمية."

(النجار، 2009، ص40)

لذا ينشغل صانعو القرارات السياسية والتربوية بربط مناهج المرحلة الثانوية بحاجات سوق العمل بغية تسهيل الإنتقال من المدرسة إلى التخصص الجامعي ومن ثم إلى سوق العمل. لهذا يتميز التعليم الثانوي بالتنوّع والإبداع في إستثمار الطاقات البشرية لتقديم ما يلبي حاجات المجتمع والعمل على تطويره.

وفي إطار آخر، يختلف سلوك الطفل في المرحلة الأساسية عن سلوك المراهق في المرحلة الثانوية، كما يختلف عن سلوك الشاب في المرحلة الجامعية. فلكل مرحلة ظروفها ومطالبها بالنسبة للفرد ولا يمكن إختزال أي واحدة منها، أو إعطاء أهمية لواحدة على حساب الأخرى.

ففي المرحلة الأساسية يكتسب المتعلم المقومات الأساسية لتكوين شخصيته . أما المرحلة الجامعية، فهي التي تعد المتعلم للقيام بالأعمال التي سيمارسها بعد تخصصه وتخرّجه. ولكن للجمع بين هاتين المرحلتين، لا بد من التوقف عند المرحلة الوسطى أو المرحلة الإنتقالية ما بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، أو بمعنى آخر، بين مرحلتي الطفولة والشباب.

لذلك، تعتبر المرحلة الثانوية من أدق وأخطر المراحل الدراسية على الإطلاق، لأنها تضم مراهقين هم بحاجة إلى عناية دقيقة نظراً لخطورة هذه المرحلة وما يترتّب ع ليها من آثار سلبية تؤثر على سلوكهم وشخصيتهم في المستقبل، كما أنها صلة الوصل ما بين المواطن الصالح والمواطن المنتج.

في هذه المرحلة، يتعرّض المراهق إلى تغيّرات جسدية وعقلية، كما أنه يعاني أو يعي الكثير من المشكلات التي تدور من حوله ولكنه لا يحسن معالجتها، ويمكن أن يكون عرضة لأي آفة أو مشكلة ينحرف فيها ولا يقدر على التخلّص منها. كل هذا، فرض على القيّمين في الشؤون التربوية أن يولوا إهتماماً مميزاً لهذه المرحلة الدراسية، كونها تضم مراهقين لهم مشكلاتهم ولهم مخاوفهم من المستقبل الذي يكتنفه الغموض والضياع، وهم عاجزون عن إيجاد الحلول المناسبة، أو إتخاذ المواقف الجريئة والصحيحة، كما أنهم يحتاجون إلى عناية وإهتمام بالغ نظراً لدقة هذه المرحلة العمرية.

إذن، للمرحلة الثانوية أهمية بارزة في إعداد الأفراد وجعلهم مواطنين يتفاعلون مع مجتمعهم، يساهمون في تطوّره ويشاركون في إستمراريته، من خلال إكسابهم الخبرات العلمية والعملية والقيم السلوكية اللازمة التي تؤهلهم لأن يكونوا عناصر منتجة.

٢ ـالمرحلة الثانوية في المناهج اللبنانية.

تهتم المرحلة الثانوية في المناهج اللبنانية، بتزويد المتعلم بالمعارف والمفاهيم الأساسية التي تؤهله لحسن إختيار مجال تخصصه وذلك من خلال اختياره لأحد الفروع الأربعة: علوم الحياة، علوم العامة، إجتماع وإقتصاد وإنسانيات، كما تساهم بجعله قادراً على تحديد الصعوبات والمشكلات وتحليلها بمنهجية علمية.

وكون هذه المرحلة هي مرحلة مفصلية في حياة المتعلم حيث يكون من جهة، قد أنهى جميع مراحله الدراسية ويستعد لدخول الجامعة نحو تخصص معين، ومن جهة أخرى، ضرورة إدراكه لأهمية وطنه ودوره في تعزيز الإستقرار ونبذ الخلافات ومحو فكرة الإنسان الطائفي، وحسن استغلال الثروات الطبيعية وكيفية المحافظة عليها... تتبلور أهداف المرحلة الثانوية لتبني إنسان العصر الذي يتكيّف مع متطلبات العصر، و لإستيعاب الكم الهائل من المعلومات المتدفقة من كل صوب، و للمحافظة على الهوية الفردية وتجذّرها في حب الوطن. ومن أبرز هذه الأهداف:

-"اكتساب المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام لبنان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وممارسة دوره كمواطن مسؤول."

-"استيعاب المفاهيم والنظريات في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا، وحسن توظيفها."
-"تحديد الصعوبات والمشكلات وتحليلها بمنهجية علمية عن طريق التفكير المنهجي والبحث العلمي." (المناهج اللبنانية، 1997، ص 6)

السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حملت في طياتها أحداثاً وتطورات متسارعة ومستجدة فرضت تحديات جديدة على الواقعين المحلي والعالمي. فالثورات المعرفية والتكنولوجية والتطورات التقنية، بالإضافة إلى الأحداث السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، فرضت تحولات جذرية أدت إلى بروز قضايا جديدة واضمحلال أخرى. لذا كان من الضروري، لا بل من الواجب، إعادة النظر في المناهج التعليمية وخصوصاً المرحلة الثانوية نظراً لأهميتها البارزة في بناء شخصية الفرد والكشف عن آرائه ومواقفه تجاه ما يحصل.

لم يعد من المقبول اليوم أن تكتفي المرحلة الثانوية بتقديم بعض النظريات التي لا تلامس الواقع المعاش، ولا أن تقف عند مشكلات وقضايا طال الحديث عنها ولم تعد تؤخذ على محمل الجد، بل من الضروري أن تحمل هذه المرحلة رؤىً جديدة تلامس تطلعات المتعلمين ومشكلاتهم اليومية.

أين المناهج اللبنانية من هذه التطورات والتحديات وهل واكبت تطلعات العصر وعرضت الواقع ؟

ثانياً: المناهج اللبنانية الصادرة سنة 1997

دفعت الحاجة المتزايدة إلى ا ستبدال صورة لبنان المدمّر والطائفي والمتقطّع الأوصال من جهة، ومواكبة التطور والتقدم والتكنولوجي وإقتصاد المعرفة من جهة ثانية، إلى توحيد الجهود في سبيل إعداد مناهج جديدة تحاكي العصر وترمّم لبنان وتعيد أجنحته التي تنضوي تحتها كافة شرائحه الإجتماعية.

انطلقت غايات وأهداف مناهج 1997 طامحةً لأن تحقّق الإنصهار وبناء الإنسان الوطني الواحد المنتمي للبنان الواحد، مستندة إلى سياسة تربوية استمدت ركائزها من مبادئ إتفاق الطائف التي تضمنت:

-"إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية؛
-إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الإنتماء والإنصهار الوطنيين، والإنفتاح الروحي والثقافي ..." (وثيقة الوفاق الوطني، 1989، ص14-15)

في العام 1994، أُعدّت خطة النهوض التربوي وتضمنت أبعاداً تطال مختلف مستويات بناء الإنسان والوطن:

- على الصعيد **الفكري والإنساني** الذي نادى بوجوب الإلتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية، وبلبنان وطناً للحرية والديموقراطية والعدالة، والتمسك بالثقافة الوطنية وبوجوب الإنفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية، وتبني التراث الروحي في لبنان المتمثل في الديانات الروحية التوحيدية.
- على الصعيد **الوطني** اعتبار لبنان عربي الهوية والإنتماء ووطناً سيداً حراً مستقلاً، وهو جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وجعل التعليم الحر ما لم يخل بالنظام العام أو يمس بحقوق الطوائف.
- على الصعيد **الإجتماعي**، الإلتزام باحترام الحريات الفردية والجماعية وتحقيق العدالة والمساواة من خلال بسط القانون على المواطنين وجعل التعليم حق لكل مواطن ومشاركة المواطنين في العملية التربوية من خلال المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية واعتبار ذلك واجب وطني.

كما حددت هذه الخطة أهدافاً تربوية عامة منطلقة من الأبعاد التي عرضتها وتمحورت حول بناء المواطن المعتز بوطنه وبهويته، المحترم للحريات الشخصية والمتعاون مع أبناء وطنه، الملتزم بلغته العربية، والمحافظ على بيئة بلده وموارده، إلخ....

بالإضافة إلى ذلك، عرضت خطة النهوض التربوي الأطر السياسية التربوية والتي تهدف إلى تعزيز التعليم الرسمي من خلال توفير إدارة تربوية متطورة، حماية التعليم

الخاص وتعزيز دور الدولة الرقابي، تطوير المناهج التعليمية بغية بناء منهج موحّد والإعتناء باللغة العربية وإتقان لغات أجنبية، وتطوير الكتب المدرسية بما يتماشى مع متطلبات التقدم العلمي، وتطوير مفهوم التقويم التربوي.

توخّت المناهج التربوية في نسختها الأخيرة الصادرة سنة 1997، تحقيق هدفين أساسيين:

- **بناء شخصية الفرد** (القدرة على تحقيق الذات، تكوين شخصية الفرد، تحمل المسؤولية....)
- **تكوين المواطن** (تعزيز روح المواطنية والولاء للوطن الملتزم بلغته العربية والمستوعب لتاريخه الوطني الجامع...، وبناء الإنسان الوطني اللبناني اللاطائفي)

فكان أن ترجمت غايات ومقاصد المنهج لإظهار كيفية بناء شخصية الفرد وتكوينه مواطناً صالحاً وتنمية رصيده الثقافي. هذه المرامي صممت هوية المواطن الذي تريده السلطات السياسية، ورسمت أمام المركز التربوي للبحوث والإنماء السبيل الذي وضع نصب عينيه رزمة من المبادئ والقيم إنطلق منها لإعداد المناهج التربوية الجديدة ومنها:

- " الإنسان هو المحور والغاية بتكوين شخصيته الإجتماعية والمواطنية (الإلتزام بالقيم والمبادئ الوطنية...)
- الإلتزام بخطة النهوض التربوي التي أقرّت سنة 1994 والتي أبرز ما تضمّنت تعزيز الإنتماء والإنصهار الوطنيين والتشديد على الإنفتاح الروحي والحضاري وذلك من خلال إعادة النظر في المناهج التربوية.
- الإلتزام بالهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان التي أقرها مجلس الوزراء سنة 1995 والتي شدّدت على ضرورة إخضاع المناهج التعليمية إلى عملية التطوير لتواكب المستجدات.
- معالجة الشوائب الموجودة في المناهج السابقة وتحديد محتواها بما يتناسب مع مواكبة الحضارة والإنفتاح على عالم الحياة وتعزيز التعليم التقني والمهني.
- الإنطلاق في عملية التعليم / التعلّم من واقع حياة الفرد للوصول إلى أعلى درجات التثقيف.
- وجوب الإنفتاح على الثقافات العالمية ومستويات العصر سعياً إلى إغنائها وتطويرها.

- إدخال مواد جديدة من شأنها أن تفتح آفاق الطالب نحو التخصصات المهنية والعملية." (بو عرم، 2003، ص7-8).

لا يمكن للنظام التعليمي أن يكون مستقلاً عن المجتمع الذي هو جزء منه، بل هو على ارتباط بمؤسساته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الدينية.

لذا فقد ركّزت تلك المبادئ على ضرورة تطوير المناهج بما يتناسب مع تطلّعات العصر والتغيرات التي طرأت في مجالات الحياة كافة، كما نصّت على ضرورة التخلّص من شوائب المناهج السابقة وجمودها، التي استمرت أكثر من ربع قرن وكانت وليدة ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية معينة، والعمل على بناء مناهج جديدة تواكب الحياة المعاصرة وتنطلق من معارف المتعلم وحياته اليومية بغية تطوير هذه المعارف والخبرات.

مما سبق، يتبيّن أن المناهج اللبنانية طمحت في غاياتها ومقاصدها إلى بناء إنسان جديد يتغلّب على ماضيه الأليم ويواكب التطورات الحاصلة، وأن يجمع من جهة، ما بين أصالته وقيمه وهويته العربية، وبين الإنفتاح على ثقافات العالم والتعرّف على حضاراتها وتعدّد اللغات من جهة أخرى.

إن عملية تطوير التعليم والمناهج ليست مسؤولية التربويين فقط، بل هي عمل وطني تصممه السلطات السياسية وتشارك فيه كافة هيئات وأفراد المجتمع الذي يعكس آمالها وتطلّعاتها. فالتغيرات التي طرأت على بيئة التلميذ ومجتمعه، بالإضافة إلى الإتجاهات العلمية والمعرفية الحديثة والتغيرات الكثيرة في سمات العصر فرضت وقعها على الساحة التربوية وفرضت على المعنيين إعادة النظر في المناهج الدراسية بغية إشباع حاجات وإتجاهات الفرد والمجتمع والتطلّع إلى حياة وغد أفضل.

بعد مرور حوالي العقدين على صدور المناهج اللبنانية المبنية على خطة النهوض التربوي لإخراج لبنان من عبء الطائفية ولغة الحرب الأهلية ، ووسط هذا التطور الإجتماعي الإقتصادي السياسي المتسارع، ألا يجب على المعنيين أن يعيدوا النظر في صياغة المناهج ومضامينها وذلك لتطويرها وتحسينها بما يلبي إحتياجات المجتمع اللبناني والتكيف مع الضغوطات العالمية سواء على صعيد الفرد أو على صعيد المجتمع بأكمله؟

هل نجحت هذه المناهج في تحقيق الغايات التي رسمت لها؟

ثالثاً: منهج مادة الإقتصاد.

أدخلت مادة الإقتصاد كمادة جديدة في المناهج اللبنانية بنسختها الأخيرة، كما تم إستحداث فرع رابع من فروع الثانوية العامة سمّي بفرع "الإقتصاد والإجتماع"، وهو يرتكز على مادتي الإقتصاد والإجتماع إلى جانب مواد العلوم والأداب واللغات.

يتوزّع منهج مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية على الصفوف الثلاثة على النحو التالي:

-حصة واحدة تخصص للصف الثانوي الأول؛

-حصة واحدة تخصص للصف الثانوي الثاني (إنسانيات وعلوم)؛

-أربع حصص تخصص للصف الثانوي الثالث (فرع الإجتماع والإقتصاد).

يستقبل فرع الإقتصاد والإجتماع المتعلّمين ذوي التحصيل العلمي والأدبي ليدرسوا سوياً على مدار أربع حصص أسبوعية مادة الإقتصاد. أمام هذا الواقع يمكن طرح أسئلة عديدة حول عدد الحصص المخصصة في السنتين الأولى والثانية أهمها: هل تكفي حصة واحدة في كل منهما كي يترفّع التلميذ إلى فرع الإقتصاد والإجتماع حيث تشكّل هات ان المادتان العمود الفقري لهذا الصف؟

أما الغاية من تعليم مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية فتتمحور حول:

-فتح آفاق نحو التخصص الجامعي.

-إكساب المتعلم المصطلحات والمفاهيم الإقتصادية الأساسية.

-إطلاع المتعلم على المشكلات الإقتصادية البارزة التي تدور من حوله وتعويده على إيجاد الحلول المناسبة بمنهجية علمية.

-إكساب المتعلم السلوك الإقتصادي المعقلن وتعزيز الحس لديه بأهمية الإستثمار والإنتاج والإستهلاك. (المناهج اللبنانية وأهدافها، 1997، ص678)

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من التوقف عند أهمية الإقتصاد في حياة المتعلم المراهق الذي يقف أمام مرحلة مفصلية في اختيار تخصصه الجامعي المناسب الذي سيدخله في سوق العمل. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إنما بات علم الإقتصاد ضرورة ملحّة لهذا المتعلم كونه يعيش في زمنٍ لا يعرف الحدود وتتكاثر فيه الأزمات المالية والإقتصادية والإجتماعية

والأمنية ...، فتزداد حاجته لمعرفة ما يدور من حوله من مشكلات مالية وإقتصادية وتدريبه على حل المشكلات التي قد تواجهه.

في هذا السياق، صرّح المدير العام للتربية الأستاذ فادي يرق في كلمته خلال الإحتفال الختامي لبرنامج تعزيز قدرات أساتذة الإقتصاد في الثانويات الرسمية بما يلي:

"إن الموضوع الاقتصادي والمالي من أولويات العصر، وهو موضوع خاضع لتقلبات السوق وحركة الاقتصاد العالمي، لا سيما وأن الأزمة الاقتصادية التي أرخت بظلالها على دول العالم قاطبة، وأحدثت هزات هائلة، فرضت توجهات ومقاربات جديدة ومفردات خاصة بها، مما أوجب علينا أن نسرع إلى تعريف الطلاب إلى هذه التطورات لفهمها وتحليلها عن طريق تطوير معارف الأساتذة أولا، كما عبر إضافة مفاهيم جديدة لردم الهوة المعرفية بين ما يطلع عليه الطلاب يوميا عبر شبكات المعلومات ووسائل الإعلام، وبين ما يدرسونه ويتلقونه في مدارسهم، خشية وقوعهم في حيرة وارتباك ." (جريدة المستقبل، 2011، عدد 3921، ص8).

١ ـ الأهداف العامة لمادة الإقتصاد.

نتيجة الفورة التكنولوجية الحاصلة وتعاظم دور العولمة وانعكاساتها على حركة السوق وبنيته، وعلى العلاقات الدولية، وعلى حركة الإنتاج والإستهلاك، أصبحت علوم الإجتماع والإقتصاد والإدارة المعلوماتية ضرورية لمجاراة هذه التطورات من جهة، ومن أجل تلبية متطلبات سوق العمل، من جهة أخرى، الذي خضع لواقع جديد وفتح أبوابه أمام إختصاصات ومهنٍ جديدة. لهذه الأسباب أدخلت مواد جديدة على المنهج التعليمي في المرحلة الثانوية كمادة الإقتصاد والإجتماع والكومبيوتر والتكنولوجيا التي من شأنها أن تزوّد المتعلم بالمبادئ والمفاهيم الرئيسة لتنمية قدراته وجعله يتعرّف إلى الوقائع والأحداث الحاصلة من حوله، ومساعدته على حل المشكلات التي تواجهه بمنهجية علمية.

حملت مادة الإقتصاد أسوةً بباقي المواد ال جديدة مجموعة من الأهداف التي تؤّمن للمتعلم المفاهيم والمبادئ التي تساعده على فهم ما يدور من حوله، كما تسهّل مسيرته التخصصية في الجامعات، ولا تقف عند هذا الحد، إنما تعمل على تغيير سلوك المتعلم من خلال ترشيد تصرّفاته والتفكير بمنهجية علمية عند أي مشكلة تعترض طريقه، وتمكينه من

التعمّق بالخصائص الثقافية والسلوكية والإقتصادية لمختلف الفئات الإجتماعية، وعلى امتلاك المعارف الإجتماعية والإقتصادية والإدارية وتداخلها مع بعضها البعض لفهم القضايا الحياتية والمهنية.

كما هدفت المادة إلى إطلاع المتعلم على مشكلات مجتمعه الإجتماعية والإقتصادية، والعمل على معالجتها بموضوعية. كل ذلك من شأنه أن، يساهم في عقلنة سلوكه الإقتصادي ويطوّر معارفه من خلال إدراكه للبعد العلمي للمعارف والمبادئ الإقتصادية والإجتماعية لتعزيز حسّه بأهمية الإنتاج والإستثمار. الأمر الذي يساعده على تنشيط تفاعله وإندماجه الإجتماعي والمشاركة في النشاطات التي تساهم في تنمية وطنه والإرتقاء به نحو الأفضل.

ولتجسيد هذه الأهداف والعمل على تحقيقها، إنبثقت منها أهداف خاصة لكل صف من الصفوف الثانوية الثلاثة:

- في **الصف الثانوي الأول**، حددت أهداف أربعة هي:

- "يكتسب المفاهيم الإقتصادية الأساسية التي تمكّنه من التعرّف إلى الأوضاع الإقتصادية للمجتمع.
- يستعمل هذه المفاهيم لمقاربة الواقع الإقتصادي المعاش.
- يتعرّف إلى المنشآت الإقتصادية من حيث شكلها القانوني، دورها، ووظائفها الإقتصادية والإدارية المختلفة.
- يتلمّس المعطيات المادية والمالية والإدارية لفهم واقع الحياة الإقتصادية."

- في **الصف الثانوي الثاني** بفرعيه العلمي والأدبي حددت ثلاثة أهداف وهي:

- "يستوعب المفاهيم المتعلقة في المجالات الإقتصادية لفهم أواليات الأنشطة الإقتصادية.
- يتمرّس بالأعمال التطبيقية وجمع المعطيات اللازمة بغية تعزيز قدرات المتعلم ومهاراته الشخصية،
- يكتسب بعض العمليات الأولية في التحليل الإقتصادي والمحاسبي."

- في **الصف الثانوي الثالث**، أستحدث فرع تخصّصي جديد هو فرع الإقتصاد والإجتماع، في نهايته يخضع المتعلم لإمتحانات رسمية تخوّله الإنتقال إلى المرحلة الجامعية. حددّ لهذا الصف أربعة أهداف خاصة هي:

- "يتعرّف المتعلم إلى التجارب التنموية العالمية لإستخلاص قوانين الخروج من حالات التخلّف وتحقيق التنمية.
- يتعرّف إلى السياسات الإقتصادية الظرفية كما البنيوية التي تعتمدها الدولة لتنظيم قطاعاتها الإقتصادية وتنميتها.
- يتعرّف إلى مبادئ التحليل الإقتصادي الكمّي والنوعي من أجل القيام بأعمال تطبيقية في مختلف المجالات الإقتصادية.
- يكتسب المتعلم أبرز مفاهيم علم الإدارة وأسسه." (المناهج اللبنانية، 1997، ص ص 681- 686).

٢ -الأهداف التعلّمية (السلوكية) لمنهج مادة الإقتصاد (السنوات الثانوية الثلاث).

أ - الثانوي الأول:

يتألف منهج مادة الإقتصاد **للصف الثانوي الأول** من **ثماني وعشرين هدفاً** تعلّمياً تتوزّع على **ستة محاور** رئيسية. ولكن هذه الأهداف التعلّمية لا تتخطى بالإجمال مستوى المعرفة والتذكّر. كما أن أغلبية الأفعال المستخدمة في صياغتها هي أفعال غير إجرائية (يلم، يلتمس، يحيط،...)

- يتشكّل **المحور الأول** من أربعة أهداف تعلّمية تعرض الموضوعات الرئيسية التي يتناولها علم الإقتصاد والمنهجيات والتقنيات التي يستخدمها هذا العلم مع تحديد موقعه بين العلوم الأخرى. ويتناول الهدف الأخير العمليات الإقتصادية الأساسية والمؤسسات التي تعنى بها.

- ويتألف **المحور الثاني** من ثماني أهداف تعلّمية، ترتكز الأهداف الثلاثة الأولى منها على المفهوم الإقتصادي للعمل وأنواعه وأشكاله وكيفية تنظيمه في وحدة الإنتاج، مع عرض لأبرز النماذج التي مرّت في التاريخ الإقتصادي ، والإضاءة على مختلف العوامل الديموغرافية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تحدد مدى مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي المنتج. يلي ذلك عرض لخصائص القوى العاملة. ويتضمن هذا المحور هدفاً هو

"التعرّف على ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها وأس بلبها وآثارها في المجتمع ". أيضاً، تتمحور باقي الأهداف حول العلاقات التي تقوم داخل المنشأة بين العمال وإظهار حقوقهم وواجباتهم من خلال الإطلاع على القوانين والأنظمة التي ترعى علاقات العمل داخل المنشأة.

- يضم **المحور الثالث** أربعة أهداف تعلّمية للإضاءة على مفهوم رأس المال وأشكاله ومصادر تكوينه. ويركز الهدف الرابع على أهمية التعرّف على " الأشكال الجديدة لتكوّن رأس المال في إرتباطها مع التقدم التكنولوجي".

- ويتناول **المحور الرابع** ضمن هدفين تعلّميين وظائف المنشآت الإقتصادية وأنواعها من حيث أشكالها القانونية، إختصاصاتها وأحجامها.

- يعالج **المحور الخامس** المؤلف من أربعة أهداف تعلّمية معرفية مفهوم الدخل ومصادره، كما يعرض آليات توزيع الدخل على مختلف الفئات الإجتماعية ومن ثم يتم طرح السياسات والإجراءات التي من شانها التخفيف من الفروقات الإجتماعية والإقتصادية.

- ويتشكّل **المحور السادس والأخير** من منهج مادة الإقتصاد للصف الثانوي الأول من ستة أهداف تعلّمية تتناول مفهوم الدخل وإستعمالاته وتأثيره على حجم الإنفاق والإدخار. ثمّ تعرض مختلف العوامل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية التي تؤثر على مستويات الإستهلاك والإدخار، وفي النهاية يتاح للمتعلم بأن يميّز ما بين مفهوم الميل الحدي والميل الوسطي للإستهلاك والإدخار.

يمكن إستخلاص ما ورد من أهداف تعلّمية في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الأولى بالجدول التالي:

جدول رقم 1: عدد الأهداف التعلّمية وعدد الحصص وتوزيعها على محاور منهج السنة الثانوية الأولى:

عدد المحاور	عنوان المحور	عدد الأهداف التعلّمية	عدد الحصص
1	مواضيع علم الإقتصاد	4	حصتان
2	العمل والقوى العاملة	8	5 حصص
3	رأس المال	4	5 حصص
4	المنشأة	2	6 حصص
5	الدخل	4	4 حصص
6	إستعمالات الدخل الأسري	6	8 حصص
6	**المجموع**	**28 هدفاً تعلّمياً**	**30 حصة**

ب -الثانوي الثاني:

رغم وجود كتيّبين لمنهج مادة الإقتصاد في الصف الثانوي الثاني ، أحدهما مخصص لفرع الإنسانيات والآخر لفرع العلوم، إلا أن مضمون هذين الكتيّبين لا يختلف إطلاقاً لا في أهداف الصف ولا في الأهداف التعلّمية، ولا في المحتوى، ولا في الأنشطة، ولم تدوّن أية ملاحظات في أي من الفرعين . لذا سيتم عرض الأهداف التعلّمية المخصصة لصف الثانوي الثاني دون الفصل بين الفروع كونها لم تحمل في طيّاتها أي تغييرات.

يتألف منهج مادة الإقتصاد **للصف الثانوي الثاني** لكل من فرعي الإنسانيات والعلوم من **ثماني وعشرين هدفاً** تعلّمياً تتوزّع على **سبعة محاور** رئيسية.

- يتضمن **المحور الأول** ثلاثة أهداف تعلّمية مخصصة لبيان مجرى النشاط الإقتصادي على المستوى الوطني والأطراف الفاعلة فيه، مع إبراز مختلف الأدوار والوظائف الإقتصادية لكل طرف. كما وإظهار تشابك العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة إقتصادياً من خلال ترسيمة تظهر كل منها في الدائرة الإقتصادية.
- وتبيّن الأهداف التعلّمية الستة **للمحور الثاني** المبادئ التي ترتكز عليها المحاسبة الوطنية، كما تسمح للمتعلم تحليل العمليات المتعلقة بالمحاسبة الوطنية وتأطير السياسات الإقتصادية، وبالتعرّف إلى الدور الذي تلعبه المحاسبة الوطنية في الأوضاع الإقتصادية العامة، وتأمين عملية التوازن بين الموارد وإستخداماتها. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن الهدف الأخير مختلف المؤشرات والمعاملات الإقتصادية التي تسمح بفهم الواقع الإقتصادي.
- ويظهر **المحور الثالث** المؤلف من ستة أهداف تعلّمية أهمية النقود في الحياة الإقتصادية ومختلف وظائفها وأشكالها وتطورها التاريخي وإرتباطها بالتطور الإقتصادي. كما تبيّن أهداف هذا المحور المبادئ والأسس التي يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، والتعرّف إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي أحاطت بنشوء المصارف وتطورها والوظائف التي تقوم بها. ويتناول الهدف الأخير الدور الذي تلعبه المصارف التجارية والمصرف المركزي في عملية خلق النقود وإتلافها.
- يتألف **المحور الرابع** من هدفين تعلّميين مخصصين لبيان كيفية تحديد أسعار السلع والخدمات من خلال السوق التنافسية، التنافس الحر وقانون العرض والطلب لتمكين المتعلم من رسم منحنيات العرض والطلب. ويعرض الهدف الثاني العوامل التي تدخل في عملية تحديد الأسعار ككلفة الإنتاج، التدخلات الدولية، والإحتكارات.

- تعالج الأهداف التعلّمية الأربعة في **المحور الخامس** العناصر المكوّنة لميزان المدفوعات وتحليل العلاقات الخارجية من خلاله. ويسمح الهدف الثالث بتكوين فكرة أولية عن العلاقات الإقتصادية الدولية والتخصصات الناتجة عنها لجهة تقسيم العمل الدولي وحركة المبادلات الخارجية والعولمة الإقتصادية من خلال رصد حركات البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال وإتجاهاتها على المستوى الدولي. ويتناول الهدف الأخير مختلف السياسات والإجراءات المعتمدة حالياً لتنظيم العلاقات بين الإقتصاد الوطني والإقتصاديات الأخرى. (الحمائية، التبادل الحر، الأسواق المشتركة).

- ويحاول **المحور السادس** من خلال أهدافه التعلّمية الثلاثة أن يحدد هيكل الإيرادات والنفقات العامة والإطلاع على دور المالية العامة في الموازنة وإنعكاسات هذا الدور على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي. كما يبيّن الهدف الأخير من هذا المحور قواعد تكوين المالية العامة للسلطات المحلية في إيراداتها ونفقاتها.

- ويضم **المحور السابع والأخير** أربعة أهداف تعلّمية من شأنها أن تحدد القواعد التي تُتّبع لتنظيم حسابات المنشأة الإقتصادية بطريقة علمية قانونية وعقلانية. كما يميّز الهدف الثاني بين عناصر الميزانية في المحاسبة العامة وعناصر حساب الإستثمار. وتظهر باقي الأهداف أهمية الميزانية وحساب الإستثمار مع عرض طرق إحتسابها.

يمكن إستخلاص ما ورد من أهداف تعلّمية في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثانية بالجدول التالي:

جدول رقم 2: عدد الأهداف التعلّمية وعدد الحصص وتوزيعها على محاور منهج السنة الثانوية الثانية:

عدد المحاور	عنوان المحور	عدد الأهداف التعلّمية	عدد الحصص
1	الدارة الإقتصادية	3	5 حصص
2	المحاسبة الوطنية	6	5 حصص
3	النقود والمصارف	6	6 حصص
4	إواليات السوق	2	4 حصص
5	المبادلات الإقتصادية الخارجية	4	3 حصص
6	المالية العامة	3	حصتان
7	المحاسبة العامة	4	5 حصص
7	**المجموع**	**28 هدفاً تعلّمياً**	**30 حصة**

ج -الثانوي الثالث

يتألف منهج مادة الإقتصاد للصف الثانوي الثالث من **ثماني وعشرين هدفاً** تعلّمياً أسوة بمنهجي السنتين الثانوية الأولى والثانية، وهي تتوزّع على **ستة محاور**.

- يعالج **المحور الأول** وعلى مدى إحدى عشر هدفاً تعلّمياً مسارات التطور الإقتصادي العالمي التي تفرز العالم إلى مجموعتين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة، مع عرض نتائج الثورات الصناعية الكبرى. كما تبيّن أهداف هذا المحور الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذا الفرز وإلى التقسيم الدولي للعمل مع إظهار التفاوت بين ه ايتين المجموعتين في أنماط الإنتاج والتوزيع والعمل والإستهلاك والمعيشة. واللافت في هذا المحور، عرض مختلف المؤشرات التي يتم من خلالها قياس التنمية وهي عبارة عن: 12 مؤشراً إجتماعياً، 11 مؤشراً ديموغرافياً، 9 مؤشرات تربوية وثقافية، 7 مؤشرات سياسية، و10 مؤشرات صحية. وفي نهاية هذا المحور، خصّص الهدف الأخير لعرض أبرز نماذج التنمية في البلدان النامية، والإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب ما ينجم عنها.

- أما هدفي **المحور الثاني** فقد عالجا دور الدولة في الحياة الإقتصادية للبلدان الليبرالية والبلدان الإشتراكية التي تتجه نحو الخصخصة، كما تبرز خصائص الإنظمة الإقتصادية المعاصرة الرئيسية ومختلف مراحل تطورها.

- يتضمن **المحور الثالث** ستة أهداف تعلّمية تهدف إلى إمتلاك المتعلم المفاهيم النظرية التي تمكّنه من فهم التقلبات والأزمات الإقتصادية ومنهجية تشخيصها ومعالجتها. ك ما تتناول أهداف هذا المحور الخيارات والتدابير والتنظيمات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في الأزمات الإقتصادية، والتعرّف على أبرز أنواع الدورات الإقتصادية. ويعرض الهدفان الخامس والسادس أهم الأزمات الإقتصادية التي حصلت في القرن العشرين مع طرح السياسات والإجراءات المعتمدة للخروج من الأزمات.
- يتألف **المحور الرابع** من هدفين تعلّميين من شانهما تحديد ما هو ظرفي وما هو بنيوي من الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية مع عرض للسياسات والإجراءات المفترضة لمواجهة هذه الأزمات.

- وتكشف الأهداف التعلّمية الثلاثة **للمحور الخامس** عن أهمية إكتساب التقنيات اللازمة للقيام ببعض العمليات الحسابية والمالية المرتبطة بنشاط المنشأة، والقيام بأعمال تطبيقية لتجميع المعطيات والمعلومات والإحصاءات الإقتصادية المالية ومعالجتها وللقيام باحتساب الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

- يتألف **المحور السادس والأخير** من أربعة أهداف تعلّمية، وهو يتناول بعض المفاهيم في علم الإدارة وتطورها التاريخي، مع إبراز أهمية إعتماد السلوك العقلاني لاتخاذ القرارات في الأنشطة الإقتصادية، والإضاءة على مفهوم التسويق والقيام به وتنظيمه، وإدراك الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للإبتكار والخلق والإبداع لتطوير المنشأة الإقتصادية.

يمكن إستخلاص ما ورد من أهداف تعلّمية في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثالثة بالجدول التالي:

جدول رقم 3: عدد الأهداف التعلّمية وعدد الحصص وتوزيعها على محاور منهج السنة الثانوية الثالثة:

عدد المحاور	عنوان المحور	عدد الأهداف التعلّمية (السلوكية)	عدد الحصص
1	قضايا النمو والتنمية	11	30 حصة
2	الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة	2	5 حصص
3	التقلّبات والأزمات الإقتصادية	6	8 حصص
4	السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية	2	17 حصة
5	الحسابات الإقتصادية والمالية	3	30 حصة
6	مدخل إلى علم الإدارة	4	30 حصة
6	**المجموع**	**28 هدفاً تعلّمياً**	**120 حصة**

خلاصة

في ظل التغييرات والتطورات المتسارعة التي يشهدها العصر، لم تعد التربية مجرّد تعليم مدرسي ولا مجرّد تعليم الصغار أو إعداد اليد العاملة فحسب، بل هي أيضاً تربية للمواطنة وبناء المواطن المشارك في إستمرارية مجتمعه والعمل على تحسينه وتطويره. لذلك، تتضمن المناهج التعليمية حيّزاً كبيراً من الأهداف التي تسعى إلى التربية المواطنية وإعداد الإنسان الصالح والمنتج. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التربية في المشاركة على إحداث

التنمية والتغيير، لأن الإنسان هو الجزء الأساسي في التنمية التي لا يمكن إحداثها إلا من خلال تطوير قدراته ومعارفه بغية توظيفها في التطوير الإجتماعي.

تعتبر المرحلة الثانوية، من أهم المراحل التعلمّية التي من شأنها تنمية شخصية الفرد ودعوته للإنخراط في المجتمع، وتدريبه على اتخاذ القرارات المناسبة.

أما عن دور مادة الإقتصاد في المناهج الثانوية، فهي إنما أضيفت كمادة جديدة بغية إكساب المتعلم المفاهيم الإقتصادية، وتعريفه على أبرز القضايا والمشكلات التي تشغل واقع مجتمعه، وتحليلها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، هذا الأمر يسمح بترشيد السلوك الإقتصادي كما السياسي لدى المتعلم.

ونظراً لما لمادة الإقتصاد من أهمية في المرحلة الثانوية، لا بد من التطرّق إلى أبرز القضايا التي ينشغل بها العالم اليوم مثل البطالة والدين العام والخصخصة والتنمية المستدامة وغيرها ...وإبراز أسبابها ونتائجها بغية الإسهام في إيجاد الحلول المناسبة لها.

الفصل الرابع:
القضايا الإقتصادية المعاصرة

أولاً: التنمية المستدامة

ثانياً: الخصخصة

ثالثاً: الإستثمار

رابعاً: دور الدولة الإقتصادي

خامساً: البطالة

سادساً: التضخم المالي

سابعاً: الدين العام

القضايا الإقتصادية المعاصرة

تمهيد

تم تحديد أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة بعد إعداد لائحة تضم سبعة عشر مفهوماً وقضية إقتصادية، وعرضها على مجموعة من الخبراء الإقتصاديين الإختصاصيين في مضمار الحياة الإقتصادية كما السياسية لإستطلاع آرائهم حول الموضوع حيث قام كل واحد منهم باختيار أبرز القضايا الإقتصادية التي يراها بارزة.

تم الإتصال بعشرة خبراء إقتصاد (كعينة قصدية[1]) إلا أن كثرة إنشغالات البعض منهم حالت دون مقابلتهم كلهم فاقتصر العدد على ستة خبراء[2].

وبعد جمع آراء الخبراء واختياراتهم للقضايا الإقتصادية المعاصرة، تكوّنت مجموعة من أبرز هذه القضايا التي حصلت على أعلى نسب من الإختيار لتكون موضوع البحث.

أما القضايا الأخرى التي طرحت في الجدول فلم تحظى على أكثرية آراء الخبراء لذلك تم إستبعادها.

جدول رقم4: أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة بحسب إختيار الخبراء

العدد	المصطلحات والمفاهيم	حسب إختيار الخبراء
1	التنمية المستدامة	6
2	دور الدولة الإقتصادي	6
3	التضخم المالي	6
4	الدين العام	6
5	البطالة	5
6	الخصخصة	5
7	الإستثمار	4

إن هذه القضايا تثار وتناقش في القرن الحادي والعشرين بعد أن أثيرت وطرحت منذ فترات بعيدة، حتى تهيّأ للكثيرين أنها حسمت ولم يعد هناك من جديد يُكشف. ولكن في ظلّ

---

[1] *) يتم إختيار عدد من الباحثين ذوي الإختصاص والخبرة والإطلاع على آرائهم بما يخدم موضوع البحث.*
[2] *) راجع ملحق رقم (1)*

التغيّرات الكثيرة والمتسارعة وتحديداً على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، فإن هذه القضايا يعاد طرحها من جديد ولكن هذه المرة في ظروف مختلفة وواقع حديث.

لهذا تناقش هذه القضايا القديمة الجديدة في الواقع المعاصر، كما ستكون محطّ نقاشٍ وجدلٍ في المستقبل لتلاقي متطلباته. "إن ما يصلح لزمن قد يكون مطلوباً في زمنٍ آخر، وإن ما كان مرجّحاً لظروف معينة قد يصبح أكثر ترجيحاً في ظروف أخرى" (البلاوي، 1998، ص 15)

لذلك، لا بدّ من مراجعة هذه القضايا في المناهج الدراسية الصادرة في أواخر القرن الماضي أي بعد مرور عشرين عاماً، حيث حملت هذه السنوات في طيّاتها الكثير من التغييرات والأحداث الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، ... كل هذا، حتّم إعادة النظر في القضايا المعاصرة لأجل تلبية مختلف التحدّيات والتجديدات التي طرأت.

لقد أجمع الخبراء الستة على أن كل من قضايا: التنمية المستدامة، دور الدولة الإقتصادي، التضخم المالي، والدين العام هي من أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة على الصعيدين اللبناني والعالمي. وقد علّلوا هذا الإختيار بمجموعة من الأفكار والبراهين. بالإضافة إلى هذه القضايا، تنوعت اختيارات الخبراء بين قضايا أخرى وقد استحوذ البعض منها على عدد اكبر من غيرها، وهي: الخصخصة والبطالة والإستثمار.

أولاً: التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات الجديدة التي برزت بشكل واضح في العقد الأخير من القرن الماضي، بعدما تفاقمت المشكلات البيئية التي باتت تهدد حياة الإنسان. من هنا علت الأصوات المطالبة بحماية البيئة من خلال متابعة المسيرة التنموية، التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الإعتبارات البيئية.

لا تتناول قضية التنمية المستدامة البعد البيئي فحسب، إنما أيضاً البعد الإقتصادي، حيث تطمح من خلاله إلى تحقيق نمو إقتصادي مستدام، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتطمح إلى تأمين المساواة في توزيع الموارد بين مختلف الفئات والمجتمعات.

إلى جانب البعد البيئي والبعد الإقتصادي، تعالج التنمية المستدامة أيضاً البعد الإجتماعي، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد عبر تأمين الرعاية اللازمة، كما تطمح إلى تنمية الموارد البشرية، وتفعيل وتعزيز دور المرأة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتعميق أدوارها الحياتية في الإقتصاد والمجتمع.

يعتبر الخبراء أن التنمية المستدامة هي من أهم القضايا المعاصرة التي تطرح. فهي تتناول الإقتصاد والمجتمع والبيئة، وتسعى للرقي بهذه الأبعاد إلى أعلى المستويات ولفترات طويلة من الزمن. لهذا، أجمعوا على ضرورة إثارة قضية التنمية المستدامة في المناهج اللبنانية لمادة الإقتصاد، وذلك نظراً لخطورة الوضع البيئي وضآلة الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، نتيجة الهمجية والأطماع الإقتصادية السيئة، كما وازدياد الطلب على تلك الموارد نتيجة الفورة التكنولوجية والتقنية وعدم إيجاد الطاقات البديلة الكافية لأن تغطي هذا الطلب الهائل. لذلك من الضروري إعداد الأجيال الحاضرة على احترام البيئة والمحافظة على مواردها، وتقديس حقوق الأجيال اللاحقة في حياة لائقة وكريمة. لذا لا بد من المتعلم في المرحلة الثانوية، أن يعي أهمية التنمية المستدامة، وأن يشارك مجتمعه وبيئته في التنمية من خلال مشاركته في النشاطات الهادفة إلى المحافظة على البيئة والمجتمع.

١ ـ مفهوما التنمية والإستدامة.

أ ـ مفهوم التنمية

قبل الغوص في مفهوم التنمية المستدامة، يجب التوقف عند عملية التنمية كونها الركن الأساس التي تعتمد عليه معظم المجتمعات وتحديداً النامية منها للنهوض والإرتقاء .

بدايةً، ارتبط مفهوم التنمية بالتغيرات التي تطال بنية الاقتصاد وبنية الإجتماع. ولكن، مع تقدم الحياة وتعقّد المتطلبات، تزايد الاهتمام بقضية التنمية التي باتت حاجة ملحّة لكل مجتمع. لذلك ارتبطت هذه القضية بتحول فكري وتربوي وثقافي وإجتماعي يضم مكونات المجتمع كافة في سبيل بناء مستقبل أفضل. فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج منها كلها، وتتداخل مع بعضها البعض في إطار شمولي، من أجل تحقيق الأهداف التي يطمح إليها المجتمع.

يعرّف عبد العزيز الحرّ في كتابه " التربية والتنمية والنهضة" التنمية على أنها: "عملية حضارية شاملة لأنشطة المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية مرتبطة بمشروع واضح الفلسفة والأيديولوجية، ويهدف لبناء الإنسان وإطلاق طاقاته الكامنة وتطوير كفاءاته لتوظيف عالم الأفكار لديه لبناء عالم الأشياء وتنظيم عالم العلاقات." (الحرّ، 2003، ص31)

يمكن القول، أن عملية التنمية هي مجموعة تحوّلات وتطورات وتغيّرات تصيب عمق البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية ... تطال مختلف أنشطة الحياة، مستخدمةً الموارد المتوفرة لأجل تحسين سبل حياة الفرد والنهوض بالمجتمع.

تختلف وجهة التنمية بين مجموعتي الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تعتبر المجموعة الأولى أن التنمية هي العملية التي تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية وإجتماعية وثقافية تحقق مستوى حياة لائق لمختلف أفراد المجتمع، وتضمن المساواة بينهم، حيث تقلّص مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض. بينما تنظر إليها مجموعة الدول المتقدمة بأنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة إنتاجية تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم. (السنبل، 2001، ص 5)

ب- مفهوم الإستدامة

تعرّف الإستدامة على أنها " نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الإعتبارات البيئية والإجتماعية والإقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة". (منظمة الأمم المتحدة، 2013، ص 4)

وبحسب آخرين، إن " الديمومة " أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية ونظاماً بيئياً غير مدمر وغير مصاب بالتلوث. (م.س.، ص 8)

إذن، الإستدامة هي القدرة على تلبية إحتياجات الأجيال الحالية ولكن دون هدر حقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها.

٢ ـمفهوم التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن الماضي مع تزايد المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية التي خلفت مشكلات بيئية خطيرة وشح في موارد الطبيعة. ما استدعى الأمر إعداد خطط تهدف إلى الحفاظ على الطبيعة. ظهر مفهوم التنمية المستدامة كانعكاس بيئي بحت على يد مجموعة من علماء البيئة. ولاحقاً، اعتبر هذا المفهوم عالمياً يهدف إلى إحداث تغيير داخل المجتمع. تطور هذا المفهوم بعد ذلك ليصبح أشمل وأعمق ويطال الحياة الإقتصادية والبيئية والإجتماعية. وتم توصيفه في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أو ما يعرف ببوونتلاند 1987 "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (منظمة الأمم المتحدة، 2013، ص 4)

ونظراً لتزايد المخاطر على البيئة من جرّاء سوء إستغلال الموارد الطبيعية لأغراض إقتصادية لأجل تلبية متطلبات الإنسان المتزايدة وإرضاء رغبات المستهلكين، ولإستكمال خطوة المحافظة على الثروة الطبيعية ومواردها، عُقد في مطلع التسعينيات في ريو مؤتمر "قمة الأرض" مكرّساً فكرة التنمية المستدامة الهادفة إلى حماية البيئة من أطماع الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى تأمين المساواة والعدالة والحد من الفقر وتأمين حياة لائقة للعالم أجمع إلخ...

وبحسب أحمد حسين التنمية المستدامة هي " تلك التنمية التي تراعي العدالة في المجتمع وتحترم الطبيعة وتدعم الجوانب الإقتصادية، أي أنها تقوم على التكامل بين الإحتياجات، والتنمية المستدامة لا تعبرعن وضع ثابت، بل هي عملية تغير، حيث أن هذا التغير يجب أن يتم إدارته بطريقة جيدة ليواجه إحتياجاتنا المستقبلية كما يواجه إحتياجاتنا الراهنة" (في عبد الستار، 2010، ص 35)

يمكن الإستنتاج أن مفهوم التنمية المستدامة لا ينحصر فى البيئة الطبيعية فحسب، بل يتعدى ذلك ليطال الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية. بمعنى آخر، إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم شامل يجمع بين كافة المكونات الرئيسية في المجتمع من سياسية، إقتصادية، إجتماعية، وتقنية، ... وتهدف لأن يحصل كل فرد على فرصتة فى العيش بحياة كريمة ويلبي إحتياجاته بدون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تأمين متطلباتهم. بالإضافة إلى ذلك،

تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة مواجهة التدهور البيئي الحاصل والعمل على التخفيف من وطأته، من دون التخلّي عن حاجات النمو والتنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة الذي يطال جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلخ ... إلاّ أنّ الركن الأبرز لهذا المفهوم هو الجانب البيئي الذي يطغى على أهدافه وأبعاده. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالنمو الإقتصادي المتمثل بالإستثمارات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة والتي عادةً ما تكون على حساب تدهور البيئة، أكان من خلال استخدامها للموارد الطبيعية المهددة بالنفاذ، أو من خلال التلوث البيئي الناتج عنها. لذلك، تهتم التنمية المستدامة بالمحافظة على سلامة البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون عرقلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، والتي تهدف إلى الإرتقاء بالإنسان إلى أفضل مستويات العيش.

ويمكن الإستنتاج أن للتنمية المستدامة خصائص عديدة:

- طويلة الأمد،
- تلبي إحتياجات الفرد،
- تراعي حقوق الأجيال القادمة في الإستفادة من الموارد الطبيعية،
- تحافظ على البيئة،
- تؤمّن العدالة الإجتماعية والمساواة بين الجميع،
- تجمع بين التقدم الإقتصادي والمحافظة على البيئة.

٣ ـ أسباب ظهور مفهوم التنمية المستدامة

لم يستطع الإنسان أن يجمع بين تأمين متطلباته والحفاظ على البيئة ومواردها، فقد اهتم بالحصول على ما يبغي ونسي حقوق الأجيال اللاحقة، فدمّر البيئة نتيجة إستخدامه للتكنولوجيا بطريقة مؤذية، بغية تلبية الأطماع التجارية والإستغلال الإقتصادي. كذلك الأمر، لم توزّع موارد الطبيعة بالتساوي بين الجميع، إنما تزايد الفقر والبؤس والحرمان في كثير من المجتمعات وانعدمت العدالة الإجتماعية والمساواة.

أمام هذا المشهد الخطير، كان لا بد من دق ناقوس الخطر المتمثل في هدم البيئة ونضوب مواردها. لذا عقدت المؤتمرات والندوات التي تنادي بالمحافظة على البيئة وعلى الإنسان معاً. أما أبرز الأسباب التي دفعت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة يمكن إيجازها بالتالي:

أ ـ الفقر:

يعيش قسم لا بأس به من العالم تحت خط الفقر نتيجة مآسٍ إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية متعددة، منها انعدام توافر الفرص المادية وانتشار البطالة، عدم توفّر التعليم المجاني والتغذية السليمة، ضعف الخدمات الصحية، إنتشار ثقافة الفساد والإستزلام، إنعدام التقديمات الإجتماعية التي تقدمها الدولة الراعية كالبنى التحتية والمياه والكهرباء .

ب ـتزايد النمو السكاني:

إن تزايد أعداد السكان تفرض تحدياً جديداً أمام النمو الإقتصادي والتنمية لأجل تلبية إحتياجاتهم المتزايدة. حيث يعجز النمو الإقتصادي عن تلبية متطلبات أعداد السكان، وهذا الأمر يسمح بظهور أحزمة البؤس والفقر. لقد تضاعف عدد سكان العالم أكثر بكثير من حجم تزايد الاقتصاد العالمي، وقد تمكّنت التنمية من انتشال الملايين من الأشخاص من الفقر المدقع، ولكن هذا الأمر حمّل البيئة تكلفة باهظة، وأدى إلى تزايد استخدام الموارد الطبيعية، والتلوث، وشحّ المياه العذبة والأراضي الخصبة، وتسارع استنفاد التنوع الإحيائي وتغير المناخ،....

ج ـتهميش دور المرأة:

تمثّل المرأة نصف قوى المجتمع وإن أي تهميش لدورها الإقتصادي والإجتماعي من شأنه أن يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي كونها قوة عاملة مهدورة قادرة على أن تساهم في تعزيز الكفاءة الإقتصادية.

د ـ الأنظمة السياسية المعتمدة:

تمارس الأنظمة السياسية الديكتاتورية حكماً سلطوياً على شعوبها حيث تجبى الضرائب دون أن يقابل ذلك أي تفعيل لدورها الراعي كتأمين الصحة والأمن والغذاء والتعليم وغيرها.

ه ـ تدهور البيئة:

إن الإضرار البيئية الناجمة عن التلوث الحاصل من جرّاء الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية، ... لها آثار سلبية على الحياة ككل متسببة بمشكلات بيئية خطيرة كالتصحّر، تملّح التربة، انحسار الغطاء النباتي، تقلّص الغابات، الاحتباس الحراري، الجفاف، إلخ ...

فالتوسع العمراني والإقتصادي على حساب المساحات الخضراء، فرض تحديات جدية أمام الإنسان بغية الحفاظ على البيئة لتأمين العيش والإستمرارية.

و ـ استنزاف الموارد الطبيعية:

تضاف مشكلة أخرى إلى جانب التلوث البيئي الحاصل، تتمثّل باستنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، التي باتت تتهدد بالنضوب نتيجة أطماع الإنسان دون الإكتراث بحق أجيال المستقبل.

باتت مناطق كثيرة حول العالم تعاني من شحّ في المياه، ويتوقع أن يزيد هذا الشحّ في السنوات المقبلة وأن تعيش في ظلّه مساحات شاسعة وأعداد كبيرة من السكان .

هذا النقص القائم في المياه سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي وعلى الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً الزراعية منها، الأمر الذي ينذر بازدياد الفقر والمآسي في العالم.

ز- التلوث:

في ظل إنعدام إعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، تستمر أحجام النفايات بالتزايد، وما تسبّبه من تلوث في التربة والمياه والهواء، فتشكّل خطراً يهدد صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية.

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "ثمة تعرض كبير للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن يتزايد في العقود المقبلة". (مكتب العمل الدولي، 2013، ص 9)

ح ـ اللامساواة:

يمكن الحديث عن اللامساواة الحاصل بين مجموعتي دول الشمال ودول الجنوب من جهة، وداخل المجتمع الواحد من جهة أخرى. حيث تملك الأقلية على حساب الأكثرية نتيجة

توزيع غير عادل للموارد والمداخيل، ونتيجةً لأطماع بعض الدول على حساب دول أخرى. فقد برز هذا التفاوت الكبير بين كلتا المجموعتين وشكّل معه مشكلات إقتصادية وإجتماعية تهدد الإنسان بالبؤس والفقر والحرمان. (عمار، 2008، ص5-8)

٤ -أبعاد التنمية المستدامة

حددت أبعاد التنمية المستدامة بثلاثة وهي :

أ- البعد الإقتصادي

ب- البعد الإجتماعي

ج- البعد البيئي

أ- البعد الإقتصادي

قبل الغوص في عمق الأبعاد الإقتصادية التي تطرحها التنمية المستدامة، لا بد من الوقوف عند مفهوم التنمية الإقتصادية ودوره في عملية النهوض.

تعرّف **التنمية الإقتصادية** على أنها: "العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغييرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية الخدمات والسلع المنتجة إضافة الي كونها تحدث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة كل ذلك يتم في ظل إرادة التغيير من واقع متخلف الي واقع جديد في كافة القطاعات الاقتصادية ومن خلال سياسات حقيقية تتبنّ ى خلق أوضاع وفرص استثمارية جديدة ". (النقراط، 2012، www.edu.gov.ly)

يتبين من هذا التعريف ، أن التنمية الإقتصادية تهدف إلى رفع الكفاءة الإقتصادية والإرتقاء من حالة الدول النامية إلى حالة الدول الصناعية. ولكن هذا النوع من التنمية لم يقف على حاجات الأجيال المقبلة ولم يأبه إلى ما تتطلبّه من موارد، بل اكتفى بتأمين المتطلبات الحالية مسخّراً كل أغراض الطبيعة لخدمة الإقتصاد والتطور الصناعي.

لذلك، تتطرّق التنمية المستدامة إلى البعد الإقتصادي باعتباره ركناً أساسياً في المحافظة على ثروات الطبيعة ومكنوزاتها بما يخدم الأجيال اللاحقة. لهذا تحاول أن:

- تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً، أي زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه على الأجل الطويل.
- تحسّن وترفع مستوى المعيشة وتغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك بطريقة توقف التبذير والإستهلاك العشوائي، الأمر الذي يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتركيز على استخدام الطاقة البديلة.
- تؤمّن المساواة في توزيع الموارد بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك بين كافة شرائح المجتمع الواحد. هذا الأمر من شأنه أن يقلّص الفوارق في التوزيع بين الأفراد والمجتمعات.
- تقلّص الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق على الحاجات التنموية. (العماري، 2008، ص9)

ب- البعد الإجتماعي

لبيان أهمية البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة، يجب بداية التوقف عند أدوار التنمية الإجتماعية التي تطال بنى المجتمع بهدف الإرتقاء به نحو الأفضل.

تعرّف **التنمية الاجتماعية** على أنها: "عمليات تغيير تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى آخر، إنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لاحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود." (شلبي، (د.ت.)، ص18)

تهدف عملية التنمية المستدامة في بعدها الإجتماعي إلى تحسين الظروف المعيشية للفرد، من خلال رفع مستوى الرعاية الصحية والتعليم، ومكافحة الفقر وتأمين العدالة والمساواة، ... إلى المواطنين كافة دون المساس بحقوق الأجيال اللاحقة بالعيش اللائق.

أما أبرز ما يتضمنه هذا البعد:

- تثبيت معدل النمو السكاني ليوازي معدل النمو الاقتصادي خصوصاً في تلك البلدان التي تشهد معدل نمو سكاني أكبر وأحياناً بكثير من معدل النمو الإقتصادي، وهذا الأمر يشكّل عائقاً أمام التنمية.

- تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى.
- تفعيل دور المرأة كونها تمثل نصف القوى العاملة في المجتمع وهي قادرة لأن تقوم بنشاطات إقتصادية، إجتماعية ، سياسية ،...
- تنمية الموارد البشرية بما في ذلك من تحسين للإنتاجية الأمر الذي يساهم في ازدياد معدل النمو الإقتصادي.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة ومن بينها: الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، محاربة البطالة...الخ.
- مكافحة الفقر.
- مشاركة المواطنين في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم. (أبو جودة، 2011، ص 63)

ج- البعد البيئي

تعرّف **التنمية البيئية** على أنها: "نوع من التنمية الداخلية القائمة على الاعتماد على الذات إنطلاقا من منطق يقوم على حاجات مجموع السكان، وليس على الإنتاج من أجل الإنتاج ذاته، وبوعي كامل لبعدها البيئي، ساعية إلى تحقيق التعايش بين الإنسان والطبيعة." (رضوان، 1990، ص 67)

تساهم البيئة في تلبية حاجات الإنسان وتعتبر مواردها المصادر الأساسية التي تؤمّن إشباع حاجاته المتزايدة كونه جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة. ولكن هذا التصاعد في وتيرة الحاجات، خلق تحدياً للموارد التي باتت لا تكفي لتلبية المتطلبات إما نتيجة التزايد السكاني الكبير، أو لنضوب تلك الموارد نتيجة الإستهلاك الجائر. فقد غدت البيئة مهددة من أطماع الإنسان، الذي بدوره مهدد بعدم الحصول على حاجاته في المستقبل.

لذلك، لا بد من ردع هذا التدهور البيئي الحاصل نتيجة السلوك البشري الخاطئ، وحمايتها من أجل قدرتها على تلبية متطلّبات الأجيال الحالية والمستقبلية.

من أولى أهداف التنمية المستدامة هي المحافظة على الإرث الطبيعي المهدد من قبل الإنسان لتلبية أطماعه دون الإكتراث بالأجيال المقبلة. لذلك بات هذا البعد ضرورة ملحّة من

أجل تأمين حاجات الأجيال الحالية والمقبلة من موارد الطبيعة المتجددة وغير المتجددة والمحافظة على إستدامتها.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية والمتمثلة في:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بشكل يسمح للأجيال القادمة الإستفادة من هذه الموارد والعيش ضمن بيئة مماثلة وسليمة؛
- حماية الغلاف الجوي من التلوثات الناجمة عن التطور التقني والتكنولوجي، وازدياد عدد المصانع، وسائل النقل،... ؛
- الإعتماد على الطاقة البديلة نظراً لأهميتها في المحافظة على البيئة؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛
- مكافحة التصحّر والجفاف؛
- ترشيد إستهلاك المياه؛
- المحافظة على التنوّع البيولوجي؛
- المحافظة على الثروة الحيوانية والسمكية. (عماري، 2008، ص12-13)

في سياق ما ورد في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، يتبيّن بشكلٍ جلي أن الهدف الأساس للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والإجتماعية والبشرية... والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

٥ ـ مؤشرات التنمية المستدامة

أـ المؤشرات الاقتصادية :

- **"نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يبيّن هذا المؤشر النمو الإقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.
- **حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج.
- **صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات:** يقيس هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد.
- **نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة:** يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يظهر هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري إما فائضاً أو في عجز.
- **الدين/الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد على تقويم قدرتها على تحمّل الديون." (الإسكوا، 2002، ص ص11-13)

ب- المؤشرات الاجتماعية:

-**"الفقر:** يبيّن عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر وهي غير قادرة على تلبية إحتياجاتها الأساسية.
-**معدل البطالة:** مؤشر يقيس عدد الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل وقادرين على إنجازه.
-**التعليم:** (نسبة الأمية، نسبة الإلتحاق بالمدارس الثانوية، ...)
-**وضع المرأة:** (حصة النساء من المقاعد المشغولة في البرلمان، حصة النساء من الدخل المكتسب، حصة النساء من إجمالي المشتغلين بالأعمال الإدارية والتنظيمية...)
-**الرعاية الصحية:** (متوسط العمر المتوقع عند الولادة، معدل الوفيات عند الأطفال).
-**معدل النمو السكاني:** مؤشر يقيس التغير في حجم السكان."(م.ن.،ص ص15-17)

ج-المؤشرات البيئية:

- **"موارد المياه العذبة وامداداتها:** يقيس نصيب الفرد من المياه العذبة واستهلاكه لها.
- **التغيرات في الغلاف الغازي للأرض:** يقيس التغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي الناجمة عن التلوثات الحاصلة.
- **الموارد المتجددة/السكان:** يقيس حجم الموارد المتجددة بالنسبة للسكان.
- **استخدام المياه:** نسبة كمية المياه المستخدمة
- **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** تقيس حصة الفرد من إستغلاله للمساحات الزراعية وإنتاج المحاصيل الزراعية.
- **استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية:** يقيس كثافة إستخدام الأسمدة والمواد الكيميائية في الأراضي الزراعية.
- **مساحة الغابات والتصحّر :** يقيس مساحة الأراضي الحرجية من مساحة البلد الإجمالية كما يقيس مدى التصحّر وشدته." (م.ن.، ص ص 21-24)

د- المؤشرات المؤسسية:

- **"الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية:** المشتركون في الإنترنت والوسطاء والحواسيب الشخصية.

- **الحصول على المعلومات:** يبين هذا المؤشر مدى حصول السكان على المعلومات.
- **الحصول على وسائل الإتصال:** يقيس درجة تطور الإتصالات السلكية واللاسلكية في البلد.
- **العلم والتكنولوجيا:** يبين هذا المؤشر حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير بما في ذلك الموارد البشرية." (م.ن.، ص ص 25-27)

٦ ـالتنمية المستدامة في الدول الصناعية

لكي ترتقي الدول من مرحلة التخلّف إلى مرحلة النمو والتقدّم لا بد لها من أن تعتمد خططاً تنموية شاملة تطال مجالات الحياة كافة. وهذا ما قامت به مختلف الدول المتقدمة، حيث أعدّت برامج إقتصادية وإجتماعية وتربوية.... كان من شأنها أن جعلتها دولاً صناعية.

تشهد أغلبية هذه الدول نمواً تصاعدياً أو متكافئاً أي أنها استطاعت أن تقلّص معدلات النمو الديموغرافي مقابل الزيادة في معدلات النمو الإقتصادي. هذا الأمر سمح بخلق فرص عمل، أي بمعنى آخر تخفيض نسبة البطالة التي تساهم بدورها بتخفيض معدلات الفقر.

كما تؤمّن هذه الدول الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية لمواطنيها كافة، كما تومّن لهم حقهم في التعليم اللائق وفق سياسات تربوية حديثة تجمع ما بين المناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مرتفع في هذه الدول، إذ في العام 2012 تخطى 50120 دولار أميركي في الولايات المتحدة الأميركية، وفي السويد بلغ 56210 دولار، وفي فرنسا بلغ حوالي 42000 دولار (بحسب البنك الدولي). تشير هذه الأرقام إلى جانب غيرها من الدول المتقدمة أنها حققت إنجازات تنموية إقتصادية وإجتماعية هائلة وفي الوقت نفسه حققت للفرد الرفاه الإجتماعي ، ليشهد العام 2016 إرتفاعاً في الأرقام حيث بلغت في الولايات المحتدة الأمركية 57638 دولار، وفي فرنسا 36855 دولار، وفي السويد 51943 دولار، وفي المملكة المتحدة 40341 دولار.

(data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD)

كما خطت هذه الدول خطوات ثابتة في مجال تخفيض نسب الأمية وتطبيق إلزامية التعليم لكافة شرائح المجتمع. وهي لا تألو جهداً في الإنفاق على البحث والتطوير العلمي الذي من شأنه أن يساهم في التطور العلمي والإقتصادي والثقافي ...

أما وضع المرأة فهو أفضل بكثير من وضعها في الدول النامية، حيث تتبوأ المرأة أعلى المناصب. كما شرّعت القوانين التي تحمي حقوقها في مختلف ميادين الحياة.

أما فيما خص البيئة، تولي أغلبية الدول المتقدمة أهمية بارزة للحفاظ على البيئة وثرواتها، فهي تنادي بإستخدام الطاقة البديلة وبترشيد الإستهلاك خصوصاً فيما يتعلّق بالموارد الطبيعية كالنفط والمياه. ومن أبرز أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة، إجراء تخفيض متواصل في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والعمل على تخفيف نسبة الملوّثات إقتناعاً منها بضرورة الحفاظ على البيئة، وحق الأجيال اللاحقة من الإستفادة من ثرواتها.

إذن يمكن القول، أن الدول الصناعية تأخذ من التنمية الشاملة (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الصحية، إلخ ...) هدفاً للإرتقاء بالإنسان والمجتمع. كما تأخذ من التنمية المستدامة هدف الحفاظ على البيئة ضمانةً لحقوق الأجيال اللاحقة بالعيش الكريم.

٧ ـالتنمية المستدامة في الدول النامية والعربية

قطعت أغلبية الدول النامية والعربية شوطاً كبيراً نحو التقدم والتنمية، إلا أنها لا زالت تعاني من تحديات جمّة جعلت من مساراتها التنموية تتعقّد وتتشرذم. فقد اتجهت مستويات الفقر في هذه الدول، إلى التناقص إلا أنها لا زالت مرتفعة وقد تجاوزت في بعض الدول النامية والعربية 40 % . كما سجل معدل النمو السكاني ارتفاعا من 2.30% في العام 2006 إلى 2.39 % في العام 2007، ويعد الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الرئيسية. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2008، ص16)

في ما يتعلق بالصحة وقد تمكنت غالبيۃ الدول العربية والنامية من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الخدمات الصحية وارتفاع معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة. إذ بلغ حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في الدول العربية في العام 2014 حوالي 63.2 %.

وفي مجال التعليم، حققت أغلبية الدول النامية والعربية تحسّناً ملحوظاً في التعليم، ولكن ما زالت معدلات الأمية مرتفعة نتيجة النمو السكاني الذي تشهده . إذ يقدّر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية في العام 2014 حوالي 4.3% في الدول العربية وحوالي 4.7% في الدول النامية. (م.ن.، 2016، ص64)

أما على الصعيد الإقتصادي، فقد شهدت الدول العربية تحسناً في مستوى دخل الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية ، حيث بلغت في العام 2011 6731دولار/للفرد بعدما كان في العام 2010 بنحو 5842 دولار/للفرد. ليبلغ في العام 2014 7888 دولار/الفرد، وتنيجة الإنكماش الإقتصادي الذي تعاني منه بعض هذه الدول، شهد معظم ها تراجعاً في مستوى دخل الفرد حيث بلغت في العام 2015 حوالي 6872 دولار/للفرد أي بمعدل إنخفاض 12.9%. (م.ن.، 2016/2010، ص 36/20).

بالرغم من النتائج التي تحققت في : تحسين مستوى دخل الفرد، تحسين مستوى الخدمات الصحية، انخفاض مستوى الأمية، زيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، انخفاض نسبي في معدل النمو السكاني، ارتفاع متوسط عمر الفرد، تأهيل البنى التحتية، ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، إلخ...، إلا أن جهود تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول تواجه معوقات جمّة، منها:

- غياب الأمن والإستقرار السياسي عن مختلف الدول النامية العربية،
- ارتفاع نسبة النمو السكاني وما يشكل ذلك من مشكلات إقتصادية وإجتماعية كالبطالة وتراكم الديون، الفقر، إلخ ...،
- الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية،
- الأمية التي ورغم إنخفاض نسبتها إلا أنها لا زالت مرتفعة،
- زيادة نسبة التلوث البيئي وما ينتج عنه من فقدان للثروات البيئية،
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في الزراعة، ونقص الطاقة غير المتجددة،
- تقاعس مختلف الدول النامية والعربية عن القيام بدورها الراعي في تأمين التعليم والصحة والنقل، ...
- ضعف السياسات التربوية المعتمدة وضعف البحث العلمي

- نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية. (الإسكوا، 2002، ص16)

إن تحقيق التنمية المستدامة في أغلبية الدول النامية والعربية يستوجب وضع السياسات والخطط المناسبة التي تشمل كافة جوانب الحياة لأجل تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية للفرد والحفاظ على البيئة وكف الهدر الحاصل في الموراد الطبيعية ومتابعة مسارات التطور والتقدم. لذلك وجب على سياسات تلك الدول أن تعمل على:

- تحقيق السلام والأمن،
- الحد من الفقر والبطالة،
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة،
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج التعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة،
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية،
- تحسين الكفاءة الإنتاجية ضمن نظم بيئية متكاملة. (م.ن.، ص 18)

٨ ـ التنمية المستدامة في لبنان

لا يعتبر لبنان أفضل حالاً من الدول النامية والعربية، إذ رغم التحسّن الذي أحدثته التنمية في مختلف المجالات، إلا أنه لا زال يرزح تحت تحديات إقتصادية وإجتماعية وبيئية وسياسية كثيرة تجعل منه بلداً يتخبّط في مشكلات جمّة تعيق مسيرته التنموية.

فعلى الصعيد الإقتصادي، ظل النمو الإقتصادي ضعيفاً، تارةً يتحسّن وطوراً يتراجع حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان عام 2008 حوالي 8.6% وبلغت في العام 2010 ال 7% وانخفض أكثر ليصل في العام 2012 إلى حدود 2.5%. يتبيّن جلياً أن الإقتصاد اللبناني يواجه الكثير من المصاعب التي تمنعه من تحقيق نسب جيدة من النمو. (الإسكوا، 2012، ص 8)

أما فيما خص حصة الفرد من الناتج المحلي اللبناني، فقد تراوحت بين ٧ و 9 آلاف دولار في العام ٢٠١١ بعدما كانت 5100 دولار في العام 2000 ، لتلامس في العام 2013 مبلغ 10077 دولار أميركي ونحو 10531 دولار في العام 2014. تشير هذه الأرقام إلى

أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الوطني قد تحسّن، إلا أنه لا يزال اقل بكثير مما يتلقاه الفرد في دول الخليج والدول المتقدمة.(م.ن.، ص 9)

أما على الصعيد الإجتماعي، فيعاني لبنان من قضية النمو غير المتوازن بين المناطق وضعف في البنى التحتية.

عمل لبنان على الحد من انتشار الفقر، وبينت الدراسات بأن نسبة الفقر المدقع ما بعد الحرب الأهلية تراوحت بين 7.5 % و 10% ، لترتفع وتصل إلى 11.3 % في العام 2000. وفي دراسة أجرتها مديرية الإحصاء المركزي في العام 2004 بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الإجتماعية حول الأحوال المعيشية للأسر اللبنانية، تراوحت معدلات الفقر بين 27 % للأسر اللبنانية التي تعيش دون خط الفقر المحدد 6$ للشخص الواحد في اليوم، و 8% من الأسر التي تعيش في فقر مدقع أي دون 2،4 $ للشخص في اليوم. واستناداً إلى المسح الذي أجرته ادارة الاحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي حول ميزانية الاسر لعام 2011 والعام 2012 تبيّن أن نسبة الفقر بلغت 27%، وارتفعت في العام 2013 لتبلغ 30% بحسب بيانات البنك الدولي. هذه الأرقام تظهر أن الفقر في لبنان لا يزال مرتفعاً رغم الجهود التي تم بذلها لتخفيض هذه النسب.(نعمان، 2013، ص16)

أما فيما يتعلق بقضية البطالة فقد شهدت فترة التسعينيات معدل بطالة بلغ حوالي 8%، وهو شهد ارتفاعاً في الألفية الجديدة نتيجة ظروف أمنية وسياسية داخلية لتبلغ معدل يتراوح بين 9 و 10% . وانسحب ضعف نسب النمو الإقتصادي ضعفاً في فرص العمل حيث فاقت معدلات البطالة 10% في العام 2012 ونسبة 20% في العام 2014 . (توتليان، 2014، ص7)

وقد تحسّنت معدلات التعليم وجودته خصوصاً بعدما تم صدور المناهج الجديدة في العام 1997 والتي ارتكزت على سياسة وخطة عمل تربوية نادت بإلزامية التعليم والإنفتاح المعرفي واعتماد التكنولوجيا ، ... إلا أن لبنان لا زال يعاني من مشكلة التسرّب المدرسي نتيجة ظروف إقتصادية وإجتماعية ضاغطة، كما لا يزال يعاني من إرتفاع فاتورة التعليم في القطاع الخاص مقابل تراجع المستوى التربوي في القطاع العام.

كما سجّل لبنان تقدماً ملحوظاً على صعيد وضع المرأة التي باتت تنافس الرجل في مختلف مجالات الحياة، كما تحسّنت نسبة إلتحاق النساء في المدارس والجامعات، إلا أن مشاركة النساء بقيت محدودة جدا في التمثيل السياسي، ولا زالت تعاني من إجحاف في قوانين كثيرة. (م.ن.، ص 6)

وعلى الصعيد البيئي، تشكل قضية استنفاد الموارد المائية قضية رئيسة وهي تشكل عائقاً أمام الإستثمارات الزراعية والصناعية. كما يعاني المواطن اللبناني من شحّ في توفر مياه الشفة. وهو إلى ذلك، يتعرّض سنوياً إلى موجة من الحرائق التي تقضي على ثروته الحرجية.

كما يعاني من نسب تلوث عالية في الهواء والبحر ناهيك عن مشكلة النفايات التي ولّدت الكثير من الأمراض والأوبئة.

أما بالنسبة للوضع الصحي، لا زال المواطن اللبناني ينتظر البطاقة الصحية وضمان الشيخوخة.

إذن ، رغم كل التحسنات التي حدثت على الصعد الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتربوية اللبنانية إلا أن هذا البلد لا يزال يعاني الكثير من الصعوبات التي تعيق مسيرته وخصوصاً أنه يعاني من عدم إستقرار سياسي وأمني يفرض تأثيرات سلبية على المجتمع ككل.

ثانياً: الخصخصة

تقضي الخصخصة بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص وخصوصاً المنشآت التي تعاني من الصعوبات المادية والإنتاجية الضعيفة والتي تتكبّد الدولة عليها الكثير من الأموال والنفقات وذلك بهدف رفع كفاءتها الإقتصادية وتحسين الجودة وتخفيف الأعباء المالية.

ورغم هذا التعريف الذي يتضمن أهمية الخصخصة ودورها في الحياة الإقتصادية، إلا أن آراء الخبراء الستة تباينت بين مؤيدٍ لتطبيق الخصخصة ورافض لها، وذلك لإعتبارات عديدة. إذ يتمسّك مناصروها بحسناتها المتمثلة في زيادة الكفاءة الإقتصادية للمنشآت عبر تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين جودة الخدمات المقدمة وإدخال التطورات التكنولوجية

والإدارة الكفوءة التي من شأنها زيادة الإبداع والإبتكار، كما وتخفيف الأعباء المالية عن موازنة الدولة إلخ.... كل هذا وبحسب المنادين بسياسة الخصخصة يؤمن ويعزز عملية النهوض الإقتصادي.

وفي المقابل يعتبر الرأي الثاني المعارض لعملية الخصخصة، أنها أداة من أدوات العولمة التي تؤمن مصالح الدول المتقدمة على حساب الإقتصاد المحلي من خلال فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية، كما تزيد الخصخصة من نسب البطالة وفقدان الوظائف بحجة تخفيض تكاليف الإنتاج . ولكن وعلى الرغم من إعتماد هذا المسار، ظلّت أسعار الخدمات تشهد إرتفاعاً ملحوظاً يفوق - وأحياناً بكثير- الأسعار التي كانت تقدمها الدولة.

يستند الخبراء الذين يعارضون قضية الخصخصة على التجربة التي خاضتها الحكومات اللبنانية، على اعتبار أنها ليست الدواء الشافي والحل السحري التي تعالج جميع العقبات المالية والإقتصادية، وليس هي الحل الجذري للمشكلات اللبنانية، فالتجربة اللبنانية لم تحقق النتائج المرجوّة ، بل استمر العجز المالي وإزداد الدين العام وبقيت الكفاءة الإقتصادية متدنية.

رغم الإختلاف في آراء الخبراء حول أهداف ونتائج الخصخصة، إلا أن أغلبيتهم (خمسة من ستة) شددوا على ضرورة تناول هذه القضية في مناهج مادة الإقتصاد وكتب المادة، وذلك لإطلاع المتعلم على أهميتها وخلفياتها وعرض نتائجها ليكوّن رأياً تجاهها.

١ - مفهوم الخصخصة

برز مفهوم الخصخصة أو التخاصصية أو التخصصية أو الخوصصة (بالفرنسية privatisation وبالإنكليزية privatization) بعد الأزمة التي حصلت في سبعينيات القرن الماضي والتي ضربت البلدان الرأسمالية، وتعاظمت في نهاية الثمانينات مع إنهيار الإتحاد السوفياتي والنظام الإشتراكي الذي كان يرتكز على التخطيط المركزي، والملكية العامة لوسائل الإنتاج (تأميم المنشآت الإقتصادية). هذا الإنهيار كان الذريعة المباشرة للرأسماليين للإعلان أن "الدولة مستثمر فاشل" ويجب تحييدها عن الحياة الإقتصادية ونقل الملكيات العامة إلى ملكيات خاصة، الأمر الذي يعزز الفكر الليبرالي أو الرأسمالي الذي ترتكز مبادئه

على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حرية التبادل التجاري، حرية الأسعار، حرية القطع، المبادرة الفردية، إلخ ...

تعرّف الأمم المتحدة سياسات الإصلاح الإقتصادي على أنها " عمليات متدرّجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها، على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد" (في اسماعيل، الهايشة، 2011، ص11).

تتألف هذه السياسات من ثلاثة برامج إصلاحية:

- **التثبيت الإقتصادي**: تعنى ه ذه السياسات بمعالجة الإختلالات الطارئة كعجز ميزان المدفوعات، وتدهور العملة الوطنية.
- **التكييف الإقتصادي:** تهدف ه ذه السياسات إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال طرح سياسات طويلة الأجل من شأنها معالجة التضخم المالي ، والبطالة، والدين العام، وغيرها.
- **الخصخصة:** تهدف هذه السياسة إلى النهوض بالإقتصاد المتعثّر والتخفيف عن كاهل الدولة، عن طريق رفع الكفاءة الإقتصادية والقضاء على البيروقراطية. (م.ن.، ص ص 12-15)

في ما يلي جملة من التعريفات التي تتناول مفهوم الخصخصة:

إعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الخصخصة "هي جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الإقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلّي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الإقتصادية" (في اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 1999، ص5).

وعرّفها البنك الدولي على أنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها " (في حبش، 2011، ص21)

وفي" دليل الرقابة على أعمال الخصخصة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ورد تعريف للخصخصة على أنها "أسلوب تلجأ إليه الدولة لتحويل بعض المشاريع الاقتصادية والمرافق الخدمية التي لا ترتبط بالسياسات العليا

للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص." (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص9)

وفي التقرير الذي أعدته اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا حول تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا عُرّفت الخصخصة على أنها " سياسة إقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع الأخير الذي يتسم بإنخفاض البيروقراطية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة وقدرته على تحسين الجودة والإبتكار والمنافسة وجذب الإستثمارات". (الإسكوا، 1999، ص5)

يمكن إستنتاج خمس خصائص رئيسة للخصخصة:

١. **الخصخصة هي سياسة إقتصادية** ، أي أنها معنية بشكل مباشر بالعمليات الإقتصادية كالإنتاج، الإستهلاك، التبادل، الإستثمار، إلخ...
٢. **زيادة معدل النمو الإقتصادي** ، أي الزيادة الكمية في مستوى الإنتاج عن طريق الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل.
٣. **تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص** ، بما معناه تقاسم وتوزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص حيث يهتم الأول بشؤون رئيسة كالأمن والرعاية والتعليم، بينما يُعنى القطاع الخاص بإدارة المنشآت الإقتصادية ورفع كفاءتها.
٤. **إنخفاض البيروقراطية،** التي تتمثل بالأعمال الإدارية الروتينية التي يؤديها الموظف والتي تقوم على عقلية التكرار وعدم التجدد وغياب روح المبادرة وعادةً تكون ذات إنتاجية ضعيفة.
٥. **تحسين الجودة والإبتكار والمنافسة وجذب الإستثمارات،** تهدف الخصخصة إلى تقديم أجود أنواع السلع والخدمات وإلى إبتكار أفق جديدة تسمح بزيادة الطلب على الإستهلاك وهذا ما يجذب الإستثمارات ويخلق فرص عمل جديدة.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف عملية الخصخصة بأنها منح القطاع الخاص دوراً متزايداً في الحياة الإقتصادية، من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتقليص دور الدولة في الشؤون الإقتصادية، إفساحاً لها لأن تولي إهتماماتها في تأمين الأمن والرعاية. ويتم ذلك عبر بيع و/أو تأجير مرافق القطاع العام الخاسرة وغير المجدية إلى

القطاع الخاص، أملاً بتحقيق إنتاجية عالية كلياً أم جزئياً ، ما يسمح بجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل جديدة من ناحية وما يعزّز النمو والتنمية الإقتصادية من ناحية أخرى.

بهذا، يمكن رؤية مفهوم الخصخصة من منظورين مختلفين:

- يتجسّد المنظور الأول **بالبعد الإقتصادي** حيث تهدف الخصخصة إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتعزيز المنافسة في الأسواق والعمل على تحسين الجودة وجذب الإستثمارات، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة وتخفيض حدّة الديون العامة.
- أما المنظور الثاني فهو ذو **بعد سياسي** يتجسّد في إختزال دور الدولة، وخصوصاً على الصعيد الإقتصادي، وتحجيم مهامها لتقتصر على تأمين الرعاية والأمن والقضاء والدفاع، ... واعتبار الخصخصة خطوة ممهدة لإقتصاد عالمي يتمثّل بالشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض تهديدات خطيرة على الصعد الإقتصادية والسياسية والثقافية حيث يتم تخطيط وتسيير الإقتصاد المحلي عن طريق الإنتاج.

٢ ـ أهداف الخصخصة

بسبب العجز المتزايد في الميزانية العامة لكثير من البلدان النامية وزيادة مديونيتها وانخفاض مقدار الإنتاجية والجودة في مختلف النشاطات الإقتصادية التي يقدّمها القطاع العام فيها، وما يتسبّب ذلك بإضعافٍ للقدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق، وإنخفاض الطلب المحلي والعالمي عليها، وما يؤدي ذلك إلى فرملة الإستثمارات وانتشار البطالة وهروب الرساميل، وبسبب تزايد الإضطرابات الأمنية والصراعات القبلية والطائفية في مجتمعات تلك البلدان، انصرف معظمها إلى الدفاع عن سلامة أرضها وإلى تأمين الأمن والأمان لشعبها، الأمر الذي أدى إلى تقلص دور الدولة في مراقبة منشآتها الإقتصادية وإنتاجها ما تسبّب في ضعف الأداء الإقتصادي وإنتشار الفساد وضعف أجهزة المحاسبة وازدياد المديونية العامة.

إن التوجّه نحو الخصخصة لم ينجم فقط لحل المشكلات الداخلية للبلدان النامية، إنما لعبت التغيرات والتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية العالمية الحاصلة، دوراً

مباشراً في إعداد برامج الخصخصة. فالإنفتاح العالمي المتمدد على كل الأصعدة، وتحديداً ما يسمّى بالعولمة، من شأنه كسر كل الحدود والعوائق مستخدماً أدواته كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي تحت ذريعة تأمين التمويل اللازم للدول النامية لدعم مجتمعاتها وإقتصادها وتوفير متطلبات التنمية.

هذه المشكلات شكلت أبرز الأهداف التي تتناولها قضية الخصخصة، وهي ت عمل على:

أ- **التخلّص من البيروقراطية والروتين الإداري:** عبر اتباع أساليب إدارية متطورة من شأنها رفع الكفاءة الإقتصادية وتحسين الجودة وتعزيز الأسواق وخلق المنافسة.

ب- **تخفيض الأعباء والنفقات المالية عن كاهل الدولة:** والتي تتحمّلها نتيجة لإدارتها أو لدعمها لبعض المرافق أو المنشآت الإقتصادية الهشّة وغير المجدية، الأمر الذي من شأنه تخفيض حجم الإستدانة والمديونية العامة التي كانت تتكبّدها بهدف إدارة تلك المنشآت.

ج- **زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية:** والتي يتوفر لديها أفضل الخبرات والمهارات الأمر الذي يساعد على رفع الكفاءة. فمن جهة تؤمّن هذه الإستثمارات، إيرادات فعلية من الحصص التي تحصل عليها الدولة عند عقد التخصيص. ومن جهة أخرى، تخلق فرص عمل نتيجة التوسّعات الإستثمارية، كما تساهم في زيادة النمو الإقتصادي أي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي. (مجلس التعاون لدول الخليج، 2013، ص14)

د- **إستخدام أساليب الإدارة الحديثة:** في المشاريع ورفع مستوى القدرات الفنية ونقل المعرفة وإدخال التكنولوجيا وتحسين الجودة وزيادة الريادة والإبتكار.

ه- **الحد من مظاهر الإقتصاد الخفي:** هو الإقتصاد المبني على الأنشطة غير الرسمية أي الذي لا يخضع للرقابة ولا يعترف بالتشريعات والتهرّب من كافة المستحقات المترتبة عليه للدولة مع إستفادته من أغلبية الخدمات (الإتجار بالمخدرات والأسلحة والآثار...) الذي ازداد إنتشاره بسبب تزايد مهام الدولة وتخلّفها عن دور المراقب.

و- **إعادة نسج دور الدولة:** تقليص هذا الدور في الحياة الإقتصادية وذلك من خلال تخفيض حجم الإستثمارات الحكومية عبر تحويل المشاريع العامة (إيجار/ بيع) إلى القطاع

الخاص، فتنصرف حينها لتوجيه إهتماماتها ودعمها لقطاعات أخرى كالصحة، البيئة، البنى التحتية، الأمن، الرعاية، إلخ ....

ز- **تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية:** من خلال إعادة توزيع للملكية على أكبر عددٍ من المستثمرين وهذا ما يحقق العدالة الإجتماعية ويساهم في رفع مستوى معيشة الفرد.

ح- **التوجّه نحو العولمة والإنفتاح والتحرر الإقتصادي:** عن طريق إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات وزيادة إحتياطي العملات الأجنبية، وتقليص القيود القانونية ما أمكن الأمر الذي يتيح للمبادرات الفردية أن تساهم أكثر في تعزيز الحياة الإقتصادية ما يفسح المجال للمنافسة المحلية والعالمية، وتسعى لأن تحوّل إقتصاد العالم إلى سوق إقتصادية واحدة حيث الشركات الكبرى تعامل الأسواق العالمية كل على أنها وحدة إنتاجية وتسويقية واحدة. (الناشف، 2000، ص 11-12).

رغم تعدد أهدافها الإيجابية، إلا أن الكثير من المحللين والساسة ينظرون إلى الخصخصة نظرةً سلبية على اعتبار أنها:

أ- **تضعف دور الدولة في حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء:** كونها المسبب الرئيس للإحتكارات والزيادة المطردة في الأسعار وزيادة معدلات التضخم المالي.

ب- **الإستغناء عن عدد من العمال والمستخدمين:** بحجّة قلّة الكفاءة وتخفيض كلفة الإنتاج، بحيث تعتمد معايير تتعدى الكفاءة لتطال المحسوبيات السياسية والطائفية والفئوية.
ويترتّب عن ذلك تداعيات سلبية:

- **رفع مستوى البطالة:** وهي مشكلة إقتصادية – إجتماعية لها وقعٌ سلبي على الوضع الإقتصادي برمّته.
- **فقدان الوعي السياسي:** وتغليب منطق الزعامات والإستزلام الذي لا يولّد إلا التخلّف وتعسّر مسارات النمو والتنمية.

يعتبر هؤلاء المحللين أن تجارب الخصخصة في معظم البلدان النامية لم تعطِ النتائج المرجوّة في ما يختص الكفاءة، إنخفاض الأسعار، زيادة الإستثمارات والمردود المالي المتوقّع وتخفيض نسبة المديونية العامة. (شيحان، 2008، ص 8)

٣ -أشكال وأساليب الخصخصة

هناك طرق وأساليب عديدة يمكن للدولة إعتمادها لتنفيذ عملية الخصخصة وعليها أن تختار الطريقة الفضلى والأنسب لها بما يراعي مصالحها المالية والإقتصادية ويعزز النهوض الإقتصادي ويحسّن الظروف الإجتماعية. أهم هذه الأساليب:

أ - تخصيص الإدارة:

المقصود من هذا الشكل إحداث تغيير في الإدارة ونمطها دون أي تغيير جذري في ملكية المشروع. ينطوي تحت هذا الشكل أسلوبان بارزان:

(1)- عقود الإدارة: يُعنى هذا الأسلوب بخصخصة إدارة المشروع العام وليس ملكيته حيث تتعاقد الدولة مالكة المشروع مع شركات خاصة لإدارته وتحتفظ بملكيته وتتحمّل كامل نفقات الإستثمار والتشغيل المترتبة، ولكن تناط الإدارة بالقطاع الخاص لإغناء المشروع بالخبرات والمؤهلات لحسن تشغيله. يمتاز هذا الأسلوب بتأهيل اليد العاملة الموجودة وتدريبها وإكتساب الخبرات والكفاءات لأجل التطوير وزيادة الإنتاجية.

(2)- عقود الإيجار: يتمثل هذا الأسلوب بتعاقد الدولة مع شركات خاصة لتأجير منشآت عامة، حيث يتحمّل المستأجر كافة نفقات وتكاليف إدارة وتشغيل المشروع، كما يتحمّل المخاطر التجارية والمالية التي قد تنجم عن التشغيل. وفي الوقت نفسه تبقى ملكية هذه المشاريع بيد الدولة وتستوفي بدلات الإيجار المتفق عليها.

ومن أكثر الأساليب شيوعاً في عقود التأجير هي عقود "الإنشاء والتشغيل والتحويل" المعروفة بإسم (BOT) وهي عبارة عن تشغيل المستثمر للمشروع لمدة محددة ويعود بعدها إلى الدولة. (إسماعيل، والهايشة، 2011، ص 22-23)

ب -الإكتتاب:

تطرح الدولة كل أسهم المنشآت المراد تخصيصها أو جزء من ها للإكتتاب من قبل الجمهور من خلال سوق الأوراق المالية. يسمح هذا الأسلوب بتوسيع قاعدة الملكية وإتاحة فرصة متكافئة للجميع في الإكتتاب والحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة.

للقيام بهذه الخطوة يجب توافر عدد من الشروط:

"- وجود سوق مال نشط ومتطور،

- أن يكون المشروع من المشاريع ذات الحجم الكبير،

- وجود سيولة نقدية محلية في الأسواق،
- عدم الإحتكار من قبل مستثمر معين،
- توفر معلومات وبيانات عن وضع الشركة المالي والإداري." (حبش، 2011، ص 62-63)

ج- تحويل الشركات العامة إلى شركات مشتركة (البيع الجزئي):

وهي عبارة عن بيع أو إيجار جزء من المنشآت العامة المراد تخصيصها إلى القطاع الخاص بهدف إتاحة الفرص لرأس المال الخاص في المساهمة في رأسمال الشركات وبالتالي تتحوّل المنشأة العامة إلى منشأة مشتركة (م.ن.، ص65).

يسمح هذا الأسلوب بعدم إلغاء ملكية الدولة في المنشآت المراد تخصيصها للمحافظة على إمكانية التدخل في قرارات مجلس الإدارة وممارسة دور الرقابة على عمل المنشأة إلى جانب تحسين أدائها وتدعيمها بالخبرات والكفاءات اللازمة للتشغيل المقدمة من القطاع الخاص والذي من شأنه أن يزيد العوائد المالية والإنتاجية للمنشأة.

د- نقل الملكية إلى الإدارة والعمال:

هناك ثلاثة أساليب يمكن من خلالها مشاركة العاملين في رأسمال المشروع المراد تخصيصه:

(1)- خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة: من خلال هذا الأسلوب يتملك العاملون (من مديرين وعمال) المنشأة العامة التي يعملون بها وذلك عن طريق شراء أسهمها (عبر وحدة تنظيمية مختصة تمثل العاملين).

(2)- شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة: يشتري المديرون أو العاملون في الشركة أسهماً وذلك من خلال الحصول على قروض طويلة الأجل.

(3)- نظام الكوبونات: يتم بيع المشاريع العامة من خلال توزيع صكوك بأسهم الشركة المباعة إلى أعضاء الإدارة تخوّلهم شراء أسهمها. (إسماعيل، الهايشة، 2011، ص 24)

ه- البيع الكلي المباشر:

يعد هذا النوع الأكثر إنتشاراً في العالم، إذ يتم بيع كامل المنشأة إلى القطاع الخاص، ويأخذ هذا الأسلوب أشكالاً متعددة:

(1)- إستدراج العروض: يعتمد هذا الأسلوب عند بيع منشآت إستراتيجية ومهمة تتطلب إدارتها مواصفات خاصة وخبرات معينة.

(2)- المزاد العلني: تطرح الدولة أصول مرافقها العامة ومنشآتها الخاسرة بالمزاد العلني حيث يتم شراؤها، فتحصل الدولة عندئذٍ على عائدات مالية فورية.

(3)- البيع عن طريق السوق المالية: تُطرح أسهم المنشأة المراد تخصيصها للإكتتاب من قبل الجمهور من خلال سوق الأوراق المالية

(4)- البيع بالتراضي: تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب عند بيع منشآت إستراتيجية حيث قدرة المستثمر على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية. فيتم عندئذٍ إختياره وفق شروط ومواصفات محددة.

(5)- نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة: يهدف هذا الأسلوب إلى التخلّص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية حيث يتم مقايضة أسهم المنشآت الخاسرة وغير المجدية بالديون الخارجية المتراكمة. (إسماعيل، والهايشة، 2011، ص 25-26)

4- الخصخصة في الدول الصناعية

لم تقتصر نجاحات الخصخصة وفشلها على الدول النامية فحسب، وإنما امتدت هذه التجربة إلى الدول الأوروبية والغربية التي اعتمدت في برامجها الإصلاحية على عملية الخصخصة. يمكن القول أنها حققت نتائج إيجابية في بعض الدول وأخفقت في دولٍ أخرى، ولا يعود السبب المباشر إلى عملية الخصخصة، إنما لحسن إدارة شؤون البلاد ومعرفة إستغلال عوائدها في الإستثمارات وتطوير بناها التحتية. وفي ما يلي بعض الأمثلة حول تجارب بعض الدول في عملية الخصخصة:

تعتبر التجربة البولندية من أنجح التجارب في عملية الخصخصة أو التحوّل الإقتصادي من النظام الموجّه إلى نظام السوق. وقد شهدت فترة التسعينات عملية بيع كبيرة للمنشآت والمؤسسات العامة واستعملت هذه العائدات لدعم الإستثمارات الجديدة التي بدورها تحقق نمواً إقتصادياً وتخلق فرص عمل جديدة، ولرعاية المجتمع ودعم الضمان الإجتماعي. وشهدت تلك الفترة تدفقاً من رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية، وأقبلت بعض الدول الأجنبية على شراء الشركات البولندية القائمة وإستثمارها الأمر الذي عزز عملية النهوض الإقتصادي في بولندا. (عيسى، 2002، ص106)

وفي فرنسا بدأت عملية الخصخصة في الثمانينات وتحديداً سنة 1986 بعدما تم التصويت على القانون الخاص بها وخصخصة نسبة كبيرة من المنشآت الحكومية وحققت نسبة إيرادات عالية تخطت 8 مليارات فرنك فرنسي. واستتبع ذلك في نهاية الثمانينات موجة ثانية من الخصخصة ولكن هذه المرة بطريقة جزئية حيث بدأت الحكومة الفرنسية بخصخصة شركات النفط التي بدورها حققت أرباحاً طائلة. حتى في مطلع الألفية الجديدة لم تتوقف عملية الخصخصة الفرنسية ولو استتبعت بطريقة متقطعة، إلا أنها حققت المزيد من الإيرادات. استمر هذا الوضع حتى سنة 2007- 2008 عندها ظهرت مؤشرات الأزمة الإقتصادية العالمية التي لم تسلم منها لا فرنسا ولا قطاعاتها الإقتصادية. (Lehot, 2013) //www.ouest-france.fr/privatisations-la-grande-vague-des-annees-80-90-272238

وفي ما خص كندا وكغيرها من الدول عرفت موجة الخصخصة في الثمانينات. ولكن تجربة هذا البلد لم تكن مثل غيرها فهي تملك قطاعاً عاماً ليس بكبير أسوة بالدول الغربية الأخرى. لذا كانت وتيرة الخصخصة أبطأ وأقل من غيرها من بلدان أخرى. ولكن رغم العدد القليل للشركات المتحولة (10 شركات) استطاعت الحكومة الكندية أن تحقق في عشر سنوات (1986 – 1996) إيرادات بلغت 7.2 مليار دولار. وقد استطاعت أن تخفض نسبة الدين العام وفوائده، كما تم تأهيل وتطوير بناها التحتية لتكون بدورها محفزاً للإستثمارات. بعد ذلك الحين، إستكملت الحكومة الكندية سياسة الخصخصة وأبرز ما تم تخصيصه هو قطاع البريد الذي حقق بدوره إيرادات عالية، ولكن شهدت كندا زيادة مفرطة في الأسعار وإرتفاعاً في معدلات البطالة. (Levac, Wooldridge, 1997, p.p. 29-30)

5- الخصخصة في الدول النامية والعربية

عانت إقتصاديات الدول النامية والعربية مشكلات متعددة خصوصاً بعد حصولها على الإستقلال، وهي ذات إقتصاد ضعيف تغيب عنه التكنولوجيا وكفاءة العمالة والتنظيم. أرادت هذه الدول أن تنهض بإقتصادها، فاتبع البعض منها النهج الإشتراكي أي الإقتصاد المخطط والموجّه من قبل الدولة دون سواها. والبعض الآخر إتخذ النظام الليبرالي المبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتعزيز المبادرة الفردية وحرية الأسعار وغير ذلك أساساً له. إلا أن

النتائج التي حققتها أغلبية هذه الدول لم تكن كما تطمح، ومنيت بالفشل ما أدى إلى إزدياد الخسائر الإقتصادية أكثر فأكثر وتضخم العجز والمديونية وإنتشار البطالة، ... هذا الفشل كان نتيجةً لأسباب متعددة تختلف بين بلدٍ وآخر وبين نظام وآخر. لذا رسمت أغلبية هذه الدول خططاً إقتصادية وأعدت سياسات إصلاحية بالتعاون مع هيئات دولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للخروج من أزماتها، وأولى هذه السياسات تمثّلت في عملية الخصخصة إي الإنتقال من آلية الإقتصاد المركزي إلى آلية الإقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات.

وبالفعل، قامت بعض الدول بتبنّي عملية الخصخصة وقد تكلّلت جهود البعض منها بالنجاح وحققت الأهداف المنشودة. أما البعض الآخر، فقد تعرّضت إقتصادياته لمهب البطالة والمديونية والعجز.

ففي مصر مثلاً، حققت الخصخصة تحسّناً في الأداء الإقتصادي للشركات وزيادة الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج، ولكن وقعت هذه الشركات ضحية التحرّر التجاري، وباتت في وضع للمنافسة مع شركات أجنبية ذات كلفة إنتاج أقل وإنتاجية أعلى ، و قد سجّلت الأجور مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الخصخصة . (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 1999، ص 77).

وفي الأردن الذي يعتبر برنامج الخصخصة الذي اعتمدته من أنجح البرامج في الدول العربية نظراً للسرعة التي تم فيها تنفيذه أدت الخصخصة إلى رفع كفاءة الشركات ومستوى الخدمات التي تقدمها، وساهمت في تحسين الوضع المالي للحكومة وفي تخفيض مستوى الدين العام (م.ن.، ص92)

أما في الكويت، فقد ترتب على تنفيذ برنامج الخصخصة ازدياد حجم المستثمرين الجدد في الشركات الكويتية وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وتنشيط سوق المال الكويتي، والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة. (وزارة المال الكويتية، 2007، ص28).

ومن جهتها حققت تونس إيرادات كبيرة من جرّاء الخصخصة ولكن كانت عرضة لزيادة نسبة البطالة وطرد العمال من وظائفهم والزيادة المطردة في أسعار السلع والخدمات المقدمة وتخلي الدولة التونسية عن دعم بعض السلع الضرورية. (Chedly, 2009, http://www.businessnews.com.tn)

بيّنت الدراسات أن أداء القطاع العام في معظم الدول العربية كان دون المستوى، إذ عانت أغلبية مؤسساته من خسائر فادحة نظراً لتضخم العمالة وإنتشار البطالة المقنّعة وإنخفاض الإنتاجية وانعدام ربحها ما انعكس سلباً على إنتاجها وجودته وإرتفاع كلفته، كما وإرتفاع نفقات الدولة التي شكّلت عبئاً ثقيلاً على موازناتها. كما أدت إلى ضعف الإنضباط المالي والرقابة وما أنتج ذلك من إنتشار الفساد وزيادة الهدر في المال العام، وغير ذلك من المشكلات والأزمات التي وصلت إلى حدٍ ينذر بالخطر.

ولمعالجة تلك المشكلات المتفاقمة والتي أصبحت عبئاً على حكومات الدول العربية، عملت أغلبيتها على تكثيف جهودها نحو الإصلاح الإقتصادي ووضع خطط لخصخصة عدد من منشآتها العامة وبخاصة تلك التي تعاني من خسائر مالية كبيرة ومصادر نزيف للموازنات الحكومية، على أمل أن تقلب خساراتها إلى أرباح ناتجة عن بيعها إلى القطاع الخاص من جهة، وإلى رفع كفاءة هذه المنشآت وتعزيز قدرتها التنافسية، من جهة أخرى. وهكذا، رأت الدول العربية في الخصخصة الباب الرئيس للإستثمارات المحلية والأجنبية التي تخلق فرص عمل جديدة وتنعش الإقتصاد.

وهكذا انتهجت معظم الدول العربية نحو التحرر الإقتصادي وتسليم القطاع الخاص الشؤون الإقتصادية، إلا أن الخطوات التي قطعتها هذه الدول في مجال الخصخصة لا زالت متفاوتة، حيث أن بعضاً منها قام بتخصيص عدد كبير من شركات القطاع العام، أما البعض الآخر فلا يزال يدرج على جدول أعمال حكوماته برنامج الخصخصة. تشير الأرقام إلى أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت نسباً عالية ما بين عامي 1990 و 2001 أي حوالي 17.5 مليار دولار أميركي ولكن بنسب متفاوتة بينها. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2002، ص161)

يمكن القول، أن ما وُجد ليكون حلاً أصبح هو المشكلة، وما أعتبروه الدواء بات هو الداء وفاقم الوضع سوءاً ، فمن خلال الإطلاع على بعض تجارب الخصخصة العربية والنامية تبيّن وجود مشكلات عديدة منها:

- إزدياد العجز في الميزانية العامة، نتيجة ضعف السياسات الضريبية المعتمدة.
- إزدياد نسب البطالة.

- زيادة في أسعار السلع والخدمات، نتيجة التحكّم في الأسعار وغياب دور الدولة الرقابي.
- تقيّد لقرارات الدولة نتيجة التملّك الأجنبي.

6- الخصخصة في لبنان

إقتصر القطاع العام اللبناني في ستينيات القرن الماضي، على الإدارات الحكومية إلى جانب عددٍ قليلٍ من المرافق العامة. بعد ذلك توسّع هذا القطاع ليشمل عدداً من المؤسسات المصرفية (بنك إنترا، مصرف الإنماء الصناعي والسياحي، ومصرف الإسكان) بالإضافة إلى مصفاتي طرابلس والزهراني. ورغم هذا التوسّع إلا أن هذا القطاع بقي متواضعاً جداً حيث شكّل 15% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. (عيسى، 2002، ص 14-15؛ فرحات، 2002، ص14)

حافظ القطاع العام على أدائه الجيد ولم يعانِ من أي عجزٍ يذكر، بل على العكس، البعض من تلك المرافق الحكومية حقق أر بلحاً لمصلحة الخزينة (الريجي). بقي هذا الحال إلى حين إندلاع الحرب التي ما لبثت أن هدمت كل عمليات بناء المجتمع والإقتصاد. بعد ذلك، بدأ القطاع العام اللبناني بالتلاشي والإنهيار، فانقلبت أرباحه إلى خسائر، وفائض الموازنة إلى عجز كبير، والرقابة إلى فوضى، إلخ...

يعود ضعف القطاع العام اللبناني إلى عدة أسباب أبرزها الدمار الذي تعرّض له لبنان وتحديداً بنيته التحتية نتيجة الحرب الأهلية التي عصفت به، التدخلات السياسية المتزايدة في عملية التوظيف وما ينتج عنها فائض في العمالة وإنخفاض في الإنتاجية، تفشي ظاهرة الفساد على نطاق واسع بسبب ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وإزدياد التدخّل السياسي في الشؤون القضائية، ضعف في الحوكمة والإطار التنظيمي، تفشي البيروقراطية، عدم مواكبة التقدم التكنولوجي والمكننة الإدارية إلا في نطاق محصور وضيّق، إلخ... (عيسى، 2002؛ الزين، 2014)

وصلت تجربة الخصخصة إلى لبنان بعد أن أصاب مؤسسات الخدمات والقطاعات الإنتاجية فيه مرض البيروقراطية والترهّل والتقادم، وأخذت هذه المسألة على محمل الجدّ في لبنان سنة 1992 عندما أنشأت الحكومة اللبنانية لجنة هدفت إلى وضع "تصوّر عام لخطة

عمل إقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرّض لها الإقتصاد الوطني". وقد تضمن تقرير هذه اللجنة ضرورة تخصيص بعض الأنشطة الإقتصادية المتعثرة والتي يصعب إصلاح إدارتها وإعادة هيكلتها. (م.س.، ص10)

نظر لبنان إلى الخصخصة على أنها الترياق القادر على إقتلاع السموم المتمثلة في تخفيف الأعباء المالية والمديونية العامة. لذلك حددت الحكومة اللبنانية جملة من الأهداف التي توليها الخصخصة لأجل النهوض من تلك المشكلات وقد تمثّلت في تحسين فعالية الإقتصاد اللبناني، زيادة الإستثمارات في لبنان، تخفيض نسبة الدين العام. (م.ن.، ص ص 68-69)

وكالعادة عند طرح أي فكرة جديدة تتنازع المواقف بين تيارين، تيار موالٍ ينضوي تحت جناحيه المستفيدون والطامحون، وآخر معارض يتمثل بالمعترضين والرافضين .

بدوره ينشق التيار الموالي إلى رأيين: ينادي الأول بوجوب تطبيق الخصخصة الكاملة أي البيع الكامل للمنشآت التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص. أما الثاني فيتمسّك بضرورة إنشاء شركات مختلطة من القطاعين العام والخاص فتكون الإدارة للقطاع الخاص ومهمة الإشراف للقطاع العام.

يعتبر التيار المعارض، أن القطاع العام هو الضمانة للمواطنين، فيوفّر لهم الرعاية ويقدّم الخدمات بأكلاف قليلة ويراعي أوضاع ذوي الدخل المحدود، كما يعتبر الخصخصة "تلك الصورة البشعة والصفقات المشبوهة ونهب المال العام، وتحويل ملكية المؤسسات من الدولة إلى رجالات السلطة الحاكمة". كما يؤمن هذا التيار بفكرة أن الدولة قادرة على إدارة مرافقها حسن الإدارة ولكن بعد إخضاعها لإعادة هيكلة وخلق مناخ تنافسي معللاً ذلك بأن التجربة اللبنانية قبل الحرب الأهلية خير دليلٍ على مقدرة الدولة على إدارة المشاريع. (حمية، 2009، ص 205)

هذا الصراع الموجود، أبقى مشاريع الخصخصة في لبنان محدودة جداً ولم تشهد السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين إلا حالات معدودة، منها على سبيل المثال: البريد، شركة سوكلين (مكلّفة بتنظيف شوارع محافظتي بيروت وجبل لبنان من النفايات)، الهاتف الخلوي (شركتي Cellis و Liban cell)، إستبدال المصارف المتخصصة التي كانت الدولة تملك أغلبية أسهمها بمصارف جديدة يملكها القطاع الخاص.

بقي الوضع على ما هو عليه إلى أن صدر في العام 2013 مسودة قانون تحت عنوان " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان"، ويُقصد بالشراكة عقود طويلة الأجل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، تتضمن أهدافاً شتّى كإنشاء وتطوير البنى التحتية والمرافق العامة، تقديم السلع والخدمات بجودة عالية، التمويل للمشاريع وصيانتها، جذب رؤوس الأموال الخاصة، كما وتعزيز اللامركزية الإقتصادية من خلال الهيئات المحلية. (المجلس الأعلى للخصخصة، 2013، ص29-30)

تتجلّى معاني هذه الشراكة خلال إلقاء نظرة على الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانية بين عامي 2012 و 2015 حيث يمكن قراءة من ضمن المقومات التي ذكرتها، دعم القطاع الخاص في التنمية دون ذكر بشكل مباشر عملية الخصخصة، إنما إقتصرت الخطة على التركيز على أهمية "تحديث التشريعات والأنظمة التي تؤدي إلى تفعيل وتشجيع وإستقطاب الإستثمار من القطاع الخاص".(خطة العمل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي، 2012، ص 9)

إلا أن التدفقات المالية الكبيرة التي دخلت إلى لبنان خلال الفترة 2007-2010 لم تتم الإستفادة منها بشكل صحيح وإستثمارها في الإقتصاد الحقيقي والقطاعات المنتجة. بل أن الجزء الأكبر منها إما أنه دخل كودائع إلى القطاع المصرفي، وإما تحوّل إلى الإستثمار في قطاع العقارات (ما أدى إلى إرتفاع كبير في أسعارها) وإما إلى الإستهلاك (ما أدى إلى زيادة الطلب وبالتالي الأسعار). مع الإشارة إلى أن جزءاً هاماً من تلك الزيادة في الطلب على السلع والخدمات كان موجهاً إلى الإستيراد ما أدى أيضاً إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. (إتحاد المصارف العربية، 2015، http://www.uabonline.org)

أما بالنسبة لقطاع الإتصالات الذي خضع للخصخصة بهدف تأمين موارد مالية للدولة وتحسين جودة الخدمات المقدمة. ورغم العائدات المالية الكبيرة التي حققها هذا القطاع لصالح الخزينة، حيث "يشكل ثاني أبرز مداخيل الدولة، ويؤمن إيرادات تفوق المليار دولار ونصف في السنة "، إلا أن نقمة عارمة تولّدت لدى المشتركين لناحية كلفة الإتصالات أو لناحية الجودة، فهي تعتبر من الأغلى والأسوأ في العالم في آن معاً . فقد كتب الصحافي باسل الخطيب في هذا المجال أنه:

"بات قطاع الاتصالات في لبنان من أسوأ القطاعات الخدماتية، وبات معلوماً أن مشاكل تقنية كبيرة تشوبه، فيما كلفة المكالمة الخلوية هي من أعلى الاسعار في العالم. "
(الخطيب، 2013)

فالسؤال المطروح هنا أليس المطلوب من عملية الخصخصة تحسين الجودة والخدمة المقدمة؟

ثالثاً: الإستثمار

الإستثمار هو المحفّز الأساس للتقدّم والتطوّر، فهو الذي ترتكز عليه معظم إقتصاديات الدول النامية بهدف الإنتقال من حالتها النامية إلى حالة التقدم والإزدهار. كما تسعى الدول المتقدمة إلى المحافظة على المناخ الملائم للإستثمار وعلى أسواقها التنافسية الداخلية والخارجية منعاً لتعرّض إقتصادها إلى ركود. فمن شأن الإستثمار أن يخلق فرص عمل جديدة ويخفف من معدلات البطالة وإنعكاساتها السلبية، وتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، ...

نظراً لأهمية الإستثمار، تسعى معظم الدول إلى تأمين مناخ إستثماري مناسب عبر تحقيق الإستقرار الأمني والسياسي، كما منح التحفيزات اللازمة لجذب الإستثمارات في قطاعات معينة تعاني ضعفاً في الإستثمار والإنتاج، كذلك الأمر، يجب تأمين بنى تحتية مناسبة وجيدة تخفّض تكاليف النقل والإنتاج، والعمل على توفير أسواق داخلية وخارجية لتصريف الإنتاج وتحقيق الأرباح.

اختار أربعة من الخبراء قضية الإستثمار كقضية تطرح في المناهج التعليمية للمرحلة الثانوية، واعتبروا أنه من الضروري أن تتضمن مناهج وكتب مادة الإقتصاد أهمية الإستثمار والريادة في الأعمال ودفع المتعلمين إلى القيام بنشاطات إقتصادية وتعويدهم على الإبتكار إسوة بمناهج الدول المتقدمة.

١ ـمفهوم الإستثمار

يعرّف الاستثمار على أنه: "استخدام للأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشآت قائمة يدرّ من ورائه عائدا أو فائدة إضافية لها، فهو إذن أي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة أعمال يترتب عليها إنفاق، وينجم عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة " . (حوري، 2007، ص6)

وورد في الموسوعة العربية تعريف آخر للاستثمار هو " إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات" (كبارة، 2004، http://www.arab-ency.com/ar/)

وعرّفته موسوعة المصطلحات الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والتجارية على أنه: "الإنفاق على تملّك وسائل الإنتاج، أو بتعبير آخر، تلك السلع الرأسمالية الجديدة التي تسهم في إنتاج سلع أخرى. بمعنى أن السلع المنتجة هذه تبقى في القطاع الإنتاجي دون وصولها إلى القطاع الإستهلاكي كما هي الحال بالنسبة للسلع الإستهلاكية" (المحنك، 2007، ص434)

وهكذا، يمكن تعريف الإستثمار على أنه التوظيفات المالية في سبيل إقتناء السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية أو لزيادتها عبر إنشاء أو تجديد أو توسيع أو إبتكار مشاريع جديدة التي من شأنها زيادة الناتج الإجمالي.

من المنظور الليبرالي، يعتبر الإستثمار الركن الأساس الذي يقوم عليه النظام الإقتصادي. فهو يدعم المبادرات الفردية ويعتبرها مصدراً هاماً للإبداع والتجديد وازدياد المنافسة في ظل شعار "دعه يعمل دعه يمر". ويعتبر الإستثمار المحرك لعجلة الإقتصاد من خلال خلق فرص عمل وزيادة معدل النمو الإقتصادي.

أما من المنظور الإشتراكي، فيعتبر الإستثمار كل ما تقررّه الدولة في خطتها الإقتصادية المركزية والتي لا يمكن تجاهلها، حيث يتحدد من خلالها حجم الإستثمارات ونوعها والقطاعات الواجب الإستثمار فيها مع تحديد الأسعار.

حسابياً، يمكن إحتساب معدل الإستثمار وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل الإستثمار} = \frac{\text{إجمالي تكوين رأس المال الثابت}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، هو عبارة عن الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة + الإضافات والتجديد والتحسين التي تجرى على السلع الراسمالية القائمة + قيمة أعمال البناء تحت الانشاء.

أما الناتج المحلي الإجمالي، فهو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل حدود بلد ما خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة.

لا يتوقف مفهوم الإستثمار على الجانب الإقتصادي في إعداد رأسمال مادي فحسب، بل يشمل أيضاً جوانب أخرى من إجتماعية وإقتصادية وسياسية وغيرها تهدف إلى إعداد رأسمال بشري كفوء وماهر من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية والإبتكار والتطور وذلك من خلال الاستثمار في التربية والتعليم والتأهيل والصحة... فتعمل على رفع مستوى إنتاجية الفرد والإرتقاء بالمجتمع وإقتصاده إلى أفضل المستويات وتحقيق النمو والتنمية.

٢ ـأهمية الإستثمار

لا تقف أهمية الإستثمار على منفذّه بغية الكسب المادي فحسب، إنما تتجلّى أهميته في منافع متعددة تطال مختلف أنشطة المجتمع وأوجهه. فهو يلعب دوراً بارزاً في عملية التنمية الإقتصادية، والنمو الإقتصادي كما يساهم في تحقيق الرفاه للمواطنين وتعزيز الطبقة الوسطى من خلال خلق فرص العمل وتقليص معدلات البطالة وما ينتج عنها من إنحرافات سلبية على المجتمع.

إذن، تكمن أهمية الإستثمار وتتجلّى في مجالات عدة منها:

أ - **في التنمية الإقتصادية:** يسهم الإستثمار في تحقيق التنمية الإقتصادية والتي تتمثّل بالزيادة في حجم الإنتاج وتنوّعه وتحسين جودته، وتوفير السلع والخدمات والسعى إلى التقدّم والتطور.

ب -**في النمو الإقتصادي:** يعرّف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي للبلد أي زيادة الإنتاج على المدى الطويل، وهذه الزيادة في الإنتاج ناجمة عن التوسّع في الإستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الجديدة.

ج- **في تخفيض البطالة:** كلما ازداد حجم الإستثمارات ازدادت نتيجة ذلك فرص العمل المعروضة، عندئذٍ تندفع نحوها اليد العاملة فتنخفض نسبة البطالة.

كما يساعد الإستثمار في بعض الأحيان على تطوير وتأهيل اليد العاملة وذلك عن طريق إجراء دورات تدريبية لها لتتماشى مع فرص العمل المعروضة.

د- **في جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن وجود مناخ إستثماري مناسب يجذب المستثمرين لإقامة المشاريع التي من شأنها أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الإقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تنقل الإستثمارات الأجنبية الخبرات والإبتكارات الجديدة التي تساهم في تطوير الإنتاج وتحسين جودته.

ه- **العلاقات الخارجية:** تلعب الإستثمارات الأجنبية دوراً بارزاً في تحديد العلاقات الدولية، فهي تحمل في طيّاتها مجموعة من السياسات التي تفرض واقعاً من التعامل الإقتصادي . حيث تقام الإتفاقيات الثنائية والشراكات بين الدول بغية التبادل التجاري لأفضل السلع المنتجة.

ي -**في التجديد والإبتكار** : يخلق الإستثمار جواً من المنافسة القائمة على تقديم أجود السلع بأفضل الأسعار، لذا ينبغي على الشركات أن تتبع نهج الإبتكار والتجديد في السلع المنتجة بغية الحفاظ على أسواقها وتوسيعها. (الطعان، 2006، ص9)

٣ -معوقات الإستثمار

لتحقيق الأهداف المنشودة للإستثمار، لا بد من تأمين مناخ مناسب ملائم للقيام بالمشاريع الإقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتوظيفها. ولكن هناك معوقات كثيرة تعيق النشاط الإقتصادي ومسيرة الإستثمار منها:

أ - **عدم الإستقرار السياسي والأمني:** الذي يشكّل عامل تهديد للمستثمر وعائقاً له، إذ يفضّل بأن يستثمر أمواله بعيداً عن الصراعات والحروب والإنتكاسات الأمنية التي تولّد أزمات

إقتصادية وإجتماعية وسياسية تنتج الخسائر والإفلاسات، والمثال اللبناني دليل على ذلك.

ب -**صعوبة الحصول على قروض مصرفية:** تبعاً للسياسات النقدية المتبعة وهذا الأمر يعيق المستثمر في الحصول على الرأس المال اللازم للإستثمار أو لتوسيع مشاريعه.

ج -**حالة البنى التحتية:** إن رداءة البنى وشبكة المياه والكهرباء، الإتصالات والمواصلات وغيرها من المرافق لا تخدم مناخ الإستثمار ولا تجذب رؤوس الأموال بل هي ترفع من كلفة الإنتاج والأكلاف التشغيلية للمشاريع.

د - **إرتفاع كلفة الإنتاج:** تعاني بعض الدول من إرتفاع أجور اليد العاملة وأسعار المواد الأولية المتوفرة فيها، هذا الأمر من شأنه إما أن يرفع أسعار السلع المنتجة بغية حفاظ المستثمر على هامش ربحه وبالتالي ينخفض الطلب على هذه السلع، وإما أن يخفّض المستثمر هذا الهامش بغية الحفاظ على الطلب وكلتا الحالتين لا يفضلهما.

ه - **قيود السياسة الخارجية:** تعتمد بعض الدول سياسة تجارية خارجية حمائية حيث تفرض عوائق على حركة الإستيراد يقابلها عوائق على التصدير، هذا الأمر يعيق إنفتاح الأسواق الأجنبية أمام سلع المستثمرين.

و - **ضيق الأسواق المحلية:** تعتبر مساحة الأسواق من أبرز العوامل الجاذبة للإستثمار، فكلما ضاقت هذه المساحة قلّت فرص الإستثمار والإنتاج نظراً لصعوبة تصريفه.

ز - **عدم توفر المواد الأولية:** إن عدم توافر المواد الأولية يكبّد المستثمر عناء إستيرادها الأمر الذي يزيد من كلفة الإنتاج وأسعار السلع.

ح -**إفتقار التقدم العلمي والتقني:** هذا الإفتقار يعيق المناخ الإستثماري وينعكس سلباً على الإنتاج بسبب إستعمال وسائل وأساليب تقليدية من شأنها أن تقلل من الجودة والإنتاجية وإضعاف القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية.

ط -**انعدام الحوافز الإستثمارية:** في بعض الأحيان، تسعى الدول إلى جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال من خلال منح حوافز سواء أكانت ضريبية أم مساعدات أم هبات أو غير ذلك بغية الإستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية التي تحددها الدولة نظراً لقلة الإستثمار فيها وضرورة الأسواق إليها.

(Lambert, 2002, http://www.constructif.fr)

٤ -أنواع الاستثمار:

تتعدد وتتنوّع الإستثمارات وفقاً لطبيعتها، أهدافها، الجهة التي تقوم بها، ... لذا يمكن التمييز بين أنواع الإستثمار بناءً لمعايير متعددة منها:

أ - الإستثمار وفقاً للموقع الجغرافي:

(1)- الاستثمارالمحلي: أي توظيف الأموال في قطاعات السوق المحلي.

(2)-الاستثمار الخارجي: أي توظيف الأموال في مختلف القطاعات الإقتصادية في الأسواق الأجنبية.

ب -الإستثمار وفقاً لنوع الأصل المستثمَر:

(1)- الاستثمار الحقيقي: يعني إستخدام سلع وخدمات لتكوين او تجديد أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية. ويترتب عن هذا الإستثمار منفعة إقتصادية قد تكون خدمة أو كسب مادي. (أبو مراد، 2014، ص16)

(2)-الاستثمار المالي: يعني التوظيف في السوق المالية على شكل أسهم، وسندات وشهادات الإيداع وتعطى لحامله الحق في المطالبة بالأرباح والفوائد.(حمروش، أحمدي، 2004، ص22)

ج -الإستثمار وفقاً للجهة المنفذة:

(1)- الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص بشكل فردي أو جماعي لحسابهم الخاص بشراء الآلات والمعدات والقيام بالتجهيزات اللازمة بغية إنتاج السلع والخدمات التسويقية وتحقيق الربح والمنفعة الخاصة.

(2)- الاستثمار العام: هو ما تنفقة الدولة ب هدف زيادة طاقتها الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. فهي تتولى مهمة إنشاء وتأهيل البنى التحتية، كشق الطرق وبناء المرافق وتأمين الإتصالات والمواصلات إلخ... لا ت هدف إستثمارات الدولة إلى تأمين الأرباح والكسب المادي فقط بل هي تصبو من خلال هذه الاستثمارات إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق التنمية والسعي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

(3)- الإستثمار الأجنبي: أي قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده بالإستثمار بمشروعات إقتصادية أكان ذلك بمفرده أو بالمشاركة مع آخرين أو مع الدولة في إنشاء مشروعاً أو مشروعات مشتركة. (الطعان، 2006، ص6)

د - الإستثمار وفقا للمدة الزمنية:

(1)-استثمار قصير الأجل: حيث يُنجز المشروع وتُجنى عائداته في فترة قصيرة من الزمن وعادةً ما تكون أقل من خمس سنوات، كزراعة أرض وحصد الإنتاج، شق طريق...

(2)- استثمار طويل الأجل: تزيد فترة هذه الإستثمارات عن الخمس سنوات وهي تشمل المشاريع الإقتصادية التي تنشأ بغية تشغيلها والإستفادة منها لفترات طويلة من الزمن. كبناء مصنع وتجهيزه، تشييد فنادق، ... (م.ن.، ص8)

ه - الإستثمار وفقاً للدافعية:

(1)- الإستثمار التلقائي: هو الإستثمار الذي يقوم به الأفراد دون أي إعتبارات مادية. يتضمن هذا النوع من الإستثمارات الخدمات العامة التي تحددها الدولة، الإكتشافات المعرفية والعلمية الجديدة، إستبدال رأس المال القائم الهالك برأسمال جديد.

(2)- الاستثمار المحفز: إنه التوظيف الذي يقوم به الأفراد بغية الكسب المادي وتحقيق الأرباح وازدياد الطاقة الإنتاجية. (م.ن.، ص9)

و - الاستثمار وفقاً للوسائل:

(1)- الإستثمار المباشر: و هي تلك التوظيفات التي يجريها المستثمر بنفسه عن طريق إقامة مشاريع خاصة به.

(2)- الإستثمار غير المباشر: يوظف المستثمر أمواله في مشاريع مستثمرين آخرين عن طريق شراء حصص أو أسهم في مشروعات إستثمارية جديدة ويحصل من جرّاء ذلك على أنصبة من الأرباح الموزعة. (Peterson, 2012, p.7)

ز- الإستثمار وفقاً للهدف المنشود:

(1)- إستثمار التجديد : عندما تصاب الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج بالتقادم تضعف قدرتها الإنتاجية، عندها يستبدلها المستثمر بآلات حديثة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية. هذا النوع من الإستثمار يسمّى أيضاً "بإهتلاك رأس المال".

(2)- **إستثمار التطوير:** أي شراء سلع رأسمالية متطورة من شأنها أن تزيد الطاقة الإنتاجية للمشروع أكثر من تلك التي كانت تنتج سابقاً.

(3)- إستثمار التوسيع: أي شراء سلع رأسمالية من شأنها إنتاج سلع إستهلاكية جديدة إلى جانب السلع التي يتم إنتاجها سابقاً.

(4)- إستثمار البحث والإبتكار :هذا النوع من الإستمار من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد طرق جديدة في الإنتاج، كما وإبتكار أفكار جديدة تضفي على السلع الإستهلاكية صفات مميزة تجتذب الطلب عليها. (صيام، (د.ت.)، ص 87)

ح -الإستثمار وفقاً للنشاط الإقتصادي:

تقسّم النشاطات الإقتصادية إلى ثلاثة قطاعات:

(1)- القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الأولي (secteur primaire) من أبرز القطاعات الإقتصادية في العالم نظراً لما يضم من أعداد هائلة من اليد العاملة والتي تغطي شريحة كبيرة من السكان، ولما تقدمه من منتوجات لأجل تلبية حاجات السوق المحلي وتأمين الإكتفاء الذاتي. يعطي القطاع الزراعي صورة واضحة عن مقدار التنمية كونه يتمركز بشكل أساس في الأرياف والضواحي ويوضح مدى إستغلال المساحات الزراعية والثروات المائية والمعدات الحديثة.

(2)- القطاع الصناعي

يلعب قطاع الصناعة (الثانوي) (secteur secondaire) دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والداعم الأساس للتنمية الاقتصادية، كما يعبّر هذا القطاع عن مدى تقدّم الدول وتطورها، حيث تصنّف بين نامية ومتقدمة (أو صناعية) وفقاً للمعدات والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة ونوع الصناعات المصنّعة.

يسهم قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل، وزيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى الإنتاجية، كما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. (الحريري، 2016، www.an-nour.com)

(3)- القطاع الخدماتي

يضم قطاع الخدمات (secteur tertiaire) نشاطات مختلفة الأوجه من تجارة، وسياحة، ومصارف، وتعليم، وإتصالات، ومواصلات، وصحة، إلخ ... ونظراً لكبره وتشعّبه، يعتبر هذا القطاع من الأبرز في تحريك عجلة الاقتصاد وصاحب الجزء الأكبر المكوّن للناتج الإجمالي كونه المكمّل للقطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي وهو يضم النسبة الأكبر من اليد العاملة. (عاطف، (د.ت.)، ص12)

٥ ـ محددات الإستثمار

للشروع في إستثمار ما، لا بد بدايةً من التوقف عند حاجات السوق ومقدار الطلب الكلي والمتوقع، كما يجب دراسة المردود التي ستحصل عليه المؤسسة من خلال الإستثمار التي ستنفذها والتي على ضوئها يباشر المستثمرون في تنفيذ مشاريعهم الإقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط التخطيط للإستثمار وتنفيذه بمحددات عديدة منها:

أ ـ **الطلب المتوقع:** تقوم المؤسسات الإقتصادية بإجراء قراءة مستقبلية تتوقع من خلالها زيادة الطلب على بعض السلع، عندها تسعى هذه المؤسسات إلى زيادة إنتاجها بغية تلبية الكم المتوقع من الطلب، فتنكب إلى خلق الإستثمارات الجديدة أو التوسع الإستثماري وزيادة طاقتها الإنتاجية.

ب ـ**المردود المتوقع:** إن ما يحفّز المؤسسات الإقتصادية والأفراد على الإستثمار هو الربح والسعي إلى زيادة رأسمالها. لذا عندما يقوم القيّمون على المشاريع بدراسة الجدوى الإقتصادية أو المقارنة بين معدلات الفائدة الممنوحة على القروض والمردود المتوقع للإستثمار ويتبيّن لهم المردود العالي، عندئذٍ ينكبون إلى الشروع بالإستثمار.

ج- **الوضع المالي للمؤسسة:** تلعب الملاءة المالية للمؤسسة دوراً بارزاً في القدرة على التوسّع في الإستثمار وزيادة طاقتها الإنتاجية. فإذا كانت مديونة ستجد نفسها فير قادرة على زيادة ديونها للقيام بإستثمارات جديدة، أما إذا كانت تتمتع بالملاءة المالية هذا الأمر سيسمح لها بالتوسّع والتجديد.

د- كلفة الإنتاج (الأجور، الضرائب، أسعار المواد الأولية...): إن الضرائب التي تفرض على الأرباح الصناعية والتجارية تؤدي إلى تحجيم هذه الأرباح. كما أن إرتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الأجور من شأنها أن ترفع كلفة إنتاج السلع الإستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق المحلية والأجنبية وانخفاض الطلب عليها، عندها يتحفّظ المستثمرون عن توظيف أموالهم في إستثمارات جديدة.

لذلك، كلما إرتفعت كلفة الإنتاج، كلما ازدادت أرباح المؤسسات الأمر الذي يحفّز المستثمرون على توظيف أموالهم وزيادة ثرواتهم.

ه- معدل الفائدة : عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية يضطر لإقتراض الأموال من أجل الحصول على السلع الرأسمالية الضرورية للقيام بالتوسّع أو التجديد أو التطوير . لذلك، كلما ارتفعت معدلات الفائدة على القروض، كلما تقلّص الإقبال على القروض من قبل المستثمرين، الأمر الذي يدفعهم إلى العدول عن القيام بأي توسّع إستثماري أو إلى إستثمارات جديدة.

إذن، كل إرتفاع في معدل الفائدة يقابله إنخفاض في مستوى الإنفاق الإستثماري، والعكس صحيح. (studyrama,2010, p3)

٦ -الإستثمار في الدول الصناعية

تمتاز الدول المتقدمة والصناعية بأنها تحقق نسباً عالية من النمو الإقتصادي، وهي لا تألو جهداً في الحفاظ على تلك المستويات وذلك من خلال دعمها الدائم والمتواصل للإستثمارات المحلية والأجنبية.

يظهر تقرير الأونكتاد لعام 2017 أن نسبة التدفقات الإستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة ازدادت بنسبة 5% في العام 2015، وحققت زيادة ملحوظة في العام 2016 وصلت إلى 59% (الأونكتاد، 2017، ص17)

لقد حققت أغلبية الدول المتقدمة أرقاماً مرتفعة في الإستثمارات على مختلف الأصعدة، ويعود هذا الكم الكبير منها إلى عدة أسباب، منها:

أ - **سياسات إقتصادية ناجحة:** لا تتأخر هذه البلدان في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الإقتصادية التي قد تطرأ عليها وذلك منعاً لتفاقمها نظراً لإنعكاساتها السلبية والتي تطال المجتمع كافة.

ب -**بنى تحتية متطورة:** الحداثة والتطور في البنى من شأنها أن تخفّض من كلفة النقل والإنتاج، عندها لا يضطر المستثمر إلى أن يرفع أسعاره بغية الحفاظ على هامش ربحه.

ج -**يد عاملة ماهرة وكفوءة:** من شأنها أن ترفع من الإنتاجية وتحسّن الجودة.

د- **توظيف التكنولوجيا في عملية الإنتاج:** يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودته، الأمر الذي يخلق التنافس في الأسواق ويزيد الطلب على إستهلاك أفضل المنتجات الأمر الذي يشكّل حافزاً للإستثمارات الجديدة.

ه- **معدلات دخل مرتفعة:** كلما ارتفع الدخل الفردي كلما ساهم ذلك في زيادة الطلب على الإستهلاك الذي من شأنه أن يشجّع على الإستثمار والإنتاج، وفي الوقت نفسه، ترتفع نسبة الإدخار الذي يشكّل بدوره ركناً بارزاً لتمويل الإستثمارات.

و- **دعم مراكز الأبحاث والتطوير:** وتوظيف النتائج في عملية الإنتاج وخصوصاً في ميادين الزراعة والصناعة بغية تحسين النوعية وتقليص كلفة الإنتاج الأمر الذي يساهم في جذب الطلب على الإستهلاك.

ز - **دعم الريادة في الأعمال:** تكمن أهمية الريادة في الأعمال في تعزيز الطاقة الإنتاجية التي تولّد الدخل وفرص العمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة والعوز، كما أنها تعمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي.

ح -**توفير الإستقرار الأمني والسياسي:** يعتبر الأمن والإستقرار من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار، حيث لا يعيش المستثمر القلق على أمواله ورزقه. لهذا، تتمتع أغلبية الدول الصناعية بحالة من الإستقرار الأمني والسياسي.

ط -**توفر أسواق خارجية لتصريف الإنتاج المحلي:** تسعى أغلبية البلدان الصناعية والمتقدمة إلى تعزيز علاقاتها وتجارتها الخارجية وذلك بغية وتأمين أسواق خارجية والحفاظ عليها لتأمين تصريف إنتاجها المحلي.

ي- **عدم إنتشار الهدر والفساد:** وتحديداً في المرافق والمؤسسات العامة والتي تتمتع بإنتاجية لا تقل شأناً عن تلك الموجودة في القطاع الخاص. (الطعان، 2006، ص ص 11-15)

٧ -الإستثمار في الدول النامية والعربية

تعاني أغلبية الدول النامية والعربية من معدلات إستثمار منخفضة الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلاتها في النمو الإقتصادي وإنخفاض مستوى الناتج المحلي لديها.

ورغم توافر مواد أولية هامة في أغلبية تلك الدول، إلا أنها لا تستغلها في إنتاج السلع والخدمات، حيث يقتصر إنتاجها على الصناعات الخفيفة والمتوسطة ونسبة ضئيلة من الصناعات الثقيلة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها:

أ - عدم توافر المهارات الفنية والتقنية اللازمة لتطوير الإستثمارات، إذ تعاني أغلبية هذه الدول من هجرة الأدمغة والكوادر إلى الدول المتقدمة للبحث عن فرص عمل.

ب -الإضطرابات السياسية والأمنية التي تعاني منها هذه الدول من حين لآخر، الأمر الذي يؤدي إلى إقلاق المستثمرين وهروب الرساميل الأمر الذي ينعكس ضعفاً في الإستثمارات.

ج -عدم القدرة على تصنيع السلع الإنتاجية نظراً لقلة وجود مراكز للأبحاث والتطوير.

د-إزدياد النمو السكاني بشكل مطرد الأمر الذي يعيق إدخار الأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات.

ه - الإعتماد على وسائل وأساليب تقليدية في القطاعات الإنتاجية، وهذا الأمر من شأنه رفع كلفة الإنتاج وإنخفاض الطلب المحلي والعالمي على إستهلاكها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض حجم الإستثمارات.

و - ضعف إستثمارات القطاع الخاص مقابل زيادة إستثمارات القطاع العام في معظم البلدان النامية والعربية. والمعلوم أن إستثمارات القطاع العام غالباً ما تكون أقل إنتاجية من تلك التي يقوم بها القطاع الخاص.

ز - ضعف الطلب على السلع الرأسمالية، مع العلم أن أغلبية هذه الدول تشهد نمواً سكانياً كبيراً.

ح -ضعف في تجهيز البنى التحتية التي تشكل عاملاً هاماً لجذب الإستثمارات.

ط -"إن حجم أسواق الكثير من السلع الرأسمالية في أغلبية البلدان النامية لا يزال دون الحدود الدنيا التي تسمح بالإنتاج الإقتصادي للمشروعات الصناعية الحديثة" (المشعل، 2002، ص54؛ صيام، (د.ت.)، ص94)

واصل الاستثمار الأجنبي في دول غرب آسيا تراجعه في العام 2014، إذ انخفض بنسبة 4 % ليصل إلى 43 مليار دولار. والتراجع المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2009 يرجع إلى سلسلة من الأزمات ضربت المنطقة، بينها الأزمة الاقتصادية العالمية واندلاع اضطرابات سياسية أدت إلى صراعات في بعض البلدان . (الأونكتاد، 2015، ص19)

نشر تقرير الأونكتاد لعام 2017 نسب تدفقات الإستثمار الأجنبي في الدول النامية عن العام 2016 والتي تظهر إنخفاضاً في النسب. حيث انخفضت في الدول النامية الآسوية إلى 15%، وانخفضت في الدول ذات الإقتصاديات الضعيفة إلى نسبة 13%. (الأونكتاد، 2017، ص 18)

٨ ـالإستثمار في لبنان

في بداية الألفية الجديدة، استفاد لبنان من أوضاعه الأمنية والإقتصادية المستقرة ودأب على جذب الإستثمارات، وقد سجّل الإستثمار حينذاك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من 19.13% في العام 2000 إلى 23.05% في العام 2004، كما لوحظ زيادة في معدلات الإدخار من 1.76% في العام 2000 إلى 7.15% في العام 2004. (إتحاد المصارف العربية، 2015، ص 6).

بعد ذلك، ورغم معاناة لبنان المتكررة من الإضطرابات السياسية والنكسات الأمنية، ورغم الأوضاع الإقتصادية المتأرجحة والمصحوبة بضائقات معيشية وإجتماعية، إلا أنه استحوذ على اهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب وخصوصاً في ظل اندلاع الأزمة العالمية المالية عام 2008 ، وبعد اشتعال بعض المناطق العربية والمجاورة بنيران الأزمات السياسية والتخبطات الأمنية، شهدت هذه الفترة تدفقات مالية كبيرة عن طريق الإستثمارات الأجنبية، حيث شكّل الإستثمار نسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي. (م.ن.، ص 6)

بعد ذلك، عمدت الحكومة اللبنانية إلى وضع "خطة العمل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي" لدعم المبادرات الفردية والقطاع الخاص والعمل على جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار ذكرت هذه الخطة مجموعة من الإصلاحات منها:

- " تعزيز السياسات وسنّ التشريعات والأنظمة التي من شأنها تحسين مناخ الإستثمار ودعم القطاع الخاص في تحريك العجلة الإقتصادية وتحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي.
- تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة لتأمين حاجات ومتطلبات الشركات والأسر اللبنانية من كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلومات والإتصالات ..." (مجلس الوزراء، 2012، ص 5)

لقد أظهرت إ حصاءات تقرير الأونكتاد أن "لبنان قد تمكّن من تحقيق نتائج مهمة على صعيد الاستثمارات الاجنبية الوافدة إليه في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث إرتفعت نسبة تدفقات الإستثمارات الأجنبية من 2.880 مليار دولار في العام 2013 لتصل الى 3.1 مليار دولار في العام 2014 أي بزيادة قدرها 6.6% وتمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى لبنان بنسبة 6.2% من إجمالي الناتج المحلي".

ولكن، شهد لبنان في العام 2015 تراجعاً في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 24 % وقد سجّل 2.34 مليار دولار. أما سبب هذا التراجع فمرتبط بعدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي تعاني منه المنطقة.

(www.idal.com.lb/ar/lebanon_at_a_glance/foreign_direct_investments/fdi_data)

رابعاً: دور الدولة الإقتصادي

تعددت أدوار الدولة ووظائفها واختلفت بين الأنظمة السياسية، إلا أنها ظلّت صاحبة السلطة والمسؤولة عن إستمرارية المجتمع والمحافظة عليه، وبيّنت التطورات التاريخية أن للدولة دور أساس في تنظيم أوجه الحياة المختلفة من سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتربوية...

فهي التي تضمن لأبنائها الأمن والحماية وتعمل على رعايتهم وتأمين متطلباتهم الأساسية، كما أنها المشرّع للقوانين والأنظمة والساهرة على تطبيقها عبر كافة سلطاتها وأجهزتها، وتؤمّن حدود الوطن من أي إعتداءات وتحميه من الإضطرابات الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، توجّه الدولة وتراقب النشاطات الإقتصادية لحمايتها من الأزمات والمخاطر التي تتهددها، وتعمل على تأمين الإستقرار المالي والنقدي . كما تلعب أدواراً بارزة في تحقيق التنمية من خلال تأهيل وتطوير البنى التحتية وبناء المرافق العامة، إلخ...

أجمع الخبراء على ضرورة تناول المنهج التعليمي لأدوار الدولة الإقتصادية ، لأن أغلبية المواطنين ينظرون إلى الدولة نظرة الجلاّد والفاسد، فهي التي تجبي الضرائب والرسوم دون أن يكون لها أي دور فعّال في حياة الفرد.

يسعى الخبراء من خلال إختيار هذه القضية لمعالجتها في المرحلة الثانوية إلى محو هذا التصوّر الخاطئ الذي يكمن في نفوس المواطنين، وإلى إعداد جيلٍ يطمح لبناء فكر الدولة العصرية الراعية والجامعة والإيمان بأدوارها المتعددة.

ويرى الخبراء أن الدور الإقتصادي للدولة هو المحرّك لكل أدوار الدولة الأخرى، إذ أن الدولة تهتم بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها وتحسين مؤشراتها، بغية تحسين مستويات الإنتاج والإقتصاد وما يرافق ذلك من إستقرار سياسي وأمني، وتأمين فرص عمل، والقضاء على مظاهر الجوع والفقر، إضافة إلى تأمين الرعاية الإجتماعية والصحية والتربوية لكافة أبنائها.

١ ـ مفهوم الدولة.

"الدولة هي تلك السلطة التي أوكل إليها الناس في قوم، أو أوكلت هي لنفسها، حق الإشتغال بما يحقق المصالح المشتركة لأبناء القوم، أو لتحقيق مصالح تلك الجماعة التي أوكلت لنفسها السلطة." (قبيسي، 2011، ص 11)

إنها المؤسسة السياسية والإجتماعية المنبثقة من المجتمع والتي تملك وحدها الحق في ممارسة القوة وبإسم القانون بذريعة حماية الأمن المجتمعي." (المضحكي، 2013، www.alayam.com)

تعتبر الدولة رمز السلطة وهي تجسدها بأدواتها المختلفة ومؤسساتها، حيث تقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد وفقاً للقوانين والتشريعات التي تفرضها، كما تقوم بفرض السياسات التي تراها مناسبة بغية تأمين إستمرارية المجتمع وتطويره.

٢ ـدور الدولة في الأنظمة الإقتصادية.

أ ـالدولة في النظام الليبرالي الحر.

يرعى النظام الليبرالي الحر (الرأسمالي الحر) للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة للقيام بالنشاطات والأعمال التي تراعي مصلحته، وتحقّق له أكبر قدر من الربح. وله الحرية المطلقة بأن يتصرّف بأمواله ويستغلّها في أي وجهة يراها ملائمة وفي أي ميدان إنتاجي يراه مناسباً ويؤمّن له أكبر دخل ممكن، دون أن يكون للدولة ولأجهزتها أي تدخّل في قراراته وفي الحياة الإقتصادية بشكل عام، كما ليس لها أي توجيه نحو نشاط ما دون الآخر. بل تترك لآلية العرض والطلب خلق توازنات السوق.

وهكذا، تكون الدولة في النظام الرأسمالي الحر، حسب ما يراه مؤيدو هذا النظام محايدة لا تتدخّل في الشؤون الاقتصادية، بل يقتصر دورها على تأمين المنفعة العامة كشق الطرق والجسور والقيام بمشاريع المياه والكهرباء والمدارس إلخ...

ولكن، لا بد من الإشارة أن "عدم تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية ولّد الكثير من الأزمات الاقتصادية وأدى إلى الإخلال بالعدالة الاجتماعية، وعدم المساواة وانتشار المضاربات وغير ذلك. أما أبرز تلك الأزمات فتمثّلت بأزمة 1929، التي هددت كيان النظام الإقتصادي الرأسمالي الحر". (علوي، مياح، 2011، ص 3)

ب ـالدولة في النظام الليبرالي الجديد (النيو ليبرالية).

يعتمد هذا النظام المبادئ ذاتها التي يرتكز عليها النظام الليبرالي ولكن الفارق بينهما هو مقدار تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية نتيجة الأزمات الإقتصادية المتلاحقة والآثار المترتبة عنها كالتضخم، وانتشار البطالة، وسوء توزيع الثروات وغيرها من الأزمات التي ولّدتها الحرية المطلقة في النظام الليبرالي الحر، الأمر الذي حتّم على الدولة التدخّل في الحياة الإقتصادية بهدف التخلّص من هذه الآثار السلبية. لذلك أقرّت الدولة القوانين والسياسات الإقتصادية التي تسمح لها مراقبة النشاطات الإقتصادية والتدخّل فيها عند ما تدعو الحاجة.

وهكذا فإن الحرية الاقتصادية في النظام الليبرالي الجديد ليست مطلقة، إذ تتدخل الدولة للحد من هذه الحرية بما تراه كفيلا بالمحافظة على المصالح العامة وللحد من الآثار السلبية كالتضخم والبطالة.

ولإبراز تزايد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية يجب الإشارة إلى تملك الدولة لبعض المنشآت والمؤسسات الإقتصادية التي يمكن من خلالها التدخّل في الحياة الاقتصادية، إضافة إلى أنها أعطت لنفسها الحق بالتدخّل في رسم وتوحيد السياستين المالية والنقدية.

وبالخلاصة، فإن النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد يحترم حرية الفرد في ممارسة نشاطه الاقتصادي وملكيته الخاصة بما يتفق مع المصلحة العامة، ولكن، عند بروز أي مشكلة إقتصادية كالإحتكار، والتضخم، وعدم العدالة، تتدخّل الدولة عن طريق سياساتها لإعادة التوازن. (غزاوي، البنّى، 1999، ص 107)

ج- الدولة في النظام الإشتراكي.

يتناقض دور الدولة في النظام الإشتراكي مع دورها في النظام الليبرالي الحر والليبرالي الجديد. فالدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج وتقوم بتوجيه المجتمع نحو فروع الإنتاج التي يتكوّن منها الإقتصاد. فهي تضع خطة إقتصادية تحدد فيها الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، وتكون هذه الخطة ملزمة لجميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع . أما حرية الفرد في اختيار مهنته فهي مقيّدة بما تراه الدولة لمصلحة الجماعة، وهي تملك أن توجه الفرد إلى المهن التي ترى حاجة المجتمع إليها.

تملك الدولة موارد المجتمع، وتنفرد هيئة التخطيط في جهاز الدولة بوضع الخطة الإقتصادية وتحديد أوليات المجتمع. فهي المسؤول الوحيد عن توزيع عناصر الإنتاج والقوى العاملة، تحديد أنواع السلع وكميات الإنتاج، وتحديد الأسعار. (م.ن.، ص 93)

د- الدولة في النظام المختلط.

يقوم النظام الإقتصادي المختلط على الجمع بين النظام الليبرالي الحر ونظام الإقتصاد المخطط أو الموجّه. فهو يجمع ما بين حرية الفرد في الإنتاج وتدخّل الدولة في

النشاط الإقتصادي من خلال إجراءات تنظيمية تهدف إلى منع حدوث أزمات وركود إقتصادي وعدم إستقرار في السوق كضبط الاسعار منع الإحتكارات والمضاربات.

يقوم النظام الإقتصادي المختلط على وجود الملكيتين الخاصة والعامة جنباً إلى جنب في النشاط الإقتصادي، حيث يلعب القطاع الخاص الدور الأساس في الإنتاج والتجديد والإبتكار والتطوير وزيادة النمو الإقتصادي، كما يقوم القطاع العام في تنظيم النشاط الإقتصادي في حالات الركود الإقتصادي والتضخم ال مالي والمشكلات التي يتعرّض لها الإقتصاد، وذلك وفقاً للسياسات الإقتصادية التي تعتمدها الدولة. (حميد، 2014، ص125)

مع التطور التاريخي لدور الدول في الأنظمة الإقتصادية وا لإختلاف بين نظام وآخر، ومع تعرّض معظم الأنظمة إلى أزمات إقتصادية، ومع تزايد المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة تهدد إستمرا رية المجتمعات وبقائها، باتت فكرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من أهم الموضوعات التي ترتكز عليها سياسة الدولة الاقتصادية.

ورغم إختلاف الأنظمة الإقتصادية من حيث سياساتها الإقتصادية، ومقدار تدخّل الدولة في الشؤون الإقتصادية، من خلال ما تراه مناسباً وضروريا لتحقيق العدالة الإجتماعية والتوازن الإقتصادي والتخفيف من حدة الآثار المتولدة نتيجة الإختلالات الإقتصادية، إلا أن الأنظمة السياسية المعاصرة أخذت بمبدأ التدخّل في الحياة الإقتصادية، وأقرت أنه لا يمكن النهوض بالإقتصاد إلا من خلال إقتصاد مختلط يقوم على الجمع بين القطاعين العام والخاص وتوزيع الأدوار بينهما. وأنه لا يمكن الإستغناء عن قطاع لصالح الآخر لأن لكل منهما مميزات تساهم في تعزيز الإقتصاد.

٣ -أدوار الدولة في الحياة الإقتصادية.

تلعب الدولة في الحياة الإقتصادية أدواراً ثلاثة:

الدور الأول: المنتج producteur،

الدور الثاني: إعادة التوزيع redistribution ،

والدور الثالث: المنظّم régulateur (Incent, 2010, www.reseaucerta.org)

أ - دور الدولة كمنتج.

لتحقيق هذا الدور تقوم الدولة بإنتاج سلع وخدمات تسويقية تبغي من خلالها الربح، كما تقوم بإنتاج سلع وخدمات عامة موّجهة إلى جميع أفراد المجتمع دون مقابل تسعى من خلالها إلى الإرتقاء بحياة الفرد نحو الأفضل والعمل على تحقيق التنمية.

(1)- توفير خدمات دون مقابل:

تتكبّد الدولة الكثير من النفقات العامة من أجل توفير مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي من شأنها أن ترتقي بالمجتمع وتدعم الحياة الإقتصادية وتعزز النمو الإقتصادي. تتناول هذه السلع والخدمات مجالات مختلفة تطال التعليم والصحة والغذاء والأمن وغيرها ... :

- **الصحة:** تبني الدولة المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية الحكومية بغية تأمين الخدمات الصحية لأبناء المجتمع بأقل كلفة ممكنة. كما ترعى الدولة قوانين الضمان الصحي وضمان الشيخوخة وبطاقات ذوي الإحتياجات الخاصة ... بغية تأمين الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين.
- **التعليم**: تبني الدولة مختلف المؤسسات التربوية المجانية من مدارس وكليات وجامعات ومكتبات عامة، تتيح من خلالها فرصة التعلّم لكافة أبناء المجتمع.
- **السكن**: تقوم الدولة ببناء مساكن مخصصة لإيواء الفقراء والمشرّدين، كما تؤمّن مساكن بأسعار زهيدة لذوي الدخل المحدود، وطلاب الجامعات، إلخ...
- **الغذاء:** في الكثير من الأحيان، تدعم الدولة أسعار بعض السلع الغذائية والإستهلاكية لتتيح لكل شرائح المجتمع الحصول عليها. وفي بعض الدول، تزود الدولة العائلات التي تعاني من الفقر المدقع بالأغذية الضرورية ووجبات الطعام. (البلاوي، 1998، ص22)

(2)- توفير سلع وخدمات تسويقية:

تقدّم الدولة مجموعة من السلع والخدمات الإستهلاكية بغية بيعها في الأسواق وتحقيق الأرباح. وتشكل هذه السلع مصدراً مهماً لإيرادات الدولة تعتمد عليها لتغطية بعض أبواب الإنفاق. وأبرز السلع والخدمات التي تقدمها الدولة هي إنتاج الكهرباء، تأمين وسائل النقل والمواصلات، والإتصالات، والإنترنت، إلخ ...

ب -دور الدولة في إعادة التوزيع والتنظيم.

أما بخصوص الدورين الثاني والثالث (إعادة التوزيع والتنظيم)، تتدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية عبر عدّة سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز النمو الإقتصادي ومراقبة الأسواق ودعم التنمية ومتطلباتها بالإضافة إلى أهداف أخرى تضعها السلطات العليا وأهمها:

- **سن التشريعات والقوانين** اللازمة لحماية النشاط الإقتصادي وتنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة ولضمان إستقرار الأسواق وحماية الإنتاج إلى جانب حماية حقوق كل من المستهلك والمنتج معاً.
- **تأميم بعض المنشآت الخاصة** بغية المشاركة في الإنتاج المحلي والتأثير على الأسعار في الأسواق منعاً لحدوث حالات تضخم أو إحتكارات. كما تحافظ على فرص العمل القائمة أو تلك المهددة في الصرف من منشآت غير قادرة على الإستمرار في نشاطها الإقتصادي.
- **إعتماد الدولة مجموعة من السياسات الإقتصادية** التي من شأنها التدخّل في الشؤون الإقتصادية وحمايتها من التقلّبات وأبرزها:

(1)- السياسة المالية والضريبية
(2)- السياسة النقدية والمصرفية
(3)- السياسة الخارجية (التصدير والإستيراد)
(4)- سياسة الأجور
(5)- سياسة القطع (Kabaka, 2016, p 4)

(1)- السياسة المالية والضريبية.

السياسة المالية هي "أداة إدارة المالية العامة (إيرادات ونفقات) توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الإقتصادية والإجتماعية بغية تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي والعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية" (رشيد، 2011، ص 112)

بمعنى آخر، يقصد بالسياسة المالية السياسة التي تحدد الدولة من خلالها مواردها المالية لتغطية مصاريفها العامة ومختلف أوجه إنفاقها.

تشمل أبواب الإنفاق العام: الرواتب والأجور، المشاريع الإنمائية، النفقات العسكرية والأمنية، تأهيل البنى التحتية والمرافق، النفقات التجهيزية، الإعانات، نفقات إستثمارية وغير ذلك،...

وفي المقابل، تشكّل الضرائب والرسوم الباب الأبرز من أبواب الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لتأمين مصادر التمويل. إضافة إلى ذلك، تستفيد الدولة من موارد ممتلكاتها المتأتية من عوائد الخصخصة والإيجارات، ... كما تستعين بالهبات والقروض لتأمين إيراداتها.

عندما تتخطى قيمة الإيرادات قيمة النفقات العامة، عندها تكون موازنة الدولة في حال الوفر المالي فتفي من خلاله عجزاً سابقاً أو تكوّن الإحتياط.

أما في الحالات التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، عندها تقع الموازنة في عجز مالي تضطر معه لتأمين موارد مالية جديدة غالباً ما تكون عبر الإستدانة.

أما **أدوات السياسة المالية** فهي:

(أ)- الضرائب والرسوم:

لم تعد الضرائب وسيلة لتمويل النفقات العامة فحسب، بل أصبحت وسيلة تعتمدها الدولة للتدخّل في توجيه سياساتها الإقتصادية والمالية بما لذلك من تأثير على :

- **مستوى الإستهلاك العام والإدخار:** يتأثر الإستهلاك مباشرة بحجم الدخل، إذ كلما ارتفع الدخل أو انخفض تأثرت الكميات المستهلكة.

لذا كلما ارتفعت نسبة الضرائب يتأثر بشكلٍ أساس أصحاب الدخل المنخفض وذوي الدخل المحدود، الذين يمثلون عادةً الطبقة الأكبر من السكان، إذ أن إستهلاكهم سيتأثر بشكل ملحوظ بسبب إنخفاض قدرتهم الشرائية.

أما بالنسبة إلى تأثير الضرائب على الإدخار، يتبيّن من خلال معادلة: **الدخل = إستهلاك + إدخار**، أنه كلما ارتفعت نسبة الإستهلاك انخفضت حكماً نسبة الإدخار، بما معناه أن كل زيادة في نسب الضرائب على الدخل أو على الإستهلاك من شأنه أن يؤدي إلى تقلّص حجم الإدخار.

- **تحقيق الإستقرار الإقتصادي:**

في حالة **التضخم المالي** ، تعمد الدولة إلى رفع نسبة الضرائب بغية تقليص الطلب على الإستهلاك، عندها تنخفض أسعار السلع والخدمات وتتقلّص معدلات التضخم.

أما في حالات **الإنكماش**، فتسعى الدولة إلى تعزيز عملية النهوض الإقتصادي عبر تخفيض نسب الضرائب للتشجيع على الإستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الإستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.

- **مستوى الأسعار:** لحجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة تأثير واضح على مستوى أسعار السلع المنتجة والخدمات.

الضرائب غير المباشرة التي تطال السلع والخدمات الإستهلاكية، من شأنها أن تؤدي إلى رفع أسعارها، حينها تتأثر القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود.

أما الضرائب المفروضة على الشركات، فمن شأنها أن تؤدي إلى زيادة في كلفة الإنتاج التي بدورها تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية بهدف الحفاظ على هامش ربح تلك الشركات. وبهدف تأمين إيرادات مالية إضافية، تلجأ الدولة إلى زيادة الضرائب على السلع الكمالية وغير الضرورية، فترتفع أسعارها وهذا الأمر لا يكون عائقاً أمام أبناء الطبقتين الفقيرة والوسطى.

- **مستوى الإنتاج:** يمكن للدولة أن ترسم خططاً تنموية عبر التشجيع على الإستثمار في قطاعات إنتاجية معينة وذلك عن طريق إعطاء حوافز كالإعفاء من الضرائب والرسوم، فتجذب الرساميل نحو هذه القطاعات للإستثمار فيها وزيادة الإنتاج.

ومن جهة أخرى، تقوم الدولة بحماية إنتاجها المحلي عبر تطبيق سياسة حمائية تقضي برفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، عندها ترتفع أسعارها بطريقة يفقدها قدرة التنافس مع السلع المحلية التي تمتاز بالجودة ذاتها ولكن بسعر أقل، وبالتالي فإن زيادة الطلب على إستهلاك هذه السلع ستؤدي إلى زيادة الإنتاج.

- **إعادة توزيع الثروات:** تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية تطال ذوي الدخل المرتفع، عندها يتكوّن لديها إيرادات تجعلها قادرة على زيادة الإنفاق العام عن طريق منح التعويضات للفقراء، العاطلين عن العمل، تقديمات صحية، تربوية، إجتماعية، إلخ... هذا الإجراء من شأنه أن يقلّص حجم التفاوت ما بين الطبقات الغنية وتلك الفقيرة. (رشيد، 2011 ص ص 117-119)

(ب)- حجم الإنفاق العام:

الإنفاق العام هو تلك النفقات التي تتكبّدها الدولة بهدف تأمين إستمرارية الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتربوية... والعمل على تنميتها وتطويرها وتلبية إحتياجات مواطنيها.

ازداد حجم الإنفاق العام مع إزدياد تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية بعد الإقتناع التام عن عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الإقتصادي.

في حالة الركود والإنكماش، تكثّر الدولة من إنفاقها العام كإعطاء تعويضات بطالة، تقديمات إجتماعية ،... كما تقوم بتأهيل وتحسين البنى التحتية.

أما في حالة التضخم تعتمد الدولة سياسة تقشفية تقضي بتقليص حجم الإنفاق العام بغية تقليص حجم الكتلة النقدية الموجودة في الأسواق.

والجدير ذكره، أنه في الكثير من الأحيان تتكبّد الدولة نفقات عامة تفوق قيمتها إيراداتها المحصّلة، عندها تقع الدولة في عجز مالي تضطر للإستدانة من أطراف داخلية أو خارجية بغية سداد هذا العجز عندها تقع ضحية الدين العام وفوائده.

(2)- السياسة النقدية والمصرفية.

- تقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين: (فهمي، 2006، ص 14)

(أ)- أدوات كمية، وتتضمن:

- إعادة الحسم
- السوق المفتوحة
- تعديل نسب الإحتياط القانوني

(ب)- أدوات كيفية (نوعية)، وتتضمن:

- التمييز في سعر إعادة الحسم.
- تغيير ماهية الأصول الممكنة الحسم.
- تحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة.
- إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة.

(أ)- الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

تساعد هذه الأدوات على التأثير على حجم السيولة المتوفرة في الأسواق فهي قادرة لأن تسحب فائض السيولة في حالات التضخم، أو أن تضخ النقود اللازمة لتشجيع الإستهلاك والإستثمار في حالات الركود. يستطيع المصرف المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها المصارف التجارية وذلك عبر استخدام مجموعة من الوسائل الكمية وأبرزها: معدل إعادة الحسم، السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

- **معدل إعادة الحسم:** " هي الفائدة التي يحسم بها المصرف المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بحسمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات".(السيد علي، 1999، ص397)

عندما يرفع المصرف المركزي معدل إعادة الحسم، تلجأ المصارف التجارية إلى رفع معدل حسمها للأوراق المالية وسعر الفائدة على قروضها الممنوحة، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على القروض المصرفية. يتّبع هذا الإجراء في حالات التضخم المالي وذلك بغية عدم ضخ السيولة في السوق، وإلى سحب النقود من التداول.
أما في حالات الإنكماش والركود الإقتصادي تخفّض المصارف التجارية معدلات الفائدة على القروض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض من قبل الأفراد والمؤسسات، وهذا ما يسمح بزيادة الطلب على الإستهلاك والإستثمار وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الإقتصادي.

- **السوق المفتوحة:** "هي أسلوب من أساليب الرقابة الكمية على الائتمان التي يتبعها المصرف المركزي، حيث يقوم بالتدخّل في السوق النقدية عن طريق شراء أو بيع الاوراق الحكومية والأوراق المضمونة من الحكومة والسندات والكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية والاوراق المالية بهدف التأثير على حجم الاموال المتداولة في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات السياسة النقدية." (فهمي، 2006، ص15)

في حالة **التضخم المالي،** يتدخّل المصرف المركزي في السوق النقدية عارضاً الأوراق المالية للبيع بهدف إمتصاص قيمتها النقدية من المصارف التجارية التي تشتري هذه الأوراق، إذ تنخفض سيولتها النقدية وقدرتها على منح القروض.

أما في حالات **الركود الإقتصادي** ، فيشتري المصرف المركزي الأوراق المالية من المصارف التجارية، فترتفع سيولتها النقدية، وتخفّض معدلات الفائدة بغية إقبال الأفراد والمؤسسات على الإقتراض وتشجيعهم على الإستهلاك والإستثمار والإنتاج.

- **تعديل نسبة الإحتياطي الإجباري:** تُجبر المصارف التجارية على اقتطاع نسبة معينة من أصولها النقدية يحددها المصرف المركزي وتودع لديه. تشكّل هذه النسبة الإحتياطية الإجبارية ضمانة للمصرف التجاري الذي يمكن أن يستفيد منها عند أي أزمة سيولة قد يواجهها. (م.س.، ص 17)

وتشكّل نسبة الإحتياطي الإجباري أيضاً أداة يستعملها المصرف المركزي لمعالجة الخلل الذي قد يحصل في الأسواق. إذ يقوم برفع نسبة الإحتياطي القانوني في حالات التضخم الأمر الذي يجبر المصارف التجارية على تخفيض نسبة القروض التي تمنح إلى الأفراد والمؤسسات، وهذا الأمر سيساهم في تخفيض السيولة في السوق وتخفيض معدلات التضخم.

أما في حالات الإنكماش فيقوم المصرف المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي بهدف رفع قدرة المصارف التجارية على الإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإستهلاك والإستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي.

(ب)- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.

على عكس الأدوات أو الإجراءات الكمية المخصصة للتأثير على حجم الإئتمان، الأدوات الكيفية هي مجموعة من الإجراءات التي توجّه إستخدامات الإئتمان، وليس للتركيز على حجمه، كأن تخصّص لأنواع معينة من الاستعمالات المطلوبة أو لأنشطة إقتصادية أو قطاعية معينة دون أخرى تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة. أما أبرز هذه الإجراءات فهي:

- **"التمييز في سعر إعادة الحسم:** يلجأ المصرف المركزي إلى رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة للحسم لديه بغية توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد الوطني.

- **تغيير ماهية وأنواع الأصول المقبولة الحسم** : يقوم المصرف المركزي بتغيير أنواع الأصول المقبولة للحسم لديه وطبيعتها، ويُخرج نوعاً من الأوراق التجارية والمالية من عداد الأصول المقبولة للحسم لديه، الأمر الذي يحد من سلطة المصارف التجارية من التعامل بهذه الأنواع.
- **تحديد نوع ونسب الاحتياطات القانونية المقبولة لدى المصرف المركزي:** يلجأ المصرف المركزي إلى تحديد أنواع الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية ونسبها من مكونات الأصول المتاحة لديها.

- **إلزام المصارف التجارية بعدم التوظيف أو التسليف:** يتخذ المصرف المركزي إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة، أو قد يحدد سقوف للائتمانات المسموح بها في قطاعات معينـة حيث لا يجوز تجاوزهـا." (راتول، كروش، 2014، ص91)

(3)- السياسة الخارجية (التصدير والإستيراد).

تحدد هذه السياسة العلاقة مع العالم الخارجي القائمة على مبادلات السلع والخدمات بغية تأمين متطلبات السوق المحلية من جهة وتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج من جهة ثانية. تتألف هذه السياسة من عنصرين أساسيين:

الإستيراد: هو عملية شراء السلع والخدمات التي يفتقد لها السوق المحلي وهو بحاجة إليها، وذلك بسبب عدم المقدرة على الإكتفاء الذاتي وتلبية المتطلبات، أو لعدم توافرها، أو لامتياز الخارج بإنتاجها من حيث الكلفة والجودة.

التصدير: هو عملية بيع السلع والخدمات المحلية إلى الأسواق الخارجية، لوجود فائض في الإنتاج وعدم قابلية تصريفه في الأسواق المحلية، أو لأنها تتمتع بميزات تفاضلية تجعلها مرغوبة ومطلوبة في الأسواق الخارجية.

يعود نشوء العلاقات الإقتصادية الدولية إلى عدة أسباب أبرزها:

- عدم توافر أو كفاية عناصر الإنتاج لتأمين الإكتفاء الذاتي في بعض الدول.
- التفاوت في أسعار عوامل الإنتاج.
- وجود فائض في الإنتاج المحلي.
- اختلاف جودة السلع ومواصفاتها بين بلد وآخر.

- التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

(Guillochon, Kawecki, Venet, 2012, P20)

والمؤشّر الذي يعبّر عن حركة الدولة في عمليات الإستيراد والتصدير ويعطي فكرة عن الناتج الإجمالي هو ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات: هو عبارة عن سجل حسابي مزدوج القيد، تسجّل فيه كل المبادلات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين وغير المقيمين، خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما تكون سنة. ويتضمن هذا الميزان جانبين:

- **دائن:** يتضمن حقوق الدولة على العالم الخارجي،
- **مدين:** يتضمن التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي.

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة عناصر حسابية:

1/ الحساب الجاري : ويتضمن ثلاثة عناصر هي :

- **الميزان التجاري:** يشمل حركة الصادرات والواردات من السلع.
- **ميزان الخدمات :** يشمل حركة الصادرات والواردات من الخدمات.
- **ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات بدون مقابل):** يشمل التحويلات الآتية من الخارج (تحويلات المهاجرين)، والتحويلات نحو الخارج.

2/ حساب رأس المال : ويتضمن:

- تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
- الاستثمارات المباشرة.
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.
- استثمارات المحفظة في الخارج.

3/ حساب الاحتياطيات الرسمية: يتضمن التغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد في الخارج، والتغيّر في أصول الاحتياطيات الرسمية للأجانب في البلد.

يمكن التمييز بين ثلاث حالات في حساب ميزان المدفوعات وهي:

- **حالة الفائض:** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من إلتزاماتها تجاهه.

- **حالة التوازن** : أي أن حقوق الدولة وإلتزاماتها مع العالم الخارجي متساوية، وهذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة.
- **حالة العجز:** أي أن حقوق الدولة أصغرمن التزاماتها تجاه العالم الخارجي. تدل هذه الحالة على ضعف الأداء الإقتصادي

في الكثير من الأحيان، تتعرّض المبادلات الإقتصادية الدولية لمشكلات قد تعيق عمليات التبادل وتؤثر سلباً على حركة الأسواق وتعيق عملية النمو الإقتصادي، عندها تضطر الدولة لأن تتدخّل لحماية إقتصادها.

أما أبرز المشكلات التي قد تتعرّض لها الأسواق:

- مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية.
- إستيراد بضائع دون الجودة المطلوبة.
- فرض مواصفات تعجيزية على السلع المصدّرة.
- فرض قيود أمنية على السلع المصدّرة .
- إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية. (م.س. ، ص 24)

لذلك، تتدخّل الدولة مجدداً في الحياة الإقتصادية لتنظيم عمليات الإستيراد والتصدير ولمنع حصول أي خلل يعيق التبادل التجاري ولحماية السلع المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك يتم عن طريق فرض مجموعة من الإجراءات والتشريعات منها:

- **إعتماد سلم متحرك للرسوم الجمركية على السلع المستوردة** : وذلك بغية حماية الإنتاج المحلي من المزاحمة. يقضي هذا الإجراء برفع معدلات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ذات السعر المتدني القابلة لإغراق الأسواق المحلية، فيرتفع من جرّاء ذلك سعرها لتوازي أسعار السلع المحلية منعاً للمزاحمة.

- **تحديد كميات السلع المستوردة:** وذلك بغية تلبية إحتياجات الأسواق المحلية دون إغراقها بكميات كبيرة تؤثر على أسعار السلع المحلية.

- **تحديد مواصفات محددة ودقيقة جداً:** وذلك لعدم إستيراد سلع أجنبية دون الجودة المطلوبة.

- **إعانات التصدير:** حيث تدعم الدولة أسعار السلع المحلية في الأسواق المحلية والخارجية بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. وقد تكون هذه الإعانات مبالغ مالية تدفعها الدولة مباشرة إلى المصدرين، وقد تكون تسهيلات مصرفية للحصول على قروض بفوائد شبه معدومة، أو إعفائها من الضرائب والرسوم. كل هذه الإعانات من شأنها التشجيع على التصدير بأسعار مقبولة ومنافسة.

- **مشتريات الحكومة:** وهي قيام الدولة بشراء مشترياتها الحكومية من السوق المحلي، الأمر الذي يمنح الثقة والصفة التفضيلية للإنتاج المحلي بغية زيادة قدرته التنافسية.

- **الاحتكارات الحكومية :** مثل احتكار الدولة لاستيراد بعض السلع كالسجائر لغرض السيطرة عليها.

- **الإتفاقيات الثنائية التي تقوم بها الدولة مع دولة أخرى :** حيث يتم تأمين المصالح الخاصة والمشتركة فيما بينهما. (المرزوق، (د.ت.)، ص 44)

(4)- سياسة الأجور.

يطالب العمال عادةً برفع إجورهم بغية تحسين ظروفهم المعيشية ومواكبة الغلاء الحاصل، لكنهم لا يعلمون أن كل زيادة غير مدروسة في الأجور ستكون إما على حساب أرباح أرباب العمل، وهذا الأمر نادراً ما يحصل كون الربح هم المحفّز الأساس للإستثمار والإنتاج، أو قد يكون على حساب الأسعار التي سترتفع مع كل زيادة أجور، لأجل الحفاظ على أرباح المؤسسات.

لذلك، لا يؤدي إرتفاع الأجور بالضرورة إلى تحسين مستوى معيشة العمال، إنما قد يفاقم المشكلة وينتج عنها إرتفاع إضافي في الأسعار وازدياد نسبة التضخم، وارتفاع في كلفة الإنتاج قد ينتج عنه تسريح لعدد من العمال وإنتشار البطالة.

أمام هذه المشكلات، لا بدّ للدولة أن تتدخّل لتنظيم العلاقات القائمة بين العمال وأرباب العمل من جهة، وتأمين الحقوق المالية والعينية للعمال التي تضمن لهم العيش اللائق من جهة أخرى. لذا تتخذ الدولة عدة إجراءات من شأنها أن تحد من إنعكاسات هذه المشكلات، منها:

- **الحد الأدنى للأجور:** تحدد الدولة حداً أدنى للأجور يضمن للعمال تأمين متطلباتهم الحياتية الضرورية، يلتزم به المؤسسات وأرباب العمل كحد أدنى لأجور عمالهم.
والجدير ذكره، أن الحد الأدنى للأجور ليس ثابتاً بل يبقى عرضة للتغيير تبعاً لتغيّر مؤشرات الأسعار ومتطلبات الحياة اليومية.

- **الأجر المضمون:** هو الأجر الذي يلتزم بدفعه رب العمل أو المؤسسة إلى العامل سواء عمل أم لم يعمل. هذا الأسلوب من شأنه أن يضمن إستقرار الطلب على الإستهلاك في الأسواق، إلا أنه يشكل عبئاً مالياً كبيراً على المؤسسات وأرباب العمل.

- **السلم المتحرك للأجور:** كل إرتفاع في أسعار السلع والخدمات من شأنه أن يخفّض القدرة الشرائية للمستهلكين، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والفقراء، الأمر الذي يدفع هذه الشريحة إلى المطالبة برفع أجورها بما يتناسب والواقع القائم، عن طريق النقابات أو المظاهرات والإضرابات، وغالباً ما تنعكس هذه التصرفات على تهديد الأمن والسلم وتردي الأوضاع الإقتصادية.

لذلك، ومنعاً لتدهور الأوضاع الإقتصادية والأمنية والسياسية، تعتمد الدولة أسلوب السلم المتحرك للأجور، حيث تضمن التوفيق بين الأجور وحركة الأسعار، إذ ترتفع الأجور بطريقة منظمة ومدروسة عندما ترتفع الأسعار وتنخفض عندما تخفّض الأسعار. (مكتب العمل الدولي، 2011، ص 13-15)

(5)- سياسة القطع.

سعر الصرف أو القطع Exchange Rate"هو عدد وحدات عملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس. بمعنى آخر هو السعر الذي يجري على أساسه تبادل العملة الوطنية بعملة أجنبية أو بالذهب". (إضاءات، 2011، ص4)

يمكن للدولة أن تتبع نظام الصرف الحر الخاضع للتوازن الناتج عن قانون عرض وطلب العملات الأجنبية. كما يمكن لها أن تتبع نظام الصرف الثابت أي وفقاً للسعر المحدد من قبل السلطات النقدية.

وبهدف التأثير على النشاط الإقتصادي من حيث الإنتاج، مستوى الأسعار، أو حجم الكتلة النقدية، إلخ ... تعمد الدولة إلى التدخّل في سوق القطع عبر عدة إجراءات منها تخفيض سعر صرف العملة، الرقابة على القطع.

- **تخفيض سعر صرف العملة:**

تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر صرف العملة، كوسيلة لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، بحيث أن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سينعكس على حركة الأسعار وعلى حركة الصادرات والواردات، إذ تصبح السلع المحلية عندها أرخص من السلع الأجنبية، فيزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية وينتج عن ذلك إرتفاع في حجم الصادرات و انخفاض الطلب على السلع الأجنبية الذي يؤدي إلى إنخفاض في حجم الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض العجز في الميزان التجاري وبالتالي إنخفاض العجز في ميزان المدفوعات.

- **الرقابة على القطع:**

الغاية الأساسية من تدخّل الدولة في سوق القطع هو المحافظة على إستقرار أسعار الصرف، والحد من التقلبات الحادة للعملة الوطنية وتأثيراتها على النشاط الإقتصادي.

إن تدخّل الدولة في سوق القطع لا يعني المس بنظام القطع الحر، بل يهدف إلى الحفاظ على الإستقرار النقدي للدولة. هناك العديد من المشكلات والأزمات الإقتصادية التي تجبر الدولة على اتخاذ تدابير نقدية وفرض الرقابة على القطع، وذلك عندما تتهدد العملة الوطنية بالإنهيار وما لها من مساوئ على الحياة الإقتصادية برّمتها.

تتيح الرقابة للدولة أن تتحكّم بحركة التجارة الخارجية، والتأثير على حركة ميزان المدفوعات بهدف الإستقرار النقدي والتوازن الإقتصادي العام. (سلامة، 2013، ص ص21 23)

خامساً: البطالة

تمثّل البطالة أبرز التحدّيات التي تواجه معظم الدول اليوم، فتعمل جاهدةً سعياً إلى إيجاد السياسات المناسبة والضرورية لمعالجة تلك الظاهرة والتخفيف من وطأة إنعكاساتها السلبية على بنية المجتمع ككل. ف البطالة مشكلة تقف عائقاً أمام التنمية فتكبح النمو الإقتصادي، وتفتح الباب على مصراعيه أمام هجرة الشباب والكوادر الكفوءة ، الأمر الذي يحرم بلدهم من الإستفادة من مؤهلاتهم. وهي إلى ذلك تضرب عمق المجتمع من خلال تشكّل

طبقة إجتماعية تفتقر إلى الموارد المادية التي تؤمّن لها العيش الكريم، الأمر الذي يجعل منها أرضاً خصبةً لتولد كل الإنحرافات الإجتماعية.

إن وقع آفة البطالة لا يقتصر على المجتمع والفرد فحسب، بل يمتد لينال من الإقتصاد الوطني برمّته الذي يخسر يداً عاملة فتيّة عاطلة عن العمل غير قادرة على المساهمة في النهوض الإقتصادي.

إنعكاسات البطالة الخطيرة على الإقتصاد والمجتمع وخصوصاً على جيل الشباب، دفعت بالخبراء لأن يختاروا هذه القضية بنسبة عالية (خمسة من ستة) كقضية معاصرة لتُطرح وتُعالج في المرحلة الثانوية، باعتبارها المرحلة النهائية في التعليم المدرسي، حيث يقرر المتعلم في نهايتها تخصصه الجامعي. من هنا تبرز أهمية إطلاعه على قضية البطالة وإنعكاساتها ومخاطرها، وذلك بغية مساعدته في اختيار تخصصه الجامعي الذي يفترض أن يلبّي طموحاته وحاجات سوق العمل.

١ ـ مفهوم البطالة.

تنتشر ظاهرة البطالة في كافة أنحاء العالم بمستويات متفاوتة، وتنعكس سلباً على مختلف مفاصل الحياة وتعمل على شلّ الحياة الإقتصادية والإجتماعية. فما هي هذه المشكلة التي أصبحت في صلب إهتمامات القيّمين على الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

أورد معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت تعريفاً للبطالة على أنها " حالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه" (معهد الدراسات المصرفية، 2013، ص 1)

وأوردت موسوعة المصطلحات الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والتجارية مجموعة تعريفات لمفهوم البطالة مثل:

" - عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع إستعداده نظراً لحالة سوق العمل. وتحدّد البطالة نسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة؛

- هي الحالة التي تنشأ من نقص في حجم الأعمال؛

- البطالة سمة من سمات التخصّص المتزايد في العمل، والمنافسة في الإنتاج الرأسمالي. وتعتبر آفة من آفات المجتمع الصناعي." (المحنّك، 2007: ص970)

في الفكر الكلاسيكي، البطالة مشكلة تنشأ من جرّاء زيادة في النمو السكاني، وتراكم رأس المال والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي.

وفي الفكر الماركسي، البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على تكوين عدد كبير من العاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الأجور، وفي الوقت نفسه إيجاد أعداد من اليد العاملة التي يحتاجها النظام الرأسمالي . (مراد، (د.ت.)، ص 15)

ويعرّف الإقتصادي كينز Keynes البطالة بأنها حالة عدم حصول التشغيل الكامل ويكمن وراء ذلك سبب بسيط وهو عدم كفاية الطلب. (كينز، 1936/ 2010، ص 63)

البطالة بإختصار هي عدم وجود فرص عمل قائمة لمن لا يعمل وقادر على العمل ويريد أن يعمل. فهي ظاهرة إقتصادية لها إنعكاسات متشعّبة الإتجاهات من إجتماعية وسياسية وديموغرافية ...ناتجة عن إزدياد طلب العمل بوتيرة أعلى من عرضه.

ولمزيد من الإيضاح لمفهوم البطالة يجب معرفة من هم العاطلون عن العمل.

عرّفت منظمة العمل الدولية ILO العاطل عن العمل بأنه: " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (في زكي، 1998، ص 15)

يمكن الإستنتاج من هذا التعريف ثلاثة خصائص بارزة وهي:

1/ بدون عمل: لا يقوم بأي نشاط إقتصادي (إنتاج سلع أو خدمات).

2/ البحث عن عمل: ينكّب على البحث عن فرص عمل قائمة سواء أكان بدوام جزئي، أو مؤقت أو موسمي عند مستوى أجرٍ سائد.

3/ قادر على العمل: أي أنه في سن العمل وقادر على القيام بالمهام المطلوبة.

يمثّل الرسم التالي مختلف القوى ضمن المجتمع الواحد، ويظهر كيفية توزيع القوى الناشطة ما بين قوى تعمل وأخرى عاطلة عن العمل.

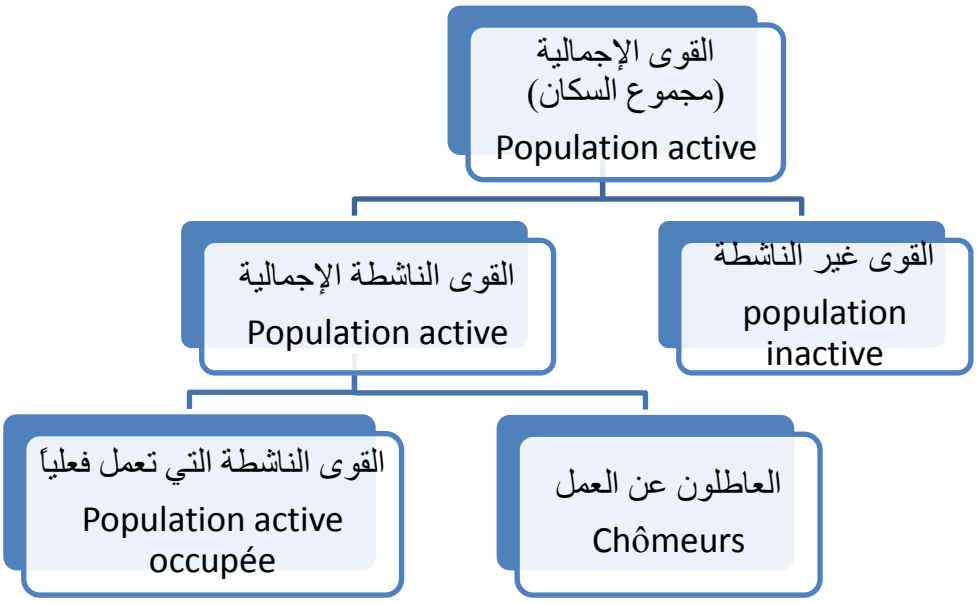

رسم رقم1: توزيع القوى العاملة الناشطة وغير الناشطة:

Source: Forté, 2012, *Activité, emploi, chômage: de quoi parle-t-on?*

القوى الإجمالية: هي مجموع السكان من كافة الأعمار والأجناس التي تتألف من القوى العاملة والقوى غير العاملة.

القوى غير الناشطة (غير العاملة): وهي تضم:

- القوى الخارجة عن الفئة العمرية الممتدة من عمر 15 سنة إلى 64 سنة.
- القوى التي هي في سن العمل ولكن لا تعمل إرادياً ولا تبحث عن عمل، منهم على سبيل المثال: الطلاب، ربات البيوت، المرضى، الذين لا يعملون إرادياً، الذين كفّوا عن البحث نتيجة يأسهم، إلخ...

القوى الناشطة الإجمالية (العاملة الإجمالية): تضم هذه المجموعة الأشخاص الذين هم في سن العمل المحدّد من قبل منظمات عالمية ومنها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) والذي يمتد من عمر 15 سنة إلى 64 سنة.

بدورها تنقسم هذه القوى إلى فئتين:

- **الأولى:** القوى الناشطة التي تعمل فعلياً: تضم كل الأفراد الذين هم في سن العمل، والذين يعملون مهما كان نوع العمل ومدته ومهما كان الأجر.
- **الثانية:** العاطلون عن العمل: الذين هم في سن العمل، لا يعملون ويبحثون عن عمل قادرون على إنجازه.

ويمكن صياغة هذه المعطيات بالمعادلات التالية:

- **القوى الناشطة الإجمالية = القوى الناشطة التي تعمل + العاطلون عن العمل.**
- **معدل البطالة = العاطلون عن العمل x 100**
  القوى الناشطة الإجمالية

يعتبر معدّل البطالة من أهم المؤشرات التي تعبّر عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، حيث يدل ارتفاعه على انخفاض عرض العمل، أي أن الاقتصاد لا يعمل كما يجب بل يعاني من أزمات أو معوقات تمنع من حصول التشغيل الكامل.

٢ -أنواع البطالة.

هناك تصنيفات كثيرة للبطالة وأنواع شتّى منها إلا أن جوهرها واحد وهو وجود عددٍ من العاطلين عن العمل، أي أنه يوجد أفراد في سن العمل لا يعملون ويبحثون عن عمل وهم قادرون على أدائه. وأبرز هذه الأنواع:

أ - البطالة الإختيارية (volontaire) والبطالة الإحتكاكية (frictionnel) والبطالة الإجبارية (involontaire):

تعتبر النظرية الكلاسيكية، أن البطالة لا يمكن إلا أن تكون نوعين:

(1)- البطالة الإحتكاكية: التي تنشأ جرّاء إختلالات تمنع حدوث التشغيل الكامل بشكل مستمر نتيجة خلل في التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة، أو بسبب الإنتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى قد تكون في منطقة أخرى أو ذات مؤهلات غير السابقة أو حتّى نقص في المعلومات التي تتعلق بسوق العمل.

(2)- البطالة الإختيارية: هي البطالة الناجمة عن رفض العمال لأجورهم التي هي أقل من إنتاجيتهم عندها يفضّلون عدم العمل في مستوى أجر متدنٍ، بمعنى آخر، يتوقف العامل عن عمله بمحض إرادته دون إجباره على ذلك. (كينز، 1936/ 2010، ص 65)

وهكذا تصبح البطالة آنية ومؤقتة، ولا يمكن أن تكون طويلة الأمد نتيجة حدوث أزمات وحالات كساد. لأنه بحسب رواد هذا الفكر أمثال ساي (J. Say) و ريكاردو (D.

Ricardo) إن السوق (أي آلية العرض والطلب) كفيلة في إعادة التوازن وليست بحاجة إلى تدخّل الدولة من خلال سياساتها التي بحسب رأيهم تفسد آلية السوق.

لذا وبناءً على ما سبق، يوصد هذا الفكر الباب أمام نوع ثالث من البطالة وهي البطالة الإجبارية حيث يجبر العامل على ترك عمله نتيجة ظرف إقتصادي سيء، أو إختلاف في عرض العمل والطلب عليه، أو لأي أسباب أخرى سواء أكانت ظرفية أو بنيوية. (زكي، 1998، ص 169).

ب -البطالة الدورية (الظرفية) Chômage conjoncturel

في الحياة الإقتصادية، هناك دورة إقتصادية تتضمن فترات مزدهرة تعرف فيها النمو، وفترات هابطة تعرف فيها الإنكماش في الإنتاج والإستثمار وانتشار البطالة ... وبعد هذا الهبوط تعود ويشهد الإقتصاد فترات نمو بعد إتخاذ سلسلة من الإجراءات والسياسات الآيلة إلى إخراج البلاد من أزماتها الإقتصادية.

إن الطلب على الإستهلاك يحثّ أصحاب الأعمال على الإستثمار وزيادة الإنتاج وما يرافق ذلك من إرتفاع في الأسعار طمعاً بإزدياد الأرباح. هذا الأمر سيؤدي إلى إزدياد العرض على الطلب نظراً لكثرة السلع المعروضة ولغلاء أسعارها وهبوط الطلب عليها. عندئذٍ، ينخفض الإنفاق الإستثماري كما الإنتاج ، الأمر الذي يتسبب بصرف عددٍ من اليد العاملة وإنخفاض حجم الطلب عليها، عندها سترتفع حكماً معدلات البطالة وتنخفض نسبة النمو الإقتصادي.

البطالة الدورية أو الظرفية إذاً، هي نتيجة ظرف إقتصادي ما أو ركود في قطاعات الإنتاج يتسبّت بحالات إنكماش وكساد وينتهي هذا الوضع مع زوال الظرف.

ج -البطالة الهيكلية (البنيوية) chômage structurel

يرتبط هذا النوع من البطالة ببنية قطاع إنتاجي معين، حيث تختلف طبيعة العمل المطلوب عن ذاك المعروض، فتتكدّس عندئذٍ آلاف فرص العمل دون أن تلاقي من يطلبها مقابل عاطلين عن العمل في أعداد كبيرة لا يجدون فرصاً تتوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم. هذا التباين والإختلاف القائم بين هيكل الطلب وهيكل القوى العاملة هو نتيجة عدم ربط المناهج التعليمية بمتطلبات سوق العمل حيث يتم سنوياً توافد أعداد كبيرة إلى سوق العمل،

من إختصاصات تشهد كساداً في اليد العاملة، بينما من الناحية الأخرى، تتطلّع قطاعات إنتاجية أخرى إلى سدّ حاجتها الكبيرة من اليد العاملة.

أما بالنسبة للتغيرات الهيكلية التي تتسبّب بتفاقم هذا النوع من البطالة، فقد تكون إما نتيجة حدوث تغيير في بنية الطلب وأذواق المستهلكين، وإما بسبب إنتقال الشركات إلى مناطق جغرافية جديدة، أو بسبب ضعف بعض القطاعات الإنتاجية نتيجة حلول قطاعات بديلة عنها أكثر تطوراً.

كما يمكن للتطور التكنولوجي أن يكون سبباً لتفاقم مشكلة البطالة، إذ احتلت الآلة مكاناً واسعاً في الإنتاج وحلّت محل الإنسان لتتركه عرضةً للبطالة وهو غير مؤهلٍ لأن يؤدي أعمالاً أخرى ونظراً للمكننة الحاصلة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتعاظم دور الآلة في الإنتاج حيث أصبح البعض يطلق عليها **"البطالة التكنولوجية" chômage technologique.** (زكي، 1998، ص 28).

د ـ البطالة المقنّعة (المستترة) chômage déguisé

يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع إنتشاراً في البلدان النامية. فهو يمثّل عدداً كبيراً من القوى العاملة ذات الإنتاجية المعدومة.

ينتشر هذا النوع بشكل خاص في الدوائر والمؤسسات الحكومية وبعض قطاعات الإنتاج التي لا زالت تعتمد وسائل وأساليب بدائية في الإنتاج والتي تضم أعداداً كبيرة من العمال من ذوي الإنتاجية المعدومة.

ه ـ البطالة الموسمية chômage saisonnier

تشهد بعض القطاعات الإنتاجية وخصوصاً السياحية منها فترات متقطعة من الإنتاج. حيث تتطلّب خلال أشهر معينة من السنة عدداً أكبر من العمالة وينتهي عملهم عند إنتهاء الموسم الزراعي أو السياحي (كالتزلج) أو مع إنتهاء المشروع أو زواله. حينها تصبح هذه القوى العاملة في عداد العاطلين عن العمل إذا رغبوا واتجهوا للبحث عن بديل في قطاعات إنتاجية أخرى. (الطيب، بهلول، 2010، ص5).

ولكن تجدر الإشارة، أنه إذا لم ترغب هذه العمالة بالبحث عن عمل آخر واكتفت بانتظار الموسم القادم، ففي هذه الحالة لا تدخل هذه المجموعة في عداد العاطلين عن العمل.

٣ ـ أسباب البطالة.

يمكن إرجاع ظاهرة البطالة إلى عوامل عديدة منها ما هو إجتماعي ومنها ما هو ديموغرافي وتربوي، إلخ ... أما أبرز هذه الأسباب يمكن إيجازها بالتالي:

أ ـ **زيادة النمو السكاني بشكل يفوق الزيادة في النمو الإقتصادي:** فزيادة النمو السكاني من شأنه إفراز كمية كبيرة من اليد العاملة وأغلبيتها من عنصر الشباب، في الوقت الذي يسير النمو الإقتصادي بوتيرة أبطأ من النمو السكاني. وبمعنى آخر، إن خلق فرص العمل (العرض) يكون أقل من اليد العاملة (الطلب)، هذا الأمر من شأنه أن يفاقم ظاهرة البطالة.

ب ـ **عدم ربط المناهج التعليمية الجامعية والمهنية بالواقع الإقتصادي والإجتماعي القائم وعدم مواكبتها لسوق العمل ومتطلباته:** هذا الوضع ينتج تبايناً في طبيعة العمل المطلوب والعمل المعروض. فتشهد بعض الأعمال فائضاً كبيراً في اليد العاملة التي ترى في الهجرة ملجأها الوحيد، أو العمل بوظائف دون الإنتاجية الكافية أو حتى دون إعداد وتدريب للقيام بها. بينما من الجهة المقابلة، تعاني أنشطة أخرى من نقصٍ في العمالة، حينئذٍ تضطرّ إلى اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية لتأمين العمالة اللازمة وسد النقص.

ج ـ **ضعف القدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية:** هذا الضعف ناجمٌ عن عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي لا يؤمّن مناخاً إيجابياً للإستثمار. حينها يفضّل المستثمرون توظيف أموالهم في بلدان مستقرة وآمنة فتُحرم البلدان التي تعاني من إضطرابات سياسية من الإستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرصٍ للعمل.
كذلك الأمر، إن عدم الإستقرار النقدي يؤدي إلى عزوف الرساميل الأجنبية عن الإستثمار في بلدان لا تعرف الإستقرار النقدي. كما أن عدم توافر البنى التحتية السليمة يؤدي إلى تردد المستثمر في تشغيل أمواله ...

د ـ **ضعف السياسات الإقتصادية** التي تكافح مشكلات التضخم المالي وإرتفاع تكاليف الإنتاج وأجور اليد العاملة، التي من شأنها أن تزيد من أسعار السلع المنتجة، حينها يتخلى المستهلك عن طلب هذه السلع ويلجأ إلى السلع الأجنبية ذات الكلفة الأقل والأفضل جودة. عندئذ تُجبر الحكومات على زيادة نسبة إستيرادها دون أن يقابلها موجة تصدير نظراً

لإرتفاع أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يتسبب في توقّف الشركات عن الإنتاج والإستثمار وبالتالي صرف عدد من القوى العاملة لديها.

ه - التطورات التكنولوجية الحاصلة: التي تخفّض في الطلب على العمالة. رغم أن الثورات الصناعية كانت نقطة التحوّل البارزة في تاريخ البلدان المتقدمة وأدت إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، إلا أن التكنولوجيا تعتبر سلاحاً ذو حدّين، فمن جهة، هي ذات إنتاج عالٍ بتكاليف قليلة، بينما من جهة أخرى، تحل الآلة محل الإنسان في عمله وتسرق منه مصدر رزقه، فيضطر عندها إلى التخلّي عن عمله لصالح الآلة ويتّجه إما لأن يشغل عملاً آخر غير مدرّبٍ ومؤهلٍ عليه وذو إنتاجية ضعيفة، أو أن يصبح من عداد العاطلين عن العمل.

و - توافد اليد العاملة الأجنبية وزهادة أجرها: نتيجة الحروب المتنقلة التي يشهدها العالم والتي تسفر عن توافد أعداد كبيرة من اليد العاملة والتي تقبل بمستوى أجر أقل من السائد لأجل تأمين متطلبات الحياة الأساسية والإستقرار. في هذه الحالة، تعاني اليد العاملة المحلية من مزاحمة غير مشروعة إذ تستبدل الشركات عمالها المحليين بعمال أجانب أقل أجراً بهدف تخفيض كلفة إنتاجها وتعاظم أرباحها، عندئذٍ ترتفع أعداد العاطلين عن العمل بنسب كبيرة.

ز - إنتشار الأمية بين طالبي العمل: على نطاق واسع وعدم وجود دورات تأهيل وتدريب من أجل إعدادهم على العمل طبقاً لما يتطلبه سوق العمل.

ح - تداعيات برامج التصحيح الهيكلي (لا سيما الخصخصة) المطبّقة : حيث تقوم هذه البرامج على تخفيض حجم الإنفاق العام إما عن طريق لجوء الحكومات إلى إتباع سياسات تقشفية تحجم فيه عن الإنفاق على الإستثمار وما يتنج من جرّاء ذلك إنخفاض في الطلب على العمالة. وإما عن طريق بيع مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص نظراً لضعف إنتاجيتها وإرتفاع تكاليفها، فيعمد القطاع الخاص إلى تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين الجودة وذلك عن طريق صرف العمال ذوي الإنتاجية الضعيفة (العمالة الفائضة).

ط - فشل برامج التنمية: وتراجع الأداء الإقتصادي والعجز عن توليد فرص العمل. حاولت معظم الدول النامية أن تخوض تجربة التنمية وأن ترسم الأهداف المناسبة التي

تساعدها على النهوض الإجتماعي والإقتصادي. وقد نجحت تلك الدول بدايةً في تحقيق التنمية، إلا أنه سرعان ما فقدت هذا الزخم وتطايرت مشاريع التنمية لأسباب عديدة.

ي - دخول المرأة سوق العمل: تشكّل المرأة نصف القوى العاملة وتعتبر مشاركة رئيسية في الإقتصاد، وقد استطاعت أن تبرز مكانتها في الحياة العملية إلى جانب الرجل، الأمر الذي عزّز رغبتها في العمل والمضي بالبحث عنه، الأمر الذي أنتج طلباً إضافياً في سوق العمل دون أن يقابله زيادة في فرص التشغيل.

ك - عجز سوق العمل عن إستيعاب الخريجين الجدد : إما لأعدادهم الكبيرة المتوافدة سنوياً، وإما لإختصاصاتهم التي ما عاد يستوعبها سوق العمل المحلي بعدما عجزت سياسات الدول عن إيجاد فرص تشغيل في القطاعين العام والخاص، نظراً لضعف إعداد السياسات التربوية بما يتماشى مع حاجات سوق العمل، والخطط الموضوعة لعملية النهوض الإقتصادي، أو لأسباب خارجة عن إرادة المعنيين كالأزمات المستوردة. (خليلي، هاشمي، 2011، ص 5؛ رزق، 2009، ص102)

٤ -إنعكاسات البطالة.

أ - الإنعكاسات الإجتماعية:

تعكس البطالة أوجهاً سلبية متعددة تجاه الفرد والمجتمع معاً. بالنسبة للفرد، يشعر العاطل عن العمل باليأس والإحباط ويولّد لديه شعور الحرمان نتيجة فقدانه لمصدر عيشه وكسبه. لذا يضطر وبهدف تأمين إجتياجاته إرتكاب إنحرافات عديدة منها جرائم القتل والسرقة وترويج المخدرات وغيرها من الآفات، ويصبح منتهكاً للقوانين والأنظمة والمبادئ. كما أن البطالة لها تأثير سلبي على صحة الفرد النفسية من خلال شعوره بالإضطرابات النفسية وشعور عدم الإستقرار والإكتئاب الدائم ما يوصل في الكثير من الأحيان إلى الإنتحار.

أما على صعيد المجتمع، تؤدي البطالة إلى تكوين طبقة مؤلفة من المهمّشين إجتماعياً ومن الهاربين من وجه القانون، وهذا الأمر يخلق المزيد من التشرذم داخل المجتمع الواحد حيث ينظرون نظرة سلبية إلى مجتمعهم ويدفعهم إلى التفكير بالإنتقام، إذ يشكلون تهديداً

صريحاً للأمن والسلم، أو الهجرة إلى الخارج خصوصاً حملة الشهادات العليا وأصحاب المؤهلات العلمية.

والأهم من ذلك، تؤدي البطالة إلى مشكلة أكبر ولها وقعٌ سيء على الفرد والمجتمع معاً وهي مشكلة الفقر. فهي تقف سداً منيعاً في وجه التنمية الإجتماعية وظهور أحزمة البؤس والحرمان. (خليلي، هاشمي، 2011، ص 8)

ب -الإنعكاسات الإقتصادية:

يعتبر النمو الإقتصادي من أبرز مؤشرات الحياة الإقتصادية، ولتحقيق هذا النمو لا بدّ من تكثيف الإستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل أي تخفيض مستوى البطالة. إذ كلما إنخفض الإستثمار قلّت فرص العمل وارتفعت معدلات البطالة التي بدورها تنذر بإنعكاسات سلبية على بنية الإقتصاد ككل، وتحديداً على ميزان المدفوعات، الذي يتأثر بإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وازدياد حجم الإستيراد وبالتالي انخفاض معدل النمو الإقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم مشكلة البطالة في إبطاء حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال هجرة الرأسمال البشري الكفوء وهدر القوى العاملة الشابة التي تكبّدت الدولة على إعداده تكاليف كبيرة ولم تستطع الإستفادة من مؤهلاته م للنهوض بالحياة الإقتصادية.

كما تسهم البطالة في إنتشار الفقر وأحزمة البؤس، حينها ستتكبّد الدولة المزيد من النفقات المالية لتحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق التنمية فيها. ويزداد الأمر سوءاً عند البلدان التي تدفع للعاطلين عن العمل تعويضات مالية منعاً لتفاقم أوضاعهم المعيشية سوءاً، وهذا الأمر سينعكس سلباً على مالية الدولة عند تزايد معدلات البطالة، حيث تجد نفسها مضطرة لأن تزيد نفقاتها العامة لكي تغطي كافة العاطلين عن العمل، الأمر الذي سيجعلها ترزح تحت أعباء كبيرة قد توصلها إلى تفاقم عجزها ومديونيتها. (الطيب، بهلول، 2010، ص 17)

ج -الإنعكاسات الديموغرافية:

تؤثر نسبة البطالة على التركيبة السكانية وعلى الهرم العمري للبلد من خلال الهجرة التي تطال عادةً فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى.

ونظراً للصعوبات المادية التي يعانيها العاطل عن العمل وعدم قدرته على تأمين كافة متطلباته، فهو مجبر على التأخر في الزواج إلى حين إيجاد فرص عمل تؤمن له الإستقرار. فينتج عن ذلك إنخفاض في عدد المواليد.

بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تفرز مشكلة البطالة عاطلين عن العمل في قطاعات إنتاجية معينة نتيجة نموٍ غير متوازن أو إنتشار للبطالة الموسمية، حينها يضطر الفرد إلى النزوح من منطقة إلى منطقة أخرى بحثاً عن عمل في قطاعات إنتاجية أخرى. (خليلي، هاشمي، 2011، ص10)

٥ ـالبطالة في الدول الصناعية.

بعد أن عرفت الدول الصناعية إزدهاراً ونمواً بارزاً في ستينيات القرن الماضي، وحققت التوظيف الكامل، عادت لتسقط خلال السبعينات بأزمة كان وقعها أشد بكثير من الأزمات السابقة إلى درجة أن الكثيرين أطلق على تلك الفترة " عصر البطالة المستمرة". عرفت تلك المرحلة تراجعاً في معدلات النمو وزيادة في أسعار المواد الأولية وخصوصاً النفط، وإرتفاعاً في تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى رفع أسعار كل المنتجات الصناعية، رافقه ارتفاع في نسب البطالة نظراً لإنخفاض الطلب على المنتجات المحلية، ما استدعى تخفيض حجم الإنتاج وتسريح العمال بهدف تخفيف الأعباء المالية التي باتت تهدد مصير الشركات (ظاهرة الركود التضخمي).

ومن أسباب البطالة في تلك الدول:

أ ـإنتشار العولمة: وتعاظم دورها وتخطيها الحدود الإقليمية كان لها الدور الكبير في انتقال الصناعات من الدول الصناعية إلى البلدان التي تتوفر فيها اليد العاملة الزهيدة الأجر، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة ا لبطالة في الدول الصناعية، ونشوء "البلدان الصناعية الحديثة" التي أصبحت المورد الأساسي للمنتجات الصناعية.

ب ـدور الشركات المتعددة الجنسيات والإنفتاح التجاري: في إندماج وتوسيع أسواق المال العالمية، الأمر الذي فرض تغييرات في تركيبة التدفقات المالية وتخفيف القيود التجارية والتحرّر المالي والنقدي. نتج عن كل هذا تضخم كبير في الكتلة النقدية دون أن يكون له

إرتباط بعمليات الإنتاج، لذا فضّل المستثمرون سحب أموالهم وإستثمارها في بلدان تعيش حالات النمو والإزدهار الإقتصادي. (زكي، 1998، ص ص 170-176)

ج- الخصخصة: لا يمكن إغفال دورها الهادف إلى تخفيض الإنفاق الحكومي عن طريق بيع أو إيجار المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لتأهيلها وتحسين أوضاعها، ولجوء هذا القطاع إلى خطوات من شأنها تخفيض كلفة الإنتاج، من خلال تسريح جزء من العمال أو إلى تخفيض أجورهم.

تأثرت معظم الدول الصناعية بهذه الأسباب ولكن تفاوتت معدلات البطالة بين بلد وآخر، فقد عرفت على سبيل المثال كل من فرنسا وألمانيا في الثمانينات والتسعينات نسباً تخطت 7%، ورغم تطبيق سياسات متعددة لمكافحة هذه الظاهرة إلا أن هذه النسب بقيت مرتفعة حيث بلغت في ألمانيا 7.9% وفي فرنسا 7.8% في العام 2007. (FMI, 2008)

اعتمدت الدول الصناعية الكثير من السياسات الإقتصادية الآيلة إلى تخفيض معدلات البطالة وقد نجحت في ذلك. فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمركية أن تخفض معدلات البطالة من 8.3 % في الثمانينات إلى 4.6 % في العام 2007، وفي بريطانيا انخفضت النسبة من 10.9% إلى 5.4% في العام 2007، إلى أن عادت وسقطت من جديد في الألفية الجديدة وتحديداً عام 2008 في أزمة إقتصادية أخرى طالت معظم إقتصاديات تلك البلدان وارتفعت فيها معدلات البطالة بعدما كانت 5.8% في العام 2007 إلى ما يقارب 8.6% في العام 2011. (م.ن.)

واستطاعت تلك الدول أن تحصر تداعيات الأزمة وبدأت معدلات البطالة تشهد إنخفاضاً في معدلاتها نتيجة للتحسّن في سوق العمل، فقد تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأميركية تراجعاً طفيفاً من 9.6% في العام 2010 إلى 9 في العام 2011 ، كما انخفض هذا المعدل أيضاً في بعض الدول الأوروبية بعدما كان 7.1% سنة 2010 ليصل إلى 6% في 2011 . (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2012، ص 4)

لم تشهد الدول المتقدمة على تغييرات جذرية في معدلات البطالة، إذ بلغت النسبة في العام 2014، نسبة 7.3% وبلغت في العام 2015 نسبة 6.7% (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2016، ص 12)

والجدير ذكره، أنه مهما بلغت نسبة البطالة في الدول الصناعية ومهما بلغت حدّتها، إلا أن حال العاطلين عن العمل يعد أفضل بكثير من وضع هؤلاء في الدول النامية ويعود سبب ذلك إلى الضمانات الإجتماعية التي تقدّمها الدولة لهم (تأمين صحي، تعويضات بطالة، إلخ ...)

٦ ـالبطالة في الدول النامية والعربية.

تعاني **الدول النامية** بالإجمال من زيادة في نمو السكان لا تتناسب مع نسبة النمو الإقتصادي فيها (نمو إنكفائي). هذه الزيادة في عدد السكان يضع إقتصاد تلك الدول أمام تحديين إقتصاديين:

- **زيادة الطلب على الإستهلاك** دون أن يقابله بنفس القدر الزيادة في الإستثمارات والإنتاج.
- **زيادة أعداد الوافدين إلى سوق العمل المحلي** دون زيادة في فرص العمل، الأمر الذي يولّد إرتفاعاً في نسب البطالة وخلق جيوش من العاطلين عن العمل. وتكون النتيجة إما الهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن عمل، أو القيام بوظائف هشّة دون إنتاجية تذكر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة وظهور أحزمة البؤس والفقر والحرمان. (الطيب، بهلول، 2010، ص 21)

شهدت الدول النامية خلال سبعينات القرن الماضي معدلات لا بأس بها من النمو الإقتصادي، وذلك لأسباب عديدة منها برامج التنمية التي قامت بها الحكومات، الحث على التعليم (الإناث كما الذكور)، التشجيع على الإستثمار الزراعي والصناعي، والخدماتي إلخ...

إلا أن هذه الدول لم تستطع أن تحافظ على نموها، فبدأت ملامح مشكلاتها الإقتصادية تتفاقم إما بسبب فشل في تجارب التنمية التي اعتمدتها، أو نتيجة التدخلات السياسية، وإما بسب إعتماد النمو غير المتوازن.

لم تنجح معظم تلك الدول من تجاوز التخلّف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوّهة لديها بل على العكس، فقد أنتجت تفاوتاً شديداً في توزيع الدخل والثروة، وإنتشار الفساد على مستوى واسع وخصوصاً في الإدارات والمؤسسات العامة، وكذلك هروب واسع للرساميل

وتراجع الإستثمارات، وبالتالي إنتشار الفقر بين شريحة واسعة من المواطنين، والتمييز الإنمائي بين المناطق والقطاعات داخل الدولة الواحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تزايد إعتماد تلك الدول على الإقتراض والتمويل الخارجي بهدف تمويل الإستثمارات وإطلاق عملية النهوض الإقتصادي إنما لم تلقَ كما تتمنى، فقد تدهور الإنفاق الإستثماري وإنخفض معدل النمو الإقتصادي وانعدمت فرص العمل أمام شريحة كبيرة من القادرين على العمل. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2005، ص 40)

ويعزى إرتفاع معدلات البطالة في **الدول العربية** إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل،
- الضغوطات الديموغرافية الكبيرة على أسواق العمل الناتجة عن إرتفاع معدلات النمو السكاني،
- إنخفاض قدرة القطاع العام على خلق فرص عمل بسبب إنتشار الهدر والفساد على مستوى كبير،
- إنخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص نتيجة تواضع بيئة الأعمال وارتكازها على قطاع الزراعة والقطاع العام وإنتاجية هذين القطاعين ضعيفة،
- إزدياد أعداد النساء القادرات والراغبات الدخول إلى سوق العمل،
- ندرة القدرات المعرفية العالية لدى القوى العاملة العربية. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2008، ص 40)

كما كان لتنامي العولمة والظروف الإقتصادية العالمية تأثيراً بارزاً على الأوضاع الإقتصادية في البلدان النامية والعربية. فنتيجة لإنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وغزو رؤوس الأموال الأجنبية معظم إقتصاديات هذه الدول، فإن كل إنكماش أو أزمة تضرب إقتصاد الدول الكبرى تنعكس ردات إهتزازية على باقي الدول وتحديداً النامية التي تملك مصالح فيها. لذا فقد كان لتلك الهزات الإقتصادية وقع خطير على ساحة الدول النامية والعربية، الأمر الذي فاقم مشكلاتها الإجتماعية والإقتصادية أكثر فأكثر. ناهيك عن هجرة اليد العاملة من بلدان العالم الثالث للعمل في الدول الصناعية الأمر الذي أوقعها في فخ الصرف من الخدمة والوقوع في البطالة.

قدّرت معدلات البطالة في الدول العربية في العام 2007 بحوالي 14% أي حوالي 17 مليون عاطلاً عن العمل. وكان للأزمة المالية الإقتصادية العالمية في العام 2008 وقعٌ سلبي على الدول العربية، حيث تأثرت سلباً القطاعات المرتبط نشاطها بتقلّبات الأسواق الدولية، وتراجع أداء الصناعات المحلية وخاصة تلك المعدّة للتصدير على ضوء إنخفاض الطلب العالمي المصاحب للأزمة، وتراجع حجم الأنشطة المرتبطة بالإستثمارات والشركات الأجنبية العاملة في تلك الدول. كل ذلك كان له الأثر البارز في إرتفاع معدلات البطالة الذي قدّر في الدول العربية بحوالي 14.8% في العام 2008 بعدما كانت نسبته سنة 2007 حوالي 13.7%. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، 2010/2008، ص 39/ص 36)

كما كان للإضطرابات الأمنية والسياسية التي أصابت بعض الدول العربية تأثير على معدلات البطالة فيها، إذ بلغت في العام 2013 نسبة 13.2% وازدادت في العام 2014 لتلامس 14%، كما واصلت إرتفاعها في العام 2015 بنحو 16.5% (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2016/2015، ص 11/ ص33)

٧ ـ البطالة في لبنان.

لم يكن التدهور الإقتصادي في لبنان في منتصف سبعينيات وثمانينات القرن الماضي ناجماً عن الأزمات الإقتصادية العالمية، إنما كان وليد الحرب الأهلية التي كلّفته خسائر مادية وبشرية هائلة في كافة مؤسساته ومناطقه وقطاعاته التي شهدت تراجعاً كبيراً في إنتاجها، وتركت وتيرة الهجرة من اليد العاملة الكفوءة آثارها على جميع قطاعات الاقتصاد . ولم تقف ويلات هذا البلد عند هذا الحد، بل ألحق الإجتياح الاسرائيلي خسائر فادحة في بناه التحتية ومرافقه العامة. كل ذلك أنتج تغيّرات بنيوية سيئة وأفقد لبنان جزءاً كبيراً من الطاقة الانتاجية للإقتصاد.

بعد تلك المرحلة الصعبة التي عاشها الإقتصاد اللبناني، لعب إتفاق الطائف دوراً في إعادة الإعمار وبناء لبنان الجديد، وتميزت فترة التسعينات بنمو إقتصادي ومعدلات مقبولة للبطالة، حيث أظهرت الإحصائيات المعدّة من قبل إدارة الإحصاء المركزي والتي أجريت في العام 1997 أن نسبة البطالة تقارب 8.6 %. (البنّى، 2000، ص92)

في مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد لبنان تطوراً إقتصادياً لا بأس به، حيث حقق إقتصاده إرتفاعاً في معدلات النمو وإستقطاب الكثير من رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية التي خلقت فرص عمل للشباب اللبناني، وكان لها دور بارز في تخفيض معدلات البطالة التي بلغت وفق الإحصاءات الرسمية حوالي 8% سنة 2004. إلا أنه سرعان ما شهد بعد ذلك وتحديداً خلال عامي 2005 و 2006 تطورات سياسية وأمنية وإقتصادية أثّرت بشكلٍ كبير على تطوره الإقتصادي ومسار النمو والتنمية به.

ومن أبرز التحديات التي شهدتها ساحته الداخلية الإضطرابات الأمنية التي ضربت عمق إقتصاده وبنيته التحتية عبر سلسلة من الإغتيالات لسياسيين بارزين، وعبر حرب "تموز 2006" الإسرائيلية التي أغرقت الإقتصاد واستنزفت كامل قواه، فبلغ معدل البطالة في العام 2007 بما يقارب 9%. ليعود النمو الإقتصادي خلال الأعوام اللاحقة ويسجّل تدنٍ ملحوظ في معدلات البطالة لامست 6%. (يعقوب، بدر، 2011، ص 15)

ومع تسارع الأحداث الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية وتحديداً الأزمة السورية وإنعكاساتها السلبية على الوضع اللبناني، تراجع إقتصاد لبنان وقطاعاته المالية والإنتاجية وتراجعت معدلات النمو الإقتصادي فيه وازداد معدل البطالة الذي فاق 10% سنة 2012.

ولكن هذه الأحداث لا تتحمّل وحدها مسؤولية تدهور الوضع الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة، إنما تتشارك معها عدة أسباب داخلية منها:

- إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم مواءمة البنى التحتية وإرتفاع أسعار الطاقة.
- تدنّي مستوى الأجور في القطاعين العام والخاص في ظلّ إرتفاع الأسعار.
- عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي دفع بالكثير من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى المغادرة.
- ضعف السياسات الإقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة وعدم قدرتها على خلق فرص عمل.
- إنتشار الهدر والفساد والمحسوبيات في القطاع العام ما أنتج تضخماً في كتلة اليد العاملة وإنتشار البطالة المقنعة على نطاق واسع.
- الإنماء غير المتوازن بين المناطق.
- عدم ربط مناهج التعليم مع متطلبات سوق العمل المحلي.

- غياب السياسات الإجتماعية التي ترعى المواطن وتؤمّن له أدنى متطلبات الحياة كالتعليم والإستشفاء المجاني.
- النزوح السوري حيث شكّلت اليد العاملة النازحة السورية ضغطاً إضافياً على سوق العمل اللبناني وخلقت منافسة غير مشروعة مع اليد العاملة المحلية كونها تمتاز بزهادة أجرها. (جمّال، 2013، ص 61)

كل هذا كان من شأنه أن يفاقم مشكلة البطالة في لبنان حتى أن البعض أشار أن معدلاتها لامست 20% في العام 2014، وتخطّت نسبة 35% في العام 2016. (عيسى، 2016، http://www.al-akhbar.com)

٨ ـ سياسات مكافحة البطالة

أ ـ مكافحة البطالة بحسب المدارس الإقتصادية:

(1)- المدرسة الكلاسيكية:

تتم معالجة البطالة بحسب الفكر الكلاسيكي عن طريق تخفيض مستوى الأجور، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض تكاليف الإنتاج و زيادة في الأرباح وهذا الأمر يحفّز المستثمرون على زيادة إنتاجهم الأمر الذي يتطلّب زيادة الطلب على اليد العاملة، حينئذٍ تختفي البطالة دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحديدها لمستويات الأجور، إنطلاقا من الإيمان بقدرة السوق على تحقيق التوازن. (مراد، (د.ت.)، ص 15)

(2)- المدرسة الكينزية:

تقوم السياسة الكينزية على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتركيزعلى تعزيز الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإستثمارات والإنتاج وزيادة الطلب على اليد العاملة. ولهذا وجب إعتماد عدة سياسات وإجراءات من شأنها زيادة فرص العمل ويتم ذلك عبر إعتماد عدة إجراءات كتخفيض سعر الفائدة والضرائب من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، كما زيادة النفقات العامة (تعويضات، بنى تحتية،...) من أجل زيادة حجم الدخل والإنفاق. (مراد، (د.ت.)، ص 17)

أما أبرز السياسات المعتمدة التي من شأنها أن تخفّف من معدلات البطالة وتعمل على معالجة الأوضاع الإقتصادية وتعزيز النهوض الإقتصادي، فيمكن إستعراضها بما يلي:

ب- السياسات التربوية:

إن إصلاح المنظومة التربوية أمر لا بدّ منه لمواكبة تطورات العصر وللإستجابة لإحتياجات الفرد والمجتمع المتزايدة، حيث يواجه خرّيجو الجامعات والمعاهد ظاهرة البطالة. لذا من المفيد القيام بدراسات واقعية تنطلق من متطلبات المجتمع وحاجات سوق العمل بهدف ربط المناهج التعليمية لدى إعدادها أو تعديلها بما يتناسب مع الحاجات المطلوبة، وتوجيه الطلاب نحو إختصاصات يفتقد لها سوق العمل. هذا الأمر يساعد على القضاء على ظاهرة البطالة البنيوية (الهيكلية) التي تفاقمت مع تعاظم دور العولمة.

كذلك الأمر، ينبغي تعزيز التعليم المهني والتقني والإرتقاء به إلى أفضل المستويات لحث الشباب على تطوير قدراتهم ومساعدتهم على الإبتكار والإبداع خصوصاً وأن العالم اليوم يشهد تطورات تكنولوجية هائلة وسريعة.

كما يجب خلال إعداد السياسات التربوية الأخذ على محمل الجد نسبة الأمية والعمل جديّاً على تخفيضها من خلال تأهيل وتدريب هذه الأعداد للقيام بأعمال ومهارات يتطلبها سوق العمل. (سيد علي، 2009، ص9)

ج- دعم الريادة في الأعمال:

تعرّف ريادة الأعمال على أنها " النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع عمل جديد يقدم فعالية إقتصادية مضافة أي إدارة الموارد بكفاءة لتقديم شيء جديد وإبتكار نشاط إقتصادي وإداري جديد" (جمعية ريادة الأعمال، 2015).

من المهم أن تدعم الدولة خلال إعدادها لسياسات مكافحة البطالة المشاريع الفردية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي في المجتمع وذلك من خلال الدعم المالي اللازم لتمويل هكذا نوع من المشاريع (قروض مصرفية ذات فوائد مخفّضة، إعفاءات ضريبية).

كما على الدولة أن تساهم في إنشاء مراكز بحث وتطوير من شأنها الإطلاع على التطورات والإبتكارات الحاصلة في العالم للإستفادة منها من أجل دعم الشباب على الريادة والإبتكار.

د- السياسات الإقتصادية

(1)- تعزيز العرض: تعمد هذه السياسة على تخفيض كلفة الإنتاج (تخفيض الضرائب، تثبيت الأجور، توفير الطاقة والبنى التحتية، إلخ ...) لتخفيض الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تحسين نوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة بغية تعزيز المنافسة، عندها يرتفع عرض هذه السلع والخدمات بأسعار مقبولة الأمر الذي يحفّز الطلب عليها. (عبيرات، الخير، 2010، ص 6)

(2)- دعم القطاع الخاص لخلق فرص عمل: وذلك عبر منح شركات القطاع الخاص إعفاءات ضريبية على الإنتاج وعلى الصادرات، تخفيض كلفة الإنتاج، تأمين المواد الأولية بأسعار مدعومة، تأهيل البنى التحتية اللازمة، إلخ... كل هذه الإجراءات من شأنها أن تحفّز الشركات الخاصة على زيادة إستثماراتها، ما يسمح ذلك بخلق فرص عمل جديدة.

(3)- دعم الإستثمارات الأجنبية: لا يمكن لأي بلد أن ينهض ويعزز إقتصاده في ظل إقتصاد مغلق لا يقوم على التبادل التجاري والإستثمارات الأجنبية. فمن شأن هذا الإنفتاح الإقتصادي أن يساهم في جذب رؤوس الأموال وتحفيز الإستثمارات الأجنبية التي تساعد على نمو الإقتصاد وخلق فرص عمل ورفع مستويات المعيشة. (بن ابراهيم، بن عيشي، 2010، ص3)

ه- إجراءات متفرّقة:

(1)- حوكمة القطاع العام: أي الإدارة الرشيدة والفعّالة التي يجب تطبيقها في كافة القطاعات وتحديداً القطاع العام لأجل الحدّ من الهدر والفساد وهذا من شأنه زيادة الإنتاجية.

(2)- سن التقاعد: إن تخفيض سن التقاعد من شأنه أن يوفر فرص عمل لجيل الشباب.

(3)- تخفيض عدد ساعات العمل: من شأن هذا الإجراء زيادة عدد اليد العاملة إذا أرادت الشركات أن تحافظ على الوتيرة ذاتها في الإنتاج.

(4)- إنشاء مكاتب للإستخدام: من شأن هذه المكاتب أن تستقبل طلبات العاطلين عن العمل كما عروضات العمل لدى الشركات وأن توفّق بين العرض المقدم والطلب المطروح.

(5)- إلغاء الحد الأدنى من الأجور: يترتب من خلال هذا الإجراء خلق فرص عمل في

مؤسسات فردية حيت يتم تشغيل يد عاملة أقل من الحد الأدنى للأجور. (عبيرات، الخير، 2010، ص ص 30-35)

سادساً: التضخم المالي

يشغل العالم اليوم الإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات ، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً للإقتصاد، وخطراً تواجهه مختلف الدول متطورة كانت أم نامية.

هذا الإرتفاع في الأسعار يهدد العملية الإنتاجية برمّتها، حيث أن الأسعار المرتفعة للمواد الأولية والنفط والمعادن تساهم في رفع كلفة الإنتاج ، الأمر الذي ينعكس زيادة في أسعار السلع الإستهلاكية، وفقدان قدرتها التنافسية العالمية، كل ذلك يؤدي إلى تقليص حجم الطلب عليها محلياً وعالمياً، الأمر الذي يولّد نتائج سلبية على الميزان التجاري وبالتالي على الإقتصاد ككل. ومن ناحية ثانية، يرى ذو و الدخل المحدود في إرتفاع الأسعار ظلماً مجحفاً يهدد لقمة عيشهم، إذ تتقلّص قدرتهم الشرائية ويضطرون عندها إلى الإكتفاء بشراء حاجاتهم الضرورية فقط، أو يضطرون للإستدانة ويصبحون عرضة للفقر والعوز.

الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم المالي ويغرق إقتصاديات البلدان بمشكلات قد تطال مختلف أنشطة الحياة.

أجمع الخبراء الستة، على أن لبنان هو خير مثال لمشكلة التضخم المالي وإنعكاساتها، إذ تتعرّض أسواقه لإرتفاع في أسعار السلع والخدمات نتيجةً لظروف كثيرة منها إنعدام الرقابة على الأسعار والأسواق، إرتفاع كلفة الإنتاج من أجور وأسعار مواد أولية، تداعيات الخصخصة، تكاثر الإحتكارات، وغيرها من الأسباب التي تتحكّم في السوق اللبناني. لذا من الضروري للمتعلم اللبناني، أن يعي هذه المشكلة وأسبابها وإنعكاساتها في ظل تخبّط المجتمع اللبناني بمعدلات عالية من التضخم، وأن يطلع على الحلول والسياسات الإقتصادية الآيلة إلى مكافحة هذه المشكلة.

١ ـ مفهوم التضخم

يعرّف أنصار النظرية الكمية ظاهرة التضخم بأنه١" الحالة الناجمة عن الإفراط في عرض النقود ، الأمر الذي يولد إفراطاً في الطلب، وبالتالي إرتفاعاً بالأسعار" (البنّى، 2006، ص269)

وبحسب كينز فإن التضخم هو "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." (عناية، 2000، ص 20)

وعرّفت مدرسة شيكاغو التضخم على أنه " ظاهرة نقدية سببها الإختلال بين عرض النقود والطلب عليها، ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية تتمثّل في إرتفاع الأسعار" (محيي الدين، 2007، ص111)

وهكذا، يتبيّن أن التضخم المالي هو ظاهرة تنتج عن زيادة السيولة التي تؤدي إلى زيادة الطلب بطريقة تفوق كمية الإنتاج المعروضة، عندها ترتفع الاسعار. وبذلك يكون التضخم عبارة عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي وهذه الزيادة تؤدي إلى سلسلة من الإرتفاعات المستمرة في الأسعار.

وبالتالي، يمكن تعريف التضخم المالي على أنه: سلسلة من الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة بحيث يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود.

باختصار، هذه الظاهرة تتضمن خاصيتين أساسيتين:

-**الإرتفاع المستمر في الأسعار:** لفترات طويلة من الوقت وليس إرتفاعاً عابراً ناتجاً إما عن إنخفاض العرض أوعن زيادة في الطلب؛

-**المستوى العام للأسعار: أي** إرتفاع الأسعار لا يقتصر فقط على بعض السلع والخدمات، وإنما هو إتجاه عام يطاول كل السلع والخدمات.

ولكن، كيف يمكن قياس الإرتفاع في الأسعار لغرض تحديد ما إذا كان هذا الإرتفاع هو حالة من التضخم المالي أم أنه إرتفاع عابر ؟ من أجل ذلك، لا بدّ من إعتماد مؤشرات ترصد التغييرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات. وأبرز هذه المؤشرات هي **الأرقام القياسية للأسعار**[1] التي تعطي الصورة الإجمالية عن تطور أسعار السلع والخدمات المستهلكة. ومن المؤشرات أيضاً:

- "مؤشر أسعار المستهلكين Consumer Price Index
- مخفض الناتج القومي الإجمالي Gross National Product Deflator
- مؤشر اسعار المنتجين Producer Price Index

[1] *الرقم القياسي للأسعار هو مؤشر إحصائي (رقم نسبي) يستخدم في قياس التغير النسبي الذي طرأ على أسعار السلع والخدمات، وذلك وفقا لأساس معين سواء كان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكانا معينا.*

• مخفض الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product Deflator
(الزكاري، 2012، ص5)

وبما أن السعر يختلف من منطقة لأخرى ومن طبقة إجتماعية لأخرى ، لذا لا يمكن تحديد معدل التضخم في الأسعار إلا من خلال تشكيل سلة إستهلاكية تتضمن مجموعة محددة من السلع والخدمات من كافة المناطق والفئات الإجتماعية، لأن احتياجات المواطن واستهلاكه تختلف من طبقة لأخرى.

ويتم إختيار ذلك عن طريق فترة زمنية معينة تسمّى الفترة الأساس التي غالباً ما تكون سنة أو شهر (سنة الأساس أو شهر الأساس)، تجمع فيها أسعار السلع والخدمات التي تشكل السلة الإستهلاكية ويكون الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك 100، وعلى أساسه تقارن أسعار السلة الإستهلاكية في الفترات اللاحقة (الأشهر أو السنوات اللاحقة)

وهكذا، يمكن إحتساب **معدل أو نسبة التضخم** في سنة معينة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في السنة القادمة - الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في سنة الاساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في سنة الاساس}} \times 100$$

أو:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س) – المستوى العام للأسعار في السنة (س-1)}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س- 1)}} \times 100$$

٢ - أنواع التضخم

للتمييز بين أنواع التضخم المالي لا بدّ من تحديد معايير تفصل بينها، ولكن هذا لا يعني أن أنواع التضخم هي منفصلة عن بعضها، بل هي مترابطة بحيث يمكن لأحد الأنواع أن يتضمن أنواعاً أخرى.

يمكن التمييز بين أنواع التضخم وفق ثلاثة معايير:

أ- حدّة التضخم.

ب- مصدر التضخم.

ج- درجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة الأسعار.

أ- المعيار الأول: حدّة التضخم.

(1)- التضخم الزاحف (rampant /creeping): وهي حالة إرتفاع الأسعار بشكل بطيء وغالباً ما يكون أدنى من 10%. هذا الإرتفاع في الأسعار لا يحدث إختلالات في التوازن الإقتصادي ولا يفقد الثقة في العملة إنما يكون متوقعاً.

(2)- التضخم المتسارع (galopant /galloping)**:** هي حالة إرتفاع الأسعار بمعدلات تزيد عن 10% خلال فترة زمنية بسيطة، بحيث يصعب على الدولة أن تعيد الإستقرار النقدي، الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام الثقة بالنقد والتهافت للتخلّص منه باستبداله بعملات أخرى ذات ثقة.

(3)- التضخم الجامح (hyperinflation)**:** هي حالة إرتفاع الأسعار بوتيرة عالية وسريعة جداً والتي تتخطى نسبة 50% خلال شهر، يحصل هذا النوع عندما تقوم الدولة بإصدار النقود بطريقة عشوائية لتمويل نفقات مالية كبيرة طارئة أو لتمويل الحروب.
(Bornier, s.d, p3)

ب- المعيار الثاني: مصدر التضخم.

يمكن تصنيف هذا المعيار من حيث:

(1)- العلاقات الإقتصادية الدولية:

(أ)- التضخم المصدّر (المحلي) (exporté/ exported) **:** أي إرتفاع الأسعار نتيجة عوامل داخلية نابعة من إختلالات هيكلية أو وظيفية في الإقتصاد الوطني. ترتفع الأسعار نتيجة زيادة إحتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن وجود ما يعرف ب" قاعدة الصرف بالدولار"[1]

(ب)- التضخم المستورد (importé/ imported)**:** كما يظهر من تسميته هو إرتفاع في الأسعار ناجم عن أسباب خارجية مرتبطة بالعلاقات الإقتصادية الدولية والأسواق الخارجية. تتأثر بهذا النوع السلع المستوردة من أسواق خارجية تشهد إرتفاعاً في أسعار سلعها. (داود، 2011، ص163)

[1]) هو عبارة عن تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار تماماً كما هو حاصل في لبنان.

(2)- مصدر الضغط التضخمي

(أ)-تضخم جذب الطلب (inflation induite par / Inflation Pull-Demand la demande): هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجةً لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو في عناصر الإنتاج.

(ب)-تضخم دفع النفقة (Inflation Push-Cost:/inflation induite par les coûts): نتج هذا النوع من التضخم من جرّاء زيادة كلفة الإنتاج والزيادة في أسعار عناصر الإنتاج وتحديداً الزيادة في الأجور، الأمر الذي يعكس إزدياداً في أسعار السلع الإستهلاكية. (la Toupie)

ج- المعيار الثالث: درجة مراقبة الأسعار من قبل السلطات الرسمية و النقدية (إشراف الدولة على الأسعار).

(1)- التضخم الظاهر أو المفتوح (ouvert /open)**:** هو الإرتفاع المستمر في الأسعار إستجابة لفائض الطلب دون أن يواجه أي تدخّل من قبل السلطات لكبحه. هذا النوع ينتج عادةً من جرّاء إزدياد الطلب على الإستهلاك دون أن يقابله زيادة في الكميات المعروضة، الأمر الذي ينتج زيادة في أسعار السلع المطلوبة بهدف تراجع الطلب عليها وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

(2)- التضخم المكبوت (contenu / repressed)**: "**هو ذاك الإرتفاع في الأسعار المقموع من قبل السلطات الرسمية والنقدية، فالأسعار لا تشهد إرتفاعاً وذلك نتيجة وجود قيود نقدية مباشرة تحدد أسعارها وتتحكم بها".(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، ص 7)

٣ -أسباب التضخم

يمكن تصنيف أسباب التضخم المالي في ثلاث فئات:

أ- تضخم الطلب؛

ب- تضخم التكاليف؛

ج- تضخم ناجم عن إحتكار أو حصار.

أ- الفئة الأولى: تضخم الطلب:

قد يحصل في الكثير من الأحيان زيادة مفرطة في الطلب على الإستهلاك دون أن يقابله زيادة في حجم الإنتاج، هذا الأمر يؤدي إلى إرتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات المطلوبة.

ومن أسباب حصول هذا التضخم:

- إستحالة زيادة كمية الإنتاج،
- الإفراط في إصدار النقود عبر تخفيض معدلات الفوائد المعدّة للإستهلاك،
- التوسّع في الإنفاق العام والإفراط في إعطاء التقديمات الإجتماعية،
- تخفيض معدلات الضرائب وخصوصاً تلك التي تصيب الدخل، ...

كل ذلك من شأنه أن يرفع القدرة الشرائية للمستهلكين ويزيد الطلب على الإستهلاك بشكل يفوق حجم العرض وفي هذه الحالة سترتفع الأسعار وفقاً لقانون العرض والطلب.

ب- الفئة الثانية: تضخم التكاليف:

تضم هذه المجموعة أبرز الأسباب التي من شأنها أن تزيد حجم الكتلة النقدية في الأسواق، والتي قد تنتج عن:

(1)- تضخم الأجور: تؤدي الزيادة المطردة للأجور إلى تضخّم تكاليف الإنتاج، تضطر عندها المنشآت إلى رفع أسعار السلع والخدمات.
كما تسمح زيادة الأجور إلى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب على الإستهلاك وهذا ما يحتم إرتفاعاً في مستوى الأسعار.

(2)- تضخم الأرباح: قد تعمد بعض المنشآت الإقتصادية إلى رفع أسعار منتجاتها بغية الكسب المادي وتعظيم أرباحها.

(3)- إرتفاع أسعار المواد الأولية: تساهم الزيادة في أسعار المواد الأولية إلى إرتفاع أسعار السلع.

ج- الفئة الثالثة: الإحتكار والحصار الإقتصادي.

في ظروف الحرب والحصارات العسكرية المفروضة على دولة ما، تصعب عمليات التبادل والإستيراد، حينها ينتج إرتفاع في الأسعار.

كما يمكن لأحد المتحكمين في السوق بأن يحتكر بعض السلع بغية تأمين مصالحه وازدياد أرباحه، فيعمد إلى رفع أسعارها. (Bernier, Simon, 1998, p.p. 312-315)

٤ - إنعكاسات التضخم

تترتّب على التضخم آثار تمسّ أفراد المجتمع و أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة ولكن بصورة متفاوتة، وفيما يلي أهم هذه الآثار والإنعكاسات:

أ- على النقد: تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية بنفس مقدار إزدياد نسبة التضخم، هذا الأمر يضعف الثقة بالعملة الوطنية، عندها يستبدل المواطنون عملاتهم بعملة أجنبية للحفاظ على قدرتهم الشرائية، ونتيجة لهذا الطلب على العملات الأجنبية ينخفض سعر سعر صرف الليرة الوطنية. (محيي الدين، 2007، ص 114)

ب- على الميزان التجاري: نتيجةً لإرتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية وإنخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين، يزداد حجم الطلب المحلي على السلع الاجنبية الأقل سعراً وذات نوعية جيدة، ويقابله إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى إزديداد حجم الواردات بغية تلبية الطلب المحلي وفي الوقت نفسه، إنخفاض حجم الصادرات وينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري.

ج- على الإنتاج: بغية تخفيض كلفة الإنتاج وتعظيم أرباحها، تعمد المنشآت إلى إستبدال اليد العاملة الماهرة والكفوءة بأخرى أقل مهارة ومتدنية الأجر، عندها تتدهور جودة السلع المنتجة الأمر الذي يفقد قدرتها التنافسية وعزوف المستهلك عنها وبالتالي يؤدي ذلك إلى إنخفاض في مستوى الإنتاج.

د- على الدخل: يؤدي التضخم إلى تآكل القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود. وفي المقابل، يستفيد التجار وأصحاب المصالح من إرتفاع الأسعار لإزدياد أرباحهم.

ه- على الميزانية العامة: تتجلى آثار التضخم في زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة وإجبارها على اللجوء الى الديون الخارجية لسد العجز في الميزانية العامة للدولة.

و- على الضرائب: من خلال الاستثمارات الجديدة الناتجة عن توظيف أرباح الشركات والتي تشكل مصدرا هاما يرفع معدلات الضريبة على أرباح هذه الشركات.

ز- على الاستثمار: إلى جانب الآثار السلبية للتضخم، إلا أن البعض يرى أنه يحمل في طياته بعض الإيجابيات، حيث تلعب الارتفاعات المستمرة للأسعار دوراً في تشجيع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول على أرباح كبيرة، وهذا الأمر يزيد الطلب على الموارد الإنتاجية وتحديداً اليد العاملة، لهذا تشهد معدلات البطالة إنخفاضاً كلما إرتفعت معدلات التضخم المالي (courbe de Philips) .

ح- على النمو الإقتصادي: يسهم التضخم المالي بخلق حالة من عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية نتيجة انخفاض القدرة الشرائية وحجم الإدخار الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم الإستثمار والإنتاج.

ط- على المجتمع: يؤدي الإرتفاع في معدلات التضخم الى إعادة توزيع غير عادلة للمداخيل لصالح أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة الذين يستفيدون من الغلاء الحاصل لتعظيم أرباحهم، على حساب ذوي الدخل المحدود، الذين تنخفض مداخيلهم الحقيقية وقدرتهم الشرائية، الأمر الذي يقلّص طلبهم على الإستهلاك. وفي هذه الحالة تغتني الأقلية على حساب أكثرية باتت تواجه الفقر.

وللتضخم كذلك تأثير سلبي على حجم الطبقة الوسطى نتيجة التآكل في القيمة الحقيقية لمداخيلهم. هذا الأمر يؤدي إلى إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وإلى تلاشي حضور ودور الطبقة الوسطى في العملية الانتاجية، مع العلم أن هذه الطبقة هي ضمانة الأمن والإستقرار لأي مجتمع .

ويتسبّب التضخم أيضاً ب إنتشار الرشوة والفساد الإداري، إذ يلجأ إليها أصحاب المداخيل الثابتة لمواجهة انخفاض قيم مداخيلهم الحقيقية وقدرتهم الشرائية، ويتم ذلك من خلال تقديم خدمات مقابل رشوة مادية. إلى جانب هذه الآفة، تنتشر ظواهر أخرى مثل السرقة والتهرّب الضريبي والجمركي.

ولا يتوقف التضخم عند هذا الحد، بل يؤدي إلى تسرّب الكفاءات البشرية للعمل في الخارج نتيجة إرتفاع الأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي لأبناء الطبقات المتوسطة والمنخفضة الدخل، ويدفعهم ذلك إلى الهجرة. (محيي الدين، 2007، ص115)؛(Braumann, 2000, p.p., 12- 14)

٥ ـ التضخم في الدول الصناعية

عاشت الدول الصناعية تاريخاً حافلاً بالتضخم المالي بدءاً من أزمة الثلاثينات، ومروراً بأزمة السبعينيات التي رزح تحتها معظم إقتصاديات العالم، وأصبح التضخم الشغل الشاغل لحكوماتها من أجل إيجاد سياسات إقتصادية من شأنها التخفيف من معدلاته وتخفيض التكاليف التي تخفّض نسب الأرباح وتكبح معها الإستثمارات والنمو الإقتصادي.

في الربع الأخير من القرن العشرين ومع بداية القرن الجديد، وفي ظل تطور الحياة وتعقدها وازدياد متطلبات الفرد، بدأت أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة إزدياد الطلب عليها وتفوّقه على العرض القائم في ظل ندرة الموارد والمواد الأولية التي لم تعد قادرة على تلبية كل الحاجات، خصوصاً وأن العالم اليوم يشهد فورة صناعية جديدة لبلدان حديثة النمو باتت تهدد البلدان الصناعية القائمة أمثال الصين، الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل، ...

وقد تعرّضت معظم إقتصاديات الدول الصناعية إلى عجز في ميزان مدفوعاتها وحساباتها الجارية، نتيجة غزو أسواقها من قبل منتجات آتية من البلدان الصاعدة حديثاً وهي تمتاز بكلفة أقل وتنافسها جودةً. وقد نتج عن هذا الأمر إغراق أسواقها بسلع أجنبية استحوذت على الطلب المحلي، وازدادت كمية وارداتها مقابل إنخفاض صادراتها.

كما لا بدّ من الإشارة إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني، ال ذي تتكبّده تلك الدول لتأمين الأمن والإستقرار لمجتمعاتها في ظل إزدياد الفكر الإرهابي والتهديدات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد النفقات العامة.

ومن جهة أخرى، أدى إرتفاع أسعار النفط والمعادن وازدياد الطلب عليها، إلى إرتفاع كبير في كلفة الإنتاج الأمر الذي خلق إرتفاعاً في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية . (محيي الدين، 2007، ص 117)

لقد حاولت الدول الصناعية جاهدة تخفيض معدلات التضخم لديها، وهي اعتمدت لذلك عدة سياسات وأساليب منها:

" - الإعلان عن معدل التضخم المعتمد كهدف على المدى القصير.

-الإلتزام بإستقرار الأسعار.

-زيادة مسؤوليات البنك المركزي في الوصول إلى معدل التضخم المعتمد، ... "

(م.ن.، ص 118)

نتيجة السياسات والإجراءات التي اعتمدتها، نجحت الدول الصناعية بتخفيض معدلات التضخم التي شهدتها خلال أزمة العام 2008 المالية، وقد بلغت نسبة التضخم في ألمانيا 2.2% في العام 2011 بعدما كانت 2.8% في العام 2008. وفرنسا أيضاً قد نجحت في تخفيض معدلاتها من 3.2% في العام 2008 إلى 0.7% في العام 2014، كذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا التي خفّضت التضخم من 3.6% في العام 2008 إلى نسبة 1.6% في العام 2014.

بشكل عام، بلغت نسب التضخم المالي في الدول المتقدمة في العام 2014 بنحو 1.4% وانخفضت في العام 2016 لتصل إلى نسبة 1.26%. (www.Inflationdata.com)

يتبيّن جلياً من النسب الواردة أعلاه أن الدول المتقدمة نجحت بتخفيض معدلات التضخم لديها بفضل سياساتها المالية والنقدية التي اعتمدتها. كما لا يمكن التغاضي عن دور إنخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية نتيجة إنخفاض الطلب عليها، الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات التضخم في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية.

٦ ـ التضخم في الدول النامية والعربية

لم ينجُ أي بلد نامٍ من التضخم لأن معظم إقتصاديات هذه البلدان تعاني من تقلبات إقتصادية ومن مشكلات تنموية صعبة. وقد تفاقمت هذه المسألة في الربع الأخير من القرن الماضي بعد الأزمات العالمية المتلاحقة وانفتاح الأسواق، حتى أصبح الإقتصاد الدولي شديد الإرتباط ببعضه البعض، وما يقع في بلد واحد يتوقع، أو على الأقل يحتمل، أن تكون له نتائج في الدول الأخرى. هذا الأمر سهّل إنتقال التضخم من بلد لآخر وتحديداً من الدول الصناعية إلى الدول النامية والعربية ذات الإقتصاد التبعي المعتمد على الصناعات الإستخراجية والمستوردة.

يعود إرتفاع معدلات التضخم في هذه الدول إلى عدة أسباب أولها إعتمادها على الإستيراد لتلبية إحتياجات السكان المتزايدة نظراً لما تشهده من نمو سكاني يفوق النمو الإقتصادي لديها. كما أن إنتشار البطالة المقنّعة في القطاع العام، من شأنه أن يرفع نفقات الدولة على الرواتب والأجور دون أن يقابل ذلك إرتفاعاً في الإنتاج والإنتاجية، فيتسبّب ذلك في تضخم الكتلة النقدية التي تشكّل ضغطاً إضافياً على الطلب المحلي.

ويضاف إلى أسباب التضخم في تلك الدول هشاشة ناتجها المحلي، فحسب بيانات عام 2011 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4.2%، مقارنة بنسبة 4.6% عام 2010. كما أن قطاع الصناعات الإستخراجية لا يزال يهمين على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة تصل إلى 40.7%. (الصاوي، 2013، www.aljazeera.net)

ويشار أيضاً إلى غياب دور الدولة الرقابي على الأسواق المحلية، حيث تهيمن قلّة من أصحاب المصالح والقوى الإحتكارية وتعمد إلى رفع أسعار منتجاتها بغية تعظيم أرقام أرباحها كونها المتحكّم الأساس والوحيد في السوق والتي عادةً ما تكون من السياسيين الحاكمين، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم مشكلة التضخم المالي.

وكان لسياسات التصحيح الهيكلي التي انتهجتها معظم حكومات تلك الدول للخروج من مديونيتها العامة أثر بالغ في تفاقم مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار. إذ تقضي هذه السياسات التقشّفية بإلغاء الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات الضرورية التي يستهلكها المجتمع المحلي وخصوصاً ذوي الدخل المحدود، وذلك بهدف تقليص الإنفاق العام كما التخفيف من المديونية العامة، فينتج عن ذلك إرتفاعاً حاداً في أسعار تلك المنتجات.

ويشار أيضاً إلى سياسات تصحيح الأجور التي تعتمدها تلك الدول من دون مبررات وأسس إقتصادية سليمة، حيث تدخل الحسابات السياسية والإجتماعية في تعديلات الأجور دون أن يقابل ذلك أي عمليات إصلاح تطال الخلل القائم في ضعف الإنتاجية والتوظيف غير المجدي وعديم الكفاءة. (م.ن.)

وفي كثير من الأحيان، تعاني مجتمعاتها من إضطرابات أمنية وسياسية تهدد سلمها الأهلي. وفي طبيعة الحال، ترتفع الأسعار عند نشوء الحروب وتزداد الإحتكارات وتعمّ الفوضى الإقتصادية وتشهد نسب عالية من التضخم المالي نتيجة حصارات عسكرية أو إنقطاع في التبادل التجاري مع الخارج أو لأسباب أمنية أخرى.

وكما هي حال معظم إقتصاديات دول العالم، تعاني الدول النامية من تقلّبات إقتصادية ناجمة عن أزمات كساد عالمية تنتقل إليها حكماً نتيجة التبادل التجاري القائم بينها، أو نتيجة تدهور قطاع إنتاجي بارز لديها له وقعٌ على الإقتصاد المحلي.

بعد هذا العرض لأبرز ما يدور في كواليس إقتصاديات الدول النامية والعربية وأسباب التضخم وإرتفاع الأسعار لديها، لا بدّ من الإطلاع على أبرز معدلات التضخم في تلك الدول. إذ بلغ متوسط معدل التضخم لديها في العام 2009، والمقدر بناءً على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حوالي 3.6% بالمقارنة مع 10.5% في العام 2008 التي شهدت إرتفاعاً في معدلات التضخم ناتجاً عن زيادة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، بالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية التي ضربت الدول الأوروبية والتي تأثرت بها الدول العربية . كما شهدت دول في أفريقيا نسباً عالية من التضخم تجاوزت في بعض الأحيان نسبة 28%. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2009/ 2010، ص 19 / 22).

تأثرت الدول النامية والعربية بإنخفاض أسعار النفط العالمية، فانخفض من جرّاء ذلك نسب التضخم المالي في تلك الدول ، إذ بلغت في العام 2013 نسبة 5.9% وفي العام 2014 نسبة 5.1% ، وفي العام 2015 نسبة 6.6%، لتعود وترتفع في العام 2016 نسبة التضخم إلى 8.4%.(الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2017/2015، ص9/ 29)

على الدول النامية أن تنتبه إلى أن كل زيادة في تكاليف الإنتاج المتمثلة في زيادة الرواتب والأجور دون ربطها بالإنتاجية ستجرّ حتماً إلى زيادة إضافية في إرتفاع معدلات التضخم. إضافة إلى أن الفيض السكاني الذي تعاني منه تلك الدول يزيد من حجم الطلب دون أن يقابله نمو إقتصادي مماثل، الأمر الذي يضع الحكومات أمام عجز في ميزانها التجاري نتيجة تفوّق وارداتها على صادراتها التي تشهد بدورها إنخفاضاً خارجياً في الطلب عليها نتيجة أسعارها المرتفعة.

٧ ـ التضخم في لبنان

لبنان كغيره من الدول النامية له تاريخ حافل في التضخم المالي، حيث تتعرّض أسواقه إلى معدلات عالية في إرتفاع الأسعار، وذلك لأسباب عديدة، الأمر الذي كان له

إنعكاسات سلبية على المجتمع اللبناني منها إنخفاض حجم الطبقة الوسطى، وتوزيع غير عادل للمداخيل الذي أدى إلى امتلاك الأقلية للثروة مقابل أكثرية لا تملك، وعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وضعف في النمو الإقتصادي، وغير ذلك....

أما فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء المعدلات العالية للتضخم المالي في لبنان، فيمكن إيجازها بما يلي:

أ- **إنعدام الرقابة على الأسعار** خصوصاً بعد موجة الغلاء التي تعرّضت إليها أسعار المواد الأولية كما السلع والخدمات الإستهلاكية. ورغم إنخفاض الأسعار عالمياً، لم تتجه الأسعار في لبنان إلى الإنخفاض.

ب- **تفشي ظاهرة البطالة المقنعة** ذات الإنتاجية الضعيفة التي من شأنها رفع نفقات الدولة دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج، وهذا الأمر يفرض ضغطاً إضافياً بإتجاه التضخم.

ج-**التضخم المستورد**، إذ يتسم الإقتصاد اللبناني بالتبعية الإقتصادية لذا فهو شديد التأثر بأي تغير في مستوى الأسعار كونه يعتمد بالدرجة الأولى على الإستيراد.

د-**إرتفاع أسعار النفط والمعادن** عالمياً، بالإضافة إلى إرتفاع اليورو، حيث كانت لها تأثيرات بارزة في الأسواق اللبنانية، التي شهدت مختلف المنتجات فيها إرتفاعاً في أسعارها.

ه-**إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك** وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المنخفض الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإدخار ويجعلها عاجزة عن توفير ما يتطلبه الإستثمار المصاحبة للتنمية الإقتصادية. وهذا الأمر يجبر الدولة على اللجوء إلى الإستدانة الخارجية والتسبّب بالمزيد من الضغوط التضخمية على المستوى العام للأسعار.

و-**تداعيات بدل غلاء المعيشة**، حيث انعكست زيادة مطردة في أسعار السلع والخدمات.

ز-**خصخصة بعض المنشآت العامة** وإحتكارها من قبل مالكيها الجدد حيث يتحكمون بالأسعار وفقاً لما يتماشى مع مصالحهم الخاصة (مثال على ذلك، شركات الخلوي والتي تعتبر خدماتها من الأغلى ثمناً في العالم). (محيي الدين، 2007، ص 118)

وفي نظرة سريعة على أرقام التضخم في لبنان، فقد بلغ المعدل خلال العام 2007 وفق صندوق النقد الدولي 7 % وبقيت هذه النسبة مرتفعة وبلغت 6% في العام 2012 . (FMI, 2013)

وبعد ذلك، شهدت هذه المعدلات إنخفاضاً متتالياً حيث بلغت في العام 2013 حوالي 4.8% وبلغت في العام 2014 1.9% لتنخفض أكثر وتلامس نسبة 0.82% في العام 2016 لتعود مجدداً وترتفع في العام 2017 لتبلغ 4.48% بحسب دراسة مؤشر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي.

(http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en)

٨ ـ سياسات مكافحة التضخم المالي

تعتمد الدول والحكومات سلسلة من السياسات والإجراءات التي من شأنها لجم المعدلات المرتفعة للتضخم المالي، نظراً للخطورة الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عنها. وقد تختلف الإجراءات المتبعة بين بلد وآخر تبعاً للأسباب التي أدت إلى ظهور معدلات تضخم مرتفعة. أما أبرز السياسات التي تعتمدها الدول لتخفيض مستوى الأسعار فيتمثّل بالسياستين المالية والنقدية. إلا أنه في الربع الأخير من القرن الماضي، اعتمدت بعض الحكومات سياسة أخرى عرفت " بسياسة إستهداف التضخم".

أ ـ السياسات المالية:

هي مجموعة الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي من أجل تحقيق مصالح إقتصادية وإجتماعية تصبو إليها.

تتبع الدولة السياسات المالية بهدف التأثير على حجم السيولة المطروحة في السوق التي تشكل ضغطاً على الطلب الكلي بطريقة تفوق العرض المطروح فترتفع عندها الأسعار. ومن أبرز إجراءات هذه السياسة:

(1)- تخفيض الإنفاق الحكومي: من خلال تقليص التقديمات الإجتماعية، إلغاء الدعم عن بعض السلع، تقليص الأجور وملحقاتها، وغير ذلك من المساعدات الحكومية. كل هذا من شأنه أن يخفّض الإنفاق الكلي وبالتالي تخفيض الطلب الكلي للمجتمع. عندها وبفضل

تقليص الطلب على السلع والخدمات تُردم الهوّة ما بين الطلب والعرض فتنخفض حينها الأسعار وبالتالي تنخفض معدلات التضخم .

(2)- إستحداث ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب: يقضي هذا الأجراء بتعديل النظام الضريبي القائم من خلال فرض ضرائب جديدة على بعض السلع والخدمات الكمالية أو من خلال رفع المعدلات الضريبية التصاعدية وتحديداً تلك التي تصيب الدخل أو رفع الرسوم الجمركية.

يسمح هذا الإجراء بسحب كمية من السيولة التي يملكها الأفراد والمعدة للإستهلاك، حينها ينخفض حجم الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات التضخم.

ومن جهة أخرى، تلعب السياسة الضريبية الفعالة دوراً مميزاً في إعادة توزيع المداخيل، حيث يُقتطع من أصحاب المداخيل الكبيرة كما من أرباح الشركات جزءاً لا بأس به يشكّل مصدر تمويل لخزينة الدولة، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة نتيجة فرض رسوم جمركية عليها عندها ينخفض الطلب عليها.

(3)- تقليص حجم السيولة في الأسواق: وذلك من خلال قيام الدولة عبر وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور، هذا الأمر يؤدي إلى سحب السيولة المتوفرة في السوق ويسبّب بالتالي إنخفاضاً في الطلب على السلع والخدمات، فيحدّ من ارتفاع معدل التضخم. (الأديمي، (د.ت.)، www.ycsr.org)

ب -السياسات النقدية :

إنها مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير على عرض النقود.

تعتبر السياسة النقدية من مهام المصرف المركزي المسؤول عن خلق النقود والحفاظ على قيمتها. لذا وبناءً على دور المصرف المركزي في الحفاظ على الإستقرار النقدي كما الإقتصادي، فإنه يقوم بعدة إجراءات تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم المالي. ومن هذه الإجراءات:

(1)- **رفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية:** يهدف هذا الإجراء إلى تحفيز الأفراد والشركات بإيداع مدّخراتهم لدى المصارف مقابل حصولهم على فوائد عالية، الأمر الذي يسمح بإمتصاص فائض السيولة النقدية من الأسواق التي قد توظّف في رفع الطلب الكلي وزيادة في الأسعار ونسب التضخم المالي.

(2)- رفع نسبة الاحتياطي القانوني (إحتياطي إلزامي): هذه النسبة هي عبارة عن إقتطاع جزء معين من السيولة المتوفرة لدى المصارف التجارية ووضعها على سبيل الأمانة لدى المصرف المركزي. من شأن هذا الإجراء أن يحد من قدرة المصارف التجارية على منح القروض، الأمر الذي يساهم في خفض حجم السيولة في الأسواق.

(3)- طرح الأوراق المالية للبيع: في هذه الحالة يطرح المصرف المركزي الأوراق المالية (الأسهم، السندات،...) في الأسواق بغية شرائها من قبل الأفراد، الشركات والمصارف التجارية، ومن خلال هذا الأجراء يستبدل المصرف المركزي السيولة النقدية بأوراق مالية، عندها تمتص السيولة الزائدة التي تشكل مصدراً للتضخم. يطلق على هذا الإجراء إسم " السوق المفتوحة" "open market".

(4)- معدل إعادة الحسم: يرفع المصرف المركزي معدل إعادة الحسم، فتلجأ المصارف التجارية إلى رفع معدل حسمها للأوراق المالية وسعر الفائدة على قروضها الممنوحة، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على القروض المصرفية وذلك لأجل عدم ضخ السيولة في السوق وتخفيض نسب التضخم. (الجلال، 2006، ص ص 59-62)

ج -سياسة إستهداف التضخم

إن الهدف الأساس لسياسة إستهداف التضخم هو تحقيق معدل محدد للتضخم خلال مدة زمنية محددة، وتتولى السلطة النقدية، أي المصرف المركزي، وضع هذه السياسة وتطبيقها إذ يتمتع بإستقلالية كاملة. وتتمثّل أهدافه بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات. تتميز هذه السياسة ببناء المصداقية ما بين الوسطاء والعملاء والبنك المركزي من خلال الشفافية في المعلومات. (حسين، 2007، ص 136-137)

د - سياسات أخرى:

(1)- منع الإحتكارات: تقوم الدولة بواسطة أجهزتها الرقابية، بمنع الإحتكارات ودعم الكفاءة الإقتصادية وخلق المنافسة.

(2)- تخفيض معدلات البطالة المقنعة: من المعروف أن البطالة المقنعة تتشكل من أفراد لا ينتجون ويتلقون في نفس الوقت رواتبهم، هذا الأمر من شأنه أن يخلق الطلب على الإستهلاك دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، الأمر الذي ينعكس إرتفاعاً في أسعار السلع والخدمات.

(3)- تثبيت الأجور: يشكل إرتفاع الأجور إزدياداً في القدرة الشرائية التي من شأنها زيادة الطلب على الإستهلاك، وهذا الأمر يشكل ضغطاً إضافياً على الطلب، كما يشكل إرتفاعاً في كلفة إنتاج المنشآت الإقتصادية، حينها ترتفع الأسعار.

(4)- تحديد الأسعار: تقضي هذه السياسة بتحديد الأسعار أو وضع هامش للربح من قبل السلطات الرسمية، هذا الأمر من شأنه لجم إرتفاع أسعار السلع والخدمات وهذا ما يُعرف بالتضخم المكبوت. (الجلال، 2006، ص ص 71-72)

سابعاً: الـدين الـعام

لم يعد دور الدولة ذلك الدور البوليسي الذي يقتصر فقط على تأمين الأمن والأمان للأمة، إنما تعدّاه ليصل إلى حدود رعاية المواطن من المهد إلى اللحد ، الأمر الذي يترتّب عنه أعباءً مالية إضافية على موازنة الدولة، وخصوصاً في الدول النامية، حيث تخطّت هذه النفقات والأعباء حجم الإيرادات العامة، الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول إلى الإستدانة لسداد عجزها المالي المتفاقم.

ينشأ الدين العام نتيجة إقتراض الأموال من مؤسسات داخلية أو خارجية من أجل تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة. هذا العجز ناتج عن إرتفاع النفقات العامة للدولة بشكل يفوق إيراداتها، عندها تصبح هذه الدولة رهينة لذلك الدين الذي يكبر سنة بعد سنة، ويؤدي بدوره إلى توسيع الفجوة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما يولّد إرتفاعاً إضافياً في عجز الموازنة.

في الفترات الأخيرة، بدأت قضية الدين العام تتنامى ويتزايد الإهتمام بها نظراً للتزايد المستمر في حجم المديونية التي تكبر وتتزايد سنة بعد سنة، خصوصاً في الدول النامية. حيث واجهت تلك الدول تحديات إقتصادية وسياسية وإجتماعية جمّة أجبرتها على أن تكون قاصرة في تأمين نفقاتها العامة وحاجاتها ومتطلباتها، الأمر الذي تسبّب بخلق عجزٍ مستمر في موازناتها. ولم تكتفِ عند هذا الحد، بل أصبحت حكوماتها التي ترزح تحت عبء الدين مرتهنة أيضاً لخدمة هذا الدين إلى درجة أنه أصبح بنداً رئيسياً من بنود نفقات موازناتها العامة. (دحية، 2007، ص 153)

اعتبر الخبراء الستة أن الوضع اللبناني والأرقام التي وصل إليها الدين العام، خير دليلٍ على التحديات والصعوبات التي تواجه موازنتها العامة. فالفساد المستشري في كافة أروقة الإدارات العامة، ناهيك عن الهدر المالي والصفقات المشبوهة وسوء إستغلال الموارد، بالإضافة إلى إزدياد حجم الرواتب والأجور نتيجة التوظيفات العشوائية، كل ذلك أدى إلى تنامي الزبائنية والإستزلام، الأمر الذي خلق عبئاً إضافياً على الموازنة العامة. وفي المقابل، لم تتبع الدولة، سياسات ضريبية فعّالة تومّن من خلالها تغطية الكم المتزايد من النفقات العامة. هذه المشكلات المتراكمة، سمحت بتطوّر الدين العام وتناميه سنة بعد سنة، حيث باتت أرقامه تلامس الخيال وتشكّل جزءاً أساسياً من نفقات الدولة وعبئاً إضافياً يثقل كاهلها.

أمام هذا الواقع اللبناني المخيف، لا بد من أن يطّلع المتعلم على قضية الدين العام وأسبابه وإنعكاساته وكيفية معالجة هذا الوضع.

١ ـ مفهوم الدين العام

يقصد بالدين العام "المبالغ التى تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة، مع التعهد بالسداد بعد مدة، ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين". (عمر، 2003، ص 2)

كما يعرّف على أنه "مصدر من مصادر الإيرادات العامة، التي تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب فتقترض

إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية" . (عامر، 2015، www.shomosnews.com)

ويرى تقرير الإنتوساي[1] INTOSAI أن " الدين العام يشتمل المطلوبات التي تتحمّلها الهيئات العامه مثل الحكومة المركزية أو الفدرالية، السلطات المحلية والاقليمية والبلدية والمؤسسات المملوكة أو المسيطر عليها من قبل الحكومة، والهيئات الأخرى العامة أو شبه العامة. وكل واحدة من تلك الهيئات لها إلتزامات متنوعة، والتي من الممكن اعتبارها دين عام. وتلك الالتزامات تتضمن الأوراق المالية المتداولة، القروض البنكية، عقود الايجار الطويلة الأمد، وكفالات القروض، والإقتراض من الهيئات ذات الفائض النقدي التي تدار من قبل الحكومة، إصدار العملات الوطنية، الارباح، العوائد من خطط الادخار العام، القروض من الحكومات الاجنبية والمنظّمات الدولية، إلتزامات الرعاية الصحية والتقاعد للموظفين العامين، والحسابات المستحقة الدفع".(الإنتوساي، 2000، ص5)

وخلاصة هذه التعريفات، أن الدين العام هو مجموعة الأموال المقترضة من مصادر داخلية أو خارجية من قبل دولة ما تعاني من عجزٍ في موازنتها العامة، وهي ملزمة بتسديد أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنه عند الإستحقاق.

ولقياس حجم الدين العام وخطورته، هناك عناصر عديدة تؤخذ بعين الإعتبار وأبرزها حجم المديونية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حصة الديون الخارجية من إجمالي المديونية، إزدياد المديونية أو نقصانها، وكلفة خدمة الدين العام وعبئها على الموازنة العامة.

ويقيس البعض حجم الدين العام وخطورته من خلال ثلاث فئات من المؤشرات:

- **"الفئة الأولى:** مؤشرات تقيس خطر تدهور وضع الدين من جراء الظروف الحالية.
- **الفئة الثانية:** مؤشرات تقيس قدرة الحكومة على مواجهة أحداث طارئة في المستقبل.
- **الفئة الثالثة:** مؤشرات مالية تظهر سلوك الخصوم كمتغيرات السوق". (الإنتوساي، 2010، ص5)

---

[1] *) إنها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) : هي منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة. تم تأسيسها عام 1953 في كوبا، ويبلغ عدد أعضائها حاليا 192 عضوا.*

٢ -أنواع الدين العام وأشكاله

في حال العجز في الموازنة العامة، تلجأ الدولة إلى مؤسسات تمويل داخلية، وإذا لم تستطع هذه المؤسسات في سداد العجز القائم، تضطر الحكومات لأن تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية بغية تمويل هذا العجز.

إذن، يتألف الدين العام من دين داخلي وآخر خارجي:

أ - الدين العام الداخلي:

"يتمثّل بما تقترضه الجهات العامة في الدولة من أطراف داخلية لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن تأمين ما تتطلّبه تلك الأعمال من نفقات ". (دحية، 2007، ص152)

يتم التعاقد ضمن البلد المدين بينه وبين الدائن وتتكوّن هذه الديون بالعملة المحلية، وتتمثّل بما يتم إصداره من قبل الدولة من سندات حكومية، شهادات إستثمار، شهادات إدخار، يتم الإكتتاب فيها من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية.

ب- الدين العام الخارجي:

ورد في الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي تعريفاً للدين العام الخارجي على أنه: "إلتزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة". (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2006، ص 237).

تنشأ هذه الديون مع أطراف خارجية بالعملة الأجنبية، ويتكوّن الدين على شكل سندات، قروض، إئتمان تجاري، ودائع، أذونات، إلخ...

ويتكوّن هذا الدين من خلال طرق عديدة: (Renaud, 2007, p.6)

(1)- دين قائم مع مؤسسات متعددة الأطراف multilatéral، أمثال صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

(2)- دين قائم مع طرف وحيد bilateral يمكن أن يكون دولة، ومن أمثاله نادي باريس[1] .

(3)- دين قائم مع طرف خاص privé، سواء أكان مصرف تجاري، أو طرح أسهم دين في سوق النقد العالمي، ومن أمثاله نادي لندن[2] .

يأخذ هذا النوع من الديون أشكالاً عديدة منها:

(1)- الدين العام طويل الأجل: الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب سداده بعملة أجنبية، أوسلعاً وخدمات.

(2)- الدين المضمون حكومياً: التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

(3)- الدين الخاص غير المضمون: التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

(4)- الدين قصير الأجل: الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل. (الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2006، ص 237)

٣ -أسباب الدين العام

قد تختلف الأسباب بين بلد متقدّم وآخر نامي، وقد تشتدّ حدّتها أو تخف بين بلد وآخر تبعاً للظروف الإقتصادية والأمنية والإجتماعية المعاشة، إذ يضطر البعض إلى الإستدانة لتغطية عجز مالي طارئ أو نتيجةً لأزمةٍ إقتصادية أرخت بظلالها فترات انكماش وكساد. أما البعض الآخر، فيلجأ إلى الإستدانة نتيجة عجز متفاقم ومتراكم ناتج عن سوء الأداء الإقتصادي والسياسي والإجتماعي وعن سوء الإدارة لشؤون البلاد عامةً.

أما أبرز الأسباب التي تجبر الدول على طلب العون المالي والإستدانة فيمكن إيجازها بالتالي:

أ -تعاظم دور الدولة في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، حيث لم يعد دور الدولة يقتصر على تأمين الأمن والإستقرار فحسب، إنما تخطى ذلك ليشمل رعاية المواطنين في التعليم والصحة والغذاء وغير ذلك. وهذه الرعاية تتطلّب الكثير من النفقات العامة.

---

[1] *هو عبارة عن مجموعة من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.*

[2] *تضم المصارف التجارية الدولية الرئيسية الدائنة للدول المدينة لتلك المصارف من أجل جدولة ديونها.*

ب - إرتفاع مستوى المعيشة وكذلك حجم الرواتب والأجور نتيجة تزايد أعداد الموظفين في القطاع العام ونتيجة لسياسات تصحيح الأجور التي اعتمدتها الحكومات لتواكب غلاء المعيشة، وهذا التزايد في أعداد العمال لم يقابله زيادة في الإنتاج والإنتاجية.

ج - إرتفاع حجم الإنفاق العسكري نتيجة الإضطرابات الأمنية الحاصلة في مختلف دول العالم. (عبد الخالق، 2007، ص 47)

د - إرتفاع حجم الإستثمارات العامة من بنى تحتية، مرافق، مؤسسات عامة، مدارس،... لمواكبة النمو السكاني الحاصل دون أن يرافق هذه النفقات العامة إيرادات قادرة على تغطيتها، عندها، تقع موازنات تلك الدول في عجز مالي كبير.

ه -أعباء التحويلات الرأسمالية التي تتحمّلها الموازنة كمدفوعات من قروض سابقة نتيجة العجز المالي المتراكم عبر السنوات. (دحية، 2007، ص 153).

و -إنتشار الهدر والفساد في القطاع العام في ظل غياب دور الدولة الرقابي وما ينتج عن ذلك إزدياد في الأعباء المالية للدولة.

ز -الخلل في النظام الضريبي، ما يجعله غير قادر على تغطية النفقات العامة. إذ تشوب السياسة الضريبية التي تعتمدها بعض الدول وتحديداً النامية منها الكثير من الثغرات والعيوب نتيجة ضعف الجهاز الإداري وإنعدام العدالة الضريبية مع إزدياد حالات التهرّب الضريبي.

ح -إرتفاع معدلات التضخم المالي التي تعكس إرتفاعاً في أسعار السلع والخدمات وإنخفاض الطلب عليها، وهذا الأمر يؤدي إلى إنخفاض التصدير وإزدياد حجم الإستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري.

ط - ضعف النمو الإقتصادي نتيجة أسباب عديدة منها تراجع الإستثمارات المحلية والأجنبية، التدهور الأمني، إنخفاض جودة السلع والخدمات، ضعف المكننة والبنى التحتية،... كلها أسباب من شأنها تخفيض حجم الإنتاج المحلي وجودته الأمر الذي يجبر الدولة على زيادة كمية إستيرادها لتلبية احتياجات مواطنيها، عندها تقع ضحية العجز في الميزان التجاري وازدياد الديون الخارجية.

ي - "مواكبة الإصلاحات والتغيرات البنيوية والهيكلية التي تستدعيها العلاقات الإقتصادية الدولية بناءً لشمولية الإتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، التي أصبحت رائدة في آلية تسيير الدورة الإقتصادية العالمية". (عبد الخالق، 2007، ص 47)

هذه الأسباب وغيرها سواء وجدت مجتمعة أم على حدة، تضعف إقتصاد البلد وتخلق العجز المالي الذي ترزح تحته موازناتها العامة. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، إذ نظراً لتشعّب دور الدولة الراعية وتوسّعه، تمتد إنعكاسات هذه الأسباب إلى عمق حياة المواطن الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وغيرها.

فما هي هذه الإنعكاسات؟

٤ - إنعكاسات الدين العام

كما كل مشكلة إقتصادية تُرخي بظلالها على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فإن لقضية الدين العام إنعكاسات متشعّبة الإتجاهات تطال السياسة والإقتصاد والمجتمع وغير ذلك.

أ- تأثير الدين العام على الإستثمار والنمو الإقتصادي.

إن إرتفاع حجم العجز المالي العام يدفع الدولة لأن تقترض وتستدين من جهات محلية وأبرزها الجهاز المصرفي. وقد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات تمويل الدين مثل أذون الخزانة أو السندات الحكومية حتى تستطيع الحصول على المبالغ اللازمة لتمويل الدين. هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، فضلاً عن تأثيره السلبي على الإستثمارات التي تتأثر برفع معدلات الفائدة، فيتراجع المستثمرون وينخفض الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على النمو الإقتصادي وإلى إزدياد حجم البطالة.

ونظراً لإنشغال الدولة في خدمة دينها العام، تجد نفسها مجبرة على أن تصرف النظر عن بناء وتأهيل البنى التحية والمرافق العامة والمشاريع الإستثمارية لمواكبة التطورات المحلية والأجنبية الحاصلة ولجذب الإستثمارات العالمية، عندها تقع مجدداً في فخ تراجع معدلات نموها الإقتصادي.

وتجدر الإشارة، أنه في الكثير من الأحيان، تلجأ الدولة إلى الإستدانة من القطاع الخاص بغية تطوير مرافقها العامة ومنشآتها الحكومية، هذا الأمر يؤدي إلى تقليص حجم الإستثمارات في القطاع الخاص التي عادةً ما تكون منتجة ومفيدة للإقتصاد، مقابل زيادة الإستثمار في القطاع العام الذي يمتاز غالباً بإنتاجية ضعيفة وأحياناً معدومة. هذه المفارقة تضع الإقتصاد المحلي أمام مشكلات جمّة وأبرزها ضعف النمو الإقتصادي.(Mencinger, Aristovnik, Verbic, 2014, p.p.7-9)

ب- تأثير الدين العام على الميزان التجاري.

لما كان للدين العام تأثير سلبي على الإستثمار، فإن هذا التأثير سيؤدي حتماً إلى إنخفاض حجم إنتاج السلع والخدمات المحلية، وهذا الإنخفاض يؤدي حتماً إلى تفاقم الطلب على الإستهلاك بالنسبة للعرض، حينها ينخفض حجم التصدير وتضطر الحكومات لأن تلجأ إلى الإستيراد لتغطية الطلب، عندئذٍ يتفاقم العجز في الميزان التجاري.

ج- تأثير الدين العام على السياسة الإجتماعية.

تعاظم حجم الدين العام يجبر الحكومة على إعتماد سياسة تقشفيّة للتخفيف من الإنفاق العام وبالتالي إيفاء الدين أو فوائده بعد أن أصبح بنداً من بنود موازنتها العامة. هذه السياسة التقشّفية تحرم المواطنين وتحديداً ذوي الدخل المحدود من تقديمات إجتماعية وصحية وتربوية وغير ذلك من الخدمات التي تساهم في تأمين الرعاية للمواطنين. كما قد تلجأ الدولة في الكثير من الأحيان إلى إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية، عندئذٍ، ترتفع أسعارها الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على أبناء الطبقات الوسطى وما دون.(دحية، 2007، ص 155)

د- تأثير الدين العام على السياسة الضريبية.

بهدف تقليص حجم الدين العام، تلجأ الحكومات إلى سياسات وإجراءات عديدة تتخذها لتحقيق هدفها المنشود. ومن بين هذه السياسات السياسة الضريبية، حيث تفرض ضرائب إضافية إما على السلع الإستهلاكية، دون الإلتفات للنتائج السلبية لذلك على الطبقتين الوسطى والفقيرة، وإما على الدخل دون الإلتفات لتأثير ذلك على إنخفاض حجم الإدخار الذي يعتبر من أبرز مصادر تمويل الإستثمارات المحلية.

(Chouraqui,Jones, Montador, (s.d.), p. 138)

ه- تأثير الدين العام على القرارات السياسية.

إن حجم الدين العام وخصوصاً الخارجي منه، الذي ينشأ من جرّاء قروض ممنوحة من دول أو مجموعات أو وكالات أجنبية، يجعل هذه الدول تهتم بمختلف السياسات التي تتخذها سلطات البلد المدين، وتتدخّل في شؤونه الإقتصادية كما السياسية بغية الحفاظ وضمان حقوقها المادية كما العينية.

٥ -الدين العام في الدول الصناعية.

بدأت مشكلة الدين العام تتعاظم في الدول الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين مع تغلّب فكرة تدّخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بعد انحسار الفكر الكلاسيكي المانع لمثل هذه التدخلات. هذا الأمر، ضخّم حجم الموازنات العامة لهذه الدول بغية تأمين الرعاية والتقديمات لأبنائها، ناهيك عن تعرّض تلك الإقتصاديات إلى نكسات نقدية ومالية أوقعت موازناتها في فخ المديونية.

والجدير ذكره، أن تفاقم العجز في موازنات الدول الصناعية يعود الى إزدياد حجم نفقاتها (عادية، عسكرية، إستثنائية) وليس إلى إنخفاص إيراداتها العامة. و تختلف الأسباب التي تعانيها إقتصاديات هذه الدول عن تلك التي تشهدها مثيلاتها من الدول النامية. فالأسباب التي دفعت نحو تفاقم مشكلة الدين العام في الدول الصناعية تعود لتطور دور الدولة التي تأثرت بتيّارات إقتصادية نادت بتعاظم تقديماتها الإجتماعية والضمانات الصحية وتعويضات البطالة والتعليم المجاني وغير ذلك.

إنعكست هذه التقديمات على حجم الإنفاق العام الذي بات يحمل أعباءً إضافية لم تجد الحكومات ما يقابلها من الموارد اللازمة لتغطيتها، فحدث العجز المالي وكان اللجوء إلى الإستدانة هو السبيل الوحيد للخروج من عبء هذه النفقات.

إستناداً إلى أرقام صندوق النقد الدولي ، على سبيل المثال، بلغت نسبة العجز في موازنة إيطاليا بالنسبة للناتج في العام 1995 حوالي 7.6%، لتعود وتنخفض في العام 2005 لتصل إلى 2.9%. أما موازنة الولايات المتحدة الأميركية فقد وصلت نسبة عجزها في العام 1995 إلى حدود 3.1% وقد حققت إنخفاضاً في هذا العجز خلال العشر سنوات اللاحقة، لتعود وتشهد إرتفاعاً في العجز في العام 2004 وبلغ 4.4%. كذلك الأمر بالنسبة

لفرنسا، فقد شهدت إنخفاضاً طفيفاً في عجز موازنتها من 5.5% في العام 1995 إلى 4.1% في العام 2004. (دحية، 2007، ص 162)

كما أن وقع الأزمات الإقتصادية التي تصيب إقتصاديات الدول الصناعية تترك آثاراً سلبية جمّة قد تطول إنعكاساتها لسنوات وتتأثر بها موازنات تلك الدول التي تجد نفسها مضطرة إلى الإستعانة ببعض مصادر التمويل الداخلية أو اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية لتلبية متطلّباتها المالية وللإيفاء بإلتزاماتها.

تظهر الأرقام بوضوح الآثار التي خلّفتها أزمة 2007- 2008 النقدية، حيث إزد اد الدين العام في مجموعة الدول السبع [1] بنسبة 40 نقطة مئوية ليصبح 120% من الناتج المحلي وذلك منذ العام 2007. وعانت منطقة اليورو من إنكماش إقتصادي ثقيل، وشهدت الصين تضاعفاً لديونها. (صعب، 2015، www.aljoumhouria.com)

وفي العام 2012 بلغت نسبة الدين العام في الولايات المتحدة الأميركية حوالي 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت في ألمانيا 82% وفي السويد 38% وفي إيطاليا 127% (data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD)

وتختلف طبيعة المديونية العامة وإنعكاساتها بين الدول المتقدمة والدول النامية. حيث تشكّل الديون الداخلية الجزء الرئيس من الدين العام للدول الصناعية، أما الديون الخارجية فهي النسبة الأكبر من دين الدول النامية بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها أسواقها المالية موازين مدفوعاتها والصعوبات الكثيرة التي تعترض مساراتها التنموية.

٦ ـالدين العام في الدول النامية والعربية.

تعاني أغلبية الدول النامية من عجز في موازناتها العامة، حيث تتغلّب نفقاتها على إيراداتها وأحياناً بأشواط كثيرة. هذا الأمر جعل حكومات تلك الدول أمام معضلة الدين المتزايد بوتيرة سريعة خالقاً عبئاً إضافياً على موازناتها الهشّة والعاجزة.

---

[1] *تتألف هذه المجموعة من سبع دول وهي: فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية.*

من أبرز أسباب تراكم المديونية في الدول النامية والعربية تعود إلى الإزدياد الكبير في معدلات النمو السكاني الذي يشكل بدوره ضغطاً إضافياً على الموازنة العامة في تأمين التقديمات نظراً لتزايد إحتياجاتهم الإقتصادية والإجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط السكاني الحاصل لا يقابله إزدياد في النشاط الإقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي من شأنه أن يسبّب العجز في الميزان التجاري نتيجة إزدياد الإيرادات لتلبية المتطلبات المتزايدة والتي تفوق أحياناً بكثير العرض المتوفر في الأسواق المحلية.

كما تعاني معظم تلك الدول من محدودية إيراداتها العامة، حيث تتأثر بشكلٍ كبير بالنظام الضريبي الهش وغير العادل المرتكز بشكل أساس على الضرائب التي تطال الإستهلاك والتي يتأثر بها ذوي الدخل المحدود والطبقات الوسطى وما دون. وفي المقابل، تزيد الطبقات العليا من ثرائها نتيجة التهرّب الضريبي والتحايل على القانون.

كما أن فشل حكومات معظم تلك الدول في خططها التنموية وبرامجها الإقتصادية، التي كان من شأنها إطلاق عجلة الإقتصاد والنمو من خلال جذب الرساميل وتحفيز الإستثمارات وخلق فرص عمل جديدة لإزدياد الإنتاج، كان له نتائج سلبية على صعيد المديونية العامة، في الوقت الذي تغرق فيه إدارات ومرافق هذه الدول بنسب كبيرة من الهدر والفساد الذي يزيد من مخاطر مديونيتها العامة.

كما يمكن زيادة سبب آخر للمديونية العامة، هو إزدياد حجم الإنفاق العسكري بغية تأمين الإستقرار والأمن، نظراً إلى تزايد الحروب وتكاثر الحركات المتطرّفة في تلك البلدان والتي باتت تشكل تهديداً حقيقياً لكيانها ووجودها، الأمر الذي أجبر حكومات تلك الدول على رصد نفقات باهظة لتأمين السلاح ومتطلبات الأمن.

هذه الأسباب جعلت من هذه الدول رهينة مديونية كبيرة أرهقت موازناتها وأخضعت إقتصادها لخدمة هذا الدين. فقد بلغت مدفوعات المديونية للدول النامية سنة 2001 حوالي 253 مليار دولار، وقد وصلت قيمة خدمة أساس المديونية إلى 259.7 مليار دولار، أما قيمة الفوائد المترتبة على هذه الديون فبلغت 122.2 مليار دولار. (في حسين، 2007، ص172)

في الدول العربية، بلغ الرصيد القائم للدين العام حوالي 40.4% في العام 1997 و57.8% في العام 1999 ومتوسط سنوي قدره 50.6% خلال الفترة 1997-2003 . وفي عام 2004 بلغ الدين العام العربي 154.3مليار دولار، وسجل إنخفاضاً طفيفاً في العام 2005 حيث بلغ 149.2 مليار دولار. (دحية، 2007، ص 158)

وفي نظرة سريعة على أرقام الدين العام في السنوات الأخيرة في بعض الدول العربية وفقاً لما نشره صندوق النقد الدولي FMI، يتبيّن أن بعض الدول العربية شهدت إرتفاعاً في مستويات الدين العام، حيث بلغت نسبة الدين العام في مصر في العام 2015 حوالي 288 مليار دولار بعدما كان 202 مليار دولار في العام 2013، كذلك الأمر، شهدت الأردن إرتفاعاً في دينها العام والتي بلغت 35 مليار دولار في العام 2015 بعدما كانت في العام 2013 ما يقارب 17 مليار دولار. وبلغت تونس حدود 27 مليار دولار، والمغرب ما يقارب 45 مليار دولار، والسودان 38 مليار دولار في العام 2013. (صندوق النقد الدولي، 2016، ص 245)

٧ ـ الدين العام في لبنان.

قضية الدين العام في لبنان وأعباؤها كغيرها من القضايا الإقتصادية الكبيرة والخطيرة جعلت الإقتصاد برمّته رهينة تلك الأعباء التي تفوق وبأشواط كثيرة النمو الإقتصادي الحاصل. هذا الخطر المحدق بالإقتصاد اللبناني، أجبر الحكومات المتعاقبة على اللجوء لإتخاذ قرارات سياسية وإقتصادية من شأنها التخفيف من أعباء الدين العام وخدمته، والعمل على إطلاق العجلة الإقتصادية وتحقيق معدلات مقبولة من النمو كما التنمية الإقتصادية.

وازداد الإهتمام بقضية الدين العام اللبناني في السنوات الأخيرة، حيث شهدت موازنته العامة عجزاً مالياً كبيراً واستمر يكبر أكثر فأكثر إلى أن بلغ الحد الذي يبلغه اليوم. أما أسباب هذا العجز فيمكن إيجازها بالتالي:

أ ـ الجهد الكبير الذي بذله لبنان في مجال إعادة إعمار ما هدمته الحرب الأهلية، وهو لم يستطع أن يجتاز تلك المرحلة دون عوائق مادية، إذ أنفق الكثير من أمواله لأجل إعادة بناء بناه التحتية ومرافقه.

ب -تعرّض إقتصاده لإختلالات عميقة من جرّاء الحرب الأهلية تمثّل بضعف الأداء الإقتصادي وهروب الرساميل وضعف الإستثمارات الأمر الذي انعكس بنسب نمو إقتصادية معدومة.

ج -تغلغل الفساد والهدر في أروقة الإدارات والمؤسسات العامة الأمر الذي تسبّب بتحميل الخزينة اللبنانية أعباءً مالية طائلة.

د -السياسة الضريبية المعتمدة التي تعاني من خلل في تركيبتها من حيث ضعف الجباية وضعف الرقابة، الأمر الذي خلق حالات هائلة من التهرّب الضريبي، والتركيزعلى الضرائب غير المباشرة التي تطال الإستهلاك أكثر من الضرائب المباشرة، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤذي الفقير وذوي الدخل المحدود، إلخ... هذا الخلل الحاصل يهدر على خزينة الدولة إيرادات طائلة كان بالإمكان الإستفادة منها.

ه -التضخم في رواتب وأجور القطاع العام وما يحمل ذلك من إنعكاسات على موازنة الدولة.

كل هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى، كان من شأنه أن يغرق إقتصاد لبنان وخزينته في عبء مالي كبير جداً إضطره في الكثير من الأحيان لأن يمد يده للإستدانة من دولٍ كثيرة.

إن حجم الدين يزداد بصورة مستمرة، لأن الموازنة تظهر بإستمرار عجزاً بنيوياً يتعيّن تأمين تمويله. فموازنة لبنان ، تتضمن بابين أساسيين للإنفاق وهما خدمة الدين العام والرواتب. يتضمن الباب الأول – خدمة الدين العام- الفوائد المترتبة والأقساط المستحقة التي تتراكم سنة بعد سنة. ويتضمن الباب الثاني – الرواتب- كل ما تتكبّده الدولة من إنفاق على الإدارات العامة والمؤسسات بما فيها من فساد وهدر مستشري دون أن يقابل ذلك تطور في الإنتاجية. هذان البابان لا يقابلهما في خانة الإيرادات أبواب تحمل نفس القدر من العائدات، وهنا يقع العجز المالي، فتقع الخزينة ضحية الأعباء المالية المتزايدة والتي تفوق إيراداتها. (إده، 2004، ص 140)

وفي نظرة سريعة إلى تطور الدين العام اللبناني خلال فترة التسعينات وأوائل الألفية الجديدة، يتبيّن أنه بلغ 2.64 مليار دولار في العام 1992 أي 48% من الناتج المحلي، وبلغ

في العام 2001 حوالي 28.31 مليار دولار أي 170% من الناتج، وفي العام 2003 لامس 33.78 مليار دولار أي ما يوازي 185%. تعتبر هذه النسب من الأعلى في العالم في الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003 .(المقدسي، 2004، ص 38)

لذلك، عمدت الحكومة اللبنانية خلال السنوات القليلة الماضية إلى إعتماد حزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية على أكثر من صعيد لتعزيز أوضاع المالية العامة، وتحفيز النمو الإقتصادي وذلك لإحتواء مستوى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وتخفيض مخاطرة وتقليص كلفته. وقد تمثلت تلك السياسات والإجراءات في ما يلي:

أ - زيادة إيرادات الخزينة عن طريق إدخال الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الفوائد.

ب - إيلاء القطاع الخاص دوراً نسبياً أكبر في الإقتصاد من خلال تقديم مجموعة من الحوافز.

ج- خفض الإنفاق العام وترشيده.

د - إجراء عمليات التخصيص.

ه- إستبدال مصادر التمويل القائمة بمصادر مالية جديدة عبر الحصول على قروض ميسرة وهبات طويلة الأجل وبفائدة منخفضة.

و- تأمين معدلات متزايدة للنمو الإقتصادي المستدام. (السنيورة، 2004، ص125-126)

رغم كل هذه السياسات والإجراءات التي إتخذتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة، إلا أنه بقي إجمالي الدين العام القائم على الناتج المحلي في لبنان من أعلى المعدلات في العالم . ففي نهاية كانون الأول عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي الدين العام حوالي ١٣٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بما يوازي 63 مليار دولار. (وزارة المالية اللبنانية، 2014، ص 3) وواصل الدين العام إرتفاعه ليبلغ في العام 2015 ما يوازي 69.5 مليار دولار أي بنسبة 147 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، ولامس في العام 2016 نسبة 157.5 في المئة من الناتج المحلي. (صندوق النقد الدولي، 2015- 2017)

٨ ـ سياسات إدارة الدين العام

تعرّف إدارة الدين العام على أنها "عملية وضع استراتيجية لإدارة الدين الحكومي وتطبيقها وذلك من أجل توفير حجم التمويل المطلوب بأقل كلفة ممكنة في الأجل المتوسط إلى الطويل بدرجة معقولة من المخاطرة".(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 2014، ص5)

أما وزارة المالية اللبنانية وخلال وضعها " إستراتيجية إدارة الدين العام للأعوام 2014-2016 " قد اعتبرت أن "الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والالتزام بتسديد الاستحقاقات المترتبة على الدولة في أوقاتها، وذلك بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل الأجل وبما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطرة ". (وزارة المالية، 2014، ص2)

يتضح من خلال ما سبق، أن من شأن الحكومات إيجاد السياسات الضرورية ووضع الإستراتيجيات والخطط المناسبة لحسن إدارة الدين العام. لذا يتوجّب عليها إيجاد السبل اللازمة التي من شأنها توفير المبالغ المطلوبة لتمويل عجز الموازنة، كما العمل على بناء إقتصاد قادر على تحمّل أعباء الدين العام وخدمته، وقادر على جعل الدولة تتحمّل أعباءها من مواردها العامة وليس بمزيد من أموال مقترضة.

لذلك، تعتمد الحكومات عدة سياسات وإجراءات من شأنها التخفيف من العجز في الموازنة العامة من خلال ترشيد إنفاقها وزيادة إيراداتها العامة، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التي تعتمدها لأجل المحافظة على مسيرتها في التنمية وتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي. من هذه السياسات:

أ ـ **الحد من العجز في الموازنة العامة** :

يتم الحد من العجز في الموازنة من خلال عدة إجراءات تتخذها الحكومات لتوازي ما بين نفقاتها وإيراداتها العامة. ومن بين هذه الإجراءات:

(1)- ترشيد الإنفاق العام عبر:

(أ)- إجراء الخصخصة : تهدف عملية الخصخصة إلى تحويل المنشآت العامة غير المنتجة والخاسرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بحيث لا تعود الحكومات مجبرة على تكبّد أعباء مالية إضافية لإدارتها وتشغيلها.

(ب)- مكافحة الهدر والفساد: إن إنتشار الفساد في أروقة الإدارات العامة من شأنه أن يغرق البلاد في عجز مالي كبير دون أن يقابله أي إنتاجية أو أي مورد. لذا وجب على المعنيين مكافحة الفساد والهدر نظراً لما يوفر من الكثير من النفقات العامة غير المجدية.

(ج)- مكننة الإدارات الحكومية: واعتمادها نسقاً متطوراً في الخدمة العامة، فينتج عن هذا الأمر تلبية متطلبات المواطنين بأقل كلفة ووقت. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تقود المكننة عملية الإصلاح الإداري، حيث يتم التخلّص من آلاف حالات البطالة المقنعة التي تكلف الدولة أرقاماً مالية هائلة على شكل رواتب وأجور.

(د)- تخفيض الإنفاق الإستثماري ذو المردود المحدود: من المفضّل أن تعدل الدولة عن القيام بمشاريع إستثمارية ذات كلفة عالية دون أن يكون لها مردود قيمي كبير. لذا من المستحسن أن تعمد الدولة إلى تلزيم هكذا مشاريع إلى القطاع الخاص مع منحه حوافز مالية ونقدية. عندئذ لا تتكبّد الدولة عناء إيجاد موارد مالية إضافية بغية تأمين الأعباء المالية التي قد تنتج عن هكذا إستثمارات. (عبد الخالق، 2007، ص 168)

(2)- زيادة الإيرادات:

تتألف موارد الدولة من الضرائب والرسوم المختلفة ومن فائض مرافقها العامة ومن عائدات المؤسسات المخصخصة وغير ذلك، لذا على الدولة التي تعاني من نقصٍ في مواردها أن تراجع سياساتها التي تتناول هذه الإيرادات لتوازن قيمة النفقات أو إلى التخفيف من العجز المالي.

(أ)- إصلاح النظام الضريبي: تعد الضرائب والرسوم من أبرز إيرادات الدولة، فهي تطال مختلف النشاطات الإقتصادية ومختلف الشرائح والطبقات. ولكن في بعض الأحيان، تكون مجحفة وظالمة بحق البعض وخاصة بحق الطبقتين الوسطى والفقيرة، والبعض الآخر يتغنّون بالتهرّب الضريبي وهم من ذوي النفوذ والثروات الطائلة.

ونظراً لأهمية هذا الإيراد العام، تتخذ الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن إيجازها بالتالي:

- تطوير قوانين الضرائب بحيث تكون محفّزة للنشاط الإقتصادي ومشجعة للإستثمارات التي تفتقد لها الدولة.

- تطوير الإدارة الضريبية وزيادة كفاءة العاملين.
- إعتماد الضريبة المباشرة التصاعدية بحسب الشطور الضريبية وخصوصاً لذوي الدخل المرتفع.
- رفع نسبة الضرائب على أرباح المنشآت الإقتصادية وخصوصاً تلك ذات الطابع الإحتكاري، كما يجب رفع نسبة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية المستوردة.
- ملاحقة التهرّب الضريبي وضبط الجباية. (دحية، 2007، ص163)

(ب)- عائدات الخصخصة: تشكل المنشآت الخاضعة للتخصيص مورداً أساسياً للدولة، إذ يمكن أن تجبى الضرائب على أرباحها، واستيفاء بدلات الإيجار أو البيع منها. وتعتبر هذه العائدات من أبرز الركائز المادية التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها لتغطية نفقاتها العامة. لذا يجب إتخاذ سلسلة من الإجراءات لتعظيم هذه العوائد سواء بخصخصة مؤسسات عامة أخرى خاسرة، أو بفرض ضرائب على الأرباح.

ب - إعادة هيكلة الدين العام:

الهدف من إعادة هيكلة أو تنظيم الدين العام هو "الإسهام في تخفيف عبء المديونية والإسهام في معالجة مشاكل السيولة والإستدامة الناجمة عن المدفوعات المستقبلية والحالية". (خليل، 2007، ص 217)

من الضروري لكل دولة مدينة أن تعيد الهيكلة التي تهدف إلى إستدامة الدين العام وإظهار مقدرة الدولة على سداد ما يترتب عليها من ديون وفوائد عليها في المستقبل، وذلك من أجل الهروب من شبح الإفلاس والغرق أكثر فأكثر بالديون.

تتم إعادة جدولة أو هيكلة الدين العام عبر عدة وسائل منها:
- إصدار أذون خزانة،
- إعادة إستبدال الديون قصيرة الأجل بديون ذات شروط أفضل وفترات أطول.
- خفض تكلفة الدين العام عبر تحويل قسم من الدين بالعملة المحلية ذي ال بكلفة العالية الى دين بعملات أجنبية بـكلفة أقل، الأمر الذي يساهم في تخفيف الاعباء المالية على الخزينة. وقد يتم التخفيض من خلال مبادلة الدين بأسهم أو حسابات تستخدم لأغراض التنمية.

ج- السياسات المالية والنقدية

على الحكومات التي تعاني من العجز المالي وإزدياد حجم المديونية العامة أن تعمل جاهدة قي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية نظراً للدور البارز التي تؤديه في النشاط الإقتصادي من خلال جذب الرساميل وتحفيز الإستثمارات المحلية كما الأجنبية، وخلق فرص عمل، إلخ... كل هذا من شأنه أن يقود إلى إرتفاع في معدلات النمو الإقتصادي.

فالكفاءة الإقتصادية والأداء الإقتصادي الناجح والزيادة المطردة في النمو الإقتصادي من شأنها أن تؤمّن إيرادات مالية إضافية للدولة لتغطي نفقاتها العامة أو لسد العجز المالي القائم.

لذا على الحكومات أن "تقوم بإعتماد السياسات والإجراءات المالية والنقدية المناسبة لتحقيق معدلات نمو جيدة، وبناء اقتصاد قادر على خدمة أعباء الدين العام، خاصة في ظل الظروف العالمية الضاغطة من بينها الضغوط الإقتصادية وإجهاد الأسواق المالية، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتصلة بالتكلفة والمخاطر". (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 2014، ص 5)

خلاصة

عرض هذا الفصل أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة وتطرّق إلى مختلف جوانبها، معتمداً في ذلك على إيضاح مفهومها وإبراز أهميتها في الحياة الإقتصادية، والتمييز بين أنواعها، كما حاول بيان الأسباب التي تولّد بعض القضايا والتطرّق إلى الإنعكاسات التي تنجم عنها، وعرضت السياسات المعتمدة لمعالجة مختلف المشكلات وما يترتّب عنها.

في ما يتعلق بقضية التنمية المستدامة، تم شرح المفهوم، وأسباب ظهورها، وعرض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية، كما تم التطرّق إلى الواقعين اللبناني والعالمي.

وفي ما يتعلق بقضية الخصخصة، تم التطرّق إلى المفهوم، وتحديد أهداف هذه القضية وأشكالها، بعد ذلك، تم تناول الواقعين اللبناني والعالمي.

أما بالنسبة إلى الإستثمار فقد عولج كمفهوم وعرضت أهميته في الحياة الإقتصادية ، والتطرّق إلى المعوقات التي تواجهه، وتم عرض أنواعه ومحدداته، بالإضافة إلى عرض الواقعين اللبناني والعالمي.

وحول دور الدولة الإقتصادي تمت معالجة هذه الأدوار في مختلف الأنظمة الإقتصادية وكذلك في الحياة الإقتصادية.

وحول قضايا البطالة والتضخم المالي والدين العام، تمت معالجة المفهوم والأنواع وعرض الأسباب الكامنة وراء هذه القضايا، مع شرح الإنعكاسات التي تولّدها والسياسات المناسبة لمواجهتها، مع عرض للواقعين اللبناني والعالمي.

ولمعرفة الحيّز الذي احتلّته هذه القضايا في المناهج المدرسية، لا بدّ من الاطلاع على تفاصيل منهج مادة الإقتصاد (الأهداف، المحتوى، والأنشطة) لبيان مدى تناوله لها والجوانب التي تطرّق إليها.

الباب الثاني:
الإطار التحليلي

الفصل الأول:

القضايا في منهج مادة الإقتصاد ورأي واضعيه

أولاً: القضايا في منهج مادة الإقتصاد.

١ ـالتنمية المستدامة

٢ ـالخصخصة

٣ ـالإستثمار

٤ ـدور الدولة الإقتصادي

٥ ـالبطالة

٦ ـالتضخم المالي

٧ ـ الدين العام

ثانياً: واضعو منهج المادة والقضايا المعاصرة.

تمهيد

يعرض هذا الفصل مدى تناول المنهج لأبرز القضايا المعاصرة والعناوين الرئيسية التي عالجها، كما ويعرض آراء بعض واضعي منهج المادة حول المنهج والقضايا الإقتصادية المعاصرة.

بعدما تم الكشف عن أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة ، والإضاءة على جوانبها الأساسية (المفهوم، الأنواع، الأهمية، الأسباب، الإنعكاسات،...)، يمكن إجر اء تحليل لمنهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث لبيان مدى طرحه لهذه القضايا والإضاءة على العناوين التي ذكرها وتلك التي أغفل عنها.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد لائحة محكات جرى من خلالها تحليل الأهداف التعلّمية لمنهج المادة والمحتوى والأنشطة التي تتعلق بالقضايا المعاصرة.

أولاً: القضايا في منهج مادة الإقتصاد.

تألف منهج مادة الإقتصاد من ثلاث كتيّبات، خصّص كل واحد منها لسنة ثانوية، وقد عرض كل كتيّب الأهداف العامة والتي صيغت بطريقة تجمع بين مادتي الإجتماع والإقتصاد.

صمم منهج مادتي الإقتصاد والإجتماع لكل صف بكتيّب يتضمن العناصر الثلاثة: المحتوى والأهداف التعليمية والأنشطة دون التقويم، الذي جاء لاحقاً في كتاب منفصل تحت اسم "دليل التقييم".

قبل تحليل منهج مادة الإقتصاد والكشف عن مد ى تضمنه لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، لا بد من الإطلاع على الأهداف العامة والخاصة بكل صف لمادة الإقتصاد لبيان مدى قدرة الأهداف التعلّمية على تحقيق هذه الأهداف.

يبرز الجدول التالي الأهداف العامة والأهداف الخاصة لكل صف من صفوف الثانوية الثلاثة لمادة الإقتصاد.

جدول رقم 5: الأهداف العامة والخاصة لمادة الإقتصاد.

الأهداف العامة[1] (لمادتي الإجتماع والإقتصاد)		
- يتمكن المتعلّم من تعميق إلمامه بالخصائص الثقافية والسلوكية والإقتصادية لمختلف الفئات الإجتماعية (العمرية، المهنية، الجنسية، الإقتصادية...). - يتحسس المتعلّم تداخل المعارف الإجتماعية والإقتصادية والإدارية وأهمية امتلاكها من أجل مقاربة متعددة الأبعاد للظواهر والقضايا الحياتية والمهنية. - يطّلع المتعلّم على مشكلات مجتمعه الإجتماعية والإقتصادية، ويتعرّف على قضاياه، ويعتاد على منهجية تشخيصها ومعالجتها بموضوعية. - يعمّق المتعلّم إدراكه البعد العلمي للمعارف الإجتماعية والإقتصادية والإدارية، وكذلك الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية للمعارف العلمية الصرفة. - يُعَقلن المتعلّم سلوكه الإقتصادي، يطوّر معرفته، ويعزّز حسّه بأهمية الإستثمار والإنتاج الوطنيين. - يطوّر المتعلّم تفاعله، بما يمكّنه من الإندماج الاجتماعي، والمشاركة في النشاطات التنموية في محيطه ويعتاد على استعمال المنهجية العلمية عند تعاطيه بالشأنين الإقتصادي والإجتماعي.		
الأهداف الخاصة للسنة الثانوية الأولى	**الأهداف الخاصة للسنة الثانوية الثانية**	**الأهداف الخاصة للسنة الثانوية الثالثة**
يكتسب المتعلّم المفاهيم الأساسية التي تمكّنه من التعرّف إلى الأوضاع الإقتصادية للمجتمع. يستعمل المتعلّم المفاهيم الاقتصادية الأساسية لمقاربة الواقع الاقتصادي المعاش. يتعرّف المتعلّم إلى المنشآت الإقتصادية من حيث الشكل القانوني والوظائف الإقتصادية والإدارية المختلفة. يتلمس المتعلّم المعطيات المادية والمالية والإدارية تمهيداً لفهم واقع الحياة الإقتصادية.	-يستوعب المتعلّم المفاهيم العملانية في المجالات الإقتصادية تحقيقاً لفهم أولي لأواليات الأنشطة الإقتصادية. يتمرّس المتعلّم بالاعمال التطبيقية ويجمع المعطيات من الميدان لتعزيز قدراته ومهاراته الشخصية. -يكتسب المتعلّم أصول القيام ببعض العمليات الأولية في التحليل الإقتصادي والمحاسبي.	- يتعرّف المتعلّم إلى التجارب التنموية العالمية لاستخلاص القوانين التي تؤهل البلد المعني للخروج من حال التخلّف الى حال التنمية. - يتعرّف المتعلّم إلى السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية التي تعتمدها الدولة لتنظيم الإقتصاد الوطني وتنميته. - يتعرّف المتعلّم إلى مبادىء التحليل الإقتصادي الكمّي والنوعي ويتمرّس ببعض الأعمال التطبيقية في المجالات الإقتصادية. - يكتسب المتعلّم بعض مفاهيم علم الإدارة وأسسها.

في قراءة للأهداف العامة لمادتي الإقتصاد والإجتماع، يتبيّن أنها واقعية تلامس الواقع الإقتصادي والإجتماعي المعاش، فهي تقدّم للمتعلم المعارف اللازمة التي تجعله يفهم ما يدور من حوله من مشكلات. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الأهداف في توظيف هذه المعارف بغية مساندته بالإنخراط في مجتمعه وإبداء رأيه، والعمل على حل المشكلات بطريقة علمية. أما من حيث وضوح الصياغة، لا تتضمن هذه الأهداف أية لبس، إذ يفهمها القارئ بسهولة.

[1] *حسب ما وردت في المناهج اللبنانية، 1997، ص 678*

أما فيما يتعلق بالأهداف الخاصة، فهي ترتكز على تأمين المعارف واكتساب المفاهيم والمعطيات الإقتصادية والإدارية وذلك بغية فهم الواقع المعاش، كما وقيامه بالأعمال التطبيقية بغية تعزيز قدراته ومهاراته الشخصية.

إن الأهداف العامة والخاصة **واقعية تعالج القضايا والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية وتستجيب لتطلّعات المتعلم كونها نابعة من حياته اليومية، كما أنها واضحة وقابلة للفهم دون لبس في المعنى وقابلة للتحقّق.**

فهل استطاعت الأهداف التعلّمية أن تترجم هذه الأهداف العامة لتوضيح المشكلات والقضايا الإقتصادية المعاصرة التي تشغل العالم؟

1- قضية التنمية المستدامة في منهج المادة.

أ- التنمية المستدامة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث

جدول رقم 6: مدى توافر قضية التنمية المستدامة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
الأهداف	لا أهداف	لا أهداف	-يكتشف المتعلم أن مفهوم التنمية هو من المفاهيم الحديثة الذي اكتسب مضامين مختلفة، وطبّق عبر استراتيجيات وسياسات متنوعة منذ نشوئه في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. -يميز المتعلم بين مختلف أنواع المؤشرات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والسكانية والثقافية والتربوية والسياسية والصحية وخلافها التي تسمح بالتعرّف إلى مدى التقدم في مجالات التنمية. -يتعرّف إلى العناصر المكوّنة لكل نوع من أنواع المؤشرات وإلى كيفية إحتساب بعضها. -يحيط بالمؤشرات الرئيسية التي تعتمدها الهيئات الدولية (البنك الدولي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ...) لقياس مستويات التنمية المحققة في المجالات المتنوعة. -يتعرف المتعلم إلى أبرز نماذج التنمية في البلدان النامية. -يلم بالإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب معالجة ما ينجم عنها.
المحتوى	لا محتوى	لا محتوى	١ -قضايا النمو والتنمية (...) 4-1 مفهوم التنمية ومؤشراتها - تطور مفهوم التنمية (من النمو الإقتصادي إلى التنمية البشرية

			المستدامة) • مفهوم النمو الإقتصادي (كمّي) • مفهوم التنمية (نوعي) تغير في البنى • تنمية الموارد البشرية • مفهوم الحاجات الأساسية • مفهوم التنمية البشرية المستدامة - مؤشرات التنمية: • الإقتصادية • المالية • الإجتماعية • الديموغرافية • الثقافية والتربوية • السياسية • الصحية 5-1 تجارب التنمية في الدول النامية أ - نماذج التنمية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية - التصنيع الثقيل (الجزائر) - تصنيع بدائل الإستيراد (مصر) ب -أزمة التنمية في الثمانينات ونهاية عصر النماذج ج- تجارب برمجة التصنيع (شرق آسيا) د- الإتجاهات الحديثة على صعيد التنمية. -برامج التصحيح الهيكلي
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة	- الاطلاع على بعض تقارير المنظمات الدولية ولا سيما: • تقارير البنك الدولي عن أوضاع التنمية في العالم. • تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية. - مناقشة نصوص عن أوضاع وحالات تنموية في العالم. - عرض أفلام وثائقية عن تجارب تنموية ومناقشتها مع مختصين - الاطلاع على الخطط التنموية للبنان ومناقشة توجهاتها.
التقويم	**غير متوفر في منهج المادة للسنوات الثلاث**		
ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

يظهر الجدول رقم 6، أن قضية التنمية المستدامة لم تدرج في منهج الصفين الثانويين الأول والثاني. أما منهج الثانوي الثالث، فقد تناول قضية التنمية، حيث عُرضت ستة أهداف تتناول مفهوم التنمية ومختلف مؤشراتها والإضاءة على أبرز نماذج التنمية في البلدان النامية.

وفي ما خص محتوى المنهج، فقد طرح المحور الأول "قضايا النمو والتنمية" كيفية تطور مفهوم التنمية من خلال الحديث عن مفاهيم النمو الإقتصادي، التنمية، تنمية الموارد

البشرية، الحاجات الأساسية، التنمية البشرية المستدامة. بعد ذلك، تم تعداد مؤشرات التنمية الإقتصادية، المالية، الإجتماعية، الديموغرافية، الثقافية والتربوية، السياسية، والصحية.

من ثم عُرضت بعض تجارب التنمية في الدول النامية عبر طرح نماذج التنمية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية والتي سلكت مسارين، يتمثل الأول بالتصنيع الثقيل كالجزائر، أما الثاني، يتمحور حول تصنيع بدائل الإستيراد كمصر. بعدها عُرضت أزمة التنمية في الثمانينات ونهاية عصر النماذج من خلال إستعراض تجارب برمجة التصنيع في شرق آسيا والإتجاهات الحديثة على صعيد التنمية وبرامج التصحيح الهيكلي.

أما فيما يتعلّق بالوسائل والأنشطة وعلى خلاف أغلبية المواضيع المطروحة في منهج الثانوي الثالث ، فقد ورد ت أربعة أنشطة تهدف إلى الإطلاع على بعض تقارير المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإضاءة على واقع التنمية في العالم. بالإضافة إلى مناقشة نصوص تعرض أوضاع تنموية في العالم. كما وعرض أفلام وثائقية تبيّن بعض التجارب تمهيداً لمناقشتها. أما النشاط الأخير فيقضي بالإطلاع على الخطط التنموية في لبنان ومناقشتها.

وبالنسبة للملاحظات، لم يتم تسجيل أي ملاحظة حول قضايا النمو والتنمية.

وفي ما خص التقويم، فهو لم يرد في المنهج ولم يخصص له أي خانة.

الجدير ذكره، أنه تم إصدار في وقت لاحق لا يقل عن ثلاث سنوات من صدور المناهج، كتاب منفصل تحت اسم "دليل التقييم" تضمن إلى جانب الكفايات ومجالاتها لمادتي الإقتصاد والإجتماع ، للصفوف الثانوية الثلاث ، نماذج أسئلة من شأنها أن تساعد في عملية تقويم الكفايات المرتبطة بالمجالات الثلاث.

ب- تحليل قضية التنمية المستدامة في منهج المادة.

بعد عرض كل ما تضمّنه منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث حول قضية التنمية المستدامة، وبعد ما تبيّن أن هذه القضية لم تطرح إلا في الصف الثانوي الثالث، تكوّنت مجموعة من الملاحظات:

جاء محتوى المنهج مطابقاً لما ورد في أهداف المحور المخصص لعرض قضايا النمو والتنمية، أكان من خلال تعريف مفهوم النمو والتنمية، أو من خلال عرض المؤشرات التي

أوردها المحتوى كما تضمنتها الأهداف التعلّمية، أو حتى من خلال عرض تجارب التنمية.

ولكن الجدير ذكره، أن المنهج لم يطرح المؤشرات البيئية إلى جانب المؤشرات الأخرى والتي تعتبر بعداً رئيساً من أبعاد التنمية.

أما فيما يتعلّق بمفهوم التنمية المستدامة فقد ورد هذا المفهوم ضمن المنهج في سبيل إيضاح مفهوم التنمية وليس للإضاءة عليه وعلى أهميته.

وفي نهاية هذا المحور، استند المنهج إلى تجارب تنموية حصلت في بعض البلدان ولم يلتفت إلى الواقع اللبناني، بل تجاهله تجاه لاً تاماً في كل من أهدافه ومحتواه، واقتصر الأمر على تلمّس الواقع اللبناني في الوسائل والأنشطة المطروحة والتي تقضي بمناقشة بيانات تتعلق بالوضع اللبناني. فهل هذا الأمر يكفي لأن يفهم المتعلّم واقع بلده؟

أما من ناحية الصياغة، فقد تم إعتماد أسلوب الشرح في الأهداف التعلمّية مع العلم أنه من شروط صياغة الأهداف يجب الإبتعاد عن **تحديد محتويات مادة التعلم وموضوعاته بدلاً من ناتج التعلّم.**

بناءً على ما ورد، يمكن التحقق من لائحة المعاييرالتي من شأنها تقويم عناصر المنهج لمعرفة مدى معالجتها لقضية التنمية المستدامة.

(1) - الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

يتبيّن جليّاً من خلال الجدول رقم 6، أنه لم يتم التقيّد بشروط صياغة الأهداف التعلّمية المتعلقة بقضية التنمية. فهي غير واضحة ومحددة ومجملها غير قابل للقياس نظراً لعدم إستعمال الأفعال الإجرائية (يكتشف، يحيط، يتعرّف). بالإضافة إلى ذلك، تم إعتماد أسلوب الشرح في الأهداف التعلمّية مع العلم أنه من شروط صياغة الأهداف يجب الإبتعاد عن تحديد محتويات مادة التعلم وموضوعاته بدلاً من ناتج التعلّم.

- ✓ **تناول الواقع اللبناني:**

يظهر الجدول رقم 6 أن الأهداف لم تلحظ الواقع اللبناني بل اقتصر الأمر على إطلاع المتعلم على أبرز نماذج التنمية في البلدان النامية.

✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

إن معظم الأهداف المذكورة في قضية التنمية والتي اقتصرت فقط على منهج الثانوي الثالث لا تتعدى الإطار المعرفي وهي تفتقر للنوع المهاراتي والموقفي.

✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

إن أغلبية الأفعال المستخدمة في الأهداف المخصصة لبيان مفهوم التنمية غير قابلة للقياس، كما أنها ترتكز على الجانب النظري دون التطبيقي منه كأن يقال يتعرّف إلى أبرز نماذج التنمية، أو يلم بالإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية، وغيرها...

بعد عرض مختلف المحكات المتعلقة بالأهداف التعلّمية حول التنمية المستدامة ، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 7: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بقضية التنمية المستدامة.

قضية التنمية المستدامة	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تراعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

جاء محتوى المنهج مطابقاً لما ورد في أهداف المحور المخصص لعرض قضايا النمو والتنمية، أكان من خلال تعريف مفهوم النمو والتنمية، أو من خلال عرض المؤشرات التي أوردها المحتوى كما تضمنتها الأهداف التعلّمية، أو حتى من خلال عرض تجارب التنمية.

✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

يبيّن الجدول رقم 6 أن مفهوم التنمية المستدامة قد أثير خلال الحديث عن تطور مفهوم التنمية دون أن تتم الإضاءة على تفاصيل هذا المفهوم وأهدافه وأهميته. كما أنه عند تعداد مؤشرات التنمية، لم يلتفت محتوى المنهج إلى المؤشرات البيئية التي تعتبر بعداً رئيساً من أبعاد التنمية المستدامة ولم يطرحها إلى جانب المؤشرات الأخرى.

إذن يمكن القول، **أن مفهوم التنمية المستدامة ورد ضمن المنهج لشرح مفهوم التنمية وليس لمعالجته و الإضاءة على أهميته. بمعنى آخر، إن المنهج لم يعالج قضية التنمية المستدامة بالعمق والشمول الكافيين لإبراز أدوارها وأهميتها.**

- ✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

من خلال الجدول رقم 6 يتبيّن أن محتوى المنهج تطرّق إلى تجارب التنمية في بعض الدول النامية (مصر والجزائر) بعد فترة الحرب العالمية الثانية، كما تم التطرّق إلى أزمة التنمية في الثمانينات. هذا الأمر، يسمح بالقول أن محتوى المنهج لم يراع الإتجاهات المعاصرة للقضية (الحداثة) رغم صدوره في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، لأن مفهوم التنمية المستدامة شهد تطورات بارزة في تسعينيات القرن الماضي التي عرفت تجارب تنموية لافتة.

- ✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

لم يتطرّق المحتوى إلى الواقع اللبناني بل اكتفى فقط بعرض تجارب تنموية حصلت في كل من مصر والجزائر.

- ✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

لم تطرح قضية التنمية المستدامة في كل من السنتين الثانويتين الأولى والثانية، بل اقتصر طرحها فقط في السنة الثانوية الثالثة، وهذا الأمر يفقد التدرّج في العمق والدقة والتحليل كونها لم تطرح إلا في المرحلة الثانوية وفي صف واحد وضمن محور واحد. لذا، لا يمكن الحديث عن التتابع والإستمرارية في المعرفة المتعلقة بقضية التنمية المستدامة.

بعد عرض مختلف المحكات المتعلقة بالمحتوى حول التنمية المستدامة، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 8 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بالتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ	X				
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ		X	X	X	X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

- ✓ **تسهم في تحقيق الأهداف:**

تتمحور النشاطات الأربعة الواردة في المنهج حول مناقشة تقارير وأفلام وثائقية تطال برامج تنموية حول العالم. أما الأهداف المعلنة فلم تنحصر بإظهار التجارب التنموية، بل سعت أيضاً إلى الإضاءة على مفهوم التنمية وتطوره والتمييز بين مؤشراته وعناصره. هذا الأمر يسمح بالقول أن الأنشطة طالت جزءاً من الأهداف دون سواها.

- ✓ **ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج:**

يتبيّن من خلال قراءة الجدول رقم 6 أن الأنشطة لا ترتبط بشكل مباشر بالمحتوى. إذ تضمّن المحتوى مفهوم التنمية ومؤشراتها، بالإضافة إلى تجارب تنموية حدثت في بعض الدول النامية، وتم عرض إتجاهات التنمية الحديثة، وقد غطت الأنشطة جزءاً بسيطاً من هذا المحتوى.

- ✓ **تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم:**

تسهم الأنشطة الواردة إلى حد ما في اكتساب الخبرات والمفاهيم لدى المتعلم، كونها تقوم على المناقشات والحوارات والتي من شأنها أن تنمّي معارفه حول الموضوع المطروح.

- ✓ **تساعد على تنمية مهارات التفكير:**

لم تتنوّع الأنشطة لتطال المجالات المعرفية والمهارية والموقفية، إنما اقتصرت فقط على المجال المعرفي. هذا الأمر لا يسمح بتنمية مهارات التفكير من جوانبه كافة بل فقط الجانب المعرفي.

- ✓ **قابلة للتحقق:**

تهدف الأنشطة التي تتعلق بقضية التنمية إلى الإطلاع على تقارير تنموية ومشاهدة أفلام وثائقية ومناقشتها. وهذه الأنشطة تمتاز بسهولة تحقيقها إذا توفّر لها الوقت الكافي لإنجازها.

بعد عرض مختلف المحكات المتعلقة بالوسائل والأنشطة حول التنمية المستدامة، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 9: لائحة محكات تحليل وسائل وأنشطة منهج المادة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة	تسهم في تحقيق الأهداف	ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج	تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم	تساعد على تنمية مهارات التفكير	قابلة للتحقق
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما	X		X		X
غير كافٍ		X		X	

2- قضية الخصخصة في منهج المادة.

أ - الخصخصة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث

يبيّن الجدول التالي قضية الخصخصة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

جدول رقم 10: تفاصيل منهج المادة[1] المتعلقة بقضية الخصخصة.

	السنة الثانوية الأولى	**السنة الثانوية الثانية**	**السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)**
الأهداف	لا أهداف	لا أهداف	-يلم بالإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب معالجة ما ينجم عنها.
المحتوى	لا محتوى	لا محتوى	١ -قضايا النمو والتنمية (...)* 5-1 تجارب التنمية في الدول النامية (...)** - برامج التصحيح الهيكلي
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة
التقويم	**غير متوفر في منهج المادة للسنوات الثلاث**		
ملاحظات* **	لا ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

** تمثل المحور الأول الوارد في المنهج؛*
*** له محتوى ولكن لا علاقة له بموضوع البحث؛*
**** هي خانة من الخانات الأربع الواردة في المنهج.*

يظهر الجدول رقم 10، أن قضية الخصخصة لم تطرح في كل من منهجي السنتين الثانويتين الأولى والثانية. بينما يعرض منهج الثانوي الثالث هذه القضية من خلال عرض الإتجاهات الحديثة التي تلجأ إليها المراكز الإقتصادية الدولية لدعم التنمية. لذا وخلال طرح

[1] *) يمكن الإطلاع على بعض صفحات من منهج مادة الإقتصاد في الملحق رقم (9).*

للتجارب التنموية الحاصلة في الدول النامية وردت عبارة برامج التصحيح الهيكلي حيث تعتبر الخصخصة جزءاً منها.

أما بخصوص خانة الوسائل والأنشطة، فلم يقترح المنهج أي وسيلة أو نشاط ما. كذلك الأمر، خلت خانة الملاحظات من أي تعليق أو ملاحظة.

وفيما يتعلّق بعنصر التقويم ، فهو غائب عن صفحات المناهج اللبنانية ولم يخصص له أي خانة، (حتى صدور دليل التقييم سنة 1999).

ب -تحليل قضية الخصخصة في المنهج المادة.

إن مفهوم الخصخصة ليس حديثاً ولم يولد مع ولادة الألفية الجديدة، إنما هو عملية إعتمدتها معظم الدول وخصوصاً الدول النامية في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي للخروج من أزماتها المالية والتخفيف من أعبائها ومديونيتها.

إن تسليط الضوء على الفترة التي برزت فيها عملية الخصخصة تهدف إلى التأكيد على أنها ليست مفهوماً حديثاً ظهر بعد إعداد المناهج اللبنانية في نسختها الأخيرة الصادرة سنة 1997. لأنه بعد الإطلاع المعمّق على منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث، تبيّن أنه لا يتضمن أي هدف يتناول قضية الخصخصة، رغم الحديث عن قضايا النمو والتنمية وعرض مؤشراتها وأبرز نماذجها، والتي تعتبر من أبرز العناصر التي تقود نحو التنمية وفق الحياة الإقتصادية المعاصرة.

إن هذا التهميش الحاصل في غايات المادة وأهدافها إنسحب على محتوى كل من منهج الصفين الثانويين الأول والثاني الذي لم يتضمن أي عبارة أو كلمة تشير إلى قضية الخصخصة.

أما في ما خص محتوى منهج الثانوي الثالث، وتحديداً في المحور الأول منه المخصص لعرض قضايا النمو والتنمية، فقد ورد خلال الحديث عن تجارب التنمية في الدول النامية وتحديداً عند التطرّق إلى الإتجاهات الحديثة على صعيد التنمية ، عبارة "برامج التصحيح الهيكلي"، التي تعتبر الخصخصة جزءاً لا يتجزأ منها ، إلا أن محتوى المنهج لم يذكر هذا المفهوم، ولم يتطرّق إليه كقضية لها أبعادها وأهدافها، بل اكتفى فقط بالإشارة إلى عبارة "برامج التصحيح الهيكلي"

إذن ما ورد في محتوى منهج الثانوي الثالث حول الإتجاهات الحديثة على صعيد التنمية المتمثلة ببرامج التصحيح الهيكلي يحقّق الهدف التعلّمي الوارد في هذا المحور والذي يتناول الإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب المعالجة. بمعنى آخر، ذكرت عبارة برامج التصحيح الهيكلي لتحقيق أهداف المنهج المتعل قة بقضايا النمو والتنمية.

واللافت في الأمر، أنه تم عرض تجارب تنموية لبعض البلدان العربية والآسيوية (مصر والجزائر وشرق آسيا) دون أن يخصص للبنان أي مساحة تصف حالته التنموية والواقع المعاش.

أما بالنسبة للخانات الأخرى الواردة في المنهج أي الوسائل والأنشطة والملاحظات، فهي خانات فارغة لا تتضمن أي طرق ووسائل للعرض أو شروحات أو تعليقات.

إذن، وبناءً على ما سبق، يمكن تحليل مكوّنات منهج مادة الإقتصاد في ما يتعلق بقضية الخصخصة للتعرّف على مدى عرض هذه القضية وكيفية طرحها.

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

لم يرد ضمن منهج المادة في سنواته الثلاثة أي هدف يتعلق بقضية الخصخصة، وما ورد في الجدول رقم 10 في خانة الأهداف، لا يعبّر بشكل مباشر عن هذه القضية، إنما لفهم المقصود منه لا بد من قراءة ما جاء في المحتوى ليتبيّن أنه يتناول برامج التصحيح الهيكلي.

إذن، يمكن القول، أن صياغة الهدف لم تكن واضحة ولا دقيقة، كما أنه لا يمكن قياسه لأنه صيغ بفعلٍ غير إجرائي.

- ✓ **تتناول الواقع اللبناني:**

بما أن قضية الخصخصة لم تطرح في أهداف منهج المادة في سنواته الثلاثة، هذا الأمر يخلص لاعتبار أنه لم تتم الإشارة إلى الواقع اللبناني.

- ✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

لا يمكن الحديث عن أنواع الأهداف المستخدمة في ظل غياب الأهداف التي تتناول هذه القضية.

- ✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

لا يمكن مناقشة هذا المحك في ظل غياب الأهداف التي تتناول هذه القضية.

من خلال المعطيات السابقة، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم11: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلمّية المتعلقة بقضية الخصخصة.

قضية الخصخصة	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	تتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تتواعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

رغم التهميش الحاصل في عرض قضية الخصخصة ضمن الأهداف التعلّمية، إلا أن المحتوى أشار إلى هذه القضية بذكر عبارة " برامج التصحيح الهيكلي".

✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

يظهر الجدول رقم 10 أن محتوى منهج المادة قد تطرّق إلى برامج التصحيح الهيكلي دون أن تتم الإشارة إلى ماذا تتضمن هذه البرامج، أو إلى أي تفصيل يطال قضية الخصخصة. لذلك يمكن إعتبار أن محتوى المنهج لم يساعد في اكتساب هذه القضية.

وبما أن المنهج لم يتطرّق إلى قضية الخصخصة لا في أهدافه ولا محتواه، لذا لا يمكن التكلّم عن حداثة المحتوى، وعن تطرّقه للواقع المحلي والعالمي، والإستمرارية والتتابع.

جدول رقم 12: لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بقضية الخصخصة.

الخصخصة	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

لم يرد في منهج المادة أي وسيلة أو نشاط يتعلّق بقضية الخصخصة.

3- الإستثمار في منهج المادة.

لا شك أن الإقتصاد المزدهر مبنيّ على الإستثمار نظراً لأهميته البالغة في تخفيض معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو والتنمية، وكونه المساهم في التقليل من آفات المجتمع كالفقر والجوع والإنحرافات والركن الأساس في تحقيق التطور والتقدم وخلق المنافسة.

هل تمت معالجة هذه القضية المهمة في مناهج مادة الإقتصاد؟ وهل استطاعت أن تظهر أهميتها في الحياة الإقتصادية؟

للإضاءة أكثر على أهمية الإستثمار ودوره في الحياة الإقتصادية وكونه محور الإهتمامات في تخطيط ورسم السياسات الإقتصادية الملائمة، لا بدّ من تحليل منهج المادة لمعرفة مدى تناوله وإبرازه لهذه القضية المهمة.

أ - الإستثمار في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

يوضح الجدول التالي مدى ورود قضية الإستثمار في منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث.

جدول رقم 13: تفاصيل منهج المادة للصفوف الثانوية الثلاث التي تتعلق بالإستثمار.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
الأهداف	لا أهداف	-يلم بطرق إحتساب المجمّعات الإقتصادية الرئيسية -يتعرّف إلى مختلف المؤشرات والمعاملات الإقتصادية التي تسمح بفهم الواقع الإقتصادي. -يميز بين عناصر الميزانية في المحاسبة العامة وعناصر حساب الإستثمار -يلم المتعلم بالمستندين الماليين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما المحاسبة العامة للمنشأة الإقتصادية وهما: الميزانية وحساب الإستثمار. -يتعرّف إلى طريقة إحتساب العناصر التي يتألف منها هذين المستندين.	-يكتسب المتعلم التقنيات اللازمة للقيام ببعض العمليات الحسابية والمالية المرتبطة بنشاط المنشأة. -يتمرّس بالأعمال التطبيقية لتجميع المعطيات والمعلومات والإحصاءات الإقتصادية المالية لمعالجتها.
المحتوى	**6-* استعمالات الدخل الأسري:** أوجه الإدخار: الإكتناز، الإيداعات المصرفية، الإستثمار المباشر، ...	**١ - * المحاسبة الوطنية: (...)** 2.3- قواعد المحاسبة الوطنية: -التوازن بين الموارد والإستعمالات -الحسابات الإقتصادية: -حساب الإنتاج -حساب الدخل وإستعمالاته -حساب الإستثمار -حساب رأس المال	**٥ -* الحسابات الإقتصادية والمالية:** -الكلفة المتغيرة والثابتة -دالة الإستهلاك -دالة الإنتاج - الإستثمار -الفائدة البسيطة والفائدة المركبة

		2.5- المعاملات الإقتصادية الرئيسية: - معدل الإدخار - معدل الإستثمار - ميل الإستيراد - (...) **7- * المحاسبة العامة: (...)** 7.2- حساب الإستثمار: - عناصر النفقات - عناصر المقبوضات - ناتج الإستثمار	-الجدوى الإقتصادية -مدخل إلى التحليل المالي
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	تجسيد الحسابات والإطلاع عليها ودراستها من خلال وثيقة الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى.	لا وسائل وأنشطة
التقويم	**غير متوفر في منهج المادة للسنوات الثلاث**		
ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

** تمثل رقم المحور الوارد في المنهج؛*

يظهر الجدول رقم 13، أن قضية الإستثمار لم تطرح في الصف الثانوي الأول ولم يتم عرض أي هدف بهذا الخصوص. و هذا الأمر قد انسحب على المحتوى الذي لم يتطرّق إلى هذه القضية.

أما بخصوص منهج الصف الثانوي الثاني، فقد ورد من ضمن أهدافه الإستثمار وكيفية إحتساب معدله كونه مؤشراً بارزاً من المؤشرات التي تسمح بفهم الواقع الإقتصادي، وكونه مستنداً مهماً إلى جانب الميزانية تستند عليهما المحاسبة العامة للمنشأة الإقتصادية.

تطبيقاً لما ورد في أهداف المنهج، عرض المحتوى حساب الإستثمار إلى جانب حسابات أخرى وذلك من خلال معالجة المحاسبة الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية عند معالجة المحاسبة العامة.

أما الوسائل والأنشطة التي عرضها المنهج والتي من شأنها أن توضح الأهداف والمحتوى، فهي تتمحور حول الإطلاع على وثيقة الحسابات الوطنية بغية مناقشتها ومقارنتها مع بلدان أخرى.

بعد السنتين الأولى والثانية الثانوية، أعيد طرح الإستثمار في أهداف ومحتوى منهج السنة الثانوية الثالثة وذلك عن د طرح العمليات الحسابية والمالية المرتبطة بنشاط المنشأة كدالة الإستهلاك، دالة الإنتاج، الإستثمار، الجدوى الإقتصادية، ...

وفي ما يتعلّق بالوسائل والأنشطة، فهي خالية من أي وسيلة أو نشاط في كل من السنتين الثانويتين الأولى والثالثة، واقتصر الأمر على عرض نشاط وحيد في السنة الثانوية الثانية. وبقيت خانة الملاحظات خالية من أي ملاحظة أو تعليق.

ب- تحليل مفهوم الإستثمار في منهج المادة.

يتبيّن من خلال جدول رقم 13 أن قضية الإستثمار قد أثيرت في منهج المادة وتحديداً في كل من السنتين الثانويتين الثانية والثالثة. ولكنها لم تطرح من الناحية النظرية (المفهوم، الأهمية، الأنواع...)، بل اقتصر التطرّق إليها من الناحية التطبيقية من خلال طرح مختلف المعادلات والقواعد الحسابية.

للإضاءة أكثر على تفاصيل منهج المادة المتعلق بقضية الإستثمار (الأهداف والمحتوى والطرائق والوسائل)، ينبغي تحليلها من خلال مناقشة مجموعة من المحكات لمعرفة مدى توفر شروط الصياغة، ومدى طرح الواقع المحلي وغير ذلك، ...

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

رغم تعدد الأهداف التي تعرض الإستثمار في كل من السنتين الثانويتين الثانية والثالثة، إلا أن أغلبيتها لم تراعي شروط الصياغة، إذ أن أغلبية الأفعال المستخدمة في صياغة الأهداف غير قابلة للقياس (يلم، يتعرّف، يكتسب، يتمرّس).

- ✓ **تناول الواقع اللبناني:**

لم يرد في الأهداف المذكورة أي هدف يعرض واقع الإستثمار في لبنان أو حتى التطرّق إلى الحسابات الوطنية المتعلقة بحسابات الإستثمار.

- ✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

إن الأهداف الواردة في منهج المادة والمتعلقة بقضية الإستثمار لا تتعدى المستوى المعرفي التي تهدف إلى فهم المتعلم لمختلف المؤشرات والمعاملات الإقتصادية وتدريبه على احتساب بعض الحسابات، هذا الأمر يسمح بتناول نوعين من الأهداف: المعرفية والمهارية.

✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

يظهر الجدول رقم 13 أن الأهداف الواردة ضمنه قد اقتصرت على الجانب التطبيقي من خلال تمرين المتعلم على القيام ببعض الأعمال التطبيقية واحتساب بعض المعادلات الحسابية، دون التطرّق إلى الجانب النظري الذي يشرح مفهوم الإستثمار وجوانبه.

وفقاً لما ورد، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 14: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلمّية المتعلقة بالإستثمار.

قضية الإستثمار	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تراعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					X
غير كافٍ	X	X	X	X	

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

تناولت أغلبية الأهداف قضية الإستثمار من الناحية التطبيقية، وجاء المحتوى مطابقاً تماماً لهذه الأهداف من خلال عرضه لمختلف الحسابات والمعادلات.

✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

لم يتناول المحتوى قضية الإستثمار كمفهوم وإبراز أدواره وأهميته وأنواعه، إنما اكتفى فقط بعرض بعض القواعد الحسابية. لا يحقق هذا الأمر الشمول والعمق كونه لم يتم تناول جوانب القضية.

✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

لم يتطرق محتوى المنهج إلى أي تفاصيل تطال قضية الإستثمار من الناحية النظرية أي المفهوم والأهمية والأنواع، ففي ظل هذا الغياب لا يمكن الحديث عن حداثة المحتوى.

✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

لم يعرض محتوى المنهج أي تفصيل أو عنوان يشير إلى الواقعين المحلي والعالمي.

✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

عرضت بعض القضايا التي تتعلق بالإستثمار في السنوات الثلاث ولكن دون الغوص

في تفاصيل هذه القضية في أي من هذه السنوات، لذا لا يتسم المحتوى بالإستمرارية والتتابع.

بناءً على ما سبق، يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم 15 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بالإستثمار.

الإستثمار	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ	X				
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ		X	X	X	X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

- ✓ **تسهم في تحقيق الأهداف:**

إن النشاط الوارد في جدول رقم 13 يتناسب إلى حد ما مع أهداف المنهج التي لم تطرح قضية الإستثمار كمفهوم وأنواع، إنما فقط من خلال بعض المعادلات الحسابية ويساهم النشاط في تحقيق ذلك.

- ✓ **ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج:**

يتضمن المحتوى تفاصيل تتعلق بمعادلات حسابية للإستثمار، كذلك الأمر بالنسبة للنشاط الوارد في المنهج، ما يعني أنه يرتبط بما ورد في المحتوى.

- ✓ **تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم:**

لا يطرح هذا النشاط الإستثمار كمفهوم بل كمعطيات حسابية لذا فهو لا يساعد على اكتساب مختلف الخبرات والمفاهيم.

- ✓ **تساعد على تنمية مهارات التفكير:**

يسمح هذا النشاط بفهم حسابات الإستثمار ودورها في الحسابات الوطنية بغية مقارنتها مع بلدان أخرى، ولكن عدم تعدد الأنشطة وشمولها لجوانب القضية كافة يجعلها تساعد إلى حد ما على تنمية مهارات التفكير لدى المتعلم.

- ✓ **قابلة للتحقق:**

لا يحمل النشاط الوارد في الجدول رقم 13 تعقيدات بل هو سهل وقابل للتحقّق.

جدول رقم16: لائحة محكات تحليل وسائل وأنشطة منهج المادة المتعلقة بقضية الإستثمار.

الإستثمار	تسهم في تحقيق الأهداف	ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج	تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم	تساعد على تنمية مهارات التفكير	قابلة للتحقق
كافٍ					X
كافٍ إلى حد ما	X	X		X	
غير كافٍ			X		

4- دور الدولة الإقتصادي في منهج المادة.

أ - دور الدولة الإقتصادي في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

جدول رقم 17: تفاصيل منهج المادة للصفوف الثانوية الثلاث التي تتعلق بدور الدولة الإقتصادي.

	الأهداف	المحتوى	الوسائل والأنشطة
السنة الثانوية الأولى	-يطلع على القوانين والأنظمة المرعية الإجراء الناظمة لعلاقات العمل داخل المؤسسة لا سيما قانون العمل والتشريعات الأخرى.	**2- العمل والقوى العاملة (...)** 2.3- علاقات العمل داخل المنشأة: المحاور الأساسية لقانون العمل والتشريعات المنظمة لعلاقات العمل: - تحديد أوقات العمل - العمل النقابي - الحماية من مخاطر العمل - التقديمات الإجتماعية - الحد الأدنى للأجور	لا وسائل وأنشطة
	-يتعرّف المتعلم إلى أنواع ووظائف المنشآت الإقتصادية القائمة في مختلف قطاعات العمل.	**١ -المنشأة الإقتصادية: (...)** 4.3- أنواعها من حيث الشكل القانوني: (...) - منشآت القطاع العام - منشآت القطاع المختلط - المنشآت التعاونية	القيام بزيارة ميدانية لبعض المنشآت الإقتصادية والتعرّف إليها تفصيلياً من خلال إستمارة تتضمن أسئلة حول نوع نشاطها.
	-يتعرّف إلى السياسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها التخفيف من الفروقات الإجتماعية والإقتصادية.	**5- الدخل: (...)** 5.3- إعادة توزيع الدخل: - السياسة الضريبية - التحويلات الإجتماعية وسياسة الحماية الإجتماعية	لا وسائل وأنشطة
السنة الثانوية الثانية	- يلاحظ المتعلم مجرى النشاط الإقتصادي على المستوى الوطني ويتبين الأطراف الفاعلة فيه. - يتعرّف إلى مختلف الأدوار	**١ -الدائرة الإقتصادية** ١.١ - الأطراف الفاعلة إقتصادياً: الأسر، المنشآت الإقتصادية، الإدارات العامة، المؤسسات المالية، الخارج (الدور الإقتصادي لكل منها)	التعرّف من خلال وثيقة مشروع الموازنة العامة إلى مصادر الإيرادات وأبواب الإنفاق والنسب المرصودة لها.

	والوظائف الإقتصادية لكل طرف من الأطراف.	١.٢ المعليات الإقتصادية الأساسية ١.٣ المدائرة الإقتصادية: الربط بين الأطراف الفاعلة إقتصادياً والعمليات الإقتصادية الأساسية.	
	- يلم بوظيفة المحاسبة الوطنية على مستويي تحليل العمليات وتأطير السياسات الإقتصادية. - يتعرّف إلى الدور الذي تلعبه المحاسبة الوطنية في فهم الأوضاع الإقتصادية العامة.	**2- المحاسبة الوطنية: (...)** 2.2- وظيفة المحاسبة الوطنية: - تحليل التشابكات - تأطير ودليل السياسات الإقتصادية	تجسيد الحسابات الوطنية والإطلاع عليها ودراستها من خلال وثيقة الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى.
	-يكوّن فكرة أولية عن الدور الذي تلعبه المصارف بشكل عام والمصرف المركزي بشكل خاص في عملية خلق النقود وإتلافها والتحكّم بالكتلة النقدية.	**3- النقود والمصارف:** (...) 3.4- خلق النقود: - دور المصارف - دور البنك المركزي - الكتلة النقدية 3.5- البنك المركزي والسياسة النقدية	القيام بزيارات استطلاع ميدانية لبعض المصارف للتعرّف إلى بعض أنواع العمليات المصرفية التي تقوم بها من خلال إختصاصها.
	-يتعرّف إلى أهم العوامل التي تدخل في عملية تحديد الأسعار ومنها بشكل خاص: كلفة الإنتاج، غياب بعض شروط المنافسة ، تدخلات الدولة.	**4- إواليات السوق:** (...) 4.6- تدخلات الدولة في السوق	لا وسائل وأنشطة
	-يتعرّف المتعلم إلى العناصر المكوّنة لميزان المدفوعات. - يتعرّف إلى مختلف السياسات والإجراءات المعتمدة حالياً لتنظيم العلاقات بين الإقتصاد الوطني والإقتصادات الأخرى (الحمائية، التبادل الحر والأسواق المشتركة)	**5-المبادلات الإقتصادية الخارجية:** 5.1- عناصر ميزان المدفوعات (...) 5.4- سياسات التجارة الخارجية: - الحمائية، - التبادل الحر، - مناطق التبادل الحر، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي).	جمع بيانات حول: -الحسابات الوطنية -ميزان المدفوعات -الموازنة العامة عرض هذه البيانات في الصف ومناقشتها بهدف إستخلاص الخصائص ومقارنتها بمثيلاتها خلال فترات زمنية متتالية مع بلدان أخرى.
	يطلع على دور المالية العامة في الموازنة بينهما وانعكاسات هذا الدور على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.	**6-المالية العامة:** 6.1- موازنة الدولة: - الإيرادات: هيكلها، وظيفتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية) - النفقات: هيكلها، وظيفتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية)	لا وسائل وأنشطة
السنة الثانوية	يتعرّف المتعلم إلى ما آل إليه دور الدولة حالياً في الحياة	**2-الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة:**	لا وسائل وأنشطة

الثالثة	الإقتصادية للبلدان التي تتبع الأنظمة الليبرالية أو تلك التي تخضع للأنظمة الموجهة وبشكل خاص عند الإتجاهات الحالية نحو الخصخصة. يتعرّف إلى الخيارات والتدابير والتنظيمات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في الأزمات أو في الأوضاع الطبيعية لتنظيم قطاعات الإقتصاد الوطني وتنميتها. يتعرّف إلى السياسات والإجراءات المعتمدة للخروج من الأزمات. يلّم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية.	2.1- الأنظمة الليبرالية: - الليبرالية بمفهومها الكلاسيكي - الليبرالية بمفهومها الحديث 2.2- الأنظمة الموجهة: - الإواليات: أنساقها - الوضع الراهن. **3-التقلّبات والأزمات الإقتصادية:** 3.1-مورفولوجية الدورة الإقتصادية: الإزدهار، الأزمة، الإنكماش، الكساد. 3.2- التقلّبات: التضخم، تقلص الطلب، الركود التضخمي، الركود. 3.3- الأزمات: - إختلال التوازن في المبادلات الخارجية - أزمة 1929: مظاهرها -أسبابها - أزمة1970: مظاهرها – أسبابها **4- السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية:** 4.1- السياسات الظرفية: -النهوض الإقتصادي (الحوافز المالية، النقدية، حوافز متفرقة) -مكافحة التضخم (سياسة ضبط الأسعار، المالية، النقدية، الدخل، الحلول الإستثنائية) 4.2- السياسات البنيوية: - السياسة الزراعية (دعم المداخيل الزراعية، تحسين البنى التحتية الزراعية) - السياسة الصناعية (الخيارات الأساسية للسياسة الصناعية، أدوات السياسة الصناعية) - سياسة مكافحة البطالة (السياسة الكلاسيكية، إعادة تأهيل اليد العاملة، الحفاظ على فرص العمل القائمة، إيجاد فرص العمل القائمة، إيجاد فرص عمل جديدة، الحلول الليبرالية، الحلول الإستثنائية)	لا وسائل وأنشطة لا وسائل وأنشطة

من خلال الجدول رقم 17، يتبيّن أن دور الدولة الإقتصادي أخذ حيّزاً كبيراً في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

ففي السنة الثانوية الأولى، تم التكلّم عن دور الدولة الإقتصادي ضمن ثلاثة محاور، علاقات العمل والقوى العاملة من خلال القوانين والأنظمة والتشريعات التي تضعها الدولة . ومن ثم طرح دور الدولة عند معالجة أنواع المنشأت الإقتصادية ووظائفها وتحديداً خلال عرض منشآت القطاع العام والقطاع المختلط والتعاونيات. أما المحور الثالث فيعالج إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية وسياسة الحماية الإجتماعية.

في السنة الثانوية الثانية، تم التطرّق إلى دور الدولة الإقتصادي في أغلبية محاور المنهج، وذلك بغية إظهار دورها في الإنتاج من جهة، ولبيان دورها في بلورة وتأطير السياسات الإقتصادية اللازمة للظرف أو الوضع الإقتصادي القائم من جهة أخرى. لذلك، عرضت الأدوار الإقتصادية المتعددة للدولة في محاور الدائرة الإقتصادية (دور المنتج)، المحاسبة الوطنية (إظهار الوضع الإقتصادي ووضع السياسات الإقتصادية المناسبة)، النقود والمصارف (دور المصرف المركزي في السياسة النقدية)، إواليات السوق (تدخلات الدولة في السوق)، المبادلات الإقتصادية الخارجية (سياسات الدولة الخارجية: الحمائية، التبادل الحر،...)، المالية العامة (دور موازنة الدولة الإقتصادي والمالي والإجتماعي).

وفي منهج السنة الثانوية الثالثة، تم بيان دور الدولة الإقتصادي في ثلاثة محاور. يعرض محور "الأنظمة الإقتصادية المعاصرة" دور الدولة الإقتصادي في الأنظمة الليبرالية والموجّهة. وتطرّق محور "التقلّبات والأزمات الإقتصادية" إلى الخيارات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في فترات الأزمات لتنظيم قطاعات الإقتصاد. وعالج محور "السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية" دور الدولة من خلال طرح مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة المشكلات الظرفية والبنيوية التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية (كالتضخم المالي، البطالة، الركود الإقتصادي، ...)

ب- تحليل دور الدولة الإقتصادي في منهج المادة.

تعرض **أهداف** منهج مادة الإقتصاد للسنة **الثانوية الأولى** دور الدولة الإقتصادي من خلال الإطلاع على القوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظم علاقات العمل، كما تعرض أنواع ووظائف المنشآت الإقتصادية ومن بينها منشآت القطاع العام والقطاع المختلط والتعاونيات. وبعد ذلك، تتطرّق الأهداف إلى السياسات والإجراءات التي تخفف من الفروقات الإجتماعية والإقتصادية.

أما **المحتوى** المحدد في هذا المنهج فيأتي ليترجم الأهداف الموضوعة، من خلال إستعراضه للتشريعات التي تنظم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل (تحديد أوقات العمل، الحد الأدنى للأجور...)، ومن ثم عرض أنواع ووظائف المنشأة الإقتصادية، وتحديداً تلك التابعة للقطاع العام، ويعرض أخيراً السياسات والإجراءات التي من شأنها إعادة توزيع الدخل منها مثل السياسة الضريبية وسياسة الحماية الإجتماعية.

وفيما يتعلق **بالوسائل والأنشطة** التي حددت في منهج المادة للصف الثانوي الأول فهي لا تهدف إلى إبراز الدور الإقتصادي للدولة، إنما لتعالج الموضوعات المطروحة بشكل عام.

وفي منهج السنة **الثانوية الثانية،** فقد تعددت الأهداف التي تتناول دور الدولة الإقتصادي. فقد تم إظهار دورها في الإنتاج من خلال معالجة الأطراف الفاعلة إقتصادياً، ومن ثم جرى التطرّق إلى دور المحاسبة الوطنية في اختيار وتأطير السياسات الإقتصادية اللازمة، ومن بعدها، عرضت الأهداف التي تظهر دور المصرف المركزي في خلق النقود وبلورة السياسات النقدية. كما عالجت بعض الأهداف تدخلات الدولة في السوق أو عبر تنظيم العلاقات بين الإقتصاد الوطني والأجنبي من خلال السياسة الخارجية. وفي النهاية، هدفت إلى بيان دور الدولة من خلال طرح موضوع المالية العامة ودورها على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

عالج **المحتوى** المحدد في هذا المنهج ما سعت إليه الأهداف، فتم التركيز عل دور الدولة الإقتصادي في مختلف المحاور التي تضمنها المنهج.

أما **الوسائل والأنشطة** الواردة في المحاور التي عالجت دور الدولة الإقتصادي فهي تركز على جمع الوثائق والبيانات التي تتعلّق بالموازنة العامة والحسابات الوطنية والعمل على تحليلها، بالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية لبعض المصارف للتعرّف على بعضٍ من نشاطها. يتبيّن من خلال ذلك، أن الأنشطة الواردة في أغلبية المحاور اقتصرت على إبراز دور الموازنة العامة والحسابات الوطنية من خلال جمع البيانات. وقد ورد نشاط وحيد يبرز دور المصارف. لذا يمكن القول أن هذه النشاطات لا تعبّر بشكل مباشر عن أدوار الدولة الإقتصادية.

وفي ما يتعلق بمنهج **الثانوي الثالث** ، والذي أورد ثلاثةً محاور تعبّر عن الدور الإقتصادي للدولة. لذلك خصصت **الأهداف** للتعرّف إلى ذاك الدور في الأنظمة الليبرالية

والموجّهة، والإطلاع على الخيارات والتدابير التي تعتمدها الدولة للخروج من الأزمات ولتنظيم القطاعات الإقتصادية. كما تم التطرّق إلى السياسات والإجراءات التي تتبعها لمواجهة بعض المشكلات والقضايا التي تعترض الحياة الإقتصادية.

لذلك، عرض **المحتوى** الأنظمة الإقتصادية وقام بتحديد ماهية ومكوّنات الدورة الإقتصادية، مع عرضٍ لأبرز الأزمات العالمية التاريخية. ولكن اللافت في الأمر، أن المحتوى لم يتطرّق إلى أي من التدابير والإجراءات التي تعتمدها الدولة للخروج من الأزمات وذلك وفقاً لما ورد في الأهداف. إضافة إلى ذلك، تطرّق محتوى المنهج، في أحدى محاوره، إلى السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية وذلك لمواجهة المشكلات التي تعيق النشاطات الإقتصادية (التضخم، البطالة)، تحقيقاً لما ورد في الهدف الأخير الذي تناول دور الدولة الإقتصادي.

وفيما يتعلّق **بالوسائل والأنشطة** ، تبيّن أن المحاور التي تعرض دور الدولة الإقتصادي خالية من أي وسيلة أو نشاط.

بناءً على ما سبق، يمكن عرض لائحة محكات لتحليل عناصر المنهج لمعرفة مدى عرضها لأدوار الدولة الإقتصادية.

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

كثرت الأهداف التي تتناول أدوار الدولة الإقتصادية ولكن يشوب هذه الأهداف عيوب الصياغة، إذ أن أغلبية الأفعال المستخدمة في صياغتها غير قابلة للقياس (يطلع، يلاحظ، يلم،...) كما ليس لها أي طابع إجرائي.

- ✓ **تتناول الواقع اللبناني:**

يظهر الجدول رقم 17 أن أي من أهداف منهج المادة بسنواته الثلاث قد تطرّقت إلى الواقع اللبناني رغم عرض مختلف أدوار الدولة الإقتصادية، إلا أنه غاب عنها ولم يتم التطرّق إليه.

- ✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

يبيّن الجدول رقم 17 أن أغلبية الأهداف التعلّمية المعلنة في منهج المادة والتي تدور حول أدوار الدولة الإقتصادية لا تتعدى الإطار المعرفي، وهي من شأنها أن تطلع وتعرِّف

المتعلم على أبرز الوظائف التي تقوم بها الدولة، مع غياب تام للأهداف التعلّمية التي تطال كل من المستويين المهاراتي والمواقفي.

✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

رغم تعدد المعارف التي تعرضها الأهداف التعلّمية وتنوّعها، إلا أنها لم تتطرّق إلى كيفية هذه المعارف خصوصاً وأنها عرضت سلسلة من السياسات والإجراءات والخيارات والتدابير دون أن يكون لها أي أهداف تطبيقية.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 18: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بأدوار الدولة الإقتصادية.

أدوار الدولة الإقتصادية	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تواعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

تعرض أهداف منهج المادة في سنواته الثلاث أدوار الدولة الإقتصادية من خلال الإطلاع على القوانين والأنظمة، ودورها في الإنتاج، وتأطير السياسات الإقتصادية اللازمة، وتدخلاتها في السوق لتنظيم المبادلات الإقتصادية الخارجية، ... كذلك الأمر، عالج المحتوى المحدد في هذا المنهج ما سعت إليه الأهداف، فتم التركيز على مختلف هذه الأدوار. إذن، إن المحتوى ترجم أهداف المنهج المتعلقة بأدوار الدولة الإقتصادية.

✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

يظهر الجدول رقم 17 أن محتوى المنهج في سنواته الثلاثة قد تطرّق إلى مختلف أدوار الدولة الإقتصادية عارضاً تفاصيل من شأنها أن توضح هذه الأدوار وتحقق الأهداف الموضوعة. يمكن القول، أن محتوى المنهج المتعلق بأدوار الدولة الإقتصادية حقق العمق والشمول الذي يساعد المتعلم على اكتساب جوانب القضية.

✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

خضعت فكرة الدولة وأدوارها إلى مراحل تطور عديدة تعلّق البعض منها بالأنظمة

الإقتصادية وأخرى بالأنظمة السياسية السائدة إلى الحالة التي وصلت إليها اليوم فهي الدولة الراعية لأبنائها والمنظّم والمشترع والمنتج والضامن لحقوق المواطنين، ومن أجل تحقيق مختلف هذه الأدوار تستخدم الدولة مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير.

من الملاحظ من خلال جدول رقم 17 أن محتوى المنهج قد عرض معظم هذه الأدوار كما عرض أدوار الدولة في كل من الأنظمة الإقتصادية البارزة بالإضافة إلى التطرّق إلى السياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق هذه الأدوار. يمكن الإستخلاص أن محتوى المنهج قد عرض الإتجاهات المعاصرة للقضية.

- ✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

لم يتطرّق محتوى المنهج إلى أي من الواقعين اللبناني والعالمي، بل اكتفى فقط بعرض المعارف التي تتعلّق بأبرز أدوار الدولة الإقتصادية.

- ✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

انطلق محتوى منهج الصف الثانوي الأول بطرح دور الدولة في الإنتاج والتشريع وتنظيم الحياة الإقتصادية. من ثم أعيد طرح هذه الأدوار في الثانوي الثاني والغوص أكثر في تفاصيلها، قبل أن يخصص لها محوراً كاملاً في صف الثانوي الثالث لعرض مختلف السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لمعالجة الأزمات والمشكلات ولضمان الحياة الإقتصادية. لذا يمكن القول، أن منهج مادة الإقتصاد قد راعى الإستمرارية والتتابع في معالجة أدوار الدولة الإقتصادية.

جدول رقم 19 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق أدوار الدولة الإقتصادية.

أدوار الدولة الإقتصادية	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ	X	X	X		X
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ				X	

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

- ✓ **تسهم في تحقيق الأهداف:**

ارتكزت أغلبية الأنشطة الواردة في المنهج حول مناقشة الحسابات الوطنية الواردة في الموازنة العامة أو القيام بزيارات ميدانية لبعض المصارف بغية الإطلاع على عملها. من

الواضح أن هذه النشاطات لا تطال مختلف الأهداف التعلّمية الواردة المتعلقة بأدوار الدولة الإقتصادية وبالتالي فهي غير قادرة على تحقيقها.

- ✓ **ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج:**

إن الكم القليل من الأنشطة الواردة يرتبط بالمحتوى كونها تتعلق بالإطلاع على الحسابات الوطنية والمالية الواردة في الموازنة العامة. يسمح هذا الأمر بالقول، أنها كافية إلى حد ما لفهم مختلف أدوار الدولة الإقتصادية.

- ✓ **تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم:**

إن الأنشطة الواردة في منهج المادة والمتعلقة بأدوار الدولة الإقتصادية لا تسهم في اكتساب الخبرات والمفاهيم كونها لا ترتبط بقسم كبير بالمواضيع المطروحة.

- ✓ **تساعد على تنمية مهارات التفكير:**

تسمح طريقة المناقشة والحوار في إبداء الرأي والسماع لآراء الآخرين، كما أن بعض هذه الأنشطة يقوم على إجراء مقارنة بين الواقع المحلي والعالمي، وهذا الأمر بدوره يسمح بفهم الواقع المحلي والعمل على وضع إقتراحات لتحسينه. يمكن القول أن هذه الأنشطة تساعد إلى تنمية مهارات التفكير.

- ✓ **قابلة للتحقق:**

تمتاز الأنشطة المذكورة في المنهج بسهولة تحقيقها ولكنها بحاجة إلى وقت، الأمر الذي يسمح بالقول ان قابلية تحقيقها مرتبط بالوقت.

وفقاً لما سبق، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 20 : لائحة محكات تحليل وسائل وأنشطة منهج المادة المتعلقة بأدوار الدولة الإقتصادية.

أدوار الدولة الإقتصادية	تسهم في تحقيق الأهداف	ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج	تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم	تساعد على تنمية مهارات التفكير	قابلة للتحقق
كافٍ				X	
كافٍ إلى حد ما		X			X
غير كافٍ	X		X		

5- قضية البطالة في منهج المادة.

بعد عرض قضية البطالة و أنواعها وأسبابها وأبرز إنعكاساته ا التي تطال مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والديموغرافية والإجتماعية والسياسية...، وشرح واقعها في كلٍ

من الدول الصناعية والدول النامية ولبنان ، والتطرّق إلى أبرز السياسات والإجراءات المعاصرة المعتمدة لمكافحته ا. يمكن إجراء تحليل منهج مادة الإقتصاد لبيان الحيّز الذي تفرده لمعالجة هذه القضية الإقتصادية الهامة.

أ - البطالة في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

يوضح الجدول التالي مدى ورود قضية البطالة في منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث.

جدول رقم 21: تفاصيل منهج المادة المتعلقة بقضية البطالة.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
الأهداف	-يتعرّف إلى خصائص القوى العاملة ونسبتها من السكان وتوزّعها حسب المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والمهنية والقطاعية. -يتعرّف إلى ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها ويبحث في أسبابها وأثارها على المجتمع.	لا أهداف	- يميز المتعلم بين ما هو ظرفي وما هو بنيوي من الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية. - يلم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه الأزمات والمشاكل.
المحتوى	2-* العمل والقوى العاملة (...) 2-2- القوى العاملة: 2-2-1 السكان: حجم السكان وتوزيعهم على فئات الأعمار -السكان في سن العمل -السكان الناشطون إقتصادياً -القوى العاملة (فعلاً) 2-2-2 البطالة أنواعها: السافرة، المستترة، الإحتكارية، الظرفية، التكنولوجية، البنيوية. 2-2-3- خصائص القوى العاملة: (...)	لا محتوى	4- السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية: 4-1- السياسات الظرفية: -سياسة النهوض الإقتصادي (...)** -سياسة مكافحة التضخم (...) 4-2- السياسات البنيوية: -السياسة الزراعية (...) -السياسة الصناعية (...) -سياسة مكافحة البطالة: • السياسة الكلاسيكية • السياسة إعداد وتأهيل اليد العاملة • سياسة الحفاظ على فرص العمل القائمة • سياسة إيجاد فرص عمل جديدة • الحلول الليبرالية • الحلول الإستثنائية
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة
التقويم	**غير متوفر في منهج المادة للسنوات الثلاث**		
ملاحظات* **	لا ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

** تمثل رقم المحور الوارد في المنهج؛*

*** له محتوى ولكن لا علاقة له بموضوع البحث؛*

**** هي خانة من الخانات الأربع الواردة في المنهج*

يظهر الجدول رقم 21، أن كل من منهجي السنتين الثانويتين الأولى والثالثة قد تطرّقا إلى قضية البطالة. تناولت أهداف منهج **السنة الثانوية الأولى** خصائص القوى العاملة وظاهرة البطالة وأشكالها وآثارها، بينما طرحت أهداف السنة الثانوية الثالثة الأزمات والمشكلات الظرفية والبنيوية التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية، مع طرح للسياسات اللازمة لمعالجتها.

وفي ما خص المحتوى، فهو يتناول في محوره الثاني قضايا العمل والقوى العاملة من خلال تحديد حجم السكان، والذين هم في سن العمل، والناشطون إقتصادياً، والقوى العاملة. بعد ذلك، عرض قضية البطالة عبر ذكر عدد من أنواعها، لينتقل بعدها لمعالجة خصائص القوى العاملة من حيث الجنس، المستوى التعليمي، الفئات المهنية، فئات الأعمار، قطاعات النشاط الإقتصادي، والوضع في العمل.

أما في **السنة الثانوية الثالثة** ، فقد عرض المنهج السياسات الإقتصادية الظرفية: سياسة النهوض الإقتصادي وسياسة مكافحة التضخم المالي. والسياسات البنيوية: السياسات الزراعية، السياسات الصناعية، وسياسة مكافحة البطالة والتي تضمّنت مجموعة من السياسات الآيلة للحد من مظاهرها وآثارها.

أما في ما يتعلّق بمنهج **السنة الثانوية الثانية**، فهو لم يطرح قضية البطالة لا في أهدافه ولا في محتواه.

أما بخصوص الوسائل والأنشطة والملاحظات فهي خالية ولم يتم التطرّق إلى أي وسيلة وأسلوب ولا حتى نشاط أو ملاحظة ما بل تركت خانات بيضاء.

ب -تحليل قضية البطالة في منهج المادة.

(1)- السنة الثانوية الأولى:

ميّز محتوى منهج السنة الثانوية الأولى بين السكان في سن العمل والسكان الناشطين إقتصادياً والقوى العاملة الفعلية دون أن يتطرّق إلى القوى غير الناشطة أو السكان غير الناشطين إقتصادياً، مع العلم أن فئة السكان الذين هم في سن العمل تدخل في احتساب السكان الناشطين إقتصادياً وتعتبر شرطاً أساساً لقياس معدلات البطالة. فالفرد يمكن أن يكون في سن

العمل وغير ناشط إقتصادياً، كذلك يمكن أن يكون في سن العمل وناشطاً إقتصادياً. لذا فقد أغفل محتوى المنهج فئة السكان غير الناشطين إقتصادياً وركّز على السكان في سن العمل والتي لا تشكل سوى معياراً لقياس نسبة الناشطين إقتصادياً (القوى العاملة الفعلية والعاطلين عن العمل) أو غير الناشطين .

وفي الحديث عن البطالة، أغفل محتوى المنهج تعريف البطالة والعاطل عن العمل، واقتصر على تناول القضية من خلال أنواعها الستة التي ذكرها وهي السافرة، المستترة، الإحتكارية، الظرفية، التكنولوجية والبنيوية. واللافت في الأمر هو ورود مصطلح **"الإحتكارية"** كنوع من أنواع البطالة، مع العلم أنه خلال التعمّق بدراسة مفهوم البطالة، والإطلاع على كتب ومراجع عديدة بهذا الخصوص لم يتبيّن هذا النوع.

كذلك الأمر، حصر محتوى المنهج أنواع البطالة بستة إنما هناك أنو اع أخرى كالبطالة الإحتكاكية والإختيارية والإجبارية كما قد تختلف تسميتها من مرجع لآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن محتوى المنهج في هذا المحور لم يلتزم بأهدافه التعلمية/التعليمية حين ذكر في الأهداف وجوب إطلاع المتعلم على ظاهرة البطالة وأسبابها وآثارها على المجتمع، بل اكتفى بعرض أنواع البطالة دون سواها. فكيف يمكن إبراز أهمية القضية إن لم تدرس أسبابها وآثارها؟ وكيف يمكن للمتعلم أن يتعمّق في سياسات مكافحة البطالة التي طرحت في منهج الثانوي الثالث إذا لم يتعرّف إلى هذه الظاهرة وأسبابها وإنعكاساتها؟

(2)- السنة الثانوية الثالثة:

عالج المنهج قضية البطالة من جديد في السنة الثانوية الثالثة وتحديداً في المحور الرابع منه " السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية". وقد أدرجت هذه القضية في الجزء الثاني من المحور الذي خصص لمعالجة السياسات البنيوية إلى جانب كل من السياسات الزراعية والسياسات الصناعية.

وفي هذا السياق، اعتبرت البطالة على أنها مشكلة بنيوية، مع العلم أنها في الكثير من الأحيان تولد نتيجة ظرف إقتصادي سيء أو فائض في العمالة. وهذا الأمر من شأنه أن يربك المتعلم في التمييز ما بين مفهومي الظرفي والبنيوي، علماً أن الهدف التعلّمي/التعليمي

المذكور في هذا المحور يهدف إلى **"تمييز المتعلم بين ما هو ظرفي وما هو بنيوي من الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية".**

عند تعداد السياسات الآيلة لمكافحة البطالة، ذكرت "السياسة الكلاسيكية" ومن ثم ذكرت عبارة " الحلول الليبرالية" على اعتبار أنهما سياستان مختلفتان، مع العلم أن هاتين التسميتين هما لفكر إقتصادي واحد يسمّى بالليبرالية الكلاسيكية. وبحسب هذا الفكر لا يمكن للبطالة إلا أن تكون آنية وظرفية (لوقت قصير)، فكيف يمكن أن تكون هذه السياسة حلّاً لمشكلة بنيوية كما صنّفها المنهج؟ إضافة إلى ذلك، تنخرط سياسة إيجاد فرص عمل جديدة التي عرضها محتوى المنهج في إطار الحل لمشكلة ظرفية ولدت نتيجة وضع إقتصادي سيء أو ما شابه وتزول مع زواله، لذا فهي تعد أيضاً من السياسات الظرفية وليس البنيوية.

يتبيّن جلياً، أن معظم السياسات التي ذكرت في محتوى المنهج هي مخصصة لحل مشكلة البطالة الظرفية وليس البنيوية بإستثناء سياسة تأهيل وتدريب العمال. لذا كان من الأفضل لو أدرجت ضمن خانة السياسات الظرفية التي خصص لها محتوى المنهج جزءاً منفصلاً عن جزء السياسات البنيوية ضمن محور "السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية".

كما تجدر الإشارة، أن محتوى المنهج قد حصر سياسات مكافحة البطالة بستة، مع العلم أن أغلبيتها لم يعد يطبّق في هذه الأيام، نظراً للإنعكاسات السلبية التي تولدها كالتضخم المالي، زيادة العجز في الموازنة العامة، وزيادة المديونية، إلخ...

واللافت هنا، أن هذه السياسات الواردة في متن المنهج، إنما هي حلول من دون أسباب وإنعكاسات، فكما لم يعرض منهج الثانوي الأول هذه البيانات، كذلك الأمر بالنسبة للثانوي الثالث. فكيف يمكن للمتعلم أن يعتاد على حل مشكلة دون معرفة الأسباب والإنعكاسات تمهيداً لإيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لها؟

عند بروز مشكلة ما لا بد من التعرّف إليها والبحث عن أسبابها وطرح آثارها على الفرد والمجتمع، ليتم العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. لذلك، عند معالجة قضية البطالة في هذا البحث كواحدة من أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة (في القسم النظري) ، تمّ التعرّف إليها كمفهوم مع تحديد من هو العاطل عن العمل، ومن ثم جرى إستعراض أسبابها وأنواعها، لتُعرض بعد ذلك إنعكاساتها. كما كان للواقعين المعاصرين العالمي واللبناني

مساحة للإطلاع على حيثيات هذه الظاهرة وآثارها المستجدة. وأخيراً عولجت سياسات مكافحتها من خلال وجهتي نظر المدرستين الكلاسيكية والكينزية إلى جانب أبرز الحلول والإجراءات التي تتبع في الوقت الراهن.

بعد هذا العرض المفصل لقضية البطالة وتغطيتها من جوانبها كافة، يمكن طرح السؤال التالي: أين الواقع المعاصر والواقع اللبناني من هذه الظاهرة في منهج هذه المادة؟

من أبرز معايير صياغة المنهج أن تكون أهدافه نابعة من واقع التلميذ المعاش، ولكن هذا يبدو غائباً عن منهج مادة الإقتصاد، رغم ارتباط غايات المادة بالمعاصرة والإنفتاح على التطورات العالمية الحاصلة، فلم يذكر أي هدف تعليمي يتعلق بواقع البطالة في لبنان أو حتى في العالم المعاصر الأمر الذي انسحب على تهميش هذا الموضوع في محتواه.

إن معالجة القضايا بشكل نظري دون أن تلامس الواقع الحالي المعاش و دون أن تستند إلى أمثلة نابعة من صلب حياة المتعلم ومجتمعه، تبقى مبهمة ولا ترسخ في ذهنه إنما يكتفي بأن يحفظها ليستذكرها في الإمتحانات. وما شهده منهج مادة الإقتصاد في معالجته لقضية البطالة في الصفين الثانوي الأول والثالث هو تهميش للواقع المعاصر العالمي كما اللبناني. مع العلم أن هذا المنهج لم يخضع لأي تعديل أو تطوير منذ صدوره أي منذ حوالي عشرين سنة التي حملت في طيّاتها الكثير من التغيّرات والتطورات العالمية كما المحلية.

هذا التهميش الحاصل لكل من الواقعين اللبناني والعالمي من شأنه أن لا يحقق غايات المنهج ومقاصد المادة التي نادت بوجوب أن **"يطّلع المتعلّم على مشكلات مجتمعه الاجتماعية والاقتصادية، ويتعرّف على قضاياه، ويعتاد على منهجية تشخيصها ومعالجتها بموضوعية".** (المناهج اللبنانية، 1997، ص 678)

أما بخصوص لائحة المعايير التي من شأنها تحليل عناصر المنهج بغية معرفة مدى تطرّقها إلى قضية البطالة، فهي كالتالي:

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

تضمّن منهج المادة أربعة أهداف تتعلق بالبطالة، ولكن تشوب صياغة هذه الأهداف ثغرات عديدة منها عدم إستعمال الأفعال الإجرائية الأمر الذي يعيق قياسها، وجود هدف

يتضمن فعلين وهذا بدوره يخالف معايير صياغة الأهداف.

أما من حيث الوضوح، يمكن القول أنها أهداف واضحة تتناول خصائص القوى العاملة وظاهرة البطالة.

✓ **تتناول الواقع اللبناني:**

وفقاً للجدول رقم 21، لا تتناول الأهداف الواردة ضمنه الواقع اللبناني، بل يقتصر الأمر على ذكر بعض تفاصيل هذه الظاهرة من حيث المفهوم، الأنواع، الأسباب، الإنعكاسات والسياسات اللازمة لمكافحتها.

✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

لا تتنوّع الأهداف التعلمّية المتعلقة بقضية البطالة إذ أنها اقتصرت فقط على المستوى المعرفي (يتعرّف، يلم، يميز) دون سواه.

✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

يتبيّن بشكل جلي من خلال الجدول رقم 21 أن الأهداف الواردة فيه تتناول ظاهرة البطالة من الناحية النظرية (المفهوم، الأنواع، ...) دون ورود أي هدف يطال هذه الظاهرة من الناحية التطبيقية أي كيفية إحتساب معدلاتها.

جدول رقم 22: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بقضية البطالة

قضية البطالة	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تراعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما		X			
غير كافٍ	X		X	X	X

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

في قراءة سريعة لمحتوى منهج المادة المتعلق بقضية البطالة، يتبيّن أنه في السنة الثانوية الأولى لم يلتزم محتوى المنهج بما ورد في الأهداف، إذ لم يتطرّق إلى مفهوم البطالة وآثارها وإنعكاساتها بل اكتفى فقط بعرض الأنواع. أما بالنسبة للسنة الثانوية الثالثة، فقد إلتزم

المحتوى بما تضمنته الأهداف. يمكن الإستنتاج، أن المحتوى تناسب إلى حد ما مع الأهداف التي تتناول قضية البطالة.

- ✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

لم يرد في محتوى المنهج تفاصيل من شأنها أن تلقي الضوء على قضية البطالة، بل اكتفى بعرض القوى العاملة والسكان الناشطين إقتصادياً إضافة إلى عرض أنواع البطالة ومن ثم السياسات والإجراءات الآيلة لمكافحتها، دون أن يتم التطرّق إلى تفاصيل أخرى من شأنها أن تظهر مخاطر هذه المشكلة وأسبابها كما ورد في الأهداف. لذا يمكن القول، أن محتوى المنهج لا يساعد على اكتساب جوانب القضية ولا يحقق الشمول والعمق.

- ✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

البطالة ليست قضية جديدة، فهي قد تكون معلومة الأسباب والأنواع والآثار، ولكن ما يجب أن يتصف بالحداثة هي السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تكافح هذه الظاهرة. وما عرض في محتوى المنهج كافٍ إلى حد ما للتعبير عن الإتجاهات المعاصرة للقضية كونه لم يتضمن سياسات حديثة تعتمد في الأزمات الحديثة (الريادة في الأعمال، الحوكمة، ربط المناهج التربوية بسوق العمل،...).

- ✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

كما الأهداف كذلك المحتوى لم يتطرّق إلى الواقع اللبناني ولا إلى الواقع العالمي.

- ✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

عرض منهج السنة الثانوية الأولى قضية البطالة، وغابت عن السنة الثانوية الثانية، من ثم أعيد طرحها في السنة الثانوية الثالثة من خلال معالجة السياسات المقترحة لمواجهتها رغم الإستمرارية والتتابع في طرح هذه القضية إلا أن معالجتها في المنهج لم تكن كافية كما سبق وذكر سابقاً.

بعد عرض مختلف المحكات المتعلقة بالمحتوى حول البطالة، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم23 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بقضية البطالة.

البطالة	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما	X		X		X
غير كافٍ		X		X	

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

لم يرد في منهج المادة أي وسيلة أو نشاط يتعلّق بقضية البطالة. لذا لا يمكن الحديث عن لائحة محكات وإجراء عملية تقويم للطرائق والوسائل التعلّمية.

6- قضية التضخم المالي في منهج المادة.

بعد عرض مفهوم التضخم المالي والتوقف عند أنواعه وأسبابه وأبرز إنعكاساته على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، إضافة إلى إنعكاساتها في الدول الصناعية والدول النامية ولبنان وإستعراض أبرز السياسات والإجراءات المعاصرة المعتمدة لمكافحته ، لا بدّ من إلقاء نظرة تقويمية على منهج مادة الإقتصاد وللكتب المدرسية الرسمية لبيان الحيّز الذي تفرده لمعالجة هذه القضية الإقتصادية الهامة.

أ - التضخم المالي في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

هل ورد هذا المفهوم في منهج مادة الإقتصاد؟ كيف؟ هل تناول الواقع اللبناني؟ ... أسئلة تطرح قبل البدء بقراءة منهج مادة الإقتصاد بهدف الإجابة عنها.

يوضح الجدول التالي مدى تضمين منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث لقضية التضخم المالي.

جدول رقم 24 : تفاصيل منهج المادة المتعلقة بقضية التضخم المالي.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
الأهداف	لا أهداف	لا أهداف	-يتبيّن طبيعة التقلّبات والأزمات الإقتصادية. -يميز المتعلم بين ما هو ظرفي وما هو بنيوي من الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية. -يلم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه الأزمات والمشاكل.
المحتوى	لا محتوى	لا محتوى	3- التقلّبات والأزمات الإقتصادية: 3-1- مورفولوجية الدورة الإقتصادية: (...) 3-2- التقلّبات: -التضخم -تقلّص الطلب -الركود التضخمي -الركود 3-3- الأزمات: (...) ٤ - السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية 4-1 السياسات الظرفية مقدمة: مفهوم الظرف الإقتصادي -سياسة النهوض الإقتصادي: (...) -سياسة مكافحة التضخم المالي: • سياسة ضبط الأسعار • السياسة المالية • السياسة النقدية • سياسة الدخل • الحلول الإستثنائية 4-2 السياسات البنيوية (...)
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة
التقويم	**غير متوفر في منهج المادة للسنوات الثلاث**		
ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

يتبيّن جلياً من خلال الجدول رقم 24، أن قضية التضخم المالي لم تعرض في كل من السنتين الثانويتين الأولى والثانية، واقتصرت معالجتها في الثانوي الثالث، إذ تضمن المنهج محورين يعرضان هذه القضية.

عرض التضخم في المرة الأولى ضمن المحور المخصص لمعالجة التقلّبات والأزمات الإقتصادية. وطرح في المرّة الثانية عند الحديث عن السياسات الإقتصادية الظرفية والتي تضمّنت خمس سياسات تهدف لمكافحة هذه المشكلة الإقتصادية، وهي: سياسة ضبط الأسعار، والسياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة الدخل، والحلول الإستثنائية.

وفي ما يتعلق بالوسائل والأنشطة وكما يظهر الجدول أعلاه، لم يقترح المنهج أي نشاط أو وسيلة، كما أنه لم يُرد أي ملاحظة تتعلّق بمحور السياسات الإقتصادية.

ب- تحليل قضية التضخم المالي في منهج المادة.

لم يلمّح منهج السنتين الثانوية الأولى والثانية إطلاقاً إلى مفهوم التضخم وأسبابه وإنعكاساته، بالرغم من أنه من أبرز القضايا الإقتصادية ولها إنعكاسات خطيرة على الصعد الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

أما في السنة الثانوية الثالثة وبعد الإطلاع على الأهداف التعلّمية التي عرضها المنهج، يتبيّن أنه ذكر في محورين مختلفين.

يتناول الهدف الوارد في محور التقلّبات والأزمات الإقتصادية طبيعة تلك التقلّبات والأزمات دون أن يحدد ماهيتها.

وحول الهدفين الآخرين الواردين في محور السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية، يتبيّن عدم ذكر مشكلة التضخم المالي أو أي مشكلة أخرى، بل إكتفى بالتمييز بين ما هو ظرفي وما هو بنيوي من المشكلات الإقتصادية دون أن يتطرّق إليها بالتفصيل. وتناول الهدف الثاني السياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة تلك المشكلات والأزمات دون أن يسمّيها أو يتطرّق إلى أسبابها وإنعكاساتها.

من الواضح أن المنهج لم يحدد في أهدافه المشكلات والأزمات المنوي تدريسها، مع العلم أن الحياة الإقتصادية تواجه الكثير من المشكلات، بل إقتصر فقط على بيان طبيعة

التقلّبات والأزمات الإقتصادية، والتمييز بين ما هو ظرفي وبنيوي والإطلاع على السياسات اللازمة لمعالجتها.

وفي ما خص المحتوى، عرض المحور الثالث من المنهج "التقلّبات والأزمات الإقتصادية"، وورد في جزئه الثاني مفهوم ا "التضخم" و "الركود التضخمي" كمشكلات تتألف منها مرحلة التقلّبات الإقتصادية.

بعدها، طرح المحور الرابع "السياسات الإقتصادية: الظرفية والبنيوية"، وعرض في جزئه الأول السياسات الظرفية، منطلقاً من تحديد مفهوم " الظرف الإقتصادي"، ومن بعدها استعرض السياسات المتعلقة بالنهوض الإقتصادي وبمكافحة ظاهرة التضخم، باعتبارها مشكلة إقتصادية ناتجة عن ظرف إقتصادي آني. ولكن، أليس من المفترض أن يتعرّف المتعلم إلى مفهوم التضخم المالي وأنواعه وأسبابه وإنعكاساته ليدرك طبيعة هذه القضية الإقتصادية ومخاطرها المتعددة الأبعاد تمهيداً للتفكير بالحلول المناسبة لها؟

فكيف يمكن المتعلم أن " يلمّ بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة مشكلة التضخم المالي"، ولم يطّلع عليها في أي من السنوات الثانوية الثلاث؟

لم يتكبّد واضعو منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثانوية الثلاث عناء ذكر مشكلة التضخم التي تواجه الحياة الإقتصادية ولا حتى الوقوف عند أسبابها ونتائجها، إنما إقترحوا خمس سياسات تعالج مشكلة غير واضحة المعالم. **فكيف يمكن للمتعلم أن يتعلّم حل المشكلات بمنهجية علمية دون أن يقارب ما بين السبب والنتيجة ولا حتى بين المشكلة والحل؟**

بالإضافة إلى ذلك، لم ينطلق المنهج من بيئة المتعلم ومشكلات مجتمعه، فمضمون المادة لم يتطرّق لا إلى الواقع اللبناني ولا حتى العالمي.

ألم يكن من الأجدى أن يعرض المنهج التضخم المالي كمفهوم ومن ثم أسبابه وأنواعه وإنعكاساته قبل أن يتطرّق إلى السياسات الآيلة لمكافحته. ليصار بعد ذلك عرض الواقع اللبناني كما العالمي.

وهكذا، بعد الإطلاع على تفاصيل منهج مادة الإقتصاد وتحديداً فيما يتعلّق بقضية التضخم المالي، يتبيّن بشكلٍ جلي غيابها الكلّي عن الصفين الثانوي الأول والثاني، والتطرّق إليها في الثانوي الثالث من خلال التقلبات الإقتصادية وسياسات مكافحة هذه الآفة.

فيما يتعلق بلائحة المحكات المعدّة لتحليل عناصر المنهج لمعرفة مدى عرضها لقضية التضخم المالي.

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

لا تحدد الأهداف الواردة في جدول رقم 24 قضية التضخم المالي، إنما تعبّر عن مشكلات إقتصادية متعددة وسياسات مقترحة لمواجهة تلك المشكلات. لذا يمكن القول أن هذه الأهداف غير واضحة ودقيقة لتوضيح قضية التضخم المالي. بالإضافة إلى ذلك، فهي لا تراعي شروط الصياغة فهي لا تستعمل الأفعال الإجرائية.

- ✓ **تتناول الواقع اللبناني:**

إن الأهداف الواردة في جدول رقم 24 لا تتناول إطلاقاً الواقع المحلي ولا تتضمن أية إشارة إليه.

- ✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

اقتصرت الأهداف التعلمية المتعلقة بطرح قضية التضخم المالي على المستوى المعرفي (يتبيّن، يلم، يميز) ولم تلحظ كل من المستويين المهاراتي والمواقفي. إذن، يمكن القول أن الأهداف لم تراعي مختلف أنواع الأهداف.

- ✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

تقتصر الأهداف التعلمية على الجانب النظري لقضية التضخم المالي إن من حيث بيان طبيعة التقلّبات الإقتصادية والتي تعتبر جزءاً منها أو من حيث طرح السياسات والإجراءات التي تهدف إلى مواجهة هذه الأزمات، ولم يتم التطرّق إلى الجانب التطبيقي كاحتساب معدلاتها.

جدول رقم 25: لائحة محكات تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بقضية التضخم المالي.

قضية التضخم المالي	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	تتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تتواعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(2)- المحتوى

- ✓ **يتناسب مع الأهداف:**

يظهر المحتوى الوارد في الجدول رقم 24 أنه عرض أبرز التقلّبات والأزمات الإقتصادية بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الهادفة إلى معالجة هذه الأزمات ومن بينها سياسات مكافحة التضخم المالي تماماً كما ورد في أهداف المنهج. لذا يمكن القول أن المحتوى يتناسب مع أهداف المنهج.

- ✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

تناول محتوى المنهج أبرز التقلّبات الإقتصادية ومن ضمنها التضخم المالي ولكنه لم يعرض أية تفاصيل حول ماهية هذه القضية وأنواعها وأسبابها وإنعكاساتها. من ثم طرح السياسات الإقتصادية الظرفية والتي تتضمن السياسات المناسبة لمكافحتها. من الواضح أن المنهج لم يعرض جوانب القضية وبذلك لم يحقق الشمول والعمق.

- ✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

اكتفى محتوى المنهج بذكر كلمة التضخم خلال عرضه للتقلّبات الإقتصادية دون الإشارة إلى تفاصيل جزئية من شأنها أن تلقي الضوء على هذا المفهوم، من ثم عالج السياسات الآيلة لمعالجة هذه المشكلة. إن عدم تناول هذه القضية بمختلف جوانبها لا يعكس الحداثة بل اقتصر الأمر فقط على طرح السياسات المناسبة لمكافحتها التي تعتبر إلى حد ما من الإتجاهات المعاصرة للقضية.

- ✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

لم يعرض المحتوى الوارد في الجدول رقم 24 الواقعين اللبناني والعالمي.

✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

خلت كل من السنتين الثانويتين الأولى والثانية أي تفاصيل حول هذه القضية، بل اقتصر تناولها فقط على السنة الثانوية الثالثة التي بدورها لم تعرض مختلف جوانبها، وهذا الأمر لا يحقق الإستمرارية والتتابع في المحتوى.

جدول رقم 26 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بقضية التضخم المالي.

التضخم المالي	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ	X					
كافٍ إلى حد ما			X			
غير كافٍ		X		X	X	X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

لم يرد في منهج المادة أي وسيلة أو نشاط يتعلّق بقضية التضخم المالي. لذا لا يمكن الحديث عن لائحة محكات وإجراء عملية تقويم للطرائق والوسائل التعلّمية.

7- قضية الدين العام في منهج المادة.

تشتد حدّة قضية الدين العام سنة تلو السنة وكثر الحديث عنها في سبعينيات القرن الماضي، وتعاظمت لأن تصبح كابوساً يلاحق أغلبية الدول وخصوصاً النامية منها. لم يسلم لبنان من هذه المشكلة بل بدأ يزحف نحوها إلى أن ابتلعته وأصبح مرتهناً لها بالمليارات. أين المناهج اللبنانية من تلك القضية خصوصاً وأنه يتم الحديث عن تحميل المواطن اللبناني دين كبير لخدمة هذا الدين؟

أ - الدين العام في منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث.

تعد مشكلة الدين العام من المشكلات التي تهدد عمق الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية العالمية كما اللبنانية. فكيف عرض منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث هذه القضية؟

جدول رقم 27: تفاصيل منهج المادة للصفين الثانويين الأول والثالث المتعلقة بقضية الدين العام

المنهج	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
الأهداف	لا أهداف	يحيط بالمؤشرات الرئيسية التي تعتمدها الهيئات الدولية لقياس مستويات التنمية المحققة في المجالات المتنوعة. -المؤشرات المالية: (...) • الدين العام
المحتوى	لا محتوى	١ -قضايا النمو والتنمية: (...) 1.4- مفهوم التنمية ومؤشراتها: (...) - مؤشرات التنمية: (...) • المؤشرات المالية
الوسائل والأنشطة	لا وسائل وأنشطة	لا وسائل وأنشطة
التقويم		
ملاحظات	لا ملاحظات	لا ملاحظات

يبيّن الجدول رقم 27، أن منهج الصف الثانوي الأول خالٍ تماماً من أي هدف أو محتوى أو وسيلة أو غير ذلك تتناول قضية الدين العام.

أما منهج الصف الثانوي الثالث، فيحتوي من ضمن الأهداف المخصصة لإثارة قضايا النمو والتنمية هدفاً يتعلّق بالمؤشرات المالية والتي تتضمن مؤشر الدين العام، وذلك لقياس مستوى التنمية وليس لعرض قضية الدين العام.

اللافت في الأمر ، أنه في صياغة المنهج، ورد تعداد المؤشرات ضمن الخانة المخصصة لعرض أهداف المحور وليس في خانة المحتوى. مع العلم أنه من شروط صياغة أهداف المنهج التقيّد ببعض المعايير ومنها الإبتعاد عن تحديد محتويات مادة التعلّم وموضوعاته بدلاً من ناتج التعلّم.

في المقابل، يكتفي محتوى المحور الأول من المنهج "قضايا النمو والتنمية" بتخصيص جزءٍ لتعداد مؤشرات التنمية دون ذكر أي تفصيل عن ما قد تحتوي. وقد أورد سبع مؤشرات وهي الإقتصادية، المالية، الإجتماعية، الديموغرافية، الثقافية والتربوية، السياسية، الصحية.

أما فيما يتعلق بالعناصر الأخرى المكوّنة للمنهج أي كل من الوسائل والأنشطة والتقويم فهي لم تحمل أي وسيلة أو نشاط مع غياب تام للتقويم. كذلك الأمر بالنسبة لخانة الملاحظات الخالية من أي تعليق أو إيضاح يتعلّق بمفهوم الدين العام.

وبخصوص منهج مادة الإقتصاد لصف الثانوي الثاني الذي لم يتم التطرّق إليه بهذا الجدول، فهو يطرح مجموعة من الأهداف والعناوين التي من شأنها أن تقود إلى قضية الدين العام كالمحاسبة الوطنية، المبادلات الإقتصادية الخارجية والمالية العامة.

يبيّن الجدول التالي تفاصيل ما ذكره المنهج حول قضية الدين العام أو مواضيع أخرى تقود إلى إيضاح هذا المفهوم.

جدول رقم 28 : تفاصيل منهج المادة للصف الثانوي الثاني التي قد تتعلق بقضية الدين العام.

الأهداف	المحتوى	الوسائل والأنشطة	التقويم	الملاحظات
-يتعرّف إلى الدور الذي تلعبه المحاسبة الوطنية في فهم الأوضاع الإقتصادية العامة. -يحيط بمفهوم التوازن بين الموارد وإستخداماتها.	2/ المحاسبة الوطنية: تعريفها، وظيفتها (...)	- تجسيد الحسابات الوطنية والإطلاع عليها ودراستها من خلال وثيقة الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى.		لا ملاحظات
-يلم بطبيعة العلاقات الإقتصادية الخارجية من خلال تحليله بنية ميزان المدفوعات.	5/ المبادلات الإقتصادية الخارجية: ٥.١ عناصر ميزان المدفوعات: أ - حركة البضائع (الميزان التجاري) ب - حركة الخدمات والتحويلات (ميزان العمليات الجارية) ج- حركة رؤوس الأموال (سعر الصرف، **الدين الخارجي، خدمة الدين**) ٥.٢ العلاقات الإقتصادية الدولية (...)	- جمع بيانات حول: -الحسابات الوطنية -ميزان المدفوعات -الموازنة العامة عرض هذه البيانات في الصف ومناقشتها بهدف إستخلاص الخصائص ومقارنتها بمثيلاتها خلال فترات زمنية متتالية مع بلدان أخرى.		
- يتعرّف المتعلّم إلى هيكل الإيرادات والنفقات العامة وحجم كل منهما. - يطّلع على دور المالية العامة في الموازنة بينهما وانعكاسات هذا الدور على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.	6/ المالية العامة: 6.1- موازنة الدولة: أ- الإيرادات: هيكلتها، وظيفتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية أ - النفقات: هيكلتها، وظيفتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية 6.2- مالية السلطات المحلية العامة (...)			

يوضح الجدول رقم 28، القضايا الإقتصادية الواردة في منهج الثانوي الثاني والتي من شأنها أن تقود إلى مفهوم الدين العام. لذا تم إنتقاء أقرب المواضيع التي قد تساهم في إبراز كافة جوانب هذه القضية، كما تم إنتقاء بعض الأهداف التعلّمية التي قد تفي بالغرض.

أما المحاور الثلاثة التي حددت فهي: المحاسبة الوطنية، المبادلات الإقتصادية الخارجية، والمالية العامة.

تعطي المحاسبة الوطنية صورة واضحة عن الإقتصاد برمّته، وهي تظهر كل التحرّكات والمبادلات التجارية والإقتصادية التي تقوم بها الدولة.

وتوضح المبادلات الإقتصادية الخارجية، حركة السلع والخدمات والرساميل الداخلة والخارجة. كما تعطي صورة واضحة عن كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات الذي من خلاله يمكن قراءة الوضع المالي ومعرفة مدى ملاءته.

أما المالية العامة، فهي تظهر وظيفة الدولة الأساسية، إذ تنفق لتأمين متطلبات أبنائها وتسيير أمورها، وتحصل في الوقت نفسه على عائدات تخوّلها أن تتابع وظائفها. تقابَل النفقات بالإيرادات التي يجب أن تكون كافية لتغطيتها كاملةً، أما إذا تخطت هذه النفقات حجم الإيرادات اضطرت الدولة عندها إلى اللجوء لمصادر تمويل إستثنائية والإستدانة.

أي من هذه المحاور طرح مشكلة الدين العام؟

من خلال هذه المواضيع الثلاثة التي تظهر الحركة المالية للدولة وتعطي صورة واضحة عن وضعها الإقتصادي، كان من الضروري التطرّق إلى مشكلة الدين العام الناتج عن حالات عجز الموازنة عن الإيفاء بمتطلباتها كافة فتضطر حينها إلى تأمين موارد إستثنائية عبر الإستدانة. ولكن اقتصر عرض هذه القضية على بيان وضع الدولة في حالات العجز المالي دون التطرّق إلى تفاصيل المفهوم وأسبابه وإنعكاساته إلخ...أو حتى ذكر خدمة دينه والأعباء المالية الإضافية المترتبة عنه والتي تغرق خزينة الدولة أكثر فأكثر.

ب- تحليل قضية الدين العام في منهج المادة.

يتبيّن بشكل جليّ، غياب قضية الدين العام عن منهج مادة الإقتصاد للصفوف الثانوية الثلاث. فهو لم يتضمن سوى إظهار عجز الدولة المالي ولجو ها إلى الإستدانة، دون أن يكون لهذه القضية أي شرح مفصّل يتناول أسبابها وإنعكاساتها. كذلك الأمر، لم يعرض المنهج واقع هذه القضية في دول العالم أكانت متقدمة أم نامية، أو حتى في الوضع اللبناني.

من خلال الإطلاع على بعض أهداف المنهج الواردة في الثانوي الثاني، يتبيّن بشكل واضح عدم ذكر مفهوم الدين العام، إنما جاءت الأهداف لبيان دور الدولة الإقتصادي والمالي من خلال عرض الدور الذي تلعبه المحاسبة الوطنية في اختيار السياسات الإقتصادية الملائمة للوضع، ومن خلال عرض العلاقات الإقتصادية مع الخارج، ومن خلال الإطلاع على موازنة الدولة التي تعطي صورة واضحة عن حجم نفقاتها وإيراداتها ليُصار إلى بيان وضعها الذي قد تكون في حال فائض أو في عجز مالي، وفي هذه الحالة تضطر الدولة إلى الإستدانة.

أما فيما يتعلق بأهداف الثانوي الثالث، يبيّن جدول رقم 27، أنها لم تتطرّق إلى هذه القضية، بل ذكرت عند إستعراض مؤشرات التنمية مؤشر الدين العام وذلك كمعيار على قدرة الدولة التنموية ليس أكثر.

إذن لم تطرح قضية الدين العام سوى كونها نتيجة لعجز مالي ولتحقيق أهداف تربوية أخرى. ولم تعطَ أي قدر من الإهتمام، مع العلم أنها من أبرز القضايا الإقتصادية التي تُطرح اليوم على الساحة العالمية كما اللبنانية.

أما بالنسبة للوسائل والأنشطة، فهي غائبة في كل من الصفين الثانوي الأول والثالث. أما في الثانوي الثاني، فقد تضمّن منهج المادة في محوريه المحاسبة الوطنية والمبادلات الإقتصادية الخارجية نشاطين. يهدف الأول إلى الإطلاع على وثيقة الحسابات الوطنية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول. أما الثاني، فيتمحور حول جمع بيانات تطال الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات والموازنة العامة لإجراء مناقشتها ومقارنتها مع أخرى.

أما الخانة الأخيرة المخصصة للملاحظات فبقيت كالعادة دون أي ملاحظة.

بناءً على ما سبق، يمكن تحليل لائحة المحكات التي تطال قضية الدين العام وكيفية طرحها في مختلف عناصر المنهج.

(1)- الأهداف:

- ✓ **الصياغة (قابلة للقياس واضحة ودقيقة):**

لم تختلف صياغة الأهداف التعلمية المتعلقة بقضية الدين العام عن غيرها، إذ لم تتم مراعاة إستعمال الأفعال الإجرائية ولا حتى التقيّد بمعايير الصياغة، الأمر الذي يعيق قياسها.

أما من حيث الوضوح والدقة، يظهر الجدول رقم 28 أن الأهداف الواردة ضمنه لا تعبّر عن قضية العام بل وجدت لتعالج قضايا أخرى كالموازنة العامة، التنمية وغيرها.

✓ **تتناول الواقع اللبناني:**

إن الأهداف التعلمية الواردة في جدول رقم 28 لا تتناول الواقع اللبناني ولا تهدف إلى إبراز هذه المشكلة وواقعها في لبنان رغم أنه يعاني من وقعها منذ فترة.

✓ **تراعي مختلف أنواع الأهداف (معرفية، مهارية، وجدانية):**

أغلبية الأهداف التعلمية المعلنة لا تتعدى المستوى المعرفي، إذ اقتصرت معظم أفعالها في معالجة الإطار المعرفي كأفعال يلم، يحيط، يتعرّف، دون أن يرد أي هدف يطال المستويين المهاراتي والمواقفي. إذن يمكن القول أن الأهداف التعلمية التي تتعلق بقضية الدين العام لا تراعي مختلف أنواع الأهداف(معرفية، مهارية، وجدانية).

✓ **توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية:**

يبيّن الجدول رقم 28 أن الأهداف التعلمية تطال الإطار النظري، إذ اقتصرت فقط على إيضاح المعارف وتحليلها دون أن تتطرّق إلى الإطار التطبيقي.

بعد عرض مختلف المحكات المتعلقة بالمحتوى حول الدين العام، يمكن إستخلاص الجدول التالي:

جدول رقم 29 : لائحة محكات تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بقضية الدين العام.

قضية الدين العام	قابلة للقياس	صياغتها دقيقة وواضحة	تتناول الواقع اللبناني	توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	تراعي مختلف أنواع الأهداف
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما					
غير كافٍ	X	X	X	X	X

(2)- المحتوى

✓ **يتناسب مع الأهداف:**

استعرضت مجمل الأهداف التي وردت قضايا تتعلق بالمحاسبة العامة والوطنية دون التطرّق إلى الدين العام. كذلك الأمر بالنسبة للمحتوى الذي بدوره لم يتطرّق إلى هذه القضية بل إلتزم بما ورد في الأهداف.

✓ **يساعد على اكتساب جوانب القضية (الشمول والعمق):**

لم يتناول المحتوى قضية الدين العام وتفاصيلها بل اكتفى بعرضها بطريقة مهمّشة بغية إظهار قضايا أخرى. إذن يمكن القول، أن المحتوى لم يحقق الشمول والعمق المعرفي للمتعلم.

✓ **يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية(حداثة المحتوى):**

لا يمكن الحديث عن عرض الإتجاهات المعاصرة للقضية في ظل شبه الغياب الحاصل في المحتوى حول قضية الدين العام.

✓ **يعرض الواقع المحلي والعالمي:**

رغم تفاقم هذه القضية في الوضع اللبناني، إلا أن محتوى منهج المادة لم يتطرّق إليها ولم يعطِ أمثالاً تتناول الواقع المحلي ولا حتى العالمي.

✓ **يتسم بالإستمرارية والتتابع:**

لا يمكن التكلم عن الإستمرارية والتتابع في ظل تهميش هذه القضية وكونها وردت فقط في السنة الثانية خلال الحديث عن المبادلات الإقتصادية الخارجية دون سواها.

جدول رقم30 : لائحة محكات تحليل محتوى منهج المادة المتعلق بقضية الدين العام.

الدين العام	يتناسب مع الأهداف	يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)	يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية	يوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية	يعرض الواقع المحلي والعالمي	يتسم بالإستمرارية والتتابع
كافٍ						
كافٍ إلى حد ما						
غير كافٍ	X	X	X	X	X	X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

✓ **تسهم في تحقيق الأهداف:**

جاءت الأنشطة لتحقق الأهداف التعلمية التي تتعلق بإظهار الدور الذي تلعبه المحاسبة الوطنية والمالية العامة.

- ✓ **ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج:**

ارتبطت الأنشطة بالمحتوى الذي عرض مواضيع تتعلق بالمالية العامة وبالمحاسبة الوطنية.

- ✓ **تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم:**

لا تساعد الأنشطة الواردة في الجدول رقم 28 على اكتساب الخبرات والمفاهيم كونها لم تتنوّع بل اقتصرت فقط على النقاش والمقارنة.

- ✓ **تساعد على تنمية مهارات التفكير:**

تقوم هذه الأنشطة على مناقشة بيانات ومستندات وإجراء مقارنة بين الواقع المحلي والعالمي. فتسمح طريقة المناقشة والحوار في إبداء الرأي والسماع لآراء الآخرين، الأمر الذي ينمّي لدى المتعلم مهارات التفكير.

- ✓ **قابلة للتحقق:**

إن الأنشطة الواردة في الجدول رقم 28 سهلة ويمكن تحقيقها فهي عبارة عن جمع بيانات ومناقشتها.

بناءً على ما سبق، يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم 31: لائحة محكات تحليل وسائل وأنشطة منهج المادة المتعلقة بقضية الدين العام.

الدين العام	تسهم في تحقيق الأهداف	ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج	تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم	تساعد على تنمية مهارات التفكير	قابلة للتحقق
كافٍ					
كافٍ إلى حد ما				X	X
غير كافٍ	X	X	X		

بعدما تم تحليل عناصر منهج مادة الإقتصاد، وبيان مدى تطرّقه للقضايا الإقتصادية المعاصرة، تكشّفت بعض الثغرات التي حتّمت إجراء مقابلات مع بعض من واضعي المنهج للإطلاع على آرائهم حولها وكيفية مقاربتهم للمواضيع المطروحة.

ثانياً: واضعو المنهج والقضايا المعاصرة.

للإضاءة أكثر على ظروف إعداد المنهج والمواضيع المعالجة والثغرات الموجودة، كان من المستحسن إجراء مقابلات مع واضعي منهج مادة الإقتصاد للوقوف على آرائهم.

بعدما تعذّر إجراء المقابلات مع واضعي منهج المادة كافة لأسباب عديدة، اقتصرت المقابلات على خمسة منهم وهم الأساتذة: ابراهيم مارون، سمير طنوس، كمال حمدان، عبدو القاعي، إيفا غصيبة ، وقد تمحورت الأسئلة حول: الغاية من تعليم الإقتصاد، أسس إختيار المضامين، قلّة الأنشطة الواردة في المنهج، غياب عنصر التقويم، الجمع بين مادتي الإجتماع والإقتصاد في منهج واحد، حصص التدريس، وغياب الواقع المعاش، إضافة إلى الوقوف على إقتراحاتهم لمواضيع وقضايا جديدة. وهذه خلاصة للمقابلات التي أجريت :

- **الغاية من تعليم مادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية**

تتمحور غايات مادة الإقتصاد حول فكرة أن المتعلم لا بد أن يكوّن له معرفة إقتصادية تساعده في فهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع والإطلاع على إنعكاساتها وأسبابها، وإعداده للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها. هذا الأمر من شأنه ترشيد سلوكه السياسي بهدف تحسين إختياره لمن يمثّلوه سياسياً على اعتبار أن السياسة هي مفتاح الإقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، اعتبر المؤلفون أنه من الضروري أن يحصل المتعلم في المرحلة الثانوية على معرفة إقتصادية شاملة، تساعده على تطوير تفاعله مع محيطه ، بما يمكّنه من الاندماج الاجتماعي، والمشاركة في النشاطات التنموية واستعمال المنهجية العلمية عند تعاطيه بالشأنين الإقتصادي والإجتماعي . إذ أن الكثير من الشباب يتجهون إلى خلق مؤسسات إقتصادية خاصة بهم دون أن يكون لديهم المعارف الإقتصادية والإدارية الكافية لإدارة هكذا مشاريع، الأمر الذي يجعلهم يتكبّدون الكثير من الخسائر والفشل في مؤسساتهم دون معرفة الأسباب أو إيجاد الحلول المناسبة.

-الجمع بين مادة الاقتصاد ومادة الاجتماع في منهج واحد (أهداف عامة مشتركة للمادتين، وإعداد كتاب خاص لكل مادة)

أجاب واضعو منهج المادة عن سبب الجمع بين مادتي الإجتماع والإقتصاد في منهج

واحد له غايات واحدة، أنهم حاولوا أن ينقلوا تجربة بعض الدول الأجنبية كفرنسا وبلجيكا وكندا إلى لبنان من خلال إصدار منهج واحد يضم هاتين المادتين. ولكن هذا الأمر لم يكتمل، إذ لم يوافق بعض مؤلفي الكتب المدرسية لهاتين المادتين على إصدار كتاب مشترك، بل اقترحوا إصدار كتابين منفصلين وهذا ما حصل فعلاً. أما أسباب رفض دمج هاتين المادتين في كتاب واحد فهي:

- عدم إعطاء أهمية لمادة على حساب أخرى في معالجة القضايا المطروحة.
- عدم توافر أساتذة لديهم الإلمام بتفاصيل المادتين وقادرين على تدريسهما، كونهم يتخصصون في الجامعات في أحد الإختصاصين وليس كليهما.
- يسمح الفصل بين المادتين بإعطاء كمية أكبر من المعارف والمفاهيم بغية تعزيز المعرفة الإقتصادية والإجتماعية للمتعلم.

لهذه الأسباب تم إصدار كتابين منفصلين لكل من مادة الإجتماع ومادة الإقتصاد، وتم تخصيص حصص تدريسية لكل منها على حدة.

- **الأسس التي أعتمدت في اختيار مضامين مادة الاقتصاد في المنهج.**

اعتبر الدكتور ابراهيم مارون أنه عند صياغة المنهج تم التركيز على المحتوى، حيث تم طرح المواضيع والقضايا فوضعت العناوين الرئيسة (المحتوى)، ومن بعدها تم استخلاص الأهداف التعلّمية المناسبة لها. لهذا يلاحظ وجود خانة "الملاحظات" إلى جانب "المحتوى، الأهداف، الوسائل والأنشطة" في المنهج، حيث أنه خلال التصميم ومناقشة المسوّدات كان لا بد من أخذ الملاحظات عن المواضيع المطروحة، ولم يتم إلغاؤها خلال بلورة المنهج بصورته النهائية مع أنها خالية من أية ملاحظة أو إيضاح في أي من السنوات الثلاث.

كما اعتبر الدكتور كمال حمدان أنه تم وضع أفكار وعناوين تعالج موضوعات إقتصادية عامة تطال مختلف المجتمعات وعلى المتعلم أن يكتسبها في المرحلة الثانوية وبعد ذلك تم بلورة أهداف المادة بناءً على المضامين التي حددت.

- **الأنشطة الواردة في المنهج.**

أجمع واضعو المنهج على أن الأنشطة الواردة فيه قليلة ومعظمها غير قابل للتحقّق كونها بحاجة إلى وقت وعدد حصص أكبر مما هو مخصص للمادة. لهذا تم الإستعاضة عن

الأنشطة بدورات تدريبية للأساتذة من إعداد المركز التربوي للبحوث والإنماء لسد النقص الحاصل.

في هذا السياق، اعتبرت رئيسة اللجنة في المركز التربوي للبحوث والإنماء السيدة إيفا غصيبي أن المنهج وكتب المادة لا تتضمن ثغرات سوى الأنشطة التي صدرت لاحقاً في دليل التقييم. كما أن على الأستاذ أن يخضع لدورات تدريب من فترة لأخرى يؤمنها المركز التربوي للبحوث والإنماء وذلك بهدف مواكبة التطور الحاصل على صعيد المادة.

- **غياب التقويم عن المنهج**

أجمع واضعو المنهج على أن التقويم انفرد في إعداده المركز التربوي للبحوث والإنماء دون العودة إليهم والدليل على ذلك، أنه صدر بعد صدور المناهج بسنتين.

وتأكيداً على ما سبق، ورد في مقدمة الكتيّب الذي أصدره المركز التربوي للبحوث والإنماء في العام 1999 تحت عنوان "أسس التقييم ومبادئه" فقرة تظهر النقص الحاصل في صياغة المناهج:

"من المسلّم به في حقل المناهج أن تصدر متضمنة عناصرها الأساسية من أهداف ومحتوى واستراتيجيات تدريس وتقييم. أما وقد صدرت مناهجنا الجديدة دون التقييم، فقد صار العمل على ذلك لاحقاً لوضع نظام تقييم يعتمد على الكشف الدوري في مراحل التعليم." (أسس التقييم ومبادئه، 1999، ص 3)

- **حصص تدريس المادة**

أشار د. مارون أنه تمت صياغة الكتب بطريقة موسّعة ومبسّطة بغية إيصال المعلومات إلى المعلم والمتعلم بطريقة سهلة، فالأساتذة الذين قاموا بتدريس هذه المادة لم يكونوا كلهم من حملة شهادات العلوم الإقتصادية، لذا أراد المؤلفون أن يبسّطوا مضمون الكتب لتسهيل عمليتي الشرح والفهم. هذا الأمر، أدى إلى تضخم عدد صفحات الفصل أو المحور وأضحى عدد الحصص المخصصة لهذه المادة لا تكفي لتغطية مضامين هذه الكتب، لهذا عمد المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى إلغاء فصول محددة بغية تغطية الأنشطة والتقويم.

أما فيما يتعلق بعدد الحصص في السنتين الثانويتين الأولى والثانية وعن مدى قدرتها على إكساب المتعلم المفاهيم والمعارف الكافية التي تخوّله الترفّع إلى فرع الإجتماع

والإقتصاد، اعتبر دكتور حمدان والسيدة غصيبي أن منهج السنة الثانوية الثالثة وكتابها متكاملين بحد ذاتهما، أي يمكن فهم المواضيع المطروحة فيهما دون العودة إلى السنتين السابقتين.

- **عدم التطرّق إلى الواقعين اللبناني والعالمي في المنهج.**

أوضح كلٌ من الدكتورين ابراهيم مارون وكمال حمدان أن سبب غياب الواقع اللبناني عن تفاصيل منهج مادة الإقتصاد ومضامين الكتب، خلال إعداد المناهج وإنجاز الكتب المدرسية في فترة التسعينات هو أن المعطيات لم تكن متوفرة ، وما توفر منها كان قديماً، لذا كان الخيار هو عدم استخد مها نظراً لقدمها وقلّتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الحصص المخصصة لطرح المواضيع والقضايا الإقتصادية ألزمت المؤلفين على حصر محتوى المنهج كما الكتب بغية إيصال المفاهيم والمعلومات الهامة للمتعلم، لذا فقد تم تهميش الواقعين اللبناني والعالمي.

ولكن! إنه عذر غير منطقي، فهل يجوز تغليب المعرفة النظرية العامة على استعمال هذه المعرفة في فهم الواقع!!

- **إضافة مواضيع جديدة وإلغاء أخرى.**

أجمع واضعو المنهج الذين تمت مقابلتهم على ضرورة التحديث والتعديل في المناهج اللبنانية لكي تتماشى مع المستجدات الجديدة المحلية والعالمية. كما تقدم البعض منهم باقتراح مواضيع جديدة على أن تلغى مواضيع أخرى. فقد اعتبر الدكتور كمال حمدان أنه يجب إضافة مواضيع الخصخصة، الأزمات المالية الحديثة، كما رأى الدكتور سمير طنوس أنه يجب التكلم عن الإقتصاد المعرفي، الريادة في الأعمال، التنمية المستدامة، فيما رأى الدكتور ابراهيم مارون أنه يجب معالجة القضايا النيو ليبرالية الحديثة، أزمة 2008 المالية، الخصخصة، العولمة الإقتصادية. وفي المقابل، إتفقوا جميعهم على ضرورة إختصار مواضيع: الحسابات الوطنية، مؤشرات التنمية، ومواضيع الإدارة.

خلاصة

بعد أن تم الإطلاع على تفاصيل المنهج وبيان مدى تناوله لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة يمكن إستخلاص ما يلي:

- رغم أهمية **التنمية المستدامة** في تحسين ظروف حياة الفرد، إلا أن منهج مادة الإقتصاد تجاهل هذا المفهوم وأهدافه وأبعاده، ولم يتم التطرّق إليه كقضية من جوانبها كافة. فلم يتم ذكرها في أي من السنتين الأولى والثانية بل أوردها في منهج السنة الثالثة كمفهوم لإيضاح مفاهيم أخرى ولتحقيق أهدافه.

- في ما يتعلق بقضية **الخصخصة**، لم تذكر هذه القضية في منهج الصفين الثانويين الأول والثاني، بل تطرّق إليها منهج الثانوي الثالث من خلال عبارة "برامج التصحيح الهيكلي" والتي تعتبر جزءاً منها. إذاً، لم يعر منهج المادة الأهمية الكافية لتفاصيل هذه القضية، بل تطرّق إليها بشكلٍ سريع رغم أهميتها على الصعيدين اللبناني والعالمي.

- حول قضية **الإستثمار**، لم يهمّش منهج مادة الإقتصاد هذه القضية بل تطرّق إليها في السنة الثانوية الثالثة، ولكن طريقة معالجتها لم تكن كافية لإبراز الدور الحقيقي للإستثمار في الحياة الإقتصادية، إذ عرض ت هذه القضية من ضمن المحور المخصص لإستعراض الحسابات الإقتصادية والمالية بغية "التمرّس بالأعمال التطبيقية من خلال تجميع المعطيات والمعلومات والإحصاءات الإقتصادية المالية لمعالجتها." (تفاصيل المنهج، 1997، ص20) وليس لإظهار أهمية ودور الإستثمار.

- أما **دور الدولة الإقتصادي** ، فقد عرضه منهج مادة الإقتصاد للصفوف الثانوية الثلاث وذلك في سياق معالجته لمواضيع إقتصادية مختلفة. حيث عرض منهج الثانوي الأول أدوار الدولة التشريعية والتنظيمية ودورها في الإنتاج، ثم عالج منهج الثانوي الثاني مختلف أدوارها في الحياة الإقتصادية عبر سياساتها لمكافحة المشكلات والأزمات الإقتصادية، وسياساتها الخارجية. وفي منهج الثانوي الثالث، تم التطرّق إلى مختلف السياسات التي تعتمدها الدولة لتسيير شؤونها الإقتصادية.

- قضية **البطالة** وردت في منهج مادة الإقتصاد ولكنها اقتصرت على الصفين الثانويين الأول والثالث، وهي إلى ذلك لم تعالج جوانبها كافة. ففي السنة الثانوية الأولى عرضت

الأنواع والأسباب. وفي الثانوي الثالث، أغفل المنهج مفهوم البطالة، أنواعها، إنعكاساتها، وأسبابها واكتفى فقط بعرض السياسات الهادفة إلى مكافحتها .

- لم يتعمّق منهج مادة الإقتصاد في معالجة قضية **التضخم المالي**، فلم يذكر أي من أنواعها ومسبباتها وإنعكاساتها في أي من السنوات الثلاث، بل اقتصر الأمر على ذكر السياسات الآيلة لمكافحتها، في السنة الثانوية الثالثة، في إطار عرض مجموعة من السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية.

- أما قضية **الدين العام**، وعلى الرغم من خطورة هذه المشكلة، فإن المناهج اللبنانية لمادة الإقتصاد لم تلتفت لها ، ولم تعرها الكثير من الإهتمام . فلم تلحظ أهداف المنهج التعليمية أي هدف يتناول بشكل مباشر الدين العام، إنما كان وسيلة لإبراز قضايا أخرى من مثل التنمية والمبادلات الإقتصادية الخارجية، المالية العامة، مؤشرات التنمية وغير ذلك.

الفصل الثاني:

القضايا في كتب المادة

أولاً: التنمية المستدامة

ثانياً: الخصخصة

ثالثاً: الإستثمار

رابعاً: دور الدولة الإقتصادي

خامساً: البطالة

سادساً: التضخم المالي

سابعاً: الدين العام

تمهيد

بعد أن تم تحليل منهج مادة الإقتصاد والكشف على مدى تناوله لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، لا بدّ من الإطلاع على كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، لبيان مدى ترجمتها لما تضمّنه المنهج حول هذه القضايا ولمعرفة كيف عالجتها .

أما الكتب الثلاثة المدرسية لمادة الإقتصاد في المرحلة الثانوية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء فهي:

- كتاب السنة الثانوية الأولى: "الحياة الإقتصادية"
- كتاب السنة الثانوية الثانية:" الأنشطة والاواليات الإقتصادية"
- كتاب السنة الثانوية الثالثة: "التنمية والسياسات الإقتصادية"

يتناول هذه الفصل تحليل مضمون كتب مادة الإقتصاد لأجل معرفة مدى تضمّنها وكيفية معالجتها لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة:
التنمية المستدامة، الخصخصة، الإستثمار، دور الدولة الإقتصادي، البطالة، التضخم المالي، والدين العام.

أولاً: قضية التنمية المستدامة في كتب المادة.

١ -تحليل قضية التنمية المستدامة في كتب الثانوي الأول.

كما كان متوقعاً، إلتزم كتاب المادة للصف الثانوي الأول بالمنهج ولم يتطرّق إلى قضية التنمية المستدامة.

رغم الحديث في المحور الأول من الكتاب عن مفهوم ندرة الحاجات ومحدوديتها، إلا أنه لم يتم التطرّق إلى مفهوم التنمية المستدامة بل اكتفى بتعريف مفهوم الندرة. أما باقي المحاور والفصول وكذلك الأمر في نصوص المطالعة لم يتم ذكر هذه القضية من قريب أو بعيد ولو بهدف تحقيق غايات ومقاصد أخرى.

والنتيجة، إن كتاب الثانوي الأول " الحياة الإقتصادية" يخلو تماماً من قضية التنمية المستدامة.

٢ -تحليل قضية التنمية المستدامة في كتب الثانوي الثاني.

فيما يتعلّق بكتاب الثانوي الثاني، فقد غاب عنه وبشكل تام موضوع التنمية المستدامة، فلم يتناول هذه القضية إطلاقاً، فالمواضيع التي طرحت في الكتاب لا علاقة لها بقضايا النمو والتنمية والإستدامة. والنتيجة، لم يخالف مضمون كتاب المادة للصف الثانوي الثاني ما تضمّنه منهج الصف.

٣ -تحليل قضية التنمية المستدامة في كتب الثانوي الثالث

بخصوص كتاب الثانوي الثالث حامل العنوان **" التنمية والسياسات الإقتصادية"** فهو يتناول ضمن محاوره وفصوله قضية التنمية. فكيف تم التطرّق لهذه القضية وكيف عولجت؟

عالج المحور الأول من الكتاب قضيتي النمو والتنمية، وامتد هذا المحور على مدى تسعة فصول تضمنت مواضيع متنوعة شملت الثورات الصناعية، التقسيم الدولي للعمل، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية، مفهوم التنمية ومؤشراتها وبعض النماذج التنموية المعتمدة في بعض الدول.

وفي الفصل الخامس وعند التكلّم عن تطور مفهوم التنمية، تبيّن من خلال ما ورد أنه تم الحديث عن التنمية كمفهوم شامل وعلى أنها "خليط من التحولات" دون التوقف عند مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومعالجة كل منها على حدة ... مع الإشارة إلى أنه تم التركيز على التحولات الذهنية والإجتماعية بشكل أساس لإحداث التنمية ولم يتم التطرّق إلى المجالات الأخرى. وتم حصر دور التنمية وأهدافها بزيادة النمو الإقتصادي دون ان يتم التطرّق إلى أي من الأهداف الأخرى. وقد اقتصر الحديث عن مفهوم التنمية ضمن صفحة ونصف، مع العلم أن المساحة الأكبر من المحور منحت للحديث عن مؤشراتها ولم ي عالج المؤلف مجالاتها بالتفصيل.

وعند التكلّم عن التحولات الإجتماعية تم ربط العوائق الإجتماعية المتمثلة بالحواجز بين الطبقات، التفاوت الإجتماعي، الصراعات الطائفية، ووضع المرأة بالنمو الإقتصادي ولم يتم التطرّق إلى الدور التنموي الإجتماعي الذي يهدف إلى النهوض بالفرد والمجتمع سوياً.

إذن، يمكن القول أنه وخلال التعريف بمفهوم التنمية تم عرض البعد الإقتصادي وكيفية تحقيق النمو الإقتصادي ، بينما لم يتم التطرّق إلى الأبعاد الأخرى التي تتشكّل منها التنمية أي البعد الإجتماعي، السياسي، البيئي، الثقافي،....

بعد ذلك، تم التطرّق إلى تنمية الموارد البشرية وأهميتها في بناء الإقتصاد من خلال إعداد رأسمال بشري كفوء وماهر قادر على أن يحوّل تخلّف بلاده إلى نمو وازدهار.

وقبل أن يتناول هذا الفصل مفهوم التنمية البشرية المستدامة، توقّف عند عرض مفهوم الحاجات الأساسية لإظهار أن هذه الحاجات في تطور دائم في حياة الإنسان، حيث لم تعد تقتصر على المأكل والملبس، بل توسّعت لتشمل متطلبات جديدة باتت ضرورية لإستمرار العيش كالتعليم والصحة.

وعند تناوله مفهوم التنمية البشرية المستدامة، **عرضها في تسعة سطور فقط حملت في طيّاتها معنىً منقوصاً ومجتزأ لهذا المفهوم. فالتنمية المستدامة لا تقتصر فقط على حقوق الأجيال اللاحقة في أن تلبي إحتياجاتها، إنما تتعدى ذلك لتطال أبعاداً أخرى تشمل البيئة والإجتماع والإقتصاد والفرد.**

انطلق المؤلف في معالجته لمفهوم التنمية المستدامة من قمة ريو 1992 التي تطرّقت إلى مبادئ كثيرة من شأنها تأمين المساواة والعدل، الحفاظ على البيئة، القضاء على الفقر، إحترام حقوق الأجيال المقبلة في العيش الكريم، ... إلا أن المؤلف تجاهل كل تلك المبادئ ليحصر معنى التنمية المستدامة بالحفاظ على البيئة لأنها تلبي إحتياجات الأجيال اللاحقة.

وحول ما ورد في كتاب المادة: "هذا هو مفهوم آخر للتنمية برز في التقرير الذي أعدته "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" عام 1987 وتمت المصادقة عليه في قمة ريو Rio عام 1992. فحسب هذا المفهوم، التنمية المستدامة هي تنمية على المدى البعيد جداً تقضي بأن تلبي الأجيال الحاضرة حاجاتها، ولكن دون أن تهدد إمكانية الأجيال القادمة من أن تلبي حاجاتها هي أيضاً. وهذا يفترض بالأجيال الحاضرة أن تحافظ على البيئة. فالقضاء على البيئة هو القضاء على إمكانية الأجيال القادمة من تحسين وضعها المعيشي." (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2010، ص 43)

أما في الفصول الثلاثة اللاحقة، فقد عرض المؤلف مؤشرات التنمية الإقتصادية، المالية، الإجتماعية، الصحية، الديموغرافية، التربوية، والسياسية. واللافت في الأمر، أنه خلال تعريف مفهوم التنمية لم يتم التطرّق إلى أي من أبعادها، إنما اقتصر فقط على البعد الإقتصادي لأجل تحقيق النمو، على عكس ما ورد في الفصول التي عرضت المؤشرات.

عرضت هذه الفصول الثلاثة بشرح مسهب، حيث تم تعداد عدد من المؤشرات لكل بعد وأجريت مقارنة من خلاله بين الدول المتقدمة والدول النامية. واللافت في الأمر، أن هذه المؤشرات امتدت على مدار ثمانية عشر صفحة في حين عولجت قضية التنمية بصفحتين وقضية التنمية البشرية المستدامة بمقطع يتألف من تسعة سطور.

جدول رقم 32: مؤشرات التنمية المطروحة في كتاب الثانوي الثالث.

الأبعاد	المؤشرات
الإقتصادية	**مؤشرات اقتصادية عامة** -كمية استهلاك الطاقة للفرد -معدل استغلال الموارد الطبيعية -معدل النمو الإقتصادي -الناتج المحلي الإجمالي -الميل للإدخار -توفّر الرساميل -معدل الإستثمار من الناتج المحلي -إنتاجية العمل -النفقات على الأبحاث -نوع النمو وشكله -بنية الصادرات -وضع البنى التحتية -رصيد ميزان المدفوعات **مؤشرات قطاعية** الزراعة: -مساهمة الزراعة في الناتج المحلي -التقنيات الزراعية -المردود الزراعي -الميزان التجاري الزراعي الصناعة: -مساهمة الصناعة في الناتج المحلي - إنتاج سلع إنتاجية -نسبة النشآت الصناعية الكبيرة الخدمات:

	- مساهمة الخدمات في الناتج المحلي
المالية	الإيرادات: - نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج الوطني الإجمالي - بنية الإيرادات الضريبية النفقات: - نسبة النفقات العامة من الناتج الوطني الإجمالي - بنية الإيرادات العامة - النفقات العسكرية - معدل الديون الخارجية
الإجتماعية	- الحراك الإجتماعي - معدل البطالة - مستوى الأجور - درجة تمركز المداخيل - حجم الطبقة الوسطى - التشريعات الإجتماعية - الإندماج الإجتماعي - موازنة الأسرة
الصحية	- النفقات العامة على الصحة - عدد المواطنين لكل سرير - عدد المواطنين لكل طبيب - نسبة المضمونون صحياً - التغذية - الوقاية الصحية
الديموغرافية	- معدل النمو السكاني - معدل الولادات الخام - معدل الوفيات الخام - الأمل في الحياة عند الولادة - الهجرة
الثقافية	- عبء العادات والتقاليد والمعتقدات - قيمة الوقت - نظام القيم - الذهنية الطائفية أو المذهبية أو العشائرية - وضع المرأة
التربوية	- نسبة الأمية - نفقات الدولة على التعليم بالنسبة للناتج الإجمالي - النفقات على التعليم العالي من مجموع النفقات التربوية
السياسية	- إحترام الأسس الديموقراطية - دولة القانون - السلوك السياسي

من خلال الجدول رقم 32، يتبيّن بشكل جليّ أنه ليس للبيئة أي مكان في أبعاد التنمية ومؤشراتها، مع أنه وفي سياق عرض تعريف مفهومي التنمية والتنمية البشرية المستدامة في الكتاب، اعتُبر البعد البيئي الركن الأساس في التنمية المستدامة والحفاظ عليه ضروري لتحقيق متطلبات الأجيال اللاحقة. إذاً أين هي المؤشرات البيئية ولم اذا لم تعرض إلى جانب المؤشرات الأخرى التي عرضها الكتاب؟

ونظراً لأن مؤشرات التنمية تستخدم لتشخيص وضع البلدان وتصنيفها بين دول صناعية ودول نامية، لذلك قام المؤلف بعرض هذه المؤشرات وإجراء مقارنة بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

ورغم إظهار حالة الدول المتقدمة والنامية بالأرقام، إلا أن محتوى هذه الفصول الثلاثة لم يتطرّق إلى الواقع اللبناني سوى بجملة يتيمة وردت ضمن المؤشرات المالية وتحديداً خلال الحديث عن الإيرادات. " شكّلت الضرائب غير المباشرة 76.5% من مجمل الإيرادات الضريبية في لبنان عام 1998." (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2012، ص 49)

كما ورد مستندان يتعلقان بالواقع اللبناني، يتناول الأول "موازنة الأسر ة في لبنان عام 1997 حسب أبواب الإنفاق" ضمن المؤشرات الإجتماعية. ويعرض الثاني واقع "المضمونون صحياً في لبنان لعام 1997" ضمن المؤشرات الصحية. هل هذان المستندان كافيان لعرض الواقع اللبناني بغية تصنيفه من بين البلدان المتقدمة أو النامية؟

بعد عرض مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها ، تم استعراض بعض تجارب التنمية الحاصلة التي انتهجت بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بالنموذجين الليبرالي والإشتراكي. ولكن اللافت في الأمر، أنه خلال معالجة هذين النموذجين يتّضح للقارئ بشكل واضح ذاتية المؤلف الميّالة نحو النموذج الليبرالي والذي لم يألُ جهداً في إظهار حسنات هذا النموذج مقابل عرض سلبيات النموذج الإشتراكي وإظهار فشله في عملية التنمية.

يظهر الجدول التالي كيفية مقاربة النموذجين الليبرالي والإشتراكي في كتاب المادة.

جدول رقم 33: أبرز العبارات الواردة في فصل "تجارب التنمية" ضمن كتاب الثانوي الثالث.

النموذج الليبرالي للتنمية (صفحة 66)	النموذج الإشتراكي للتنمية (صفحة 67)
- لقد اتبع هذا النموذج نفس الطريق التي اتبعتها الدول الصناعية المتطورة في كل مراحل تطورها. - أقدمت على إبرام إتفاقيات تجارية لتسويق إنتاجها الصناعي وهكذا تدفق الرأسمال الأجنبي في ظل ظروف ملائمة ومريحة للإستثمار ساعدت أحياناً الإقتصاد الوطني على الإنتعاش والإزدهار. - قامت بالإصلاح الزراعي وشجعت المزارعين على تطوير إنتاجهم وساعدتهم على إستخدام وسائل حديثة ... وتصريف الإنتاج داخلياً عبر الحماية وخارجياً بواسطة إتفاقيات تجارية تضمن تسويق الإنتاج وبيعه. - بما ان عملية التنمية هي عملية مستمرة فإن إنجاز كل هذه الأمور يتطلب الكثير من الجهد والوقت والكفاءات.	-إن النموذج الموجّه للتنمية لم يحقق النتائج المرجوّة في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني ... وقد تجلّى ذلك في النمو البطيء جداً للناتج الوطني الإجمالي والذي انعكس على متوسط الدخل السنوي الذي لم يشهد أي نمو يذكر. -إن الدولة قامت بتأميم الرأسمال الوطني والأجنبي في الصناعة والمؤسسات الإقتصادية الكبيرة. فهرب ما هرب من الرأسمال الوطني وتوقف تدفق الرأسمال الأجنبي للتثمير والتوظيف في إقتصاد البلدان ذات النموذج الموجّه. -قامت الدولة بانتزاع الأراضي من مالكيها وتوزيعها على الفلاحين كمحاولة للإصلاح الزراعي وكسب تأييد الفلاحين، ولكن عملية تقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة إلى ملكيات صغيرة أضرّ بالإنتاج الزراعي وجعله يتراجع عن المستوى الذي كان عليه . -أما مسألة التنمية في بلدان هذا النموذج بقيت حادة جداً.

يتضح من خلال هذا الجدول، الإختلاف في معالجة النموذجين الليبرالي والإشتراكي، وكأن المؤلف أراد أن يقنع المتعلم بأن النموذج الليبرالي هو النموذج الناجح في تحقيق النمو والتنمية على عكس الإشتراكي الذي أظهر الفشل. مع العلم أن دولاً كثيرة لا تنتهج الليبرالية وصلت لأن تكون دولاً صناعية حديثة وحققت معدلات عالية من النمو الإقتصادي وباتت تنافس مثيلاتها في كافة الصعد، أمثال الصين واليابان والبرازيل.

لماذا هذا التعتيم على الإنجازات التي حققها النموذج الإشتراكي والذي استطاع أن يحقق في بعض البلدان التي انتهجته نسب اً عالية من النمو الإقتصادي في فترات قصيرة ؟ ولماذا لم يتحدّث المؤلف عن إخفاقات النموذج الليبرالي وعن الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي ولّدها وكان لها تأثير سلبي على مختلف البلدان الليبرالية؟

الجدير ذكره، أن من شروط صياغة الكتاب المدرسي هو نقل المعرفة العلمية بموضوعية دون أن تطغى ذاتية المؤلف وآراؤه في المواضيع المطروحة.

بعد استعراض كل من النموذجين الليبرالي والإشتراكي في عملية التنمية، طرح المؤلف بعض التجارب التنموية التي حصلت في بعض الدول العربية وتحديداً في كل من الجزائر ومصر، حيث عاد مجدداً لأن يبرز أن الليبرالية هي أفضل من الإشتراكية في عملية التنمية. لم يتم التطرّق إلى الوضع اللبناني وإلى حالة التنمية التي يعيشها، إنما اكتفى فقط بعرض هاتين التجربتين.

بعد ذلك، تم استعراض الإتجاه الحالي في سياسات التنمية الذي تمحور حول فكرة تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية على اعتبار أنها المسؤولة عن نكسات الإقتصاد الوطني وعن إنهيار برامج التنمية الإقتصادية. لذلك، تقوم الإتجاهات الحالية على وضع برامج التصحيح الهيكلي التي تقضي بتقليص تدخّل الدولة بالشأن الإقتصادي وذلك عبر خصخصة المنشآت العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص، وقد علّل المؤلف هذا الإتجاه من خلال الحديث عن أبرز مشكلات الملكية العامة المتمثلة في الإنتاجية المنخفضة، الهدر، تدخّل السياسيين، الرشوة، إلخ... لذلك، برزت أهمية الخصخصة والتي عرضها الكتاب بطريقة مختصرة جداً حصرأسبابها وأشكالها بإثنين دون سواها.

بعد ذلك، تم استعراض تجربة الخصخصة في كل من البلدان النامية وفي لبنان حيث لم تعالج بدقة علمية ولم تعرض الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه القضية.

ولكن هل استطاعت عملية الخصخصة أن تؤدي إلى إحداث التنمية الإقتصادية في لبنان؟ وهل الخصخصة هي وحدها الكفيلة في تحقيق التنمية؟

ثانياً: قضية الخصخصة في كتب المادة.

١ ـ تحليل قضية الخصخصة في كتابي المادة للسنتين الثانويتين الأولى والثانية.

لبيان كيفية طرح برامج التصحيح الهيكلي لا بدّ من الإطلاع على كتب المادة لإظهار مدى صوابية المعلومات المقدمة وأهميتها بالنسبة لحياة المتعلم ومجتمعه.

لم يعرض كل من كتابي الثانوي الأول والثاني أي فصل أو مقطع أو سطر أو حتى كلمة تشير إلى قضية الخصخصة تماماً كما المنهج.

٢ -تحليل قضية الخصخصة في كتب المادة للسنة الثانوية الثالثة.

فيما يتعلق بكتاب المادة للثانوي الثالث، فقد عرضت الإتجاهات الحالية لسياسات التنمية في محور النمو والتنمية ضمن الفصل الأخير فيه المخصّص لعرض تجارب التنمية، بدءاً من النموذجين الليبرالي والإشتراكي، مروراً بعرض تجارب تنموية في بعض الدول العربية وهما مصر والجزائر دون سواهما، وصولاً إلى الإتجاه الحالي لسياسات التنمية المتجسّد ببرامج التصحيح الهيكلي.

إن سياسات الإصلاح الإقتصادي لا تقتصر على عملية الخصخصة فقط، إنما هي مجموعة سياسات إجرائية جذرية تعمل على إصلاح الوضع الإقتصادي، لكن الكتاب المدرسي اكتفى بعرض عملية الخصخصة دون سواها، رغم تعداد إجراءات أخرى كجذب الإستثمارات الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية وغيرها.

في محاولة لإظهار أهمية برامج التصحيح الهيكلي المعدّة من قبل صندوق النقد الدولي، عرض الكتاب أسباب تراجع دور القطاع العام في تعزيز النمو والتنمية الإقتصادية. إلا أن هذه الأسباب المذكورة لا تمثّل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ضعف هذا القطاع، فهي ليست بأسباب إنما هي نتائج لأسباب أخرى، وهي:

"- بدأ يتضح ضعف مؤسسات القطاع العام وأداؤه وبخاصة عندما اصطدم الاقتصاد الوطني بنكسات كبيرة جعلت برامج التنمية الإقتصادية المرتكزة والمبنية على توسيع دور القطاع العام، تنهار ولا ينجز منها إلا القليل.

- إنطلاقاً مما سبق بدأت الشكوك تبرز حول مقدرة الحكومات لمواجهة العجز المالي وتكيفها مع الصدمات التي أدت إلى تدهور الوضع الإقتصادي" (التنمية والسياسات الإقتصادية، 1999، ص 72)

يعود تراجع أداء القطاع العام في الحياة الإقتصادية لأسباب عديدة تختلف بين بلدٍ وآخر. ومن أبرز تلك الأسباب إزدياد الأعباء المالية الملقاة على عاتق موازنة الدولة، إزدياد مهام الدولة على مختلف الأصعدة الأمر الذي جعلها تتراجع في الأداء الإقتصادي، إنتشار الهدر والفساد داخل القطاع العام الذي يؤدي إلى إضعاف الإنتاجية وازدياد الأعباء، وغيرها من الأسباب.

كذلك الأمر، عندما تم عرض مشكلات الملكية العامة، فقد حُصرت أسباب إنخفاض الإنتاجية في هذا القطاع بتدخّل السياسيين بشؤون التوظيف الذي غالباً ما يكون غير مجدٍ وغير كفوء الأمر الذي يتسبّب بإزدياد نفقات الدولة على الرواتب والأجور وإنخفاض الإنتاجية. إنما مشكلات الملكية العامة لا تتوقف عند هذا الحد (البيروقراطية والروتين الإداري، أساليب إدارية تقليدية، إزدياد أدوار الدولة ومهامها، الفساد، الهدر،...)

لقد حاول كتاب المادة بيان أن ضعف القطاع العام وازدياد مشكلاته هو السبب الوحيد في تراجع الأداء الإقتصادي، وذلك بهدف التسويق لأهمية الخصخصة ونتائجها الإيجابية، بحيث يحاول جذب المتعلم نحو تفضيل الخصخصة والقطاع الخاص من خلال تصوير أن القطاع العام هو السبب الرئيس للفشل الإقتصادي وتدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية. فلم يذكر الكتاب التغيرات والتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية العالمية الحاصلة، كما الإنفتاح العالمي الذي قضى على الحدود والخصوصيات وذلك من خلال أدواتها المتمثلة بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، نادي لندن، إلخ ...

بالعودة إلى برامج التصحيح الهيكلي الواردة في كتاب الثانوي الثالث، تبرز عملية الخصخصة كأحد هذه البرامج والتي تقضي بتحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص على اعتبارها أنها:

"أحد الحلول المطروحة لدفع عجلة الإقتصاد الوطني والتنمية الشاملة وتسريعها وللخلاص من سيئات التدخل الحكومي الواسع وانعكاساته الإقتصادية والإجتماعية". (التنمية والسياسيات الإقتصادية، 2008، ص 72)

هذا الوصف من شأنه أن يوصل للمتعلم حكماً سيئاً على القطاع العام وإعتباره قطاعاً فاشلاً في الحياة الإقتصادية، وذلك بهدف إيراد فكرة أن القطاع الخاص هو الحل الوحيد للنهوض الإقتصادي. وقد دعّم مؤلفو الكتاب آراءهم وأفكارهم بعرض سببين يدفعان إلى التخصيص، يتمثّل السبب الأول بتخفيض العجز العام، والثاني في تنشيط فعالية وكفاءة المنشآت العامة. ويدور هذان السببان حول عجز القطاع العام في إدارة المنشآت الإقتصادية وعلى اعتبار الدولة " مستثمر فاشل" كما وصفها بيتر دراكر Drucker .

اللافت في الأمر، أنه رغم فشل القطاع العام في الحياة الإقتصادية، إلا أن الكتاب لم يورد سوى هدفين للخصخصة (تخفيض العجز ورفع الكفاءة الإقتصادية)، مع العلم أن لهذه العملية أهدافاً متشعّبة الأبعاد منها ما هو سياسي، ومنها ما هو إقتصادي ومنها ما هو تجاري، ... بالإضافة إلى ذلك، لم تتم إضافة أي نتائج سلبية قد تنتج عن عملية الخصخصة، مع أن معظم الحالات التي خاضت هذه التجربة تعرّضت للكثير من النتائج السلبية غير المتوقّعة وشكّلت خيبة أمل ولم تحقق النتائج المرجوّة.

أما فيما يتعلق بأشكال الخصخصة، فقد حصرها الكتاب بشكلين دون سواهما وهما BOO و BOT أي "الإنشاء والتشغيل والتملّك" و"الإنشاء والتشغيل والتحويل" مع العلم أن لهذه العملية طرق وأساليب متعددة ومنها تخصيص الإدارة، الإكتتاب، تحويل الشركات العامة إلى شركات مشتركة، نقل الملكية إلى الإدارة والعمال، البيع الكلي المباشر (تم بيانها في سياق البحث). كما تجدر الإشارة أن أساليب الخصخصة تختلف تبعاً لأسباب التخصيص أو لأحجام المرفق المراد تخصيصه أو قيمته أو مهامه، أو حتى تبعاً للأهداف المرجوّة من هذه العملية. فلماذا إذن حُصرت أشكالها بإثنين دون سواهما؟؟

لم تقتصر معالجة الخصخصة عند هذا الحد، إنما تطرّق الكتاب إلى واقع هذه العملية في العالم وفي لبنان، فقد عرض تجربة التخصيص في البلدان النامية التي أخذت طريقها في ثمانينات القرن الماضي بهدف تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي، وقد تم التنسيق مع المراكز الإقتصادية العالمية أمثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي فرضت شروطاً معينة كفتح الأسواق الداخلية، إلغاء الدعم عن السلع الضرورية، تخصيص القطاع العام، تعزيز الإستثمارات الأجنبية، ... ولكن هذه المراكز الإقتصادية لم تؤهل بنى تلك البلدان لأن تتكيّف مع العمليات المطلوبة منها وتحديداً عملية الخصخصة التي هي بحاجة إلى أسواق مالية متطورة لتقويم المنشآت وعرضها للإيجار أو للبيع.

بعد ذلك، تمت دراسة مسألة التخصيص في لبنان إنطلاقاً من المشكلات التي عانى منها إقتصاد هذا البلد والتي تتجسّد بالحرب الأهلية والدمار الهائل الذي لحق ببنى الإقتصاد، كما وازدياد الأعباء المالية على الموازنة العامة وتراكم الدين العام، وعدم حصول لبنان على المساعدات والهبات المالية التي وعد بها لإعادة الإعمار وتهيئة البنى التحتية. كل هذا كان كفيلاً بطرح قضية الخصخصة في القطاعات الإقتصادية اللبنانية.

وبالفعل، عمدت الحكومات إلى تخصيص بعض المرافق العامة كالهاتف الخلوي والبريد وعهدت إلى إنشاء مجلس أعلى للتخصيص الذي من شأنه أن يفعّل الإقتصاد ويعمل على زيادة الإستثمارات وتخفيض الدين العام. لقد اكتفى الكتاب المدرسي بهذا القدر من موضوع التخصيص في لبنان، ولكن! وعلى الرغم من أنه ذكر أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور القطاع العام وعجزه عن إعادة النهوض في الإقتصاد اللبناني والشروع بالخصخصة كحل للخروج من هذه الأزمات، إلا أنه لم يذكر النتائج التي حصل عليها لبنان من جرّاء هذه العملية ومدى تحقيقه النتائج المرجوّة منها.

فبعد مرور عشرين سنة وأكثر على بدء مراحل التخصيص في لبنان، ألا يحق للمتعلم أن يطلع على نتائج تلك العملية وإلى ما آلت إليه؟ فالإقتصاد ليس تاريخ حقبة زمنية معينة، إنما سلسلة لحلقات دورية متعاقبة يتأزم تارةً ويزدهر طوراً، فهل كانت الخصخصة الحل السحري لمشكلات لبنان الإقتصادية؟ ولماذا ازداد حجم الدين العام والعجز المالي؟ ...

أسئلة كثيرة يطرحها المتعلم خصوصاً وأنه يشهد على حالات تخصيص جديدة أمثال سوكلين Sukleen وسوليدر Solidere، ويعيش في ظل صراعات سياسية دائرة حول تخصيص منشآت أخرى أو عدمه كالكهرباء مثلاً.

ثالثاً: قضية الإستثمار في كتب المادة.

بعد الإطلاع على تفاصيل منهج المادة للإضاءة على قضية الإستثمار من خلال مراجعة الأهداف والمحتوى، تبيّن أنه قد تطرّق إلى هذه القضية وقد خصّص لها فصلاً مستقلاً ضمن محور الحسابات الإقتصادية والمالية الوارد في السنة الثانوية الثالثة. فكيف تمت معالجة هذه القضية في كتب المادة؟ وهل استطاعت أن تبرز دورها وأهميتها في الحياة الإقتصادية ؟

يظهر الجدول التالي المحاور والفصول التي تعرض قضية الإستثمار في الكتب الثلاثة.

جدول رقم 34: المحاور والفصول التي تعرض قضية الإستثمار في الكتب الثلاثة.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
المحور	-	-	الخامس: الحسابات الإقتصادية والمالية.
الفصل	-	-	الرابع: الإستثمار
عدد الصفحات	-	-	9 صفحات: منها ثلاث صفحات تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: مثلان، 18 مصطلح مترجم.
العناوين الرئيسية	-	-	أولاً: أشكال الإستثمار ثانياً: تمويل الإستثمار ثالثاً: دالة الإستثمار

يظهر هذا الجدول، أن قضية الإستثمار قد غابت عن محاور وفصول كل من السنتين الثانويتين الاولى والثانية، واقتصر الأمر على عرضها في السنة الثانوية الثالثة.

تم عرض الإستثمار في محور الحسابات الإقتصادية والمالية ضمن فصل مستقل، وقد تضمّن ثلاثة عناوين رئيسية: يتناول العنوان الأول "أشكال الإستثمار"، ويعرض العنوان الثاني "تمويل الإستثمار" ويعالج العنوان الثالث "دالة الإستثمار".

من اللافت، أنه لم يتم التطرّق إلى أهمية الإستثمار ولا حتى إلى معوقاته و محدداته، كذلك الأمر، لم يتم التطرّق إلى الواقع اللبناني والعالمي.

ولكن، قبل الإطلاع على ما ورد في كتاب الثانوي الثالث حول الإستثمار، لا بدّ من إلقاء نظرة على كتابي السنة الأولى والثانية الثانوية لأنهما قد تضمنا مواضيع وقضايا ترتبط إرتباطاً وثيقاً بقضية الإستثمار، لذا من الممكن أن يكون قد ورد في هذين الكتابين بعض العبارات التي قد تتعلّق بالإستثمار وأهميته.

١ -تحليل قضية الإستثمار في كتب المادة للسنة الثانوية الأولى.

بالفعل، وبعد قراءة كتاب الثانوي الأول، تبيّن أن مفهوم الإستثمار قد ورد لمرات عديدة. يبرز الجدول التالي، العبارات التي تتضمن مفهوم الإستثمار.

جدول رقم 35: الإستثمار في محتوى كتاب الثانوي الأول.

المحور/ العنوان	الفصل/ العنوان	الصفحة	العبارة
1/ مواضيع علم الإقتصاد	1/ تعريف علم الإقتصاد	17 18	أنواع الأرزاق: الأرزاق المعدة **للإستثمار**: ومنها الآلات التي توضع في المعامل وتستعمل لإنتاج سلع معيّنة. الدورة الإقتصادية: هي النسق الإقتصادي القائم على وظائف متداخلة هي الإنتاج و**الإستثمار** والتوفير.
3/ رأس المال	1/ تعريف رأس المال	73	**التثمير**: هو عملية إستخدام الثروات أو الموارد في مسيرة أو عملية إنتاجية (إنشاء مصنع...)
	3/ مصادر تكوين رأس المال	85 86 87 88	تكوين رأس المال: إن التكوين الصافي لرأس المال ينتج عن **التثميرات** سواء أكانت عمليات **التثمير** للإستبدال أم التجديد أو كانت عمليات **التثمير** لإنتاج رأس مال جديد. كما أن **الإستثمار** لتكوين رأس المال يتطلّب مصادر تكوين منها الداخلية ومنها الخارجية. كيف نموّل **الإستثمار**: لتمويل برنامجها **التثميري** تجد المؤسسات نفسها أمام ثلاثة إحتمالات: - التمويل الذاتي: إنه عملية تأمين الأموال اللازمة **للإستثمار** من المدّخرات الذاتية دون اللجوؤ إلى القروض الخارجية. - الإقتراض (...) - زيادة الرأس المال (...) أدى تضاؤل الإدخار في أغلب البلدان إلى زيادة كلفة **الإستثمارات**. وفي البلدان النامية تبقى صعوبة تفعيل المدخرات أحد الأسباب الرئيسية لضآلة **الإستثمار**. ما هي الدوافع لتكوين رأس المال؟ تتطلّب ا **لإستثمارات** توفّر موارد مالية جاهزة أو موارد تكونت وتراكمت نتيجة إدخار الأفراد والأسر والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. ما هو الإدخار؟ إن عملية الإنتاج تولّد القيمة المضافة التي يوزعها المستحدث على شكل مداخيل لمختلف العناصر: (...) -عنصر **الإستثمار** يتقاضى أرباحاً. العلاقة بين الإدخار **والتثمير**، (...) ليس بالضرورة أن يؤول كل إدخار إلى **تثمير**. إن دور المصارف والمؤسسات المالية هو القيام بدور الرابط أو الوسيط بين الإدخار و**الإستثمار**.
		89	نتيجة لضخامة إحتياجات **التثمير** لدى المؤسسات الكبيرة وبالتالي عدم قدرة المصارف على تلبية هذه الإجتياجات أصبحت هذه المؤسسات تفضّل الإقتراض. تكمن أهمية **الإستثمارات** في ظهور المدخرات وتطورها، وهذا يعني أن المدخرات تموّل **الإستثمارات، والإستثمارات** تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل. إن زيادة **الإستثمار** تؤدي إلى زيادة في الدخل، والزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الإدخار الذي يستخدم لتمويل **الإستثمارات**.

4/ المنشأة	3/ وظائف المنشأة الإقتصادية الإدارية والتقنية	108	الوظيفة الإدارية: هي وظيفة المدير العام وأصحاب القرار النهائي بكل ما يتعلق بشؤون المنشأة، يحددون حجم **الإستثمارات**، الإنتاج...
	4/ وظائف المنشأة الإقتصادية المالية والإجتماعية	118	العمليات المالية: تأمين الأموال الدائمة بغية شراء الآلات والقيام **بالإستثمارات**(...) وإذا لم تتوفر للمنشأة الأرباح الكافية للقيام **بالإستثمارات** تسعى للحصول على أموال دائمة (...)
	5/ الشكل القانوني للمنشأة الإقتصادية	125	الشركاء المفوضون بشركة التوصية: هم الذين يديرون الشركة (...) وذوي الخبرة في **الإستثمار.** منشآت القطاع العام: المنشآت المؤسسة من قبل الدولة: من أسباب تأسيسها (...) عجز القطاع الخاص أو إمتناعه عن **الإستثمار** في ميادين معينة خوفاً من المجازفة.
5/ الدخل	1/ الدخل: أشكاله وأنواعه	147	المداخيل الأولية: إن قدّم أحدهم أرضاً زراعية **ليستثمرها** في مشروع إنتاجي يتقاضى مقابل ذلك ريعاً أو إيجاراً (...)
	2/ أسباب التفاوت بين المداخيل	155	يحدّ الوضع الإجتماعي المتوتر بين الفئات الإجتماعية من **الإستثمارات** فيعم الركود الإقتصادي (...) وبالتالي إلى كساد السلع والخدمات وانحسار **الإستثمارات.**
6/ إستعمالات الدخل الأسري	4/ الإدخار	187	مفاهيم الإدخار: **الإستثمار:** هو جزء من الإدخار الذي يستعمل لتكوين الرأسمال الفني الذي يساهم في زيادة الإنتاج. الإدخار والإستثمار: إن الإدخار مهم جداً بالنسبة **للإستثمار** لأنه يوفر الرساميل اللازمة. يحصل التوازن الكلي للإقتصاد عندما تتحقق معادلة الإدخار= **الإستثمار**. أي عندما تخصص أموال الإدخار **للإستثمار** (...) فالإدخار هو ركن الزاوية لتكوين رأس المال الذي من خلاله يبدأ **الإستثمار.**

يظهر الجدول رقم 35، أن كتاب مادة الإقتصاد للصف الثانوي الأول أورد مفهوم الإستثمار خمسة وثلاثون مرة، إلا أنه لم يُخصِص له فصلاً واحداً يُعرَض من خلاله تفاصيل هذه القضية المهمة التي تعتبر ركناً بارزاً وأساسياً لكل عملية نهوض إقتصادي أو تعزيز اً للنمو الإقتصادي.

قبل الشروع في تحليل صفحات الكتاب لما تضمنته حول الإستثمار، يستوقف القارئ إستخدام مصطلحين مرادفين ضمن المحور الواحد لا بل ضمن الصفحة الواحدة والفقرة الواحدة وهما "الإستثمار" و"التثمير". وخلال مراجعة التعريف الذي عرضه المؤلف " التثمير: هو عملية إستخدام الثروات أو الموارد في مسيرة أو عملية إنتاجية (إنشاء مصنع...)" يتبيّن أن التثمير هو ذاته الإستثمار . فلماذا تم استعمال الكلمتين وما المقصود من ذلك ؟؟؟

رغم تعريف التثمير أو الإستثمار، إلا أنه لم يكن المقصود عرض المفهوم والإضاءة عليه وعلى أهميته وأنواعه، إنما ورد مع جملةٍ من تعريفات بعض المفاهيم بغية التمييز بينها ليس إلا، وهي: الثروة، التثمير، الرأس المال، والدخل.

بعد ذلك، أعيد ذكر م صطلحي الإستثمار والتثمير عن د معالجة العناصر المكوّنة لرأس المال على اعتبارهما من المكونات الأساسية لتكوينه. لذلك، عمد المؤلف إلى التكلّم عن الطرق الكفيلة لتمويل الإستثمار وأبرزها التمويل الذاتي الناجم عن الإدخار. كما شدّد على العلاقة القائمة ما بين الإستثمار والإدخار مركّزاً على أهمية الإستثمارات في ظهور المدخرات ودور هذه الأخيرة في تمويل المشاريع الإستثمارية، والتي بدورها تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة مستوى الدخل.

لم يكتفِ المؤلف بهذا القدر من الشرح الذي يظهر العلاقة ما بين الإستثمار والإدخار، بل عاد وتطرّق إليها في المحور الأخير من الكتاب خلال عرض إستعمالات الدخل الأسري وتحديداً عند معالجة فصل الإدخار ، معتبراً أن الإدخار مهم جداً بالنسبة للإستثمار لأنه يوفّر الرساميل اللازمة. كما ركّز على تحقيق التوازن الكلي للإقتصاد وذلك عندما يتساوى الإدخار مع الإستثمار.

ولكن، اللافت في الأمر، أنه تم تخصيص فصول تـعرض الإستهلاك والإدخار دون أن يكون للإستثمار فصل مماثل لا في المنهج ولا في مضمون كتاب السنة الثانوية الأولى ، مع العلم أن هذه المفاهيم الثلاثة هي مترابطة مع بعضها البعض، وتمثّل حلقة إقتصادية متكاملة فيما بينها، إذ يعتبر الإدخار من أهم مصادر التمويل التي يرتكز عليها الإستثمار، وحيث يعتبر الإستهلاك من أهم المحفّزات التي من أجلها يولد الإستثمار ليلبي طلب المستهلكين ولجني الأرباح.

فلماذا لم يتم التطرّق إلى قضية الإستثمار وتخصيص فصل خاص بها في منهج وكتاب الصف الثانوي الأول إلى جانب قضيتي الإدخار والإستهلاك ؟؟؟

أما بخصوص ما ورد في باقي المحاور والفصول بما يتعلّق بمفهوم الإستثمار، فقد اقتصر ذكره على توضيح وظائف المنشأة الإقتصادية دون ذلك، كما تم ذكره في محور الدخل وذلك لبيان أثر الوضع الإجتماعي المتوتر على الأوضاع الإقتصادية وما يتسبب ذلك من ركود وانحسار للإستثمارات.

يمكن القول، أنه رغم تكرار م صطلح الإستثمار عدة مرات في متن كتاب الثانوي الأول، إلا أنه لم تتم معالجته ولم تتم الإضاءة عليه وعلى أهميته الإقتصادية، بل استخدم هذا المفهوم لتحقيق أهداف المنهج.

٢ -تحليل قضية الإستثمار في كتب المادة للسنة الثانوية الثانية.

أما فيما يتعلّق بكتاب المادة للصف الثانوي الثاني، ورغم خلو المنهج من قضية الإستثمار، وعدم تضمين الكتاب أي محور أو فصل يتعلق بهذا الأمر، إلا أنه وخلال مراجعته، تبيّن أنه يحتوي على عدد من العبارات التي تتضمن مفهوم الإستثمار.

يبرز الجدول التالي العبارات التي تحتوي على مفهوم الإستثمار والواردة في كتاب مادة الإقتصاد للصف الثاني.

جدول رقم 36: الإستثمار في محتوى كتاب الثانوي الثاني.

المحور / العنوان	الفصل/ العنوان	الصفحة	العبارة
1/ الدارة الإقتصادية	1/ الأطراف الفاعلة إقتصادياً	18	العالم الخارجي: إن قطاع العالم الخارجي لا يتميز بأية وظيفة أو أية موارد رئيسية، (...) بالقدر الذي تقوم فيه بعمليات إقتصادية ومالية (توظيفات، **إستثمارات**... مع الوحدات المؤسسية المقيمة.
	2/ العمليات الإقتصادية الأساسية	23	إن الأفعال الإقتصادية التي تقوم بها الأطراف الفاعلة إقتصادياً عديدة جداً نذكر منها: الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار، **الإستثمار**، (...)
		24	مجالات إستعمال السلع والخدمات: (...) - **إستثمارات** القطاع الخاص: هي عملية شراء سلع معمّرة من قبل المنشآت الإقتصادية الخاصة. (...) كما تشمل **إستثمارات** القطاع الخاص على الرساميل التي تنفقها الأسر لشراء أو تشييد الأبنية السكنية وغير السكنية. بلغت قيمة **الإستثمارات** في القطاع الخاص في لبنان 5460 مليار ل.ل. عام 1995.
		25	- **إستثمارات** الإدارات العامة: يقصد **بإستثمارات** الإدارات العامة الأموال التي تنفقها الدولة ومؤسساتها على شراء معدات وآلات وتجهيزات وتشييد أبنية وما شابه كإنشاء محطات لتوليد كهرباء، حفر آبار إرتوازية، (...) تتمثّل هذه **الإستثمارات** بالنفقات التجهيزية التي تقوم بها الدولة في إطار الموازنة العامة. بلغت قيمة **إستثمارات** الإدارات العامة في لبنان 990 مليار ل.ل. عام 1995.
		28	إعادة التوزيع: تقدّم الدولة للمنشآت الإقتصادية مساعدات وإعانات لدعم **الإستثمارات** أو

		29	الإنتاج: قروض ميسّرة، مساهمات مالية... العمليات المالية: التمويل: إن المنشآت الإقتصادية في القطاع الخاص تعتمد على عدة طرق لتمويل **إستثماراتها** منها: التمويل الذاتي، القروض الميسّرة، اللجوء إلى السوق المالية.
		33	إن الغرض من الدارة الإقتصادية هو الدلالة على أن حجم الإنتاج الوطني يحدد حجم المداخيل فترتفع بإرتفاعه وتتراجع بتراجعه، وحجم المداخيل يحدد بدوره حجم الإنفاق على الإستهلاك **والإستثمار** الذي بدوره يؤثر لاحقاً على حجم الإنتاج.
2/ المحاسبة الوطنية	1/ هيكلية المحاسبة الوطنية	47	قطاع الشركات المالية: تختلف شركة التأمين عن شركات الخدمات الأخرى كونها تقوم بالإضافة إلى ضمان المخاطر بتوظيف الأموال التي تتراكم في صناديقها كأموال إحتياط، الأمر الذي يدفعها إلى **إستثمار** هذه الأموال وتأمين مداخيل إضافية لها.
	3/ قواعد المحاسبة الوطنية	60	الحسابات الإقتصادية **حساب الإستثمار**: يصف هذا الحساب التوزيع الأولي للقيمة المضافة أي توزيع الدخل المنتج. ثم يأخذ القيمة المضافة القائمة كدخل ويبيّن توزيع هذا الدخل بين عائدات من ساهموا في عملية الإنتاج وبين الدولة بشكل ضرائب ورسوم. يمثل رصيد **حساب الإستثمار** الفائض القائم بعد دفع هذه العائدات والإقتطاعات الضريبية وهو الرصيد الباقي للقطاع المؤسسي.
	5/ المعدلات الإقتصادية الرئيسية	69	المعدّلات الإقتصادية الرئيسية(ratios):(...) **معدل الإستثمار**= التكوين القائم لرأس المال الثابت / الناتج المحلي القائم يدلّ **معدل الإستثمار** على مقياس المجهود الذي يبذل في بلد معيّن لتجديد تجهيزاته.
3/ النقود والمصارف	3/ تعريف المصرف ووظائفه	96	وظائف المصرف: أظهرت الدارة الإقتصادية والمحاسبة الوطنية دور المصارف في القيام بمهمة الوسيط أو الجسر بين الإدخار و**الإستثمار.**
5/ المبادلات الإقتصادية الخارجية	1/ ميزان المدفوعات	144	ميزان العمليات الرأسمالية: (...) إن حركة الرساميل الطويلة الأجل تعطي فكرة عن مستوى الإدخار و**الإستثمار**. (...) يشمل ميزان العمليات الرأسمالية على: - **إستثمارات مباشرة كالإستثمارات** العقارية من غير المقيمين - **إستثمارات مباشرة** أخرى. (...)
	2/ العلاقات الإقتصادية الدولية	148	العلاقات الإقتصادية الدولية: (...) فرأس المال ينتقل إما على شكل **إستثمار مباشر** يقوم به الأفراد أو المؤسسات، وإما ينتقل على شكل قروض تقوم بها الدول ...
	3/ سياسات التجارة الخارجية	155	التبادل الحر: حرية التبادل تبعث التنافس بين الدول فيزداد الإنتاج وتتحسّن وسائله، إذ أن الحرية تحفّز **الإستثمار** (...)
6/ المالية العامة	2/ مالية	175	نشاطات المجلس البلدي: (...) - النشاطات ذات الصفة الإقتصادية: كالترخيص **بإستثمار** المحلات

	البلديات		والفنادق (...)
	3/ المحاسبة العامة	194 195	حساب النتيجة وعناصر الإيرادات. عناصر الإيرادات: (...) - إيرادات **الإستثمار**: تتألف من المداخيل التي تحققها المنشأة فقط من خلال نشاطها العادي أي النشاط المتخصصة به. (...) وهي على عدة أنواع: (...) • مساعدات أو دعم **الإستثمار**: لتشجيع الإنتاج **والإستثمار** في بعض القطاعات، تقدم بعض الدول المساعدات للمنشآت الإقتصادية في هذه القطاعات. (...)
7/ المحاسبة العامة	4/ المحاسبة العامة	200 203 204	حساب النتيجة وعناصر النفقات. نفقات المنشأة: (...) - نفقات **الإستثمار**: إنها النفقات أو التكاليف التي تتعلق فقط بنشاط المنشأة العادي أي النشاط المتخصصة به. (...) النتيجة: هي الحصيلة المالية لنشاطات المنشأة إن على صعيد **الإستثمار** (الإنتاج) أو على صعيد التوظيفات المالية أو على صعيد أعمال إستثنائية. (...) كما أن النتيجة هي المجموع الجبري لثلاث نتائج تعود لنشاطات المنشأة الثلاثة: **الإستثمارية** والمالية والإستثنائية. **نتيجة الإستثمار:** إنها الحصيلة المالية لنشاطات المنشأة الإنتاجية أو **الإستثمارية**، أي نشاطاتها المتخصصة بها. فهي الفارق بين الإيرادات التي تجنيها من هذه النشاطات والنفقات المترتبة عن هذه النشاطات. **نتيجة الإستثمار (ربح أو خسارة)= إرادات الإستثمار- نفقات الإستثمار.**

من الواضح أن كتاب الثانوي الثاني لم يخصص أي فصل لمناقشة قضية الإستثمار والإضاءة على أهميته الإقتصادية، بل اكتفى بعرض بعض الجزئيات لبيان قضايا أخرى إرتكز المنهج عليها، وذلك تطبيقاً لمنهج المادة.

كون منهج الصف الثانوي الثاني لم يتطرّق إلى قضية الإستثمار وأنواعه وأهميته بل اكتفى بعرض حساب الإستثمار لإظهار وظائف المحاسبة الوطنية وقواعد المحاسبة العامة ، فكان من المتوقع خلال مراجعة كتاب المادة أن لا يرد مفهوم الإستثمار إلا من خلال المحورين أو الفصول التي تتناول المحاسبة الوطنية والمحاسبة العامة.

ولكن، بعد قراءة صفحات الكتاب، تبيّن أن مفهوم الإستثمار ورد ستة وثلاثون مرّة في أغلبية محاوره (ستة من سبعة محاور)، وفي كل مرّة كان ليوضح مفاهيم أخرى وليحقق الأهداف الواردة في المنهج.

- ففي **المحور الأول، "الدارة الإقتصادية "**، ورد مفهوم الإستثمار إثنا عشر مرة وذلك لإيضاح العلاقة القائمة بين الأطراف الفاعلة إقتصادياً وعلى إعتبار أن الإستثمار هو من أهم الأركان في الحياة الإقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم الحديث عن الإستثمار في كل من القطاعين العام والخاص ليس للدلالة على أنواع الإستثمار بل لبيان مجالات إستعمال السلع والخدمات. واللافت في الأمر، أن المؤلف تطرّق إلى الواقع اللبناني وعرض بالأرقام واقع الإستثمار في كل من القطاعين خلال العام 1995، وهذا الأمر قلّ وجوده في كتب المادة الثلاثة.

بعد ذلك، تم التطرّق إلى عملية إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة من خلال منحها المساعدات للمنشآت الإقتصادية بغية الإستثمار، كما والإضاءة على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشآت الإقتصادية الخاصة للشروع في مشاريعها الإستثمارية.

وفي الفصل الأخير من المحور، عمد المؤلف إلى إبراز العلاقة القائمة بين كل من الدخل والإستهلاك والإدخار والإنتاج والإستثمار وأهميتها في الحياة الإقتصادية. ولكن هذا الأمر إقتصر على مقطع صغير ورد في مقدمة الفصل حيث لا يتجاوز ع دد سطوره ثلاثة أسطر بغية إظهار ترابط العمليات في الدارة الإقتصادية، مع العلم، أن هذه المفاهيم هي التي ترتكز عليها الحياة الإقتصادية برمّتها وهي المحور الأساس التي تدور حولها السياسات الإقتصادية.

- في **محور "المحاسبة الوطنية"** أعيد ذكر الإستثمار للتركيز على بعض الحسابات والمعادلات الإقتصادية التي من شأنها أن تعطي صورة عن الوضع الإقتصادي القائم. لقد عمد المؤلف إلى تعريف "حساب الإستثمار" إلى جانب حسابات أخرى تتشكّل منها المحاسبة الوطنية. ومن ثم عالج مجموعة من المعدلات الإقتصادية التي من شأنها أن تساعد على التحليل الإقتصادي لبلد ما ومن ضمنها معدل الإستثمار. هذه المعدلات والحسابات لم تُعالج لبيان أهمية الإستثمار، بل لإظهار أهمية المحاسبة الوطنية في فهم الواقع الإقتصادي وتحليله تمهيداً لإيجاد السياسات الإقتصادية المناسبة له.

- وفي **محور البنوك والمصارف**، تم ذكر الإستثمار بجملة يتيمة لأجل إظهار الدور الوسيط الذي تلعبه المصارف بين الإدخار والإستثمار، وذلك دون أن يتم التطرّق إلى دالة الإستثمار أي على العلاقة القائمة ما بين معدل الفائدة ومردود الإستثمار. ففي بعض الأحيان،

يكون معدل الفائدة أعلى من مردود الإستثمار عندئذٍ يعدل المستثمر عن المجازفة في أمواله بإستثمارات جديدة ويفضّل إيداعها في المصارف.

- أما في **محور المبادلات الإقتصادية الخارجية**، برز مفهوم الإستثمار المباشر ولكن دون أن تتم الإشارة إلى ماهيته أو دوره، بل إكتفى المؤلف بذكره لإعطاء فكرة عن ميزان المدفوعات وعن عناصره. بالإضافة إلى ذلك، تم الحديث عن الإستثمارات المباشرة في ظل العلاقات الإقتصادية الدولية كونها الرأس المال الذي يمكن أن ينتقل من بلد لآخر.

- أما في **محور "المالية العامة"**، فلم يتم التطرّق إلى الإستثمار وأنواعه ولم يرد هذا المفهوم سوى مرة واحدة وكان في سبيل توضيح النشاطات الإقتصادية للبلديات في إعطاء تراخيص للإستثمار.

- أما **المحور الأخير من كتاب الثانوي الثاني "المحاسبة العامة"** والذي يعنى بإعطاء فكرة عن نشاط المنشأة الإقتصادي والمالي، فقد ورد مفهوم الإستثمار لعشر مرات، وذلك لبيان حساب النتيجة للمنشأة، ومعرفة وضع نشاطها الإقتصادي، وإظهار مدى ملاءتها المالية. رغم أن هذا المحور قد كرّر كلمة الإستثمار لمرات عديدة، إلا أنه لم يتوقف عند شرحٍ أو تفسيرٍ يتعلق بها، بل كان ذِكرُها يعود لتحقيق أهداف المنهج الرامية إلى إبراز نشاط المنشأة ودورها الإقتصادي من خلال دراسة المحاسبة العامة.

إذن، يمكن الإستنتاج، أنه رغم تكرار مفهوم الإستثمار لمرات كثيرة في كتاب مادة الإقتصاد للصف الثانوي الثاني، إلا أنه لم يتم التطرّق إلى ماهية هذا المفهوم وأهميته وأنواعه، بل اكتفى الكتاب بذكره بغية تحقيق الأهداف الواردة في منهج المادة والذي بدوره لم يلحظ قضية الإستثمار.

3- تحليل قضية الإستثمار في كتب المادة للسنة الثانوية الثالثة.

أما على صعيد الكتاب الثانوي الثالث، وكما تضمن المنهج، فقد عرض ضمن أحد محاوره قضية الإستثمار، حيث تم تعريف هذا المفهوم بشكل دقيق، ومن ثم تم طرح أشكاله ولكن بشكل ناقص. فلم يعالج المؤلف أشكال الإستثمار ولم يتطرّق إليها مثل الإستثمار المباشر وغير المباشر، الإستثمار الأجنبي ودوره، إستثمار قصير الأجل، طويل الأجل، كما

لم يتم التكلم عن الإستثمار وفقاً للقطاعات الإقتصادية الثلاثة (الزراعة والصناعة والخدمات).

بعد معالجة المؤلف لأشكال الإستثمار، تطرّق إلى تمويل الإستثمار. ولكن يبدو أنه قد نسي عنوان الفصل الذي يدور حول الإستثمار وحوّله إلى عنوان آخر وهو الإدخار. إذ استطرد في التعريف عن الإدخار وأشكاله عارضاً التفاصيل الدقيقة، وقد ربط القروض المصرفية والإستدانة من أسواق المال واقتطاع الدولة للضرائب والرسوم والإشتراكات بالإدخار ولم يجزئها عن بعضها البعض، مع العلم، أن مفهوم الإدخار عُرض بالتفصيل في منهج وكتاب السنة الثانوية الأولى وقد تضمّن مجموعة من التعريفات إلى جانب أشكاله وعلاقة الإدخار بالإستثمار، وهذا ما أعيد وروده ضمن كتاب الثانوي الثالث ولكن هذه المرة ضمن عنوان "تمويل الإستثمار".

لذا، كان من الأجدى أن يصوغ المؤلف هذا العنوان بطريقة أوضح يبيّن من خلالها طرق تمويل الإستثمار سواء أكانت عبر التمويل الذاتي، أو عبر الحصول على قروض مصرفية أو من مؤسسات مالية أخرى، أو عبر إصدار سندات دين، أو عبر طرح الأسهم للبيع، أو غير ذلك.

ولإبراز أهمية الإدخار بالنسبة للإستثمار، لم يكتفِ المؤلف بعرض أنواع الإدخار عند معالجته لتمويل الإستثمار، بل عالج العلاقة المبنية على التوازن بين الإدخار والإستثمار وفقاً لمعادلة "كينز" والتي تقضي بأن الدخل يساوي الإستهلاك زائد الادخار وكون الإدخار مساوياً للإستثمار تصبح المعادلة على الشكل التالي: الدخل = إستهلاك + إستثمار.

ولكن، لم يتطرّق المؤلف إلى المحددات التي على المستثمر أن يتنبّه لها ويدرسها قبل الشروع في توظيف أمواله مثل كلفة الإنتاج، حجم الطلب أو الإستهلاك، المردود المتوقع من المشروع، وغير ذلك، بل اكتفى فقط بعرض دالة الإستثمار أي العلاقة العكسية القائمة بين معدل الفائدة ومردود الإستثمار. ففي الكثير من الأحيان، يفضّل المستثمر أن لا يجازف في توظيف أمواله إذا رأى أن الإستثمار المرتقب لن يحقق له المكاسب المرجوّة، فهو يبحث دوماً عن زيادة أرباحه لذا فإن أي زيادة في كلفة الإنتاج أو زيادة في معدلات الفائدة على القروض المعدة للإستثمار أو غير ذلك، ستؤثر سلباً على خيارات المستثمر وتجبره على العدول عن القيام بإستثمارات جديدة أو توسّعية.

أما بالنسبة للواقعين العالمي واللبناني وكما جرت العادة فهما غائبان كلياً عن محتوى الفصل، ولم يتطرّق إليهما المؤلف لا عبر مستند أو جدول إحصائي أو حتى مقال.

بعد معالجة كتب المادة الثلاثة، يتبيّن أن مفهوم الإستثمار لم يعالج بالتفصيل إلا في الثانوي الثالث ضمن محور الحسابات المالية الإقتصادية. ولكن اللافت في الأمر، أن هذا المفهوم قد عولج بعيداً عن مفهومي الإدخار والإستهلاك، حيث عالج الكتاب الثانوي الأول هذين المفهومين دون الإستثمار، أما مفهوم الإستثمار فقد طرح في كتاب الثانوي الثالث مشدداً على العلاقة الوثيقة والمترابطة بين الإستثمار والإدخار، فلماذا هذا التشتّت في الفصول تماماً كما ورد في محتوى المنهج . واللافت في الأمر، أنه في كتاب الثانوي الثالث، وتحديداً في محور الحسابات المالية والإقتصادية، لم يتضمن فصل الإستثمار أي من المعدّلات أو الحسابات الإقتصادية كما سبق وعرضها كتاب الثانوي الثاني من ضمن فصل الحسابات الإقتصادية، بل اكتفى بعرض العلاقة العكسية القائمة بين معدل الفائدة ومردود الإستثمار (دالة الإستثمار).

رابعاً: دور الدولة الإقتصادي في كتب المادة.

١ -تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الأولى:

من أبرز أدوار الدولة في مختلف أنشطة الحياة هي سن التشريعات والقوانين اللازمة لتسيير الأعمال بأفضل طرق ممكنة بغية تحقيق العدالة والمساواة والإرتقاء بالمجتمع نحو الأفضل.

أما أدوار الدولة الإقتصادية التي وردت في منهج الثانوي الأول، فهي تتنوّع بين سن التشريعات وإنتاج السلع والخدمات وإعادة توزيع الدخل. فكيف ترجم كتاب المادة هذه الأدوار؟

يعرض الجدول التالي كميّاً الحيّز الذي احتلته أدوار الدولة الإقتصادية الواردة في كتاب الثانوي الأول.

جدول رقم 37: أدوار الدولة الإقتصادية في كتاب الثانوي الأول.

المحور	الفصل	الصفحات	العناوين
الثاني: العمل والقوى العاملة	الخامس: علاقات العمل	ثمان صفحات منها ثلاث تتضمن الأنشطة؛ هوامش: 15 تعريفاً، 5 صور	1- شروط العمل. 2- تنظيم علاقات العمل.
الرابع: المنشأة	الخامس: الشكل القانوني للمنشأة الإقتصادية	عشر صفحات منها صفحت ان تتضمن الأنشطة؛ هوامش: 4 تعريفات، 3 صور.	أولاً: منشآت القطاع الخاص (...) ثانياً: منشآت القطاع العام والإقتصاد المختلط: - منشآت القطاع العام - شركات الإقتصاد المختلط - منشآت القطاع الثالث أو منشآت الإقتصاد الإجتماعي
الخامس: الدخل	الثالث: سياسة إعادة التوزيع	سبع صفحات منها ثلاث صفحات تتضمن الأنشطة، هوامش: 3 تعريفات	أولاً: ما هي السياسة الضريبية ثانياً: ما هي سياسة الحماية الإجتماعية

يظهر الجدول رقم 37، أن كتاب مادة الإقتصاد للصف الثانوي الأول إلتزم بما ورد في المنهج، وعرض الأنظمة والتشريعات التي ترعى العلاقات القائمة ما بين العمال وأرباب العمل. أما أبرز تلك القوانين والأنظمة فهي: قانون العمل الذي يرعى علاقات العمل من خلال تحديد عدد ساعات العمل، الأجر، التقديمات، الإجازات، ...

ولم يكتفِ الكتاب بعرض دور الدولة الناظم لعلاقات العمل عند هذا الحد، إنما تناول تشريعات أخرى من شأنها تحديد الحد الأدنى للأجور، تأمين المساواة في الأجور بين الجنسين، وتنظيم الدولة عمل النقابات التي من شأنها أن تعمل على حماية المهن والعاملين فيها والعمل على تعزيزها وتطويرها.

ولكن اللافت في الأمر، أن أبرز هذه التشريعات وردت في المستندات الواردة في سياق الفصل وليس ضمن عناوينه الرئيسية. فما تم الإشارة إليه في منهج المادة حول التشريعات والقوانين (قانون العمل، تحديد ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور،...) ذُكر في المستندات الواردة في بداية الفصل وتليها مجموعة من الأسئلة المباشرة حولها.

أما العناوين الرئيسية الواردة في فصل "علاقات العمل" فقد اقتصرت على تحديد شروط العمل وذلك بناءً على عقد موقّع بين العامل ورب العمل يتضمن شروط العمل، مدته، أجره، ... بالإضافة إلى حقوق العامل الإجتماعية والصحية والمنظّمة ضمن إطار الضمان

الإجتماعي الذي يعتبر صورة من صور تدخّل الدولة لتنظيم علاقات العمل. أما العنوان الثاني، فيتمحور حول "تنظيم علاقات العمل" من خلال النقابات ودورها في التفاوض والإتفاق على تأمين مصالح كل الأطراف. ويدور العنوان الرئيس الثالث في هذا الفصل حول " النزاعات وطرق حلّها" حيث أن كل خلاف ناجم عن إختلال في شروط العقد يُحلّ عن طريق المحاكم، أما بخصوص الخلافات الجماعية فعادةً ما تأخذ صفة العصيان والإضرابات لحلها (تصحيح الأجور، تخفيف العبء الضريبي).

يتبيّن مما سبق، أن مضمون الكتاب أظهر دور الدولة في تنظيم علاقات العمل بين طرفي الإنتاج من خلال سن التشريعات والقوانين وتنظيم عمل النقابات وحل النزاعات.

وفي سياق الحديث عن المنشآت الإقتصادية العاملة في كافة القطاعات من كافة الأحجام والأنواع، برز الحديث عن منشآت القطاع العام أي المنشآت الخاضع نشاطها الإقتصادي لإدارة الدولة.

تلعب الدولة من خلال منشآتها الإقتصادية دوراً بارزاً في الإقتصاد، فهي قادرة لأن تنتج وتستثمر وتربح وأن تكون منافساً في الأسواق. فكيف عالج كتاب مادة الإقتصاد في الصف الثانوي الأول دور الدولة من خلال منشآتها؟

بعد أن أورد الكتاب خصائص منشآت القطاع الخاص وأشكالها وأنواعها، عاد وتناول منشآت القطاع العام والقطاع المختلط والتعاونيات.

قسّمت منشآت القطاع العام إلى قسمين، يتناول القسم الأول المنشآت المؤسسة من قبل الدولة أو السلطة العامة تنفيذاً لرغبتها في الإستثمار والإنتاج وحصد الأرباح، أو من أجل سد نقص في بعض الميادين والنشاطات الإقتصادية. ويتناول القسم الثاني المنشآت المتأتية من التأميم أي المنشآت التي تحولت من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويحدث ذلك لأسباب عديدة منها سيطرة الدولة على الأسواق والتحكّم بالأسعار، منع الإحتكار، تحقيق موارد إضافية، ...

بعد التكلّم عن المنشآت العامة، استعرض الكتاب شركات الإقتصاد المختلط أي تلك التي تقوم على توزيع الأدوار بين القطاعين والخاص.

وفي إطار معالجة المنشآت الخاصة والمنشآت العامة، يتبيّن أن المنشآت الخاصة أخذت الحيّز الأكبر من مساحة الفصل، حيث تم تفصيلها بدقّة وامتدت معالجتها على أربع

صفحات. وفي المقابل، عولجت منشآت القطاع العام في صفحة واحدة، ولم يتم التطرّق إلى دورها في الحياة الإقتصادية بشكل موسّع، ولا حتى التكلّم عن فرص العمل المتوفرة فيها والتي من شأنها التخفيف من نسب البطالة، كما لم يتم الحديث عن قدرة تلك المنشآت على التأثير على الأسعار في الأسواق منعاً لإرتفاع معدلات التضخم.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتناول الكتاب دور المنشآت العامة في إنتاج سلع وتقديم خدمات غير تسويقية ولا تبغى من خلالها الربح، وهي مقدمة لأفراد المجتمع كافة مثل التعليم والصحة، البنى التحتية، مراكز البحوث، إلخ ...

وفي استعراضٍ للمحور الأخير الذي عرض دوراً من أدوار الدولة الإقتصادية "الدخل" وتحديداً ضمن الفصل الثالث منه " سياسة إعادة التوزيع" والذي يمتد على مدى سبع صفحات فقد تضمن عنوانين بارزين:

- يعرض الأول **السياسة الضريبية،** وتحديداً الضريبة التصاعدية التي تفرض على الدخل بهدف تخفيف التفاوت الطبقي والإجتماعي عن طريق فرض ضريبة تصاعدية على المداخيل المرتفعة وعلى أرباح الشركات الصناعية والتجارية فتشكّل هذه الضريبة مورداً بارزاً للدولة لتغطية نفقاتها العامة وتمويل التقديمات الإجتماعية التي يستفيد منها ذوي الدخل المحدود.
- ويعرض الثاني، **سياسة الحماية الإجتماعية،** ويقصد بها رعاية المواطن وحمايته عن طريق تأمين تقديمات إجتماعية متعددة كالتعليم والصحة والسكن، بالإضافة إلى تأمين تعويضات مالية كتعويضات البطالة، الشيخوخة، الولادة،...

يتبيّن مما سبق، أن كتاب الثانوي الأول لم يتوسّع في السياسة الضريبية، إذ اكتفى بعرض الضريبة التصاعدية التي تفرض على الأجور المرتفعة وعلى أرباح الشركات دون سواها دون أن يتطرّق إلى الضريبة الإستهلاكية، الضريبة الجمركية وغيرها.

٣ -تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الثانية:

تضمّن كتاب هذه السنة الكثير من أدوار الدولة الإقتصادية التي توزّعت على ستة محاور من سبعة، ولكن كيف عالج الكتاب هذه الأدوار وهل استطاع أن يترجم ما تضمنه المنهج؟

يورد الجدول التالي الأدوار الإقتصادية للدولة التي يتضمنها كتاب المادة للثانوي الثاني.

جدول رقم 38: أدوار الدولة الإقتصادية الواردة في كتاب الثانوي الثاني.

المحور	الفصل	الصفحات	العناوين
الأول: الدارة الإقتصادية	الأول: الأطراف الفاعلة إقتصادياً	عشر صفحات منها صفحت ان تتضمن الأنشطة؛ هوامش: -	- المؤسسات غير المالية - القطاع العائلي - الإدارات العامة - المؤسسات المالية - العالم الخارجي
	الثاني: العمليات الإقتصادية الأساسية	تسع صفحات منها صفحت ان تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: -	1- العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات: (مصادر السلع، مجالات استعمالات السلع والخدمات، التوازن العام لحساب السلع والخدمات) 2- عمليات التوزيع: (التوزيع الأولي، إعادة التوزيع) 3- العمليات المالية: (خلق النقود، التوظيفات المالية، التمويل)
	الثالث: الدارة الإقتصادية	ثمان صفحات منها صفحة تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: -	أولاً: الدارة التي تربط بين بعض العمليات الإقتصادية ثانياً: الدارة التي تربط بين الأطراف الفاعلة إقتصادياً ثالثاً: الدارة الجامعة للأطراف والعمليات الإقتصادية
الثاني: المحاسبة الوطنية	الثاني: وظيفة المحاسبة الوطنية	ست صفحات منها صفحة تتضمن الأنشطة؛ هوامش: -	أولاً: تحليل تشابكات الظواهر الإقتصادية ثانياً: المحاسبة الوطنية تأطير ودليل السياسات الإقتصادية
الثالث: النقود والمصارف	الخامس: خلق النقود والسياسة النقدية	سبع صفحات منها صفحت ان تتضمن الخلاصة والأنشطة،	1- خلق النقد الورقي: (...) 2- السياسة النقدية
الرابع: إواليات السوق	الثاني : شروط المنافسة الحرة	تسع صفحات منها صفحت ان تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: -	- المنافسة الحرة (شروطه) (...) - الإحتكار (تعريفه، أنواعه)(...) - تدخلات الدولة في السوق: 1- مطالبة الدولة بالتدخل 2- تدخّل الدولة الذاتي
الخامس: المبادلات الإقتصادية الدولية	الأول: ميزان المدفوعات	ثلاث صفحات هوامش: -	عناصر ميزان المدفوعات: ميزان الحساب الجاري، ميزان العمليات الرأسمالية، الميزان الكلي)
	الثالث: سياسة التجارة الخارجية	خمس صفحات منها صفحة تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: -	١ - الحمائية ٢ - التبادل الحر ٣ - مناطق التبادل الحر: الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي
السادس: المالية العامة	الأول: موازنة الدولة العامة	خمس صفحة منها صفحة تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: -	تعريف الموازنة العامة: أولاً: واردات الدولة: (وظيفة الواردات، أثرها على الوضع الإقتصادي، على الوضع الإجتماعي) ثانياً: نفقات الموازنة: (وظيفة النفقات، أثرها على الوضع المالي، على الوضع الإقتصادي، على الوضع الإجتماعي)

في محور "الدارة الإقتصادية" أو "الدائرة الإقتصادية" كما ورد في المنهج، تعرّف الأطراف الفاعلة إقتصادياً ومنها الإدارات العامة والتي تتألف من مؤسسات الإدارة المركزية (وزارات ومؤسسات عامة إتحادية)، إدارات محلية (بلديات)، ومؤسسات الضمان الإجتماعي. إنه القطاع الذي ينتج خدمات غير تسويقية منها الأمن، التعليم، الصحة، إلخ... كما يقوم بدور "تحويلي" أي أنه يموّل مشاريعه الخدماتية من الضرائب والرسوم التي تُفرض على القطاعات الأخرى.

بعد أن استعرض الكتاب كافة الأطراف الفاعلة، تم الحديث عن العمليات الإقتصادية الأساسية التي تقوم بها تلك الأطراف ومن بينها العمليات التي تقوم بها الإدارات العامة (الدولة) وأبرزها إعادة التوزيع، حيث تقوم بإقتطاع جزء من المداخيل والرساميل والأرباح على شكل ضرائب ورسوم لصالح خزينتها، كما تقتطع من الأجور إشتراكات لصالح الضمان الإجتماعي. حينها تستخدم محصّلة هذه المقتطعات لتغطية النفقات العامة التي تقدمها الدولة على شكل تعويضات للأسر (أمومة، شيخوخة، بطالة،...) وعلى شكل خدمات عامة مجانية أو شبه مجانية (كالتعليم والصحة) وعلى شكل إعانات للمنشآت الإقتصادية (قروض ميسّرة، مواد أولية، ...)

بعد تفصيل العمليات الإقتصادية لكل الأطراف الفاعلة، تم ربط الأطراف بعضها ببعض من خلال علاقات التبادل التي تتم فيما بينها.

بعد الإنتهاء من معالجة الدارة الإقتصادية والعلاقات القائمة بين مختلف الأطراف الفاعلة إقتصادياً، يطرح الكتاب في محوره الثاني "المحاسبة الوطنية" الوظيفة التي تقوم بها المحاسبة الوطنية من تأطير ودليل للسياسات الإقتصادية الملائمة للوضع القائم وتحديد مقدار تدخّلها في النشاط الإقتصادي.

لم يتعمّق المؤلف في معالجته لهذا الدور، إنما اعتبر أن المحاسبة الوطنية أداة مهمة لتحقيق ما يعرف "الديموقراطية الإقتصادية" دون أن يتطرّق إلى تفسير هذه العبارة مكتفياً بتعداد دور الدولة في الحياة الإقتصادية بأربع نقاط:

" - تبادر إلى تفعيل أي قطاع إقتصادي متعثّر.

- لا تهمل واقع أهمية الأجور على المستوى الوطني بسبب تأثير هذا الواقع على سعر النقد الوطني وبالتالي على العلاقة الإقتصادية مع الخارج.

- تعالج مراحل الجمود التي يمكن أن يمرّ بها إقتصادها تلافياً لانتشار البطالة.
- تحمي الإدخار من الذوبان بسبب التضخم الإقتصادي." (الأنشطة والاواليات الإقتصادية، 2007، ص 56-57)

يتبيّن مما سبق، أن المؤلف لم يتطرّق إلى السياسات الإقتصادية بل اكتفى بعرض دور المحاسبة الوطنية في توفير معطيات إقتصادية رقمية مفصّلة توضح الوضع الإقتصادي القائم وذلك بغية اعتماد الدولة للسياسات الإقتصادية الملائمة.

وفي إطار معالجة الكتاب لما ورد في مضمون منهج المادة حول دور المصارف وخلق النقود، ورد في الفصل الخامس من محور " النقود والمصارف" السياسة النقدية التي يكون المسؤول عنها المصرف المركزي بإيعاز من السلطات السياسية والدولة. تمت معالجة هذه السياسة على مدى صفحة واحدة.

ولكن اللافت في الأمر، أنه في سياق معالجتها تم ال تكلّم عن مستويين تتضمنهما السياسة النقدية لتخفيض معدلات التضخم المالي:

- المستوى الأول هو **المستوى النقدي** وهو من صلاحيات المصرف المركزي، وعُرض في مضمونه ستة إجراءات من شأنها تخفيض مستوى التضخم (فرض إحتياطي إلزامي، زيادة معدل فائدة إعادة الحسم، زيادة معدل الفائدة المدينة (على القروض)، زيادة معدل الفائدة الدائنة (على الودائع)، تحديد سقف للقروض، إتباع سياسة السوق المفتوحة).
- أما المستوى الثاني فهو **المستوى الإقتصادي** وهو من صلاحيات الدولة (الحكومة). ويتضمن هذا المستوى دور الدولة في زيادة الإنتاج وتحديد الأسعار وفرض الضرائب لتقليص الطلب على الإستهلاك ولتخفيض حجم التضخم.

بناءً لما ورد، يمكن الإستنتاج أن المؤلف قد خلط بين السياسات المالية التي تطرحها الدولة، وبين السياسات النقدية التي يطرحها المصرف المركزي، وقام بصياغة السياستين وإجراءاتهما في إطار عرضه لدور المصرف المركزي عبر سياسته النقدية. لذا كان من الأجدر أن لا يتطرّق إلى المستوى الإقتصادي أي التدابير التي تتخذها الحكومات لمكافحة التضخم في سياق معالجته لدور المصرف المركزي وسياساته النقدية.

أما فيما يتعلّق بإواليات السوق، فقد ورد في مضمون المنهج عبارة "تدخلات الدولة في السوق" وذلك وفقاً لما ورد في الأهداف حول العوامل التي تدخل في تحديد الأسعار ومنها كلفة الإنتاج، غياب المنافسة، وتدخلات الدولة. لذا وبناءً على ما ورد في المنهج، يمكن الإستنتاج بأن الكتاب لن يتطرّق إلا لدور الدولة في السوق دون غيره من الأدوار.

وبالفعل، خلال معالجة المحور الرابع من الكتاب "إواليات السوق" وتحديداً في فصله الثاني الذي يتناول شروط المنافسة الحرة، وبعدما تم عرض تلك الشروط ومن ثم أشكال الإحتكار وأنواعه، تمّ طرح تدخل الدولة في السوق لمنع الإحتكار وتفادي المشكلات الناجمة عنه عن طريق مساعدة المنتجين وحمايتهم عبر رفع أسعار السلع، أو عن طريق تخفيض أسعار السلع بغية حماية المستهلكين. يمكن لهذا التدخّل أن يكون بناءً لطلب أحد الأطراف (المنتجين أو المستهلكين) بغية حماية مصالحهم، أو يكون ناجماً عن إرادتها الذاتية في التدخّل وذلك للمحافظة على الإستقرار الإقتصادي للبلاد وحمايته من التضخم والركود الإقتصادي.

أما بخصوص السياسات المعتمدة لتدخّل الدولة في السوق، فلم تُذكر أي سياسة بل ذكر إجراء "يتيم" يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع لتشجيع إستيرادها في حالات قلّة العرض وزيادة الطلب عليها. لم يتعدَ تدخّل الدولة في السوق التسعة عشر سطراً، والتي عرضت التدخّل في السوق لأجل منع الإحتكار وليس لمعالجة مشكلات أخرى قد تعاني منها الأسواق (كالتضخم والإنكماش).

مرة جديدة طرح المنهج دور الدولة الإقتصادي خلال الحديث عن المبادلات الإقتصادية الخارجية. وقد قام الكتاب بترجمة أهداف ومضمون المنهج بعرضه للمبادلات الإقتصادية الخارجية والسياسات التي تحكمها.

ولإيضاح طبيعة المبادلات الخارجية وأهميتها، لا بد من التوقف عند ميزان المدفوعات الذي يمثّل حركة السلع والخدمات والرساميل مع الخارج، كما يعطي رصيد هذا الميزان صورة واضحة عن الوضع الإقتصادي وعن سعر القطع للعملة المحلية ويسمح بالتالي للدولة بأن تعتمد سياسات إقتصادية تناسب وضعها القائم. لذلك عرض المنهج كما الكتاب مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره وأهميته في الحياة الإقتصادية.

ويحدد رصيد ميزان المدفوعات السياسات الإقتصادية الخارجية فإما أن تكون حمائية أو قائمة على التبادل الحر. لذلك طرح الكتاب عدة سياسات إقتصادية خارجية تعتمدها الدولة لتأمين متطلبات المجتمع وزيادة رفاهية المواطن من جهة، ومن جهة أخرى، لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية.

من أولى السياسات الخارجية التي عرضها الكتاب هي الحمائية، حيث تقوم الدولة بتقييد التبادل مع الخارج لعدة أسباب وهي زيادة الدخل الحقيقي للإقتصاد عبر حماية قطاعها الزراعي من المنافسة الخارجية بغية تأمين الأمن الغذائي والقدر الممكن من الإكتفاء الذاتي، كما وحماية إنتاجها الصناعي وخصوصاً الصناعات الناشئة والحديثة وذلك عبر فرض رسوم جمركية على الصناعات المستوردة لرفع أسعارها ومنعها من المنافسة في الأسواق المحلية.

إذن، لم يرد في السياسات الحمائية إلا إجراء واحد يقضي بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة، بينما تتألف هذه السياسة من عدة إجراءات تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي كتحديد كميات السلع المستوردة، وتحديد مواصفات تعجيزية ومحددة للإستيراد.

أما السياسة الخارجية الثالثة التي تناولها الكتاب فتقضي بإنشاء مناطق حرة والإنضمام إلى أسواق مشتركة والإتحادات الجمركية. من شأن هذه السياسة أن تؤمّن علاقات إقتصادية بين الدول، من خلال إنشاء مناطق حرة، أي نطاق جغرافي غير خاضع للرسوم بغية جذب التجار والمستهلكين، أو عبر الإنضمام إلى الإتحاد الجمركي الذي يقضي بإلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعرفة بين الدول المشتركة، أو الإنضمام إلى سوق مشتركة. كلها إجراءات من شأنها أن تشجّع على التبادل الإقتصادي الحر دون قيود أو عوائق.

بعد عرض ما ورد في مضمون الكتاب حول السياسات التجارية الخارجية، تبيّن أن الكتاب إلتزم بما ورد في المنهج، مع العلم أن هناك إجراءات أخرى يمكن إعتمادها في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية وأبرزها: الإعانات التي تقدمها الدولة للتشجيع على التصدير من خلال منحها القروض الميسّرة أو إعفائها من الضرائب والرسوم المفروضة على منشآت إقتصادية في قطاعات إنتاجية معينة لتخفيض كلفة إنتاجها، أو دعم أسعار المواد الأولية، ... كل هذا من شأنه تشجيع المنشآت على الإستثمار والإنتاج والتصدير.

لم ينتهِ عرض دور الدولة الإقتصادي في كتاب الثانوي الثاني عند هذا الحد، بل أعيد طرحه خلال معالجة المالية العامة وموازنة الدولة وتحديداً عند الحديث عن وظيفة واردات ونفقات الموازنة العامة. فتشكل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة المورد الأساس لموازنتها بغية تغطية نفقاتها العامة، وتستخدمها في تنفيذ مشاريع تنموية، تقديم الإعانات والتعويضات المالية للمحتاجين، وامتصاص فائض السيولة من الأسواق في حالات التضخم، إلخ... كلها إجراءات تظهر تدخّل الدولة المباشر في الحياة الإقتصادية.

3- تحليل دور الدولة الإقتصادي في كتاب السنة الثانوية الثالثة.

تبيّن من خلال عرض منهج المادة أنه يحتوي على موضوعات تتناول الدور الإقتصادي للدولة، لذلك سيتم بيان ما تضمّن الكتاب من محتوى يتعلّق بهذا الدور وبيان كيفية معالجته لها.

يظهر الجدول التالي أدوار الدولة الإقتصادية الواردة في كتاب مادة الإقتصاد للثانوي الثالث.

جدول رقم 39: أدوار الدولة الإقتصادية الواردة في كتاب الثانوي الثالث.

المحور	الفصل	الصفحات	العناوين
الثاني: الأنظمة الإقتصادية	الأول: النظام الليبرالي	إحدى عشر صفحة منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 5 تعريفات، 23 مصطلح مترجم، 3 صور	أولاً: مبادئ وأسس النظام الإقتصادي الحر في المنظورين الكلاسيكي والنيو-ليبرالي. (...) ثانياً: تقييم للنظامين الليبرالي الكلاسيكي والنيو-ليبرالي. (...)
	الثاني: النظام الإشتراكي	سبع صفحات منها صفحة تتضمن الأنشطة، 6 تعريفات،17 مصطلح مترجم، 5 صور	أولاً: النظام الإقتصادي الماركسي- اللينيني (...) ثانياً: النظام الإقتصادي الإجتماعي الديموقراطي (...)
الثالث: التقلبات والأزمات الإقتصادية	الأول: الدورة الإقتصادية	ثمان صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 9 مصطلحات مترجمة، 3 صور.	أولاً: المراحل الأساسية للدورة الإقتصادية: (النمو، الأزمة، عودة النمو) ثانياً: أشكال الدورات الإقتصادية (...)
الرابع: السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية	الأول: سياسة النهوض الإقتصادي	ست صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة، هوامش: مثل،6 مصطلحات مترجمة، صورة	أولاً: سياسة النهوض عبر تعزيز الطلب على الإستهلاك عبر: - وسائل عائدة لسياسة الدخل - وسائل عائدة للسياسة الإجتماعية - وسائل عائدة للسياسة المالية - وسائل عائدة للسياسة النقدية -تخفيض سعر صرف العملة ثانياً: سياسة النهوض عبر تعزيز القدرة التنافسية

			للعرض. (...)
	الثاني : سياسة مكافحة التضخم المالي	سبع صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 4 أمثلة، 15 مصطلح مترجم،3 صور	أولاً: التضخم المالي: (...) ثانياً: سياسات معالجة التضخم المالي: - سياسة ضبط الأسعار - السياسة المالية - السياسة النقدية - سياسة الدخل - السياسات الإستثنائية
	الثالث : سياسة مكافحة البطالة	ثمان صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: مثلان، 10 مصطلح مترجم،3 صور	أولاً: البطالة: مفهومها، أشكالها وانعكاساتها(...) ثانياً: سياسات مكافحة البطالة: - السياسة الكلاسيكية - السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة - سياسة الحفاظ على فرص عل قائمة - سياسة إيجاد فرص عمل جديدة - سياسات متفرقة - السياسات الليبرالية الحالية لمكافحة البطالة
	الرابع: السياسة الزراعية	تسع صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: مثل، 13 مصطلح مترجم،5 صور	أولاً: السياسة الداعمة لدخل المزارع -السياسات الداعمة لدخل المزارع عبر دعم الأسعار -السياسات الداعمة لدخل المزارع عبر المساعدات ثانياً: سياسات تحسين البنى الزراعية - التأثير على حجم الحيازات الزراعية - تحسين البنى التحتية المواكبة للنشاط الزراعي - تطوير البحث والإرشاد الزراعي - سياسة التمويل الزراعي -التشجيع على إنشاء التعاونيات الزراعية
	الخامس: السياسة الصناعية	إحدى عشر صفحة منها 3 صفحات تتضمن الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 9 مصطلح مترجم، 4 صور	أولاً: تحديد السياسة الصناعية ثانياً: الخيارات الأساسية المحددة لمسار السياسة الصناعية - التدخّل في الشأن الصناعي - موقف الدولة من القطاع العام الصناعي - الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي - الموقف من الإستثمارات الأجنبية - إستراتيجية التصنيع - إعطاء الأولوية لأي من الصناعات - الموقف من مساعدة القطاع الصناعي ثالثاً: أدوات السياسة الصناعية - حماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الخارجية - التشجيع على التصدير - التأثير على بنية القطاع الصناعي - سياسة المشتريات الحكومية - الحوافز الضريبية - الحوافز المالية

يعالج المحور الثاني من الكتاب الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة فيها عبر طرح الليبرالية الكلاسيكية، والنيو-ليبرالية، الإشتراكية والديموقراطية الإجتماعية من خلال عرض أهم المبادئ التي تستند إليها تلك الأنظمة وبيان دور الدولة فيها.

استعرض المؤلف بدايةً، النظام الليبرالي في منظوريه الكلاسيكي والنيو-ليبرالي واللذين يتميزان بالمبادئ ذاتها ولكن ما يختلف بينهما هو مقدار تدخّل الدولة في النشاط الإقتصادي. يقوم النظام الليبرالي الكلاسيكي على تقديس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتشجيع المبادرات الفردية، وشرعية الربح للتجار والمستثمرين، وعلى حرية الأسعار والتبادل مع الخارج، وتنقّل الرساميل دون قيود أو حواجز، وحرية القطع الذي لا يخضع إلا لقانون العرض والطلب. بحسب النظام الليبرالي، هذه المبادئ مقدسة ولا يجوز للدولة المساس بها والتدخّل في شؤون الإقتصاد، بل تعطى الأولوية لقاعدة العرض والطلب القادرة على إعادة التوازن إلى السوق.

إذن، يقتصر دور الدولة في النظام الليبرالي الكلاسيكي على تأمين الأمن والدفاع والبنى التحتية اللازمة لجذب الإستثمارات، ولا تتدخّل إطلاقاً في الحياة الإقتصادية أو في إدارة منشآت إقتصادية، ولا تفرض حتى الضرائب والرسوم على اعتبار أنها ليست المسؤولة عن ردم الهوّة بين الطبقات الإجتماعية.

أما بحسب النظام النيو-ليبرالي الذي يعتمد على المبادئ نفسها التي يعتمدها النظام الكلاسيكي ويؤمن بقاعدة العرض والطلب في تأمين التوازن، إلا أنه يسمح بتدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية لتصحيح بعض الإختلالات الحاصلة كالمضاربات، الإحتكار، حماية العملة، تقليص التفاوت الطبقي عبر فرض الضرائب والرسوم على الأرباح والأجور المرتفعة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية ، إلخ ...

إذن، ورغم إحترام الحرية الإقتصادية التي يومّنها النظام النيو-ليبرالي، إلا أن للدولة دوراً بارزاً في الحياة الإقتصادية فهي تتدخّل لحل كل المشكلات التي تطرأ على الأسواق.

بعدما تم عرض مبادئ النظام الإقتصادي الحر، تطرّق الكتاب إلى النظام الموجّه بمنظوريه الماركسي- اللينيني والإجتماعي الديموقراطي. يعتمد هذا النظام الإقتصادي على دور الدولة ولا وجود لمبدأ الحرية الإقتصادية والمبادرات الخاصة، إنما يستند على قاعدة

الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أي إضمحلال الملكية الفردية مقابل إتساع ملكية الدولة. فهي التي تستثمر وتنتج وهي صاحبة القرار وتضع خطة إقتصادية شاملة تتضمن الأهداف المراد تحقيقها وهي إلزامية لكافة الوحدات والقطاعات الإقتصادية.

وفقاً لما ورد، فإن النظام الماركسي اللينيني يعتمد على الدولة في إدارة شؤونها الإقتصادية والإجتماعية والمالية فهي الوحيدة التي تملك القرارات وتنفرد في اتخاذها وفي تحجيم الحياة الإقتصادية.

أما المنظور الآخر أي النظام الإقتصادي الإجتماعي الديموقراطي، فيعتمد على الجمع ما بين الملكية الخاصة وملكية الدولة، أي على الإقتصاد المختلط على أن تتوزّع الأدوار الإقتصادية بين القطاعين العام والخاص، كما يعتمد هذا النظام على فرض الضرائب على المداخيل العليا بغية رفع تقديماتها الإجتماعية وردم الهوة بين الطبقات.

تبيّن هذه الأنظمة دور الدولة في الإقتصاد واعتبارها الركن الأساس في الدعم والتنظيم وتصحيح الإختلالات وتقليص التفاوت الإجتماعي.

بعد ذلك، عرضت أهداف المنهج التدابير والتنظيمات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في الأزمات وفي الأوضاع الطبيعية، لذا تطرّق الكتاب في محوره الثالث إلى التقلّبات والأزمات الإقتصادية عارضاً مفهوم الدورة الإقتصادية ومراحلها (النمو، الأزمة: الإنكماش والكساد، عودة النمو). ولكن اللافت في الأمر، أن ما ورد في المنهج حول سياسات الدولة في الخروج من الأزمة لم تذكر في الكتاب بل اكتفى بعرض جملة واحدة تتناول السياسات الإقتصادية التي تعتمدها الدولة للخروج من الأزمات ولكن دون عرض أي تفصيل أو إجراء.

" السياسات الإقتصادية التي تعتمدها الدولة من زاوية حماية الإنتاج الوطني، تخفيف أعباء المنشآت بتخفيض الضرائب مثلاً أو الإشتراكات في المؤسسات الضامنة إجتماعياً. " (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2010، ص104)

إذن يمكن القول أن مضمون الكتاب لم يترجم ما ورد في المنهج ولم يحقق أهدافه التي تقضي بالتعرّف على التدابير والإجراءات التي تعتمدها الدولة للخروج من الأزمات.

وللتعرّف أكثر على دور الدولة الإقتصادي، طرح المنهج السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية التي تعتمدها لتنظيم إقتصادها. وبالفعل، توقّف كتاب المادة في محوره الرابع عند هذه السياسات.

بدأت مقدمة المحور بتعريف السياسات الإقتصادية على أنها: "مجموعة قرارات **تتخذها الدولة** في ميدان إقتصادي معين وذلك لبلوغ أهداف إقتصادية وإجتماعية محددة عبر عدد من الوسائل والأدوات" (م.ن. ص، 124)

أما السياسات الإقتصادية التي تناولها هذا المحور فتتوزّع بين ظرفية (سياسة النهوض الإقتصادي، سياسة مكافحة التضخم المالي، سياسة مكافحة البطالة) وبين بنيوية (السياسة الزراعية والسياسة الصناعية)، مع العلم أن المنهج أورد سياسات مكافحة البطالة من ضمن السياسات البنيوية إلا أن الكتاب عالجها من ضمن السياسات الظرفية.

عند تعثّر النشاط الإقتصادي وتراجع النمو تتدخّل الدولة للعمل على دفع عجلة الإقتصاد وتحقيق النهوض الإقتصادي. لذا ولتحقيق أهدافها الإقتصادية تعتمد عدة وسائل وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى النهوض الإقتصادي. فقد عالج الكتاب هذه المشكلة عن طريق إعتماد عدة وسائل عائدة للسياسة المالية، النقدية والدخل.

تضم سياسة تعزيز النهوض الإقتصادي عدة إجراءات تعود لسياسات إقتصادية متنوعة وهي:

- **سياسة الدخل:** عبر زيادة الرواتب والأجور التي من شأنها زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب على الإستهلاك.
- **السياسة الإجتماعية:** عبر زيادة التقديمات الإجتماعية التي تقدمها مؤسسات الضمان (منح مدرسية)
- **السياسة المالية:** عبر زيادة النفقات العامة وتخفيض الضريبة على الدخل.
- **السياسة النقدية:** تخفيض معدل الفائدة على القروض، ضخ المصرف المركزي للسيولة عبر شراء الأوراق المالية (السوق المفتوحة)
- **سياسة القطع:** عبر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بغية رفع أسعار السلع المستوردة.

وتقضي السياسة الأخرى للنهوض الإقتصادي إلى تعزيز القدرة التنافسية للعرض، وذلك عبر عدة إجراءات منها: تثبيت الأجور، مكافحة التضخم المالي، إنخفاض معدلات الفائدة على القروض، تخفيف الأعباء الضرائبية على المنشآت الإقتصادية، وتوفير السوق التنافسية.

بعد ذلك، عالج الكتاب في فصل تالي دور الدولة في مكافحة التضخم المالي عبر عدة سياسات وإجراءات وقد ذكر منها:

- ضبط الأسعار: تحديد الأسعار من قبل الدولة بغية محاربة الإحتكارات.
- السياسة المالية: تخفيض حجم النفقات العامة ورفع الضرائب على الرواتب والأجور لأجل امتصاص فائض السيولة.
- السياسة النقدية: رفع معدلات الفوائد على القروض، فرض سقف على منح القروض أو على نسبة زيادة القروض، وفرض إحتياطي إلزامي. هذه الإجراءات يعتمدها المصرف المركزي لتخفيض قدرة المصارف على منح القروض منعاً لإزدياد حجم السيولة في السوق.
- سياسة الدخل: فرض سقف على معدل زيادة الأجور.
- السياسات الإستثنائية:

-سياسة تقليص الطلب على الإستهلاك: عبر رفع معدلات الضرائب وتنشيف القروض.

-سياسة ضبط أسعار القطع: تفادياً لغلاء الأسعار

-سياسة التقنين: في حال لم تتوفر الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

اللافت في الأمر، وخلال تعداد السياسات الآيلة لمكافحة التضخم المالي وردت عبارة " سياسة ضبط الأسعار" لكنها في الواقع ليست سياسة بل هي إجراء تتخذه الدولة من ضمن سياساتها الإقتصادية.

وفي فصل آخر، عرضت سياسات مكافحة البطالة، حيث تلعب الدولة دوراً بارزاً في تحقيقها. فقد عرض المؤلف ستة سياسات البعض منها يعالج البطالة الظرفية والبعض الآخر علاجاً للبطالة البنيوية، ولكن أين دور الدولة فيها؟

ففي السياسة الأولى المطروحة "الكلاسيكية"، تُنشئ الدولة وكالة وطنية للإستخدام تستقبل طلبات طالبي العمل وعارضيه بغية التوفيق بينهما. ومن ثم طرحت السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة والعاطلين عن العمل لأجل القيام بأعمال مطلوبة في سوق العمل. أما السياسة الثالثة المطروحة فهي سياسة الحفاظ على فرص عمل قائمة من خلال دعم الدولة للمنشآت الخاصة المهددة بالإفلاس أو تأميمها من أجل الحفاظ على فرص العمل القائمة فيها. بينما السياسة الرابعة تقضي بإيجاد فرص عمل جديدة عن طريق حث المنشآت القطاع الخاص على ذلك مقابل منحها القروض والتسهيلات المالية اللازمة، وفي الوقت نفسه، تسعى الدولة إلى زيادة عدد الوظائف في إدارتها بغية تخفيض نسب البطالة. بعد ذلك، عرض المؤلف سياسات متفرقة تتعلق بتخفيض سن التقاعد، تمديد سنوات التعليم، وتخفيض عدد ساعات العمل.

أما السياسة التي طرحت في نهاية الفصل فهي السياسة الليبرالية والتي تقضي بتقليص كلفة الإنتاج للمنشآت الإقتصادية، الأمر الذي يزيد من قدرتها التنافسية وما يسمح لها وذلك بزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل، كما لجأت هذه السياسة إلى اعتماد قوانين ليّنة للصرف من الخدمة وإلغاء الحد الأدنى للأجور.

قبل الدخول إلى القسم الثاني من هذا المحور والذي يتناول السياسات البنيوية، لا بد من التوقف عند بعض السياسات والإجراءات التي عرضها الكتاب في علاجه للمشكلات الظرفية. فبالنسبة للسياسات المالية، عالج المؤلف وسائلها وإجراءاتها بهدف تعزيز النهوض الإقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى، في تخفيض معدلات التضخم المالي.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها طرح الكتاب خلال معالجته للنهوض الإقتصادي ثلاثة إجراءات دون سواها، في المقابل عرض أربعة إجراءات لمعالجة التضخم المالي، إلا أن إجراءً واحداً كان مشتركاً في الحالتين، مع العلم أن إجراءات السياسة النقدية نفسها تصلح لأن تعالج كلتي الحالتين وفقاً للآلية المتبعة (معاكسة). فمثلاً سياسة السوق المفتوحة طرحت في النهوض الإقتصادي ولم تطرح في مكافحة التضخم، وفي المقابل طرح إجراء الإحتياطي الإلزامي في معالجة التضخم دون أن يطرح في تعزيز النهوض.

أما في ما خص سياسات مكافحة البطالة، فقد أظهر البعض منها دور الدولة في تأمين فرص عمل مع العلم أنها قد تكون مكلفة على خزينتها.

يزداد دور الدولة أكثر فأكثر ليدخل في صميم مختلف القطاعات الإقتصادية وخصوصاً القطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي في ظل إنفتاح الأسواق وازدياد التخصص وتقسيم العمل.

عالج الكتاب السياسة الزراعية وبرز فيها دور الدولة في حماية إنتاجها ويدها العاملة، عبر تدخّلها في السوق لدعم دخل المزارع، فتحدد "سعر المضمون" وتقارن على أساسه أسعار السوق، فإذا كانت الأسعار أدنى من سعر المضمون تعمد الدولة إما إلى شراء الإنتاج بسعر المضمون، أو إلى تسديد فرق الأسعار إلى المزارعين بعد بيعهم لإنتاجهم في الأسواق. كما تتدخّل لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الخارجية عبر عدة إجراءات منها: إعتماد الضرائب الجمركية المتحركة، تحديد كمية الإستيراد، فرض مواصفات تعجيزية.

بالإضافة إلى ذلك، طرحت إجراءات أخرى تدعم دخل المزارع عبر المساعدات عن طريق منح الدولة للمستلزمات الزراعية وإعطائهم ومساعدات إجتماعية تعويضات عن الأضرار التي تلحق بإنتاجهم.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات تعمد الدولة إلى تأهيل وتحسين البنى التحتية وتعمل على تطوير البحث والتطوير الزراعي، كما تتدخّل للتأثير على حجم الحيازات الزراعية وجعلها ذات مساحات كبيرة وذلك للتخفيف من كلفة الإنتاج وزيادة المكننة.

لم يتوقّف دور الدولة عند هذا الحد، بل لجأت إلى إنشاء مصارف متخصصة بالإقراض الزراعي ذات فوائد متدنية وطويلة الأمد، بهدف توفير المساعدات المالية والقروض للمزارعين.

وفي ما خص السياسة الصناعية، تلعب الدولة دوراً بارزاً في حماية ودعم الإنتاج الصناعي. وفي إطار سياساتها الإقتصادية التي تعتمدها بما يتماشى مع الوضع الإقتصادي القائم وغاياتها الموضوعة، تحدد الدولة دورها في الحياة الصناعية نظراً لأهمية هذا القطاع في عملية النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

يمكن للدولة أن تتخذ موقف الحياد الكلي من الصناعة أو أن تتدخّل بغية حماية إنتاجها المحلي وفرص العمل القائمة وتحسين رصيد ميزان المدفوعات. فهي تتدخّل عبر توجيه المنشآت للإستثمار في قطاعات إنتاجية محددة عبر إعفائها من الضرائب والرسوم أو عبر تقديم الدعم المالي للمنشآت التي لا زالت طرية العود، ويمكن لها أن تؤمم قسماً من منشآتها الإقتصادية بغية السيطرة على أسعار السلع التي تنتجها ومنعاً للتضخم المالي.

كذلك الأمر، تتدخّل الدولة في المبادلات الصناعية الخارجية وذلك عبر حماية قطاعها الإنتاجي الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية لأجل تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة إلى إستقطاب الإستثمارات والرساميل الأجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز الضريبية والقروض الميّسرة نظراً لما تؤمنه من فرص عمل وتعزيز لعملية النهوض الإقتصادي. وفي بعض الأحيان، تقوم بإنتقاء بعض الرساميل الأجنبية من خلال تحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأسمال الشركات الصناعية المحلية.

أما بخصوص إستراتيجية التصنيع، فلها إما أن تدعم الصناعات الثقيلة (معدات، سيارات...) أو أن تدعم الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، ألبسة...) نظراً لس ەولة تصريف هذه السلع في الأسواق المحلية.

من خلال ما سبق، يتبيّن أنه يمكن للدولة أن تتدخّل في شؤون الصناعة ويمكن لها أن تقف على حياد. أما إذا قررت أن تتدخّل في القطاع الصناعي، فلا بد لها من أن تعتمد سياسات ووسائل صناعية وأبرزها:

- **حماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الخارجية:** عبر زيادة الضرائب الجمركية على السلع الصناعية المستوردة، تحديد كمية الإستيراد، فرض مواصفات تعجيزية، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.
- **التشجيع على التصدير** عبر:

-**إنشاء مركز توثيق أو بنك للمعطيات:** أي مراكز متخصصة لجمع المعلومات عن الأسواق الخارجية.

-**الحملات الدعائية في الأسواق الخارجية**: تنظم الدولة معارض للمنتجات الصناعية المحلية في الأسواق الخارجية.

-**إعطاء ضمانات للمصدرين**: إنشاء شركات للتأمين على الصادرات.

-**تمويل الصادرات:** إنشاء مصرف لتمويل الصادرات.

-**الإعفاءات الضريبية للصادرات:** تعفي الدولة السلع الصناعية من الضرائب عند تصديرها بهدف تحسين قدرتها التنافسية.

- **التأثير على بنية القطاع الصناعي:** تضع الدولة حد أدنى لحجم المنشأة، تشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة على الإندماج، مشاركة الدولة في رأسمال المنشآت الخاصة.

- **الحوافز الضريبية:** إعفاء المنشآت الصناعية الجديدة من الضرائب.
- **الحوافز المالية:** تمويل الإعداد المعني، منح قروض ميسرة. (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2012، ص ص 161-163)

بعد عرض السياسات البنيوية وتحديداً سياستي الزراعة والصناعة، يظهر دور الدولة بشكل واضح بالتدخّل في الشؤون الإقتصادية من خلال أجهزتها المختلفة وعبر سياساتها الإقتصادية المتعددة.

يمكن إعتبار أن المؤلف عالج مجموعة السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية التي تطال مختلف الحياة الإقتصادية وتخفّف من وقع المشكلات التي قد تطرأ عليها بحيث تناول مختلف الأدوار من الإنتاج مروراً بإعادة التوزيع وصولاً إلى التنظيم.

جدول رقم 40: أدوار الدولة الواردة في كتب مادة الإقتصاد الثلاثة.

السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
١ -سن التشريعات لتنظيم علاقات العمل. ٢ -دور منشآت القطاع العام في الإنتاج. ٣ -إعادة توزيع المداخيل: • السياسة الضريبية (التصاعدية) • سياسة الحماية الإجتماعية (التعويضات)	١ -دور الإدارات العامة في إعادة التوزيع ٢ دور المحاسبة الوطنية في تأطير السياسات الإقتصادية ٣ دور المصرف المركزي في السياسة النقدية وخلق النقود. ٤ تدخلات الدولة في السوق لمنع الإحتكار ومكافحة التضخم. ٥ -موقف الدولة من التجارة الخارجية إما حمائي أو يقوم على التبادل الحر. ٦ -أثر الواردات والنفقات العامة على الوضع المالي والإقتصادي والإجتماعي.	1- دور الدولة في النظامين الإقتصاديين الحر والموجّه. 2- دور الدولة في تعزيز النهوض الإقتصادي. (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الإجتماعية، سياسة الدخل) 3- دور الدولة في مكافحة التضخم المالي (سياسة الدخل، السياسة المالية، السياسة النقدية) 4- دور الدولة في مكافحة البطالة (دعم وخلق فرص عمل قائمة وجديدة، تأهيل العاطلين عن العمل) 5- دورالدولة في دعم القطاع الزراعي (دعم دخل المزارع عبر دعم الأسعار وإعطاء المساعدات، التأثير على حجم الحيازات، التمويل الزراعي،...) 6- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي (حماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الخارجية، التشجيع على التصدير، التأثير على بنية القطاع الصناعي، سياسة المشتريات الحكومية، الحوافز المالية والضريبية)

يظهر هذا الجدول، كيفية توزيع أدوار الدولة الإقتصادية في كتب المادة للسنوات الثلاث. فقد تناول كتاب الثانوي الأول دور الدولة المشرّع في الحياة الإقتصادية ودورها في إعادة توزيع المداخيل وردم الفروقات الطبقية. ثم توسّع أكثر في كتاب الثانوي الثاني ليطرح مواضيع أخرى تطال دورها في تأطير السياسات الإقتصادية، وتدخّلها في الأسواق لمنع الإختلالات الحاصلة، ودورها في المبادلات الخارجية ولكنه لم يتوسّع في شرحه لهذه الأدوار.

أما الأدوار الأبرز للدولة فقد طرحت في كتاب الثانوي الثالث، والذي تناول دورها في الأنظمة الإقتصادية، كما تطرّق إلى مختلف وسائل وإجراءات السياسات المالية والنقدية والدخل بغية تعزيز النهوض الإقتصادي ومكافحة التضخم المالي. وبعد ذلك، طرح دورها في مكافحة البطالة وتدخّلها في القطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي لأجل حماية الإنتاج والأسواق المحلية.

خامساً: قضية البطالة في كتب المادة.

للإضاءة أكثر على قضية البطالة وبيان مدى ترجمة محتوى المنهج وتحقيق أهدافه، لا بدّ من الإطلاع على كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، لأجل معرفة مدى تحقيق أهداف المادة المرجوّة وكيفية عرض مشكلة البطالة وسياسات مكافحتها.

يبرز الجدول التالي المحاور والفصول التي طرحتها كتب المادة في سنواتها الثلاث والتي تتعلّق بقضية البطالة.

جدول رقم 41: المحاور والفصول التي تعرض قضية البطالة في كتب المادة.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)
المحور	الثاني: العمل والقوى العاملة	-	الرابع: السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية
الفصل	الثالث: البطالة: أنواعها وأسبابها	-	الثالث: سياسة مكافحة البطالة
عدد	سبع صفحات منها 3 صفحات	-	ثمان صفحات منها صفحتين تتضمن الخلاصة

الصفحات	مستندات وأسئلة، وصفحتين أنشطة؛ هوامش:12 تعريف، 4 صور		والأنشطة؛ هوامش: مثلان، 10 مصطلح مترجم،3 صور
العناوين الرئيسية	البطالة: ١ - تعريف البطالة وقياس حجمها ٢ - أسباب البطالة ٣ - أنواع البطالة	-	أولاً: البطالة: ١ - مفهومها ٢ - أشكال البطالة ٣ - إنعكاسات البطالة ثانياً: سياسات معالجة البطالة: ١ - السياسة الكلاسيكية ٢ - السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة ٣ - سياسة الحفاظ على فرص العمل القائمة ٤ - سياسة إيجاد فرص عمل جديدة ٥ - سياسات متفرقة ٦ - السياسات الليبرالية الحالية لمكافحة البطالة

١ -تحليل قضية البطالة في السنة الثانوية الأولى:

إستند كتاب المادة للصف الثانوي الأول في معالجته لقضايا القوى العاملة والبطالة إلى أهداف ومحتوى المنهج معاً. فقد عالج الكتاب في الفصل الثاني من المحور الأول إجمالي عدد السكان وتوزيعهم بحسب الفئات العمرية، ليصار من بعدها إلى تحديد السكان الذين هم في سن العمل وهؤلاء الناشطون إقتصادياً. واللافت في معالجة هذا الفصل أنه تم الحديث عن الواقع اللبناني من خلال عرض معطيات إحصائية عائدة لسنوات ما قبل سنة 1996 أي قبل سنتين من صدور الطبعة الأولى للكتاب (1998) وبدا ذلك واضحاً من خلال المستندات التي عرضت في بداية الفصل. أما اليوم وبعد مرور عشرين سنة على صدور المناهج كما الكتب المدرسية في نسختها الأخيرة، لم تشهد أي تعديل في محتواها لتجاري المستجدات والتطورات الحاصلة وإبراز القضايا المعاصرة التي تشغل العالم.

أما في ما يتعلق بفصل "البطالة: أنواعها وأسبابها" الذي يلي مباشرة الفصل المخصص لعرض حجم السكان والقوى العاملة، يستوقف القارئ والتلميذ مستند في بداية الفصل (مستند رقم 3) تحت عنوان "توزّع المتعطلين عن العمل بحسب فئات الأعمار 1995"، حيث يتضمن ثلاثة عشر فئة عمرية. واللافت في الأمر، أن الفئة الأولى تعرض أعداد العاطلين عن العمل الذين هم ضمن الأعمار من 10 إلى 14 سنة، كذلك الأمر، تعرض الفئة ما قبل الأخيرة **المتعطلين عن العمل الذين هم فوق 65 سنة**. فكيف يمكن

ورود هكذا أخطاء بالرغم من ورود المستند بعد أربع صفحات من تحديد مفهوم السكان الناشطين إقتصادياً، الذي حسب ما ذكر الكتاب **"السكان الناشطون إقتصادياً والذين هم في الواقع جزء لا يتجزأ من السكان الذين هم في سن العمل ..."** (الحياة الإقتصادية، 2008، ص 36)، فكيف لهم أن يحتسبوا الأفراد الذين يشكلون هاتين الفئتين من عداد العاطلين عن العمل وتصنيفهم في خانات من "سبق له العمل" أو "لم يسبق له العمل". إلا إذا كان المقصود من المستند (الصادر عن وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان) جعل المتعلم يكتشف الخطأ الوارد فيه، غير أن الأسئلة الواردة تحت ذلك المستند لا تعبّر إطلاقاً عن هذا الأمر.

إستكمالاً في عرض المعطيات حول مفهوم البطالة الواردة في الثانوي الأول، وبعد عرض مفهوم العاطل عن العمل تم الحديث عن أسباب البطالة التي إقتصرت على اثنين فقط، السبب الأول هو الإختلاف بين طبيعة العرض وطبيعة الطلب (البطالة البنيوية)، والسبب الثاني هو ديموغرافي حيث يطلق المجتمع الفتي أعداداً كبيرة من الباحثين عن العمل دون أن يقابلها خلق فرص عمل في الإقتصاد الوطني. فهل تقتصر **أسباب البطالة** على هذين السببين؟

بعد ذلك، عرض محتوى الكتاب أنواع البطالة الستة التي ذكرها محتوى المنهج وهي السافرة، المستترة، **الإحتكارية**، الظرفية، التكنولوجية والبنيوية. واللافت هنا أنه لم يحاول المؤلفون تدارك الخطأ وتصحيح ما ورد في محتوى المنهج حول "البطالة الإحتكارية"، إنما عمدوا إلى شرحها على أنها نوع من أنواع البطالة، مع العلم أن ما ذكر عن هذا النوع هو من مسببات البطالة الظرفية ولا تشكل إطلاقاً نوعاً بحد ذاته ولا وجود لما يسمّى "بالبطالة الإحتكارية". فكان من الأصح ذكر هذا التفصيل بأسباب البطالة وليس بأنواعها.

إضافة إلى ذلك، أغفل الكتاب ذكر أنواع أخرى من البطالة مثل البطالة الإحتكاكية والبطالة الإختيارية، وغيرها مما ذكر في المنهج.

لم يكتفِ الكتاب بعرض قضية البطالة في أحدى فصوله، إنما أعيد طرحها في النصوص المخصصة للمطالعة تحت عنوان "معالجة مشكلة البطالة في لبنان". تضمّن هذا النص ثلاث سياسات، تتعلّق الأولى بالتدريب والتأهيل على المهن والإختصاصات التي

بحاجة إلى يد عاملة. أما السياسة الثانية تتعلق بضبط العمالة الوافدة إلى السوق اللبنانية وتتضمن عدة إجراءات من شأنها التشدّد باستخدام العمالة الأجنبية. وتطال السياسة الثالثة الأجور من خلال تحديد مستواها، وإعادة النظر بالنظام الضريبي القائم.

2- تحليل قضية البطالة في كتاب السنة الثانوية الثانية:

وفقاً لمنهج المادة، إن قضية البطالة لم تطرح في الصف الثانوي الثاني ، إنما ورد هذا المفهوم ثلاث مرات في الكتاب بهدف تحقيق أهداف تعلمية تتعلّق بالمحاسبة الوطنية وبموازنة الدولة العامة.

ففي المرة الأولى، ورد هذا المفهوم لإبراز وظيفة المحاسبة الوطنية في تأطير ودليل للسياسات الإقتصادية: " تعالج مراحل الجمود التي يمكن أن يمر بها إقتصادها تلافياً لإنتشار **البطالة**" (الأنشطة والأواليات الإقتصادية، 1999، ص57)

ثم ذكرت البطالة مرة أخرى عند الحديث على موازنة الدولة العامة وتحديداً خلال عرض:

أثر نفقات الموازنة في الوضع الإقتصادي: "تؤدي إلى توفير قوة شرائية للمستهلكين عن طريق تأمين العمل لعدد كبير منهم، فتتوازن عملياً العرض والطلب وينشّط الإنتاج الوطني ويخفّض **معدل البطالة** ويرتفع مستوى الدخل." (م.ن.، ص 167)

وأثر نفقات الموازنة في الوضع الإجتماعي: "تساهم الدولة بطريقة توزيع إعتمادات الموازنة في تحقيق الأمن الإجتماعي والعدالة الإجتماعية فتقلص الفوارق بين طبقات المجتمع... وتحرّره من الجهل والمرض **والبطالة** والتشرّد والعوز" (م.ن.، ص 168)

3- تحليل قضية البطالة في كتاب السنة الثانوية الثالثة:

بدوره، تناول كتاب المادة المخصص لصف الثانوي الثالث (فرع الإجتماع والإقتصاد) الكلّم عن سياسات مكافحة هذه الظاهرة دون التطرّق إليها كمشكلة لها أسباب وانعكاسات، وخاصةً بعدما كانت قد وردت في صف الثانوي الأول دون الثاني منه. لهذا

يتجلّى وبوضوح النقص الوارد في أهداف ومحتوى منهج هذه المادة لصف الثانوي الثالث، بحيث لا بدّ للمتعلم من أن يتذكر صفات هذه الظاهرة بعد مرور سنتين على إكتسابها.

ارتكزت الأهداف التعلّمية للمنهج على ضرورة أن يعي المتعلم بين ما هو ظرفي وما هو بنيوي في الأزمات والمشكلات التي تعترض الحياة الإقتصادية، وأن يدرك السياسات والإجراءات لمواجهتها. وقد اكتفى محتوى المنهج بتعداد سياسات مكافحة البطالة في الجزء الثاني من المحور المخصص لعرض السياسات البنيوية[1] .

تدارك مؤلفو الكتاب المدرسي للثانوي الثالث ثغرات محتوى المنهج، وعمدوا إلى معالجة مشكلة البطالة ضمن السياسات الظرفية. وهم على اقتناع تام بأنه لا يمكن حل مشكلة دون تحديدها وتحديد أسبابها وأنواعها وإنعكاساتها، وهذا الأمر تجلّى في الفقرة التمهيدية للفصل التي ورد فيها: "قبل معالجة السياسات التي تعتمدها عادة الحكومات لحل مشكلة البطالة، نرى من المستحسن في بادئ الأمر، تحديد هذه الظاهرة وأشكالها والتحدث عن إنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية" (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2008، ص139).

عمد المؤلفون بدايةً إلى تعريف هذه المشكلة الإقتصادية من خلال تحديد صفات العاطل عن العمل التي ارتكزت على أربعة عناصر (في سن العمل، لا يعمل، يبحث عنه، وقادر على إتمامه)، ومن ثم عرضت معادلة إحتساب معدل البطالة. بعد ذلك تم إستعراض أشكال البطالة التي اقتصر عددها على ستة، مع الإشارة أنه ورغم ورود العدد نفسه في الصف الثانوي الأول، إلا أنه تم إستبعاد البطالة الإحتكارية كما البطالة السافرة أو المعلنة ليحل محلهما البطالة التقنية والبطالة التكنولوجية إلى جانب الأنواع الأخرى.

والجدير ذكره، أن مضمون البطالة التقنية الوارد في متن الفصل لا يعبّر عن حالة العاطل عن العمل إذ لا تستوفى الشروط الأربعة الواردة في تعريف العاطل عن العمل. فالعطل الذي يطرأ على الآلات أو حدوث خلل ما في عملية الإنتاج يكون عادةً لفترة مؤقتة وآنية إلى أن يعاد إصلاح الوضع ولا يضطر عندها لأن يبحث الفرد عن عمل آخر ولا يعدّ من عداد العاطلين عن العمل. لذا فإن مضمون هذا النوع يصلح لأن يكون سبباً من أسباب البطالة الظرفية لا أن يكون نوعاً بحد ذاته.

---

[1] *هي تلك التي تطال بنية الإقتصاد و تحدث فيه تغييرات جذرية متوسطة وطويلة الأجل.*

أما عن أسباب هذه الظاهرة، فهي غائبة عن محتوى الكتاب ولم يتطرّق إليها، إنما عالج إنعكاساتها على الصعد الإجتماعية والإقتصادية والمالية والديموغرافية، ليعرض بعدها مجموعة من السياسات والإجراءات الآيلة لمكافحتها، ملتزماً بتلك التي أوردها محتوى المنهج. أولى تلك السياسات هي "السياسة الكلاسيكية" وكما تدل تسميتها فهي تعكس الفكر الإقتصادي الكلاسيكي الذي يعتبر أن حالة البطالة هي آنية مؤقتة والسوق كفيل في معالجة الأمور. إلا أن ما ورد في مضمون هذه السياسة لا يعبّر إطلاقاً عمّا ينادي به الكلاسيكيون، بل هي عبارة عن إجراء يقضي بإنشاء مكاتب للإستخدام تجمع ما بين طلبات العاطلين عن العمل وعروضات العمل للمؤسسات، وهذا يعني أنه حل للبطالة ذات الطابع الظرفي ولا يطال البنيوي منها.

بعد ذلك، عُرضت السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة التي تقضي بتأهيل العاطلين عن العمل أو ذوي المهن المهددة بالزوال وإعدادهم للقيام بإختصاصات مطلوبة في سوق العمل. تعالج هذه السياسة الناحية البنيوية من المشكلة، إنما لم يتطرّق مضمون الكتاب إلى دور تعديل المناهج الدراسية والتوجيه التربوي بما يتلاءم وسوق العمل الحالي، مع العلم أن الخرّيجين الجدد يشكلون القسم الأكبر من العاطلين عن العمل.

ومن ثم عولجت سياسة الحفاظ على فرص العمل القائمة من خلال الدعم المالي للمؤسسات والمنشآت التي تعاني من صعوبات مالية، إلا أن هذا الإجراء مكلف على الخزينة لذا لم يعد يعتمد في أغلبية دول العالم. كما تم عرض سياسة أخرى من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة وقد تضمنت ثلاثة إجراءات، يتمثّل الإجراء الأول بتعزيز الطلب على الإستهلاك عبر زيادة التقديمات والرواتب وتخفيض الفوائد المصرفية ... يمثّل هذا الإجراء الفكر الكينزي الذي تمكّن في فترة من الفترات من تجاوز الأزمات، إلا أنه كان سبباً لمشكلات إقتصادية ومالية خطيرة لذا لم يعد يعتمد كحل لهذه الظاهرة.

أما الإجراء الآخر فهو الذي يقضي بزيادة عدد الوظائف في القطاع العام بهدف تخفيض نسبة البطالة، إلا أن هذا الأمر من شأنه أن يزيد نسبة البطالة المقنعة، فما وجد ليكون الدواء كان هو الداء، وكيف يمكن أن تكون زيادة عدد الوظائف إجراءً من سياسات مكافحة البطالة وهي نوع من أنواع هذه المشكلة ؟ زد على ذلك، يغرق هذا الإجراء الموازنة العامة ويخلق أعباءً جديدة على كاهل الدولة الأمر الذي يدفعها إلى الإستدانة.

ويتمحور الإجراء الثالث الوارد في سياسة إيجاد فرص عمل جديدة حول حثّ القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة وذلك مقابل تقديم تسهيلات مالية ونقدية. يمكن تقارب هذا الإجراء مع ما يسمّى الريادة في الأعمال والتي تعتبر من أفضل الأساليب والإجراءات التي تعزز النهوض الإقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة.

أما في ما خص السياسات المتفرّقة التي عرضها محتوى الكتاب المدرسي والتي تتمثّل بثلاثة إجراءات تتناول تخفيض عدد ساعات العمل دون أن يقابله تخفيض في الأجور، تخفيض سن التقاعد، وتمديد سنوات التعليم الجامعي والمهني، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات هي قادرة على تخفيض معدلات البطالة على المدى القصير، إلا أنها تشكّل مصدراً جديداً للأعباء المالية الملقاة على كاهل الدولة عبر زيادة نفقاتها العامة (تمديد سنوات التعليم)، كما تُرهَق المنشآت والمؤسسات من خلال زيادة كلفتها في الإنتاج نتيجة التوظيفات الجديدة (تخفيض ساعات العمل)، تجعل الصناديق الضامنة ترزح تحت أعباء مالية ضخمة نتيجة التسريح المبكر.

أما آخر السياسات التي عالجها كتاب التنمية والسياسات الإقتصادية فهي " السياسات الليبرالية الحالية لمكافحة البطالة". ومن أبرز السياسات التي تضمنتها هي تلك التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للعرض من خلال تخفيض كلفة الإنتاج عبر عدة إجراءات، تثبيت الأجور، إلغاء الحد الأدنى للأجور، ومحاربة التضخم، ... التي من شأنها تخفيض أسعار السلع إلى جانب تحسين جودتها وهذا من شأنه أن يخلق الطلب عليها.

تمثل هذه السياسة الفكر الليبرالي الذي يرى أن البطالة هي ظرفية وليست بنيوية لذا فهي الحل الأمثل والأقل كلفة وعبئاً على موازنات الدول وصناديقها، إنما لا تشكل حلاً جذرياً للبطالة الهيكلية التي تطال بنية الإقتصاد ككل.

بعد تحليل فصل "سياسات مكافحة البطالة" الوارد في كتاب مادة الإقتصاد لصف الثانوي الثالث في ظل القضايا الإقتصادية التي تشغل العالم المعاصر في إيجاد الحلول المناسبة لمكافحتها والتخفيف من وطأتها على الفرد والمجتمع معاً، يتبيّن جلياً الغياب التام للواقع اللبناني كما العالمي عن هذه القضية، بالرغم من أنه عرض إنعكاسات وحلول لقضية البطالة لكنه لم يتطرّق إلى إمكانية ملاءمتها مع الوضع اللبناني أو عدمه، كونه لم يعرض أسباب البطالة ولم يعرض الحالة اللبنانية، مع العلم أن لبنان يرزح تحت نسب عالية من

البطالة ويعيش في ظل إنعكاساتها السلبية المتمثلة بهجرة الشباب والكوادر وازدياد نسب الفقر والعوز والحرمان.

سادساً: قضية التضخم المالي في كتب المادة.

للإضاءة أكثر على مفهوم التضخم المالي وكيفية معالجته في مادة الإقتصاد، تم السعي إلى بيان كيفية معالجة الكتب المدرسية للمادة مفهوم التضخم المالي، فكان لا بدّ من ت حليل مضمون كتب المادة لمعرفة كيفية عرض هذه القضية وإظهار مدى تحقيقها لأهداف المنهج المرجوّة.

جدول رقم 42: المحاور والفصول التي تعرض قضية التضخم المالي في الكتب الثلاثة.

	السنة الثانوية الأولى	السنة الثانوية الثانية (علوم + إنسانيات)	السنة الثانوية الثالثة (فرع الإجتماع والإقتصاد)	
المحور	-	-	الثالث: التقلبات والأزمات الإقتصادية	الرابع: السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية
الفصل	-	-	الأول: الدورة الإقتصادية	الثاني: سياسة مكافحة التضخم المالي
عدد الصفحات	-	-	ثمان صفحات منها صفحتين تتضمنان الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 9 مصطلحات مترجمة، 3 صور.	سبع صفحات منها صفحتان تتضمنان الخلاصة والأنشطة؛ هوامش: 4 أمثلة، 15 مصطلح مترجم،3 صور.
العناوين الرئيسية	-	-	أولاً: المراحل الأساسية للدورة الإقتصادية: ١ ـ مرحلة النمو الإقتصادي ٢ ـ مرحلة الأزمة الإقتصادية ٣ ـ مرحلة عودة النمو ثانياً: أشكال الدورات الإقتصادية ١ ـ الدورات القطاعية ٢ ـ الدورات الشاملة	أولاً: التضخم المالي: ١ ـ أسباب التضخم المالي ٢ ـ انعكاسات التضخم المالي ثانياً: سياسات معالجة التضخم المالي: ١ ـ سياسة ضبط الأسعار ٢ ـ السياسة المالية ٣ ـ السياسة النقدية ٤ ـ سياسة الدخل ٥ ـ السياسات الإستثنائية

يتضح من خلال جدول رقم 42، أن قضية التضخم المالي لم تثر في أي من محاور وفصول السنتين الثانويتين الأولى والثانية طبقاً لما ورد في المنهج. واقتصر الأمر على عرض هذه القضية ضمن محاور كتاب السنة الثانوية الثالثة. ولكن، هل تجاهل كتابا السنتين الأولى والثانية كلياً هذه القضية، أم تم التطرّق إليها؟ وكيف تمت معالجتها في كتاب السنة الثالثة ؟

١ ـتحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الأولى:

من المفترض أن لا يتناول كتابا الثانوي الأول والثاني قضية التضخم المالي كون المنهج لم يلحظها.

ولكن! خلال تصفّح كتاب الثانوي الأول وتحديداً في فصل " أسباب التفاوت في المداخيل" وضمن فقرة "الأسباب غير الشخصية للتفاوت"، ورد سبب يتعلّق بالتضخم المالي أو غلاء المعيشة على اعتبار أن "التضخم المالي ينعكس تدهوراً في القدرة الشرائية للمداخيل المحدودة كالأجور والإيجارات وإرتفاعاً في المداخيل غير المحدودة العائدة لأصحاب المهن التجارية والصناعية والحرة ..." (الحياة الإقتصادية، 2000، ص154).

هذه الجملة اليتيمة تحمل في طيّاتها إنعكاساً من إنعكاسات التضخم المالي على الحياة الإجتماعية والإقتصادية دون إيراد أي تعريف لهذا المفهوم.

إذن يمكن القول، أن كتاب الثانوي الأول لم يتناول قضية التضخم المالي ولم يعرض حتى تعريفاً له.

2- تحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الثانية:

بالنسبة لكتاب الثانوي الثاني، تبيّن أن مفهوم التضخم المالي ورد إحدى عشر مرة في محاور وفصول مختلفة كما يبيّن الجدول التالي.

جدول رقم 43: التضخم المالي في محتوى كتاب الثانوي الثاني.

المحور / العنوان	الفصل/ العنوان	الصفحة	العبارة
2/ المحاسبة الوطنية	2/ وظيفة المحاسبة الوطنية	54 57	وظيفة المحاسبة الوطنية: المساعدة على متابعة فترات الإزدهار والجمود وفترات **التضخم** واسقرار الأسعار (...) المحاسبة الوطنية تأطير ودليل للسياسات الإقتصادية: – تحمي الإدخار من الذوبان بسبب **التضخم المالي**.
3/ النقود والمصارف	1/ تعريف النقد ووظائفه	79	النقد أداة لإعادة توزيع الدخل: هناك فئات قادرة على حماية نفسها من آثار **التضخم** بإعتبارها قادرة على تحميلها للمستهلك.
	4/ أنواع المصارف	107	المصرف المركزي: هي السلطة التي تحافظ على سلامة النقد وعلى قيمته الداخلية بمحاربة **التضخم**.
	5/ خلق النقود والسياسة النقدية	117 118	التوازن النقدي: يمكن تعريف **التضخم** على أنه زيادة الكتلة النقدية بوتيرة أسرع من زيادة عرض السلع والخدمات الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع في مستوى الأسعار وإنخفاض في سعر الوحدة النقدية. السياسة النقدية: ١ - معالجة **التضخم** على المستوى النقدي ٢ - معالجة **التضخم** على المستوى الإقتصادي
4/ إواليات السوق	2/ شروط المنافسة الحرة	138	تدخّل الدولة الذاتي: تتدخل الدولة مباشرة (...) عندما ترى أن الإستقرار الإقتصادي وبالتحديد النقدي في البلاد مهدد إما من جرّاء ضغوط **تضخمية** أو لكسر حالات إحتكارية.
6/ المالية العامة	1/ موازنة الدولة العامة	166 167	- أثر الواردات في الوضع الإقتصادي: تمكن الدولة في حالة **التضخم** من إمتصاص فائض من السيولة النقدية وبالتالي إعادة التوازن. (...) -أثر النفقات على الوضع المالي: في حالة **التضخم**، يمكن للدولة حجب الإعتمادات عن القطاعات ذات الأثر **التضخمي** وضخها في قطاعات أخرى إنتاجية للمساهمة في إعادة التوازن.

يلخص هذا الجدول كل ما ورد في كتاب الثانوي الثاني حول التضخم المالي. هذه العبارات لم تُجمع في محور أو فصل واحد، لا بل تداخلت في عناوين أخرى لقضايا وردت

في منهج المادة. من خلال جمع هذه المعطيات، تتكشّف مجموعة من النقاط التي تحدد مفهوم التضخم المالي وبعض السياسات الآيلة لمعالجته. فعندما عولج الفصل المتعلق "بخلق النقود والسياسة النقدية"، عُرض مفهوم التضخم المالي وذلك لبيان أهمية التوازن النقدي.

بعد ذلك، طرحت سياسات مختلفة من شأنها أن تكبح التضخم المالي ومن أبرزها السياسة النقدية التي يقودها المصرف المركزي. وبعد الإطلاع على فقرة " السياسة النقدية" الواردة في محور النقود والمصارف والمؤلفة من مستويين: "المستوى النقدي وهو من صلاحيات المصرف المركزي، والمستوى الإقتصادي وهو من مسؤوليات الحكومة بأجهزتها كافة" (الأنشطة والاواليات الإقتصادية، 2007، ص 118)، يتبيّن الخلط بين السياسة النقدية والسياسة المالية. فالمصرف المركزي ينفرد بوضع السياسة النقدية من خلال إعتماد إجراءات متعددة من شأنها الحفاظ على النقد وقيمته (فرض إحتياطي إلزامي، رفع معدلات الفائدة، فرض سقف للتسليفات، ...). أما السياسة المالية فهي من مسؤولية الحكومة وحدها دون المصرف المركزي وهي تتعلق بإجراءات مالية كرفع الضرائب، تخفيض كلفة الإنتاج، تخفيض النفقات العامة، تحديد الأسعار، ...

لذا كان الأجدر أن يفصل مؤلفو الكتاب ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، لأن السياسة المالية ليست جزءاً من السياسة النقدية، فهما سياستان مختلفتان من حيث الإجراءات المعتمدة ومن حيث السلطة المسؤولة عن التنفيذ.

ثم أعيد طرح السياسات ضمن محور المالية العامة وتحديداً في الفصل المخصص لعرض وظائف موازنة الدولة العامة. وقد تضمنت سياستين ماليتين، من شأن الأولى أن تمتص فائض السيولة النقدية في حالات التضخم، والثانية معاكسة من خلال دعم الدولة المالي لقطاعات إنتاجية.

من اللافت من خلال ما سبق، أنه لم يكن الهدف الأساس طرح قضية التضخم المالي بجوانبها المختلفة ، بل ما ورد في كتاب الثانوي الثاني حول هذا المفهوم، كان لبيان دور المصارف من جهة، ودور الدولة من خلال موازنتها العامة من جهة أخرى، في الحفاظ على التوازن النقدي والإقتصادي.

يمكن الإستنتاج أن قضية التضخم المالي لم تعالج في كت اب المادة للسنة الثانوية الثانية.

3- تحليل قضية التضخم المالي في كتاب السنة الثانوية الثالثة:

فيما يتعلق بكتاب الثانوي الثالث، من المفترض أن يضم ضمن محورين من محاوره الستة قضية التضخم المالي، إلا أنه وبعد الإطلاع على الفصل المخصص لعرض الدورة الإقتصادية وتقلّباتها ضمن محور "التقلّبات والأزمات الإقتصادية"، تبيّن أنه يخلو من أي تعريف أو إيضاح يتعلّق بالمفهومين اللذين وردا في المنهج (التضخم والركود التضخمي)، إنما اقتصر الأمر على ذكر مفهوم التضخم مرتين:

- في المرة الأولى، تم التطرّق إليه عند التكلّم عن مرحلة الأزمة الإقتصادية: "إن زيادة طلب المنشآت الإقتصادية على القروض واليد العاملة، يؤدي إلى إرتفاع الأجور ومعدلات الفائدة طبقاً لقانون العرض والطلب. هذه الزيادة في الأجور والقروض تؤدي إلى تضخم مالي يساهم بدوره برفع كلفة الإنتاج وإضعاف القدرة التنافسية للمنشآت." (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2010، ص 102)

- وفي المرة الثانية، ذكر هذا المفهوم عند معالجة "مرحلة عودة النمو": " إنخفاض الأسعار والتضخم المالي بمبادرة من المنشآت الإقتصادية الساعية إلى تصريف مخزونها من السلع غير المباعة."

أما بالنسبة لمفهوم "الركود التضخمي" فلم يرد إطلاقاً في هذا الفصل.

أما فيما يتعلق بالفصلين المخصصين لعرض أزمتي 1929 و 1973 العالميتين، فقد ذُكر مفهوم التضخم المالي ستة عشر مرة، وورد مفهوم الركود التضخمي مرة واحدة.

يوضح الجدول التالي العبارات التي تضمنت مفهوم التضخم المالي.

جدول رقم 44: العبارات الواردة في كتاب الثانوي الثالث التي تتضمن مفهوم التضخم المالي.

أزمة 1929 الإقتصادية	أزمة 1973 الإقتصادية
أسباب الأزمة: يؤدي فائض السيولة المتوفرة بأيدي الناس إلى زيادة في الطلب على الإستهلاك بالنسبة للعرض مما سبّب إرتفاعاً في الأسعار **وتضخماً مالياً** في الولايات المتحدة. **والتضخم المالي** يحدث تراجعاً في القدرة الشرائية للنقد والرساميل النقدية بذات معدل إرتفاع الأسعار. إذا كان **التضخم المالي** أو إرتفاع الأسعار بمعدل 10% ، تتراجع القدرة الشرائية للنقد وهذا ما حصل في الولايات المتحدة حيث أصبح معدل **التضخم المالي** أعلى من معدل الفائدة على الودائع المصرفية.	أسباب الأزمة: -ساهم في تفاقم الأزمة عدة عوامل: **التضخم المالي** والسياسات المعتمدة لمكافحته ... -سعر النفط: إرتفاع سعر النفط أدى إلى زيادة في كلفة الإنتاج وبالتالي في سعر السلع، مما أدخل البلدان في مرحلة **التضخم المالي.** كما أن هذا **التضخم المالي** دهور القدرة الشرائية للأجور ... دفع بالحركات النقابية بزيادة الأجور بنفس معدلات **التضخم المالي.** وهكذا كل تصحيح للأجور يعقبه إرتفاع في **التضخم المالي.** -سياسات مكافحة **التضخم المالي:** إن **التضخم المالي** كناية عن تضخم أو إرتفاع شديد للكتلة النقدية أي السيولة التي هي بتصرّف الناس. فسياسات مكافحة **التضخم المالي** تقضي بكبح إرتفاع الأجور والتسليفات المصرفية ونفقات الدولة. وهذا ما لجأت إليه الدول الصناعية للتخلص من **التضخم المالي.** الإنكماش الإقتصادي في الدول الصناعية: (...) بسبب الإرتفاع في أسعار النفط **والتضخم المالي** (...) تراجعت الإستثمارات (...) ودخلت في مرحلة الإنكماش. المضاعفات الإقتصادية والإجتماعية للأزمة: -ولدت أزمة 1973 مشاكل إقتصادية وإجتماعية عديدة: **التضخم المالي،** (...) -إزدياد النفقات العامة نتيجة **التضخم المالي** الذي رفع كلفة المشاريع التجهيزية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 44، أن مفهوم التضخم المالي قد تكرر لمرّات عدة، إلا أنه ورد كسبب من أسباب الأزمتين الإقتصاديتين. ولكن خلال ورود هذا المفهوم ضمن أسباب أزمة 1973 ، تّم تعريفه على أنه "إرتفاع شديد للكتلة النقدية أي السيولة التي هي بتصرّف الناس"، إلا أن هذا التعريف غير كافٍ للتعبير عن حالة التضخم، فلا يمكن إعتبار ارتفاع الكتلة النقدية هو سبب للتضخم المالي دون أن يرافقها زيادة في مستوى الأسعار.

وفيما يتعلّق بمفهوم "الركود التضخمي"، ورد هذا المفهوم مرة واحدة في سياق الحديث عن أسباب أزمة 1973 العالمية.

" إن الإنخفاض في القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية أد ى إلى تراجع الطلب على إنتاجها في الأسواق الخارجية والداخلية. وشكّل هذا التراجع إحباط اً للإستثمار، فانخفض بدوره ودخلت هذه البلدان مرحلة الركود الإقتصادي أطلق عليه إسم **الركود التضخمي**."

بعد ذلك، ورد في منهج المادة، محور آخر طال السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية، سياسة مكافحة التضخم المالي على اعتبارها مشكلة ظرفية.

فإذا لم ينتبهواضعو المنهج أنه لا يمكن وضع سياسات وإجراءات لمعالجة مشكلة ما دون عرض المشكلة وأسبابها ونتائجها . تنبّه مؤلفو الكتاب إلى هذه الثغرات وأوردوا في تمهيد الفصل أهمية معالجة قضية التضخم المالي من مختلف جوانبها. وقد جاء فيها:

" سنبدأ في هذا الفصل بتحديد التضخم المالي ومعالجة أسبابه وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية قبل التطرّق إلى السياسات المعتمدة عادةً لمكافحته" (التنمية والسياسات الإقتصادية، 2010، ص 132)

يتألف الفصل من عنوانين رئيسيين: يتمحور العنوان الأول حول مفهوم التضخم المالي وأسبابه وانعكاساته، ويعرض العنوان الثاني سياسات معالجة هذه المشكلة.

ارتكز تعريف التضخم المالي على ازدياد حجم السيولة النقدية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الإستهلاك وما ينتج عن ذلك من إرتفاع في المستوى العام للأسعار، دون أن يتطرّق إلى كيفية إحتساب معدل التضخم الذي يشير إلى مستوى الأسعار لكافة السلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون من المناطق كافة ومن مختلف الطبقات الإجتماعية.

بعد ذلك، عالج المؤلفون أسباب التضخم المالي دون التطرّق إلى أنواعه المختلفة، مع العلم أن تحديد النوع خطوة رئيسة لمعرفة الأسباب الكامنة وراءه، والعمل على إيجاد السياسات المناسبة لمكافحته. فهذا التهميش الحاصل في أنواع التضخم، جعل المؤلفين خلال تعدادهم للأسباب يركزون فقط على تلك الحالة الناجمة عن ازدياد حجم الطلب، دون التطرّق إلى الأسباب الأخرى التي قد تنجم إما عن تضخم التكاليف أو عن التضخم المستورد.

فقد ارتكزت أسباب التضخم الواردة في الكتاب حول زيادة الأجور وزيادة القروض المصرفية وإرتفاع النفقات العامة للدولة، وهذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية وبالتالي زيادة الطلب على الإستهلاك دون أن يقابله زيادة مماثلة في الإنتاج.

إلا أن أسباب التضخم لا تقف عند هذا الحد، فأين ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة في إرتفاع الأجور وأسعار المواد الأولية والطاقة والتي تعكس إرتفاعاً حتمياً من أسعار السلع والخدمات بغية الحفاظ على هامش الربح. وأين التضخم المستورد الناتج عن إستيراد السلع والخدمات ذات الأسعار المرتفعة، أليست هذه أسباب إضافية تؤدي إلى ظهور التضخم المالي؟

كان بإمكان المؤلفين أن يتداركوا هذا النقص الحاصل في الأسباب لو ذكروا أنواع التضخم (محلي، مستورد، زاحف، جامح، ...)

بعد عرض أسباب التضخم، عُرضت إنعكاساته وتمثلت بأربع نقاط هي: إعادة توزيع غير عادلة للمداخيل، عجز في الميزان التجاري، تراجع الإستثمارات، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية. تمثّل هذه الإنعكاسات أبرز النتائج السلبية التي يولّدها التضخم المالي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. إلا أنه لم يتم الحديث عن "منحنى فيليبس" "courbe de Philips" والذي يعبّر عن العلاقة العكسية القائمة ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، حيث كلما إرتفع معدل التضخم إنخفض معدل البطالة، ويرى البعض في هذا الأمر نتيجة إيجابية للتضخم يمكن إعتمادها للخروج من حالات البطالة.

أما الجزء الثاني والأخير من هذا الفصل، فقد طُرحت فيه سياسات معالجة التضخم المالي والتي تألفت من سياسة ضبط الأسعار، السياسة المالية، السياسة النقدية، سيادسة الدخل والسياسات الإستثنائية. هذه الأخيرة تألفت بدورها من ثلاث سياسات وهي سياسة تقليص الطلب على الإستهلاك، سياسة ضبط أسعار القطع وسياسة التقنين. بالإجمال، عولجت سياسات مكافحة التضخم بطريقة شاملة وتضمنت مختلف السياسات التي تعتمدها أغلبية الدول في مكافحة المعدلات العالية من التضخم المالي.

سابعاً: تحليل قضية الدين العام في كتب المادة.

١ -تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الأولى.

ترجم كتاب مادة الإقتصاد المخصص للصف الثانوي الأول " الحياة الإقتصادية" أهداف المنهج ومضامينه. وكون هذا الأخير لم يتطّرق إلى قضية الدين العام، فقد انسحب

هذا الأمر على مضمون الكتاب ولم يخصص أي محور أو فصل لمناقشة هذه القضية.

ولكن في سياق إستعراض مصادر تكوين رأس المال وهو الفصل الثالث من المحور الثالث المخصص لمعالجة مفهوم "رأس المال"، وتحديداً عند طرح مصادر تكوينه، يستوقف القارئ عنواناً لافتاً هو " المصادر الخارجية لتكوين الرأس المال". تضمّن هذا العنوان مقطعاً مؤلفاً من إثني عشر سطراً، يتناول القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية، مع توصيف للحالة اللبنانية على أنها حصلت على مساعدات من الخارج بغية تمويل برامج إعادة الإعمار. تشمل هذه المساعدات القروض التي حصلت عليها الحكومة من دول أخرى أو من مؤسسات تمويل، وسندات الخزينة المكتتبة في الأسواق المالية الخارجية، والقروض بالفائدة، والهبات التي تمنح دون مقابل. (الحياة الإقتصادية، 2002، ص 89). كل هذه المساعدات بإستثناء الهبات، هي ديون مترتبة على الدولة اللبنانية يتوجّب سدادها. ولكن اللافت في الأمر، أن المؤلفين عمدوا إلى إستعمال كلمة **"المساعدات"** بدلاً من "دين" ولم تذكر هذه الكلمة في كامل المقطع، ولا حتى في الهوامش، رغم أنهم عرّفوا مفهوم المقرض على أنه "شخص أو جهة معينة تقرض المال إلى من يحتاج إليه لقاء فوائد أو شروط معينة" (ص 88)

إذن، لم يتكبّد مؤلفو كتاب مادة الإقتصاد للصف الثانوي الأول عناء ذكر كلمة الدين العام، في أي فصل أو في أي محور من محاور الكتاب الستة.

ولكن! ما يبحث عنه القارئ في سطور المحاور والفصول حول قضية الدين العام، وجده في الملحق الموجود في نهاية الكتاب والممتد على مدى ثمان وعشرين صفحة. هو عبارة عن **نصوص للمطالعة**، ضمّت بين صفحاتها قضية الدين العام في لبنان تحت عنوان "حجم الدين العام في لبنان وهيكلته". هذا النص عبارة عن ثلاث صفحات، تعرض بالأرقام هيكلية الدين العام اللبناني خلال تسعينيات القرن الماضي.

إذن، ما لم يذكره المنهج ولم تتطرّق إليه فصول الكتاب أسوةً بتحقيق أهداف المنهج قد ذكر في نصوص المطالعة الموجودة في صفحات الكتاب الأخيرة خارج إطار المحاور والفصول. هذه النصوص عادةً لا يكترث بها المتعلم كونها خصصت للمطالعة ليس أكثر. ولا يكترث لها حتى المعلم الذي لا يتكبّد عناء شرحها أو قراءتها نظراً ل قلّة عدد حصص التدريس المخصصة لهذه المادة والتي لا تتعدى الحصة الواحدة أسبوعياً، وهي لا تكفي

لتحقيق أهداف المنهج ولإنجاز المحاور والفصول المذكورة في الكتاب، والذي أقدم لاحقاً المركز التربوي للبحوث والإنماء على شطب بعضاً منها لتوازي إلى جانب النشاطات والإمتحانات الحصص المقررة.

2- تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الثانية:

أما في ما يتعلّق بكتاب الصف الثانوي الثاني الذي من المفترض أن يكون قد تناول قضية الدين العام، كون المنهج المخصص لهذا الصف قد طرح مواضيع لها علاقة مباشرة بهذه القضية، أمثال المالية العامة، المحاسبة الوطنية، والمبادلات الإقتصادية الخارجية والتي تضمّنت في فقراتها عبارتي "الدين الخارجي" و "خدمة الدين".

لكن إلى أي مدى استطاع هذا الكتاب أن يترجم ما احتواه المنهج؟ وهل استطاعت هذه القضايا أن تبيّن قضية الدين العام ليتعّرف عليها المتعلّم؟

في محوره الثاني "المحاسبة الوطنية"، وقبل الغوص في تفاصيل مضامينه، يتوقف القارئ أمام واقعة غير مألوفة في الكتب الثلاثة لمادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء. هذه الواقعة هي ورود الأهداف التربوية الستة التي تضمنها المنهج في بداية المحور المخصص لعرضها. يدل هذا الأمر على حرص المؤلف ترجمة تفاصيل المنهج أثناء قيامه بصياغة محتوى المحور، وليس كما فعل آخرون الذين لم يتكبّدوا عناء الإطلاع على المنهج وصاغوا المحاور كما يرتأون، وفق ما صرّح به الدكتور عصمت كلش مؤلف أحد المحاور الواردة في كتاب المادة للثانوي الثالث، والذي إعتبر أنه:
"لم يكن على إطلاع على المنهج ولا على مضمونه بل أعطيت له الأهداف العامة والخاصة ومنها إنطلق لصياغة الدروس".

يتضمّن هذا المحور خمسة فصول ولم يرد في أي منها عبارة تدل على مفهوم الدين العام أو الإقتراض أو ما شابه ذلك، إنما اقتصرت على إظهار دور المحاسبة الوطنية في تحديد السياسات الإقتصادية للبلد رغم التعريف عنها بأنها مؤلفة من إيرادات ونفقات، ولكن لم يتم التركيز على هذين الجانبين سوى أن نتيجتهما ترشد الدولة إلى إختيار السياسات الإقتصادية الملائمة للوضع المادي للبلد.

وبحسب تفاصيل المنهج، أُثير موضوع آخر يشير إلى قضية الدين العام وخدمة الدين ضمن المحور الخامس "المبادلات الإقتصادية الخارجية". ورغم إيراد المنهج عبارتي الدين العام وخدمة الدين، إلا أن الكتاب لم يتطرّق إليهما بشرح مسهب، بل اكتفى بعرض كيفية حصول المديونية إنطلاقاً من حركة الرساميل، ولم يتطرّق إطلاقاً إلى خدمة الدين.

ففي هذا المحور، اقتصر الحديث عن المديونية خلال عرض عناصر ميزان المدفوعات الثلاثة تحديداً عند إيضاح العنصر الثاني منه وهو ميزان العمليات الرأسمالية الذي يشمل: "إستثمارات مباشرة، إستعمالات الديون الخارجية، ديون على المصارف الأجنبية وإلتزامات تجاه المصارف الأجنبية، ..."

"فإذا كان هذا الميزان بعجز أي أن رصيد الحساب سلبياً، فهذا يدل على أن الإقتصاد يوظف قدراته المالية في الخارج.

أما إذا كان رصيد الحساب إيجابياً فهذا دليل على أن الإقتصاد يسعى إلى إيجاد موارد مالية من الخارج نظراً لحاجته إليها في الداخل وذلك بهدف سد عجز ميزان الحساب الجاري أو العمليات الجارية، وهذا ما يحصل في لبنان." (الأنشطة والأواليات الإقتصادية، 2007، ص 144)

هذه السطور تكفي لبيان كيفية تكوين الدين الخارجي وذلك لسد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى أن هذا الوضع يعاني منه الإقتصاد اللبناني. ولكن الجدير ذكره، أن المؤلف لم يتطرّق إطلاقاً إلى خدمة الدين رغم ورودها في المنهج.

وخلال البحث في المحاور المتبقية من الكتاب لإيجاد فصل أو مقطع أو سطر ما يتناول قضية الدين العام، يستوقف القارئ عنوان المحور السادس " المالية العامة" أي موازنة الدولة التي تضم إيراداتها ونفقاتها، لعلّه يجد ما يبحث عنه، خصوصاً وأن الأهداف التعلّمية المذكورة في المنهج والتي أعيد طرحها في مدخل المحور، تركز على هيكلية ودور موازنة الدولة العامة على الصعد الإقتصادية والمالية والإجتماعية.

فقد ورد في سياق الحديث عن "أثر الواردات في الوضع الإقتصادي" فقرة تعرض دور الدولة الإقتصادي في حالات الإنكماش والركود من خلال تقديم دعمها المالي ولو كان ذلك على حساب الإستدانة. تظهر الفقرة التالية المرة الوحيدة التي ذكر فيه عبارة "الدين العام":

"تمكّن الدولة في فترات الركود والإنكماش، من تقديم الدعم المالي للقطاعات المنتجة مالياً منحها الإعفاءات الضريبية، ولو اضطرت للجوء إلى الواردات الإستثنائية (القروض من الداخل و/أو من الخارج)، وذلك رغم الإنعكاسات السلبية للدين العام لجهة تأثيره على قيمة النقد الوطني وإلقاء عبء تسديده على عاتق الأجيال المقبلة." (الأنشطة والأواليات الإقتصادية، 2007، ص166).

يمكن الإستنتاج مما سبق، أن هذه الفقرة قد تضمّنت أحد الأسباب التي تجبر الدولة على الإستدانة، كما تعرض أحد الإنعكاسات الهامة الناتجة عن هذه المشكلة. فهل هذا يكفي للإضاءة على مشكلة تشغل أكثر من ثلثي بلدان العالم، وفي الوقت الذي تغرق لبنان بعشرات المليارات وتلقي به إلى مصير غامض؟

بعد عرض كل ما ورد في كتاب المادة للثانوي الثاني من مواضيع لها علاقة بقضية الدين العام، تبيّن أن هذه القضية لم يتم التطرّق إليها لا كمفهوم أو أسباب أو أنواع أو إنعكاسات، ولم تذكر كمصطلح إلا لمرة واحدة. فما كان متوقعاً من إيجاده في مواضيع مادة الإقتصاد للصف الثانوي الثاني قد اضمحل نظراً لعدم ورود أي فصل تناول هذه القضية وتبعاتها وسبل تخفيضها، ونظراً للمعلومات المقتضبة التي وردت في سياق المحاور والفصول بغية تحقيق أهداف المنهج المنشودة.

3- تحليل قضية الدين العام في كتاب السنة الثانوية الثالثة:

بعد عرض كل من الكتابين الثانويين الأول والثاني، لا بد من الإطلاع على آخر كتاب من السلسلة لعلّه يتضمّن في طيّاته معلومات كافية لإيضاح قضية الدين العام وإظهار خطورتها المتشعبة في شؤون الحياة كافة.

لا يمكن إعتبار أن منهج هذا الصف قد طرح قضية الدين العام، ولكن ما جرى عرضه هو مؤشر الدين العام الذي يدخل في قياس مستوى التنمية لبلد ما. ولكن كيف عالج الكتاب هذا الموضوع وما تضمّن هذا المؤشر المالي؟

تكرّرت كلمة " الدين العام" في كتاب الثانوي الثالث سبع مرات، لبيان أهداف تربوية ذكرت في المنهج. فقد ورد منها إثنان في المحور الأول الذي يبحث في قضايا النمو والتنمية وتحديداً في فصله الأخير الذي يتناول تجارب التنمية. وفي سياق الحديث عن "الإتجاهات

الحالية لسياسات التنمية" ورد مفهوم الدين العام لإظهار دور برامج التصحيح الهيكلي في خفض عجز الموازنة والدين العام.

"لقد تجسّد ذلك في وضع برامج للتصحيح الهيكلي على صعيد الإقتصاد الوطني عام 1980 من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تقضي برفع الدعم عن السلع الإستهلاكية وتحرير أسعارها من أجل تخفيض عجز الموازنة والدين العام." (ص 72)

يتبيّن من هذه الفقرة، أنه لم يتم التطرّق إلى قضية الدين العام، بل إلى دور برامج التصحيح الهيكلي. بعد ذلك، أعيد طرح مفهوم الدين العام خلال الحديث عن مسألة التخصيص في لبنان، لإعتباره أنه مشكلة إلى جانب مشكلات أخرى يعاني منها لبنان تدفعه إلى إجراء التخصيص لمنشآته العامة.

"إن الحرب التي عاشها لبنان على مدار 17 عاماً لم تدمر فقط البنى التحتية للإقتصاد اللبناني بل وبسبب العجز الكبير والمتنامي للموازنة العامة والدين العام أخذت تثار الشكوك حول أهلية ومقدرة القطاع العام على إعادة بناء هذه البنى التحتية (...)" (ص 74)

من الواضح أنه لم يتم الإشارة إلى تفاصيل مفهوم الدين العام أو أسبابه أو إنعكاساته بل تم فقط ذكره كمشكلة إقتصادية يعاني منها المجتمع اللبناني يتوجّب حلها عن طريق الخصخصة.

بعد المحور الأول، ذكر المحور الثاني " الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة" مفهوم الدين العام مرتين وذلك عند معالجة النظام النيوليبرالي وإبراز إخفاقاته، حيث تم إظهار فشل الدولة في إدارة منشآتها التي عانت من خسائر باهظة وتراكم الديون، ما اضطر إلى خصخصتها. ونتيجة لتراكم هذه الديون، عمدت تلك الدول إلى زيادة الضرائب والإشتراكات الإجتماعية بغية تسديدها. كما لم يطرح مفهوم الدين العام لكي يعالج كمشكلة إقتصادية، إنما لإظهار إخفاقات الدولة الناتجة عن تدخلها في الحياة الإقتصادية.

أما المحور الثالث " التقلبات والأزمات الإقتصادية" فيشير إلى مفهوم الدين العام ثلاث مرات، وذلك خلال معالجة أزمة 1973 الإقتصادية العالمية، التي خلّفت مضاعفات إقتصادية وإجتماعية عرض منها الكتاب "عجز الموازنة وتفاقم الدين العام". عرضت هذه النقطة أسباب إزدياد النفقات العامة من جهة، (التضخم المالي، زيادة الرواتب والأجور،

زيادة التقديمات الإجتماعية)، ومن جهة أخرى، أسباب تراجع حاصلات الضريبة (إنخفاض عدد المكلفين بالضريبة، إنخفاض المداخيل غير الثابتة، الإعفاءات الضريبية)، هذه الأسباب أدت إلى تفاقم العجز في الموازنة وتراكم الدين العام.

يتبيّن من خلال ما سبق، أنه تم طرح بعضاً من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وقد حصرت هذه الأسباب بسببين أساسيين دون سواها، وهي ازدياد النفقات وإنخفاض حصيلة الضرائب، مع العلم (وكما سبق وأشير خلال معالجة قضية الدين العام في الباب الأول)، أن العجز في الموازنة العامة ينتج عن أسباب أخرى إلى جانب تلك التي ذكرت في الكتاب.

اللافت في الأمر، أنه خلال معالجة المؤلف لمشكلة تفاقم الدين العام، اعتبر أن هذا الدين بأغلبيته هو دين داخلي تموّله الدولة من خلال الإستدانة من المصارف ولم يتطرّق إطلاقاً إلى مصادر التمويل الخارجية التي تشكّل جزءاً كبيراً من الديون العامة.

بعد ذلك، وفي سياق معالجة الكتاب لكيفية إنتقال الأزمة إلى الدول النامية، تطرّق بالأرقام إلى نسبة ديون الدول النامية من الناتج الوطني الإجمالي بين العامين 1980 و1986.

إذن، يمكن إعتبار أن كتاب الثانوي الثالث كما المنهج، همّش قضية الدين العام وما عُرض كان لغرض تحقيق أهداف المنهج بشكل مقتضب واقتصر ذلك فقط على عرض بعضاً من الأسباب دون التطرّق إلى الأنواع، الإنعكاسات أو غير ذلك، كما أشار بالأرقام إلى نسبة الدين العام في الدول النامية دون التطرّق إلى الدول الصناعية أو حتى للوضع اللبناني في تلك المرحلة.

رغم الغياب التام لقضية الدين العام في سطور منهج مادة الإقتصاد للسنوات الثلاث، إلا أن كتب المادة تطرّقت ولو بشكل مقتضب سواء حول مفهوم أو أسباب أو واقع البلدان النامية. ولكن يمكن القول أن الكتب لم تعالج هذه المشكلة الإقتصادية من جوانبها كافة، إنما كان إيرادها بغية تحقيق أهداف تربوية أخرى.

رغم خطورة هذه المشكلة الإقتصادية على الوضع المالي للدولة ورغم إنشغال غالبية الدول بهذه القضية، إلا أن كتب المادة لم تعالج هذه القضية لكي يطلع المتعلم على أسبابها، إنعكاساتها وسبل إدارتها وتخفيضها.

خلاصة

بعد مراجعة كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، تبيّن أنها عالجت البعض منها ولا تعالج البعض الآخر.

في ما يتعلق بقضية التنمية المستدامة، تبيّن أن كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء قد إلتزمت بمجملها بما تضمنه المنهج، إذ لم يتطرّق كل من كتابي السنتين الأولى والثانية إلى هذه القضية بل اقتصر الأمر فقط على كتاب السنة الثانوية الثالثة الذي إلتزم بما ورد في المنهج ولم يتطرّق إلى قضية التنمية المستدامة إلا بمقطع صغير وذلك لإبراز تطور مفهوم التنمية بغية تحقيق أهداف المنهج.

وبخصوص قضية الخصخصة، همّش كتابي المادة للصفين الثانوي الأول والثاني هذه القضية وأهدافها. فاقتصر الأمر على كتاب السنة الثانوية الثالثة، الذي تطرّق إلى هذه القضية للإضاءة على التجارب التنموية الحاصلة في بعض البلدان النامية. و قد عولجت بطريقة مقتضبة إقتصرت على تعداد شكلين من أشكالها، وذكر سببين لتحقيقها، وعرض مقتضب عن الحالة اللبنانية دون ذكر أي مضمون يتعلق بالوضع العالمي.

وحول قضية الإستثمار، ترجمت كتب المادة ما ورد في تفاصيل المنهج، ولم تتطرّق في كل من السنتين الثانويتين الأولى والثانية إلى قضية الإستثمار، بل إقتصر الأمر على ذكر المفهوم لمرات عديدة لأجل تحقيق الأهداف الواردة في المنهج وليس للوقوف على هذه القضية المهمة. وفي السنة الثانوية الثالثة، خصّص فصل وحيد لمعالجة هذه القضية، إنما بعد مراجعته تبيّن أنه لم يُعالجها بالقدر الكافي. فهو لم يتطرّق إلى الأهمية وإلى المعوقات والمحددات، كما أنه عرض جزءاً من الأشكال دون الأخرى، ولم يستند إلى الواقع المعاش ليجسّد أهمية هذه القضية. ورغم ورود هذا الفصل ضمن محور الحسابات المالية، إلا أنه لم

يتضمن أي عملية أو معدلات حسابية بل اقتصر الأمر على عرض دالة الإستثمار دون سواها.

أما عن أدوار الدولة الإقتصادية، فقد عالجت كتب المادة في السنوات الثلاث ما ورد في المنهج حول أدوار الدولة الإقتصادية في التشريع وإعادة توزيع المداخيل ومعالجة إختلالات السوق والأنظمة الإقتصادية، وتم طرح مختلف السياسات والإجراءات الإقتصادية في معالجة المشكلات الإقتصادية.

وحول قضية البطالة، فقد عولجت في السنتين الثانوتين الأولى والثالثة، وقد عالج كتاب السنة الثانوية الأولى المفهوم والأنواع والأسباب وقد شابها بعض الأخطاء العلمية، وفيما يتعلق بكتاب المادة للسنة الثانوية الثالثة، فلم يلتزم بما ورد في المنهج إنما تطرّق بشكل مقتضب إلى كل من التعريف والأنواع والإنعكاسات، بالإضافة إلى معالجة السياسات التي ذكرها المنهج.

أما قضية التضخم المالي فهي لم تعالج في كتابي المادة للسنتين الثانويتين الأولى والثانية بشكل مباشر، رغم تكرر المفهوم لأكثر من مرة في مضامين الكتابين وذلك بهدف تحقيق الأهداف التعلمية الواردة في المنهج والتي تتعلق بدور المصارف والمالية العامة وغير ذلك. أما في كتاب السنة الثانوية الثالثة، فقد تم التطرّق إلى هذه القضية حيث عرض المؤلفون تعريفاً لهذا المفهوم وأسبابه وإنعكاساته قبل عرض سياسات مكافحة التضخم، في ظل غياب تام للواقعين اللبناني والعالمي.

وفيما يتعلق بقضية الدين العام، فقد همّشت هذه القضية في كتب المادة للصفوف الثلاثة، وتم الإكتفاء بعرض ما ورد في المنهج دون أن إبراز أي توضيح أو تفسير يساعد المتعلم على فهم حجم المشكلة.

الفصل الثالث:

النتائج والإقتراحات

أولاً: نتائج البحث

ثانياً: الإقتراحات

تمهيد

بعد أن تم عرض أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة وبيان مدى وجودها في المنهج التعليمي وكيفية معالجتها في كتب مادة الإقتصاد، تكوّنت مجموعة من الإستنتاجات التي من شأنها أن تلقي الضوء على مقدار طرح المنهج لهذه القضايا وكيفية عرضها، بالإضافة إلى معرفة كيفية معالجتها في كتب المادة.

هل استطاع المنهج أن يحقق هذه الغايات؟ وكيف عرض أبرز المشكلات والقضايا الإقتصادية التي تواجه الفرد والمجتمع اليوم؟ وكيف ترجمت كتب المادة هذه الغايات وعرضت القضايا؟

الغاية الأساس من هذا البحث كانت الإجابة عن التساؤل الأساس التالي : **إلى أي مدى يعالج منهج مادة الإقتصاد وكتب المادة المدرسية أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة؟**

وللإجابة على هذا السؤال المحوري كان لا بدّ من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، وما هي أهميتها التربوية ؟
- هل يتناول منهج المادة معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة؟
- هل يعرض منهج المادة أثر هذه القضايا على الوضع الإقتصادي اللبناني؟
- كيف تمت م عالجة القضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء؟
- هل يساعد منهج المادة وكتبها المتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها؟

أولاً: نتائج البحث.

١ ـ القضايا الإقتصادية المعاصرة وأهميتها التربوية.

إختار خبراء الإقتصاد الستة الذين تم إستطلاع آرائهم في هذا البحث، مجموعة من القضايا الإقتصادية المعاصرة التي تشغل الساحة المحلية والتي يجب أن تعالج في المرحلة

الثانوية وإطلاع المتعلم على أسبابها وإنعكاساتها وسبل معالجتها بغية تنمية فكره النقدي وترشيد سلوكه الإقتصادي كما السياسي.

أما القضايا الإقتصادية المعاصرة التي تم إختيارها فهي:

أ ـ التنمية المستدامة: كون هذه القضية تطمح إلى بناء إقتصاد قوي مرتكز على نمو مستدام، إلى جانب مجتمع مرتكز على العدالة والمساواة ، والحفاظ على البيئة ومواردها المهددة بالنضوب، فهي تسعى للإ رتقاء بهذه الأبعاد الثلاثة إلى أعلى المستويات ولفترات طويلة من الزمن. لذا لا بدّ للمتعلم في المرحلة الثانوية، من أن يعي أهمية التنمية المستدامة، وأن يشارك مجتمعه وبيئته في التنمية من خلال مشاركته في النشاطات الهادفة إلى المحافظة على البيئة والمجتمع.

ب ـدور الدولة الإقتصادي: تلعب الدولة أدواراً إقتصادية مهمة تجعلها محرّكاً لكل أدوارها الأخرى، فهي التي تهتم بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها وتحسين مؤشراتها، بغية تحسين مستويات الإنتاج والإقتصاد وما يرافق ذلك من إستقرار سياسي وأمني، وتأمين فرص عمل، والقضاء على مظاهر الجوع والفقر. لذلك، تهدف معالجة هذه القضية في المرحلة الثانوية إلى محو الصورة السلبية للدولة التي تتوبّص في نفوس المتعلمين، وإلى إعداد جيلٍ يطمح لبناء الدولة العصرية الراعية والجامعة والإيمان بأدوارها المتعددة.

ج ـالدين العام: إن تنامي أرقام الدين العام وتزايده أوقع الدول النامية في مشكلات وتحديات إقتصادية وسياسية وإجتماعية جمّة أجبرتها على أن تكون قاصرة في تأمين نفقاتها العامة وحاجاتها ومتطلباتها . هذا الأمر أجبر حكومات هذه الدول على أن تكون مرتهنة لخدمة هذا الدين الأمر الذي يمنعها من القيام بمشاريع تنموية وإنمائية تخدم بها مجتمعاتها. لذلك، من المهم أن يطلع المتعلم على أسباب وتداعيات هذه القضية وسبل علاجها.

د ـ التضخم المالي: إنها مشكلة الإرتفاع المستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات الناتجة عن أسباب عديدة وينتج عنها إختلالات إقتصادية وإجتماعية ومالية وغيرها تؤثر على أبناء المجتمع وخصوصاً من أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة. لذا على المتعلم، أن يعي هذه المشكلة وأسبابها وإنعكاساتها في ظل تخبّط مجتمعات كثيرة بمعدلات عالية من التضخم ومنها لبنان، وأن يطلع على الحلول والسياسات الإقتصادية الآيلة لمكافحة هذه المشكلة.

ه - الإستثمار: تؤمّن الإستثمارات الكثير من الإيجابيات للإقتصاد والمجتمع . فهي قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، تأمين فرص عمل جديدة، كما لها أن تخلق المنافسة القادرة على تخفيض أسعار السلع والخدمات وتحسين الجودة ، كما تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية. نظراً لهذه الأهمية البالغة لقضية الإستثمار، كان من الضروري تضمينها في المناهج التعليمية للمرحلة الثانوية، لتشجيع المتعلم على الريادة في الأعمال ودفعه إلى على القيام بنشاطات إقتصادية فاعلة.

و -الخصخصة: تقضي هذه القضية بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك بهدف زيادة الكفاءة الإقتصادية للمنشآت ، تخفيض كلفة الإنتاج ، تحسين جودة الخدمات المقدمة، تخفيف الأعباء المالية عن موازنة الدولة إلخ.... ومن وجهة نظر مختلفة ترفع الخصخصة من نسب البطالة وتتسبّب بفقدان الوظائف، وإرتفاع أسعار السلع والخدمات، ... في ظل هذا الصراع في المواقف تجاه الخصخصة، إنه من الضروري إطلاع المتعلم على هذه القضية وبيان أبعادها وخلفياتها ونتائجها الأمر الذي يساعده على تكوين إتجاه واضح تجاهها.

ز -البطالة: إنها كابوس الشباب وهاجسهم، فهي مشكلة لها إنعكاسات كثيرة تطال مختلف أطراف المجتمع، إذ تصيب الفرد بحالات الإحباط واليأس ما يجعله ينحرف في سلوكه نحو آفات خطيرة. كما تصيب المجتمع من خلال فقدانه لأعداد كبيرة من المتعلمين والكوادر واليد العاملة الشابة ذات الإنتاجية المرتفعة التي تلجأ إلى خيار الهجرة بحثاً عن لقمة عيشها. لذلك، لا بد أن يعي المتعلم في المرحلة الثانوية آثار هذه المشكلة وأسبابها بغية التأثير عليه في اختيار تخصص جامعي يخدم سوق العمل ولا يجعله من عداد العاطلين عن العمل.

بعدما تم عرض القضايا الإقتصادية المعاصرة وأهمية تعلّمها في المرحلة الثانوية، وبعد ذلك، تم تحليل منهج المادة لمعرفة مدى تضمّنه لهذه القضايا، ومن ثم تمت مراجعة الكتب المدرسية للكشف عن كيفية ترجمتها للمنهج من جهة، وكيفية معالجتها للقضايا الإقتصادية المعاصرة من جهة أخرى.

فما هي أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث؟

٢ ـالقضايا الإقتصادية المعاصرة في منهج مادة الإقتصاد.

بعد إجراء تحليل لعناصر المنهج لمعرفة مدى تطرّقه لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، ينبغي الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يتناول منهج المادة معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة؟
- هل يعرض منهج المادة أثر هذه القضايا على الوضع الإقتصادي اللبناني؟

أ ـ القضايا المعاصرة في تفاصيل منهج مادة الإقتصاد.

(1)- الأهداف التعلّمية

جدول رقم 45: أبرز الأهداف التعلميّة والمضامين التي يحددها منهج مادة الإقتصاد لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.

القضية	السنة الثانوية	الأهداف	المحتوى
الخصخصة	الأولى	-	-
	الثانية	-	-
	الثالثة	يلم بالإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب معالجة ما ينجم عنها.	برامج التصحيح الهيكلي
البطالة	الأولى	يتعرّف إلى ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها ويبحث في أسبابها وأثارها على المجتمع.	البطالة أنواعها: السافرة، المستترة، الإحتكارية، الظرفية، التكنولوجية، البنيوية.
	الثانية	-	-
	الثالثة	يلم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه الأزمات والمشاكل.	سياسات مكافحة البطالة: السياسة الكلاسيكية، إعداد وتأهيل اليد العاملة، الحفاظ على فرص العمل القائمة، إيجاد فرص عمل جديدة، الحلول الليبرالية، الحلول الإستثنائية
التضخم المالي	الأولى	-	-
	الثانية	-	-
	الثالثة	- يتبيّن طبيعة التقلبات والأزمات الإقتصادية. - يلم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه الأزمات والمشاكل.	- التقلبات والأزمات الإقتصادية: التضخم، تقلّص الطلب، الركود التضخمي - سياسة مكافحة التضخم المالي: ضبط الأسعار، السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الدخل، الحلول الإستثنائية
الدين العام	الأولى	-	-
	الثانية	يلم بطبيعة العلاقات الإقتصادية الخارجية من خلال تحليله بنية ميزان المدفوعات.	المبادلات الإقتصادية الخارجية: عناصر ميزان المدفوعات: - حركة البضائع - حركة الخدمات والتحويلات - حركة رؤوس الأموال (سعر الصرف، الدين الخارجي، خدمة الدين)
	الثالثة	يحيط بالمؤشرات الرئيسية التي تعتمدها الهيئات الدولية لقياس مستويات التنمية المحققة في المجالات المتنوعة.	مفهوم التنمية ومؤشراتها: مؤشرات التنمية:

		المؤشرات المالية: الدين العام	المؤشرات المالية، ...
الإستثمار	الأولى	-	إستعمالات الدخل الأسري: الإكتناز، الإستثمار المباشر..
	الثانية	- يميز بين عناصر الميزانية في المحاسبة العامة وعناصر حساب الإستثمار - يلم المتعلم بالمستندين الماليين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما المحاسبة العامة للمنشأة الإقتصادية وهما: الميزانية وحساب الإستثمار.	-قواعد المحاسبة الوطنية: حساب الإستثمار... - المعاملات الإقتصادية الرئيسية: معدل الإستثمار، ... - المحاسبة العامة: حساب الإستثمار: ● عناصر النفقات ● عناصر المقبوضات ● ناتج الإستثمار
	الثالثة	يكتسب المتعلم التقنيات اللازمة للقيام ببعض العمليات الحسابية والمالية المرتبطة بنشاط المنشأة.	الحسابات الإقتصادية والمالية: - الإستثمار، دالة الإستهلاك، ...
دور الدولة الإقتصادي	الأولى	● يطلع على القوانين والأنظمة المرعية الإجراء الناظمة لعلاقات العمل داخل المؤسسة لا سيما قانون العمل والتشريعات الأخرى. ● يتعرّف المتعلم إلى أنواع ووظائف المنشآت الإقتصادية القائمة في مختلف قطاعات العمل. ● يتعرّف إلى السياسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها التخفيف من الفروقات الإجتماعية والإقتصادية.	- المحاور الأساسية لقانون العمل والتشريعات المنظمة لعلاقات العمل. - منشآت القطاع العام - إعادة توزيع الدخل: السياسة الضريبية
	الثانية	- يتعرّف إلى مختلف الأدوار والوظائف الإقتصادية لكل طرف من الأطراف الفاعلة إقتصادياً. - يلم بوظيفة المحاسبة الوطنية على مستويي تحليل العمليات وتأطير السياسات الإقتصادية. - يكوّن فكرة أولية عن الدور الذي تلعبه المصارف بشكل عام والمصرف المركزي بشكل خاص في عملية خلق النقود وإتلافها والتحكّم بالكتلة النقدية. - يتعرّف إلى أهم العوامل التي تدخل في عملية تحديد الأسعار ومنها بشكل خاص: كلفة الإنتاج، غياب بعض شروط المنافسة وتدخلات الدولة. - يتعرّف إلى مختلف السياسات والإجراءات المعتمدة حالياً لتنظيم العلاقات بين الإقتصاد الوطني والإقتصادات الأخرى (الحمائية، التبادل الحر والأسواق المشتركة)	- الأطراف الفاعلة إقتصادياً: الأسر، المنشآت الإقتصادية، الإدارات العامة.. - وظيفة المحاسبة الوطنية: تأطير ودليل السياسات الإقتصادية - النقود والمصارف: دور البنك المركزي والسياسة النقدية - إواليات السوق: تدخلات الدولة في السوق - المبادلات الإقتصادية الخارجية: سياسات التجارة الخارجية
	الثالثة	- يتعرّف المتعلم إلى ما آل إليه دور الدولة حالياً في الحياة الإقتصادية للبلدان التي تتبع الأنظمة الليبرالية أو تلك التي تخضع للأنظمة الموجهة وبشكل خاص عند الإتجاهات الحالية نحو الخصخصة. - يتعرّف إلى الخيارات والتدابير والتنظيمات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في الأزمات أو في الأوضاع الطبيعية لتنظيم قطاعات الإقتصاد الوطني وتنميتها. - يلم بالسياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة الأزمات والمشاكل التي تتعرّض لها الحياة الإقتصادية.	- الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة: الأنظمة الليبرالية الأنظمة الموجهة - السياسات الإقتصادية: السياسات الظرفية السياسات البنيوية
التنمية المستدامة	الأولى	-	-
	الثانية	-	-
	الثالثة	يكتشف المتعلم أن مفهوم التنمية هو من المفاهيم الحديثة الذي اكتسب مضامين مختلفة، وطبّق عبر استراتيجيات وسياسات متنوعة منذ نشوئه في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. -يميز المتعلم بين مختلف أنواع المؤشرات الإقتصادية	قضايا النمو والتنمية: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

		والمالية والإجتماعية والسكانية والثقافية والتربوية والسياسية والصحية وخلافها التي تسمح بالتعرّف إلى مدى التقدم في مجالات التنمية. -يتعرّف إلى العناصر المكوّنة لكل نوع من أنواع المؤشرات وإلى كيفية إحتساب بعضها. يحيط بالمؤشرات الرئيسية التي تعتمدها الهيئات الدولية (البنك الدولي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ...) لقياس مستويات التنمية المحققة في المجالات المتنوعة.	

(أ)- القضايا الإقتصادية المعاصرة في أهداف منهج مادة الإقتصاد.

من الجدول رقم 45 الذي يلخّص أبرز الأهداف والمضامين التي وردت في منهج مادة الإقتصاد في ما خص القضايا الإقتصادية المعاصرة يمكن إستخلاص ما يلي:

1/ قضية الخصخصة : غياب هذه القضية عن أهداف منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث.

2/قضية البطالة: وردت في أهداف السنتين الثانويتين الأولى والثالثة، حيث تم التطرّق إلى ظاهرة البطالة وأشكالها والبحث في أسبابها وآثارها في السنة الثانوية الأولى. من ثم أعيد طرحها في السنة الثانوية الثالثة من خلال السياسات والإجراءات المقترحة لمكافحة البطالة.

من الواضح أن **أهداف المنهج قد أثارت قضية البطالة من حيث المفهوم، الأسباب، الأشكال، الإنعكاسات والحلول وهذا الأمر كافٍ إلى حد ما لمعالجة أي قضية إقتصادية.**

3/ قضية التضخم المالي: شبه غائبة عن أهداف المنهج في السنوات الثانوية الثلاث. إذ ورد في السنة الثالثة هدفان يتناولان التقلبات والأزمات الإقتصادية والسياسية المقترحة لمواجهتها، إلا أنه لم يتم تحديد ما هي هذه المشكلات ولم يتم التطرّق إلى أي منها. الأمر الذي يسمح بالإستنتاج، **أن قضية التضخم المالي لم تطرح ولم تذكر حتى في أهداف المنهج.**

4/ قضية الدين العام: لم ترد من ضمن أهداف منهج السنة الثانوية الأولى. في السنة الثانوية الثانية أشير إليها عرضاً. وفي السنة الثانوية الثالثة، وردت خلال عرض مؤشرات التنمية المالية.

ويمكن الإستنتاج، **أن قضية الدين العام لم تطرح بشكلٍ كافٍ في أهداف منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث.**

5/ قضية الإستثمار : لم تثر في أي من أهداف السنة الثانوية الأولى. في السنة الثانوية الثانية، تمت الإشارة إليها في بعض أهداف المنهج أثناء عرض المحاسبة العامة وعناصرها ومن ضمنها حساب الإستثمار دون أن يكون لقضية الإستثمار أهداف خاصة بها. كذلك الأمر، في السنة الثالثة تضمّن المنهج هدفاً تناول العمليات الحسابية والمالية المرتبطة بنشاط المنشأة دون الإشارة إلى هذه العمليات.

والنتيجة: أن **قضية الإستثمار لم تطرح بشكلٍ كافٍ في أهداف منهج مادة الإقتصاد، إذ اقتصر الأمر على عرض بعض الحسابات الإقتصادية والمالية ومنها حساب الإستثمار.**

6/ دور الدولة الإقتصادي : تطرّق المنهج في سنواته الثلاث إلى مختلف أدوار الدولة الإقتصادية. في السنة الثانوية الأولى، تضمّنت الأهداف التعلّمية ثلاثة أدوار وهي الدور التشريعي للدولة، الدور الإنتاجي، والدور الرعائي. وفي السنة الثانوية الثانية، أعيد طرح دور الدولة الإنتاجي، وأدوار أخرى تقوم بها الدولة كالتدخّل في الأسواق والسياسات الخارجية. وفي السنة الثانوية الثالثة، تناولت الأهداف دور الدولة في الأنظمة الإقتصادية الحرة والموجّهة، والسياسات والإجراءات التي تتبعها في ظل الأزمات والإختلالات الإقتصادية.

والنتيجة: أن **أهداف منهج المادة في سنواته الثلاث تطرّقت إلى مختلف أدوار الدولة الإقتصادية.**

7/ قضية التنمية المستدامة: لم تعالج في أي من السنتين الثانويتين الأولى والثانية، واقتصر الأمر على السنة الثانوية الثالثة حيث عولجت قضية التنمية ومؤشراتها بشكل عام دون ورود أية إشارة إلى مفهوم التنمية المستدامة.

النتيجة: أن **قضية التنمية المستدامة لم تطرح بشكل كافٍ في أهداف منهج المادة.**

من الواضح أن بعض القضايا الإقتصادية المعاصرة لم يخصص لها أهدافاً ولم يكن لها أي موقع في المنهج مثل الخصخصة، والبعض الآخر تم التطرّق إليها بعدد من الأهداف إما لمعالجتها أو في سبيل معالجة قضايا أخرى مثل الدين العام. ولكن، أيٍ من هذه الأهداف

لم تعرض الواقع المحلي ولا حتى العالمي، ولم تكن كافية لمعالجة القضايا الإقتصادية المعاصرة.

(ب)- صياغة الأهداف المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

يبرزالجدول التالي عدد الأهداف التعلّمية التي تتناول القضايا الإقتصادية المعاصرة وكيفية توزيعها بين معرفية ومهارية وموقفية.

جدول رقم 46: عدد الأهداف التعلمية التي تتناول أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة وتصنيفها

القضية	الثانوي الأول				الثانوي الثاني				الثانوي الثالث			
	العدد	معرفية	مهارات	مواقف	العدد	معرفية	مهارات	مواقف	العدد	معرفية	مهارات	مواقف
الخصخصة	-	-	-	-		-	-	-	1	1	-	-
البطالة	2	2	-	-		-	-	-	2	2	-	-
التضخم المالي	-	-	-	-		-	-	-	3	3	-	-
الدين العام	-	-	-	-	5	5	-	-	1	1	-	-
الإستثمار	-	-	-	-	5	5	-	-	1	2	1	-
دور الدولة الإقتصادي	3	3	-	-	9	9	-	-	4	4	-	-
التنمية المستدامة	-	-	-	-	-	-	-	-	6	6	-	-
المجموع	5	5	-	-	19	19	-	-	18	19	1	-

يمكن الإستنتاج من الجدول رقم 46 التالي:

- الأهداف الواردة في المنهج والمتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة هي **بأغلبيتها من المستوى المعرفي**.
- عدم إستخدام الأفعال الإجرائية (يلم، يحيط، يتعرّف، يطلع، يتمرّس، يكتسب) لصياغة الأهداف التعلّمية المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة، **الأمر الذي يحتّم عدم قياسها**.
- الأهداف التعلّمية **لم توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية** ، بل اكتفت فقط بمعرض المعارف دون إجراء التطبيقات.
- تفتقر الأهداف المهارية والموقفية التي من شأنها أن تنمّي قدرات المتعلم وخبراته إلى جانب إكتسابه المعارف اللازمة.

(ج)- نتائج تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

بعد تحليل عناصر المنهج، يمكن إستخلاص نتائج لائحة المحكات المتعلقة بتحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة الواردة في المنهج.

جدول رقم 47: نتائج تحليل الأهداف التعلّمية المتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

القضايا	الخصخصة			البطالة			التضخم المالي			الدين العام			الإستثمار			دور الدولة الإقتصادي			التنمية المستدامة		
المحكات	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ
قابلة للقياس			X			X			X			X			X			X			X
صياغتها دقيقة وواضحة			X		X				X			X			X			X			X
تتناول الواقع اللبناني			X			X			X			X			X			X			X
توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية			X			X			X			X			X			X			X
تراعي مختلف أنواع الأهداف			X			X			X			X		X				X			X

(2)- محتوى منهج مادة الإقتصاد.

بالعودة إلى الجدول رقم 45، يمكن معرفة مقدار تقيّد المحتوى بالأهداف ومدى حداثته. فهو يبرز أن معظم محتوى منهج مادة الإقتصاد يتطابق مع أهدافه التعلّمية فيما يتعلق بأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.

ولكن ماذا تضمّن هذا المحتوى؟ هل هو قادر أن يتخطى عيوب صياغة الأهداف التعلّمية، وأن يبرز أهم الحقائق والمفاهيم والمبادئ لهذه القضايا ويطال واقع المتعلمين؟

(أ)- القضايا الإقتصادية المعاصرة في محتوى منهج مادة الإقتصاد.

يظهر الجدول رقم 48 العناوين الرئيسة الواردة في منهج المادة في ما خص أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.

جدول رقم 48: العناوين الرئيسة لأبرز القضايا المعاصرة التي يتضمنها محتوى منهج المادة.

العناوين الرئيسية	الخصخصة	البطالة	التضخم المالي	الدين العام	الإستثمار	دور الدولة الإقتصادي	التنمية المستدامة
الثانوي الأول	-	البطالة أنواعها	-	-	إستعمالات الدخل الأسري: الإستثمار المباشر	- التشريعات المنظمة لعلاقات العمل - منشآت القطاع العام - السياسة الضريبية	-
الثانوي الثاني	-	-	-	عناصر ميزان المدفوعات: حركة رؤوس الأموال(الدين العام، خدمة الدين)	- قواعد المحاسبة الوطنية:حساب الإستثمار - المعاملات الإقتصادية الرئيسية:معدل الإستثمار - المحاسبة العامة: حساب الإستثمار	- الأطراف الفاعلة إقتصادياً: الإدارات العامة - وظيفة المحاسبة الوطنية: تأطير السياسات الإقتصادية - البنك المركزي والسياسة النقدية - تدخلات الدولة في السوق -سياسات التجارة الخارجية -وظائف موازنة الدولة	-
الثانوي الثالث	تجارب التنمية في الدول النامية: برامج التصحيح الهيكلي	سياسات مكافحة البطالة: السياسة الكلاسيكية، إعداد وتأهيل اليد العاملة، الحفاظ على فرص العمل القائمة، إيجاد فرص عمل جديدة، الحلول الليبرالية، الحلول الإستثنائية	- التقلبات والأزمات الإقتصادية: التضخم، الركود،... - سياسة مكافحة التضخم المالي: سياسة ضبط الأسعار، السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الدخل، الحلول الإستثنائية	مؤشرات التنمية المالية: معدل الدين العام	الحسابات الإقتصادية والمالية: الإستثمار	- الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ودور الدولة - السياسات الإقتصادية الظرفية والبنيوية	التنمية ومؤشراتها: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

يعرض الجدول رقم 48 العناوين الرئيسية التي تضمّنها محتوى المنهج حول أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، حيث يمكن الكشف عن مقدار معالجة هذا المحتوى لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.

1/ فيما يتعلق **بقضية الخصخصة،** طرح منهج الثانوي الثالث دون سواه برامج التصحيح الهيكلي دون أن يتطرّق إلى تفاصيل أخرى تتعلّق بالقضايا التي تعنى بالتصحيح الهيكلي ومنها الخصخصة ولم يتطرّق إلى أي عناوين فرعية توضح ماهية هذه البرامج.

هذا الأمر يسمح بالقول **أن قضية الخصخصة لم تعالج في محتوى المنهج، بل اقتصر الأمر على ذكر عبارة "برامج التصحيح الهيكلي".**

2/ وحول **قضية البطالة،** لم يعالج محتوى منهج السنة الثانوية الأولى ما ورد في أهدافه، فهو لم يتطرّق إلى مفهوم البطالة وأسبابها وإنعكاساتها بل اكتفى فقط بطرح أشكالها (أنواعها). ثم أعيد طرح هذه القضية في السنة الثانوية الثالثة عبر عرض مختلف السياسات والإجراءات الآيلة لمكافحتها دون إعطاء لمحة عن المفهوم والأسباب والإنعكاسات.

تسمح هذه المعطيات بالإستنتاج **أن محتوى المنهج لم يعالج قضية البطالة بالقدر الكافي فهو لم يحقق العمق والشمول لهذه القضية، ولكنه طرح السياسات الحديثة التي من شأنها أن تعالج هذه المشكلة.**

3/ أما عن **قضية التضخم المالي** والتي تمت معالجتها في السنة الثانوية الثالثة دون سواها ضمن السياسات والإجراءات الآيلة لمكافحتها، دون أن يتم التطرّق إلى المفهوم والأسباب والأنواع وحتى الإنعكاسات.

يمكن القول، **أن معالجة قضية التضخم المالي في منهج المادة لم يكن كافٍ، فهو لم يراع العمق والشمول لهذه القضية كونه لم يتم عرض ماهيتها وأنواعها وأسبابها وإنعكاساتها، ولكن اللافت في الأمر أنه تمت معالجة السياسات والإجراءات المكافحة لها وفقاً للإتجاهات الحديثة المعتمدة.**

4/ أما بخصوص **قضية الدين العام،** فقد عرض محتوى منهج السنة الثانوية الثانية هذه القضية وذلك من خلال معالجته للمبادلات الإقتصادية الخارجية وتحديداً خلال عرض عناصر ميزان المدفوعات حيث ذكر كل من الدين الخارجي وخدمة الدين. وفي السنة الثانوية الثالثة أعيد طرح قضية الدين العام خلال عرض مؤشرات التنمية وتحديداً المؤشرات المالية، دون الإشارة إلى تفاصيل أخرى تطال هذه القضية.

يتبيّن جليّاً، **أن قضية الدين العام لم تطرح بهدف معالجتها كمشكلة إقتصادية لها أسبابها وإنعكاساتها، إنما أثيرت لبيان قضايا أخرى كميزان المدفوعات ومؤشرات التنمية، فهي إذن لم تحقق الشمول والعمق ولم تعرض الإتجاهات الحديثة لمعالجتها.**

5/وحول **قضية الإستثمار** التي ذكرت في محتوى منهج السنة الثانوية الأولى خلال طرح إستعمالات الدخل الأسري، من الواضح أن هذه القضية لم تطرح للمعالجة، إنما وردت لتوضيح قضايا أخرى. وفي السنة الثانوية الثانية تم التطرّق إلى الإستثمار خلال عرض قواعد المحاسبة الوطنية التي تضم "حساب الإستثمار" دون أن يتضمن المحتوى أي إشارة إلى مفهوم الإستثمار، وأنواعه، وأهميته. وفي السنة الثانوية الثالثة أعيد طرح الحسابات الإقتصادية والمالية التي تناولت قضية الإستثمار ولكن دون توضيح مضمون هذه الحسابات.

بناءً على ذلك، **يمكن القول أن قضية الإستثمار لم تطرح بشكلٍ كافٍ في محتوى منهج المادة لبيان أنواعها وأهميتها الإقتصادية وهذا يعني أنها لم تحقق الشمول والعمق.**

6/بخصوص **دور الدولة الإقتصادي**، يظهر الجدول أن السنوات الثلاث تطرّقت إلى هذه الأدوار. ففي السنة الثانوية الأولى طرحت الأنظمة والتشريعات التي تنظّم علاقات العمل، كما طرحت وظائف المنشآت العامة، ومن بعدها طرحت إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية.

وفي السنة الثانوية الثانية، عولجت أدوار الدولة الإقتصادية المختلفة من خلال طرح الأطراف الفاعلة إقتصادياً والتي تضم المنشآت العامة، وظيفة المحاسبة الوطنية ودورها في تأطير السياسات الإقتصادية، دور المصرف المركزي وسياساته النقدية، تدخلات الدولة في السوق، سياسات الدولة الخارجية.

وفي السنة الثانوية الثالثة، عولج دور الدولة في كلٍ من الأنظمة الإقتصادية الحرّة والموجّهة، بالإضافة إلى معالجة السياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة في ظل الأزمات.

بناءً على ما ورد، يمكن الإستنتاج، **أن مختلف أدوار الدولة الإقتصادية عولجت على مدى السنوات الثلاث، هذا الأمر يسمح بالإستنتاج أن هذه القضية قد حققت الشمول والعمق.**

7/ وفيما يتعلق **بقضية التنمية المستدامة** ، فهي غائبة تماماً عن محتوى السنتين الثانويتين الأولى والثانية، بينما في السنة الثانوية الثالثة تم التطرّق إلى مفهوم التنمية، وفي

سياق عرضه تم التطرّق إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة دون الإشارة إلى عناوين جزئية تطال هذا المفهوم.

يمكن القول، **أن قضية التنمية المستدامة لم تعالج بالقدر الكافي إذ لم يتم التطرّق إلى تفاصيل هذه القضية أو حتى مؤشراتها أي أنها لم تحقق الشمول والعمق ولم يتم تناول أبرز الإتجاهات العالمية بهذا الخصوص.**

بعد هذا العرض يمكن إيجاز ما ورد بالتالي:

- تناسب المحتوى مع معظم الأهداف التعلّمية التي تتعلق بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.
- لم يتم التطرّق إلى الواقع المحلي ولا العالمي خلال معالجة أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.
- وردت بعض القضايا الإقتصادية المعاصرة في المحتوى بغية إيضاح وبيان قضايا أخرى وليس لمعالجتها كقضية، مثل قضيتي الدين العام والإستثمار.
- طُرحت حلول لبعض القضايا المعاصرة دون عرض المشكلة وأسبابها وانعكاساتها، مثل قضيتي التضخم المالي والبطالة.
- همّشت بعض القضايا المعاصرة مثل الخصخصة ولم تطرح ولم تعالج.
- إقتصر المحتوى على الجانب النظري دون التطرّق إلى الجانب التطبيقي.
- لم يتم التطرّق إلى بعض القضايا الإقتصادية المعاصرة، مثل التنمية المستدامة.

والنتيجة هي: **أن التهميش الحاصل في بعض القضايا وعدم التطرّق إلى الجوانب المتعلقة بقضايا أخرى، أو طرح قضايا عرضاً لمعالجة قضايا أخرى، جعل من المحتوى غير قادرٍ على إكساب المتعلمين أهمية هذه القضايا ومبادئها وخصائصها.**

والجدير ذكره، أن محتوى المنهج يبنى على أركان أربعة وهي : الفلسفة، المجتمع، المتعلم والإتجاهات العالمية وهي الأركان نفسها التي تبنى عليها الأهداف. ولكن، ليس المهم أن يعرض محتوى المنهج المشكلات والقضايا التي يتعرّض لها المجتمع، إنما يجب التعرّف إلى نظرة المجتمع تجاه هذه المشكلات وكيفية تعامله معها ومدى الإهتمام بها. **إن واقع المجتمع غائب غياباً كلياً عن المنهج، الأمر الذي يسمح بالقول أنه تم استبعاد ركن أساس من أركان بناء محتوى المنهج وهو المستوى الإجتماعي.**

(ب)- صياغة المحتوى المتعلق بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

بعد عرض كل من أهداف ومحتوى منهج مادة الإقتصاد في سنواته الثلاث، يتضح بشكل جلي أن هذا المنهج قد صمم بطريقة معاكسة، فبدل أن تصاغ الأهداف التعلّمية في بادئ الأمر على أن يتم على ضوئها صياغة المحتوى، عمد واضعو المنهج إلى صياغة المحتوى ومن ثم قاموا باستخراج الأهداف منه. والدليل على ذلك:

1/ غموض الأهداف التعلّميّة وعدم دقتها ووضوحها، إذ على القارئ أن يطلع على تفاصيل المحتوى ليفهم ما المقصود من هذه الأهداف.

مثل: يلم بالإتجاهات الحديثة التي تقترحها المراكز الإقتصادية الدولية وأساليب معالجة ما ينجم عنها.

2/ شكل المنهج: يتألف من أربع خانات، تعرض الخانة الأولى المحتوى، وتعرض الخانة الثانية الأهداف، ليليها خانة الوسائل والأنشطة، والخانة الرابعة خصصت للملاحظات. هذا الأمر يؤكد أن منهج مادة الإقتصاد طرح بدايةً المحتوى وبعد ذلك تمت صياغة الأهداف وهذا الأمر لا يراعي معايير بناء المناهج الدراسية.

3/**كلام أحد واضعي منهج المادة** الدكتور ابراهيم مارون الذي اعتبر أن المنهج قد بني على مسوّدات أعدها كل مؤلف تضمنت القضايا والمواضيع والعناوين التي يجب تناولها، وتمت مناقشتها وبلورتها لتكوّن محتوى المنهج الحالي، على أن يتم بعد ذلك بلورة الأهداف التعلّمية المناسبة لها.

بناءً على ما ورد، يمكن القول أن **معظم المحتوى قد تطابق مع الأهداف التعلّمية الموضوعة مع تسجيل لبعض الخروقات البسيطة والمعدودة جداً، من مثل: ما ورد في أهداف ومحتوى البطالة.**

(ج)- نتائج تحليل محتوى المنهج المتعلق بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

بناء لما سبق، يمكن تحديد لائحة المحكات التي من شأنها تحليل المحتوى الوارد في المنهج، وذلك لمعرفة مدى تناسبه مع الأهداف، ويساعد على اكتساب التفاصيل المعرفية، المهارية، والموقفية، وتناسبه مع الواقع المحلي ....

جدول رقم 49: نتائج تحليل محتوى منهج المادة.

	الخصخصة			البطالة			التضخم المالي			الدين العام			الإستثمار			دور الدولة الإقتصادي			التنمية المستدامة		
	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ
يتناسب مع الأهداف			X		X		X			X			X			X			X		
يساعد على اكتساب القضية (الشمول والعمق)			X	X					X			X			X			X			X
يعرض الإتجاهات المعاصرة للقضية			X		X			X				X			X			X			X
يوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية			X	X					X			X			X			X			X
يعرض الواقع المحلي والعالمي			X	X					X			X			X			X			X
يتسم بالإستمرارية والتتابع			X		X				X			X			X			X			X

(3)- الطرائق والوسائل التعلّمية.

يبيّن الجدول التالي الأنشطة الواردة في منهج مادة الإقتصاد والمتعلقة بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

جدول رقم 50: أبرز الأنشطة الواردة في منهج المادة لسنواته الثلاث.

القضية / الأنشطة	الثانوي الأول	الثانوي الثاني	الثانوي الثالث
الخصخصة	-	-	-
البطالة	-	-	-
التضخم المالي	-	-	-
الدين العام	-	- تجسيد الحسابات الوطنية والإطلاع عليها ودراستها من خلال وثيقة الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى. - جمع بيانات حول: الحسابات الوطنية، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة عرض هذه البيانات في الصف ومناقشتها بهدف إستخلاص الخصائص ومقارنتها بمثيلاتها خلال فترات زمنية متتالية مع بلدان أخرى.	-
الإستثمار	-	تجسيد الحسابات والإطلاع عليها ودراستها منخلال وثيقة	-

		الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى.	
دور الدولة الإقتصادي	القيام بزيارة ميدانية لبعض المنشآت الإقتصادية والتعرّف إليها تفصيلياً من خلال إستمارة تتضمن أسئلة حول نوع نشاطها.	-تجسيد الحسابات الوطنية والإطلاع عليها ودراستها من خلال وثيقة الحسابات الوطنية اللبنانية ومقارنتها مع معطيات بعض الدول الأخرى. - القيام بزيارات استطلاع ميدانية لبعض المصارف للتعرّف إلى بعض أنواع العمليات المصرفية التي تقوم بها من خلال إختصاصها. جمع بيانات حول: الحسابات الوطنية،-ميزان المدفوعات، الموازنة العامة - عرض هذه البيانات في الصف ومناقشتها بهدف إستخلاص الخصائص ومقارنتها بمثيلاتها خلال فترات زمنية متتالية مع بلدان أخرى.	-
التنمية المستدامة	-	-	-

يمكن الإستنتاج من الجدول رقم 50 عدة ملاحظات وهي:

- غياب الوسائل والأنشطة عن عدد كبير من القضايا الإقتصادية المعاصرة، مثل التضخم المالي والبطالة والتنمية المستدامة. هذا الأمر من شأنه أن يفقد الأنشطة والوسائل من دورها التربوي والذي يقضي بالمساهمة في تحقيق الأهداف.

أما بالنسبة لبعض الأنشطة الواردة، فهي لا ترتبط بأهداف ومحتوى القضايا الإقتصادية المعاصرة، إنما وجدت لتشمل محوراً كاملاً مؤلفاً من عدة فصول وقد يضم بين فصوله إحدى القضايا التي تعالج في هذا البحث.

إذن، يمكن القول **أن الأنشطة والوسائل الواردة في المنهج لا تساهم في تحقيق الأهداف التعلّمية.**

- **صعوبة تحقيق بعض الأنشطة المطروحة في المنهج** نظراً لحاجتها لحصص دراسية كثيرة وهذه الأخيرة لا تكفي لعرض محتوى الكتاب المدرسي للمادة.

- حصر الأنشطة بنوعين وهما: القيام بزيارات ميدانية، وعرض البيانات وتحليلها.

- رغم عدم ورود أي هدف أو محتوى يتعلق بالواقع اللبناني أو العالمي في المنهج، إلا أن بعض الأنشطة تطرّقت إلى الواقعين اللبناني والعالمي وهدفت إلى إجراء مقارنة بينهما.

- عدم ورود أي نشاط في السنة الثانوية الثالثة في ما خص القضايا الإقتصادية المعاصرة.

الأمر الذي يسمح بالقول **أن غياب الأنشطة عن المنهج من شأنه أن يهمّش دورها في مساعدة المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم.**

يمكن ملاحظة النقص الحاصل في الأنشطة والوسائل والأساليب كونها لم ترد في كافة المحاور والفصول. وقد اعتبر الدكتور ابراهيم مارون [1] أنه تم تعويض هذا النقص من خلال القيام بدورات تدريبية أعدّها المركز التربوي للبحوث والإنماء.

جدول رقم 51: نتائج تحليل الوسائل والأنشطة الواردة في منهج المادة والمتعلقة بالقضايا المعاصرة.

	الخصخصة			**البطالة**			**التضخم المالي**			**الدين العام**			**الإستثمار**			**دور الدولة الإقتصادي**			**التنمية المستدامة**		
المحكات	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ
تسهم في تحقيق الأهداف												X			X			X		X	
ترتبط الأنشطة بمحتوى المنهج												X			X			X			X
تساعد المتعلم على اكتساب الخبرات والمفاهيم												X			X			X		X	
تساعد على تنمية مهارات التفكير												X			X			X			X
قابلة للتحقق												X			X			X		X	

ملاحظة: إن كل من قضايا الخصخصة، البطالة، التضخم المالي، لم تتضمن أية وسيلة أو نشاط.

(4)- التقويم.

بما أن منهج مادة الإقتصاد لم يتضمن عنصر التقويم، لذا، لم يتطرّق البحث إلى هذا العنصر الذي تم إصداره لاحقاً في كتيّب خاص.

[1]) *خلال المقابلة التي أجريت معه. راجع ملحق رقم (6)*

بعد عرض نتائج تحليل منهج المادة والكشف عن مدى تضمّنه لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، لا بد من عرض نتائج تحليل كتب المادة المدرسية للكشف على كيفية معالجتها.

٣ ـالقضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد.

بعد إجراء عملية التحليل لكتب المادة المدرسية الثلاثة فيما يتعلق بكيفية طرحها ومعالجتها لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، يمكن الإجابة عن السؤال التالي:

- كيف تمت معالجة القضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء؟

أ ـ كيفية معالجة القضايا الإقتصادية المعاصرة في كتب مادة الإقتصاد.

بعد أن تم استعراض أبرز النتائج التي تطال عناصر منهج مادة الإقتصاد وكيفية عرضها لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، وتم استنتاج موقع هذه القضايا في المنهج، لا بد من إجراء تحليل لما تضمّنته الكتب المدرسية للمادة، وذلك، من جهة، بغية الإطلاع على كيفية معالجة أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، ومن جهة أخرى معرفة مدى التقيّد بتفاصيل المنهج.

1/ قضية التنمية المستدامة:

لم يتطرّق كتاب المادة للصف الثانوي الأول إلى قضية التنمية المستدامة. أما فيما يتعلّق بكتاب الثانوي الثاني، فقد غاب عنه وبشكل تام موضوع التنمية المستدامة، فلم يتناول هذه القضية إطلاقاً. أما بخصوص كتاب الثانوي الثالث **" التنمية والسياسات الإقتصادية"** عالج محوره الأول قضيتا النمو والتنمية التي عرضها بإفراط على مدى فصول متعددة ولم يتطرّق إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلا بمقطع لا يتعدى ال تسعة أسطر الذي جاء منقوصاً ومجتزأً، إذ أن التنمية المستدامة لا تقتصر فقط على حقوق الأجيال اللاحقة في أن تلبي إحتياجاتها، إنما تتعدى ذلك لتطال أبعاداً أخرى تشمل البيئة والإجتماع والإقتصاد والفرد.

يمكن الإستنتاج أن كتب المادة، قد إلتزمت بمجملها بما تضمنه المنهج حول التنمية المستدامة، إذ لم يتطرّق كل من كتابي السنتين الأولى والثانية إلى هذه القضية، بل

اقتصر الأمر فقط على كتاب السنة الثالثة الذي إلتزم بما ورد في المنهج ولم يتطرّق إلى قضية التنمية المستدامة إلا بمقطع صغير وذلك لإبراز تطور مفهوم التنمية بغية تحقيق أهداف المنهج.

2/ قضية الخصخصة:

لم يعرض كل من كتابي الثانوي الأول والثاني أي فصل أو مقطع يشير إلى قضية الخصخصة تماماً كما المنهج. أما فيما يتعلق بكتاب المادة للثانوي الثالث، فقد عُرضت الإتجاهات الحالية لسياسات التنمية في محور النمو والتنمية ضمن الفصل الأخير فيه المخصّص لعرض تجارب التنمية في بعض الدول العربية وهما مصر والجزائر دون سواهما. وقد تجسّدت هذه الإتجاهات ببرامج التصحيح الهيكلي ، وتحديداً على عملية الخصخصة فقط والتي عولجت بطريقة مقتضبة إقتصرت على تعداد شكلين من أشكالها، وذكر سببين لتحقيقها، وعرض مقتضب عن الحالة اللبنانية دون ذكر أي مضمون يتعلق بالبعد العالمي.

يمكن الإستنتاج، أن التهميش الحاصل في منهج السنتين الثانويتين الأولى والثانية حول قضية الخصخصة إنسحب ليطال كتب المادة لهاتين السنتين التي بدورها لم تعالج هذه القضية وأهدافها. وقد اقتصر طرحها فقط في كتاب السنة الثانوية الثالثة، وذلك للإضاءة على التجارب التنموية الحاصلة في بعض البلدان النامية وليس لمعالجتها كقضية إقتصادية.

3/ قضية الإستثمار:

ترجمت كتب المادة ما ورد في تفاصيل المنهج، إذ لم تتطرّق في كل من السنتين الثانويتين الأولى والثانية إلى قضية الإستثمار، بل إقتصر الأمر على ذكر المفهوم لمرات عديدة لأجل تحقيق الأهداف الواردة في المنهج وليس للوقوف على هذه القضية المهمة. وفي السنة الثانوية الثالثة، خصّص فصل وحيد لمعالجة هذه القضية، إنما بعد مراجعته تبيّن أنه لم يُعالجها بالقدر الكافي. فهو لم يتطرّق إلى الأهمية وإلى المعوقات والمحددات، كما أنه عرض جزءاً من الأشكال دون الأخرى، ولم يستند إلى الواقع المعاش ليجسّد أهمية هذه القضية.

يمكن الإستنتاج، أن قضية الإستثمار لم تعالج بالقدر الكافي رغم ورودها في السنوات الثلاث، إذ ذكرت في السنتين الأولى والثانية الثانوية لتعالج قضايا أخرى، بينما في السنة الثانوية الثالثة عولجت بطريقة مقتضبة.

4/ دور الدولة الإقتصادي:

عالجت كتب المادة الثلاثة كما المنهج مختلف أدوار الدولة الإقتصادية، إذ تناول كتاب الثانوي الأول دورها المشرّع في الحياة الإقتصادية ودورها في إعادة توزيع المداخيل وردم الفروقات الطبقية. ليتم التوسّع أكثر في كتاب الثانوي الثاني ويطرح مواضيع أخرى تطال دورها في تأطير السياسات الإقتصادية، وتدخّلها في الأسواق لمنع الإختلالات الحاصلة، ودورها في المبادلات الخارجية ولكنه لم يتوسّع في شرحه لهذه الأدوار. أما الأدوار الأبرز للدولة فقد طرحت في كتاب الثانوي الثالث، والذي تناول دورها في الأنظمة الإقتصادية، كما تطرّق إلى مختلف وسائل وإجراءات السياسات المالية والنقدية والدخل بغية تعزيز النهوض الإقتصادي ومكافحة التضخم المالي ، مكافحة البطالة وتدخّلها في القطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي.

يتبيّن جلياً، أن الكتب الثلاثة قد عالجت مختلف أدوار الدولة الإقتصادية ولكن بطريقة مقتضبة.

5/ قضية البطالة:

طرحت هذه القضية في السنتين الثانويتين الأولى والثالثة دون الثانية تماماً كما ذكر في المنهج. اكتفى كتاب السنة الثانوية الأولى بعرض التعريف والأنواع والأسباب والتي تضمنت بعض الأخطاء العلمية، ولم يتطرّق إلى إنعكاساتها والسياسات الآيلة لمكافحتها، كما أن المتعلم لم يطلع على هذه المشكلة في مجتمعه وواقعه . وفي ما خص الثانوي الثالث، ورغم إغفال المنهج لمفهوم البطالة، أنواعها، إنعكاساتها، وأسبابها ، إلا أن كتاب المادة تطرّق بشكل مقتضب إلى كل من التعريف والأنواع والإنعكاسات، بالإضافة إلى معالجته للسياسات التي ذكرها المنهج.

يمكن القول، أن قضية البطالة قد عولجت في كتب المادة في السنتين الثانويتين الأولى والثالثة ولكن بشكل مقتضب مع ورود بعض الأخطاء العلمية خلال معالجة هذه القضية في

كتاب السنة الثانوية الاولى. أما في السنة الثانوية الثالثة فهو لم يلتزم بمضمون المنهج إنما عرض تفاصيل هذه القضية قبل أن يطرح السياسات الآيلة لمكافحتها.

6/ قضية التضخم المالي:

لم تطرح قضية التضخم المالي في السنتين الثانويتين الأولى والثانية بشكل مباشر، إنما بعد التدقيق في محتواهما تبيّن أن هذا المفهوم قد تكرّر لأكثر من مرة وذلك بهدف تحقيق الأهداف التعلمية الواردة في المنهج وليس لمعالجته لقضية إقتصادية . أما في السنة الثانوية الثالثة، وقبل عرض سياسات مكافحة التضخم، عرض المؤلفون تعريفاً لهذا المفهوم وأسبابه وإنعكاساته، ولكن هذا العرض كان مقتضباً وناقصاً . بالإضافة إلى ذلك، لم يرد أي فكرة تتعلق بالواقع اللبناني أو الواقع العالمي، إنما إقتصر الأمر على نظرة شاملة حول المفهوم.

يمكن الإستنتاج، أن قضية التضخم المالي قد عرضت في كتاب الثانوي الثالث دون سواه، ولكن يشوب المحتوى بعض النقص في المعالجة.

7/ قضية الدين العام:

لم يسجّل كتاب السنة الثانوية الأولى كما المنهج ضمن محاوره وفصوله أي إيضاح يذكر حول مفهوم الدين العام. ولكن ورد نص في نهاية الكتاب ضمن نصوص المطالعة يشرح حالة الدين العام اللبناني وهيكليته في تسعينيات القرن الماضي. أما فيما خص الثانوي الثاني، ورغم تطرّق المنهج إلى ثلاثة مواضيع لها علاقة بالدين العام مع ورود عبارتي الدين العام وخدمة الدين، إلا أن الكتاب لم يتطرّق إليهما. وفي كتاب الثانوي الثالث، طرح مؤشر الدين العام كأحد مؤشرات التنمية، كما أورد عبارة الدين العام خلال عرض بعض تجارب التنمية المبنيّة على عملية الخصخصة والناتجة عن العجز المالي والدين العام المتراكم.

بعد استعراض مضمون الكتب الثلاثة وكيفية ترجمتها لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة، يمكن إستنتاج ما يلي:

- معالجة بعض العناوين بتفصيل وإسهاب مفرط كمؤشرات التنمية التي امتدت لثلاثة فصول، بينما هناك مواضيع أخرى لم تتم معالجتها بالقدر الكافي لإظهار أهميتها كالدين العام.
- عدم توفر الدقة الموضوعية في معالجة بعض القضايا المعاصرة أمثال برامج التصحيح الهيكلي (الخصخصة) والتنمية المستدامة والبطالة.

- الإلتزام بأغلبية ما ورد في المنهج.
- تنبّه المؤلفون لبعض الثغرات الواردة في المنهج كعدم طرح المشكلات والأسباب والإكتفاء بالحلول لبعض القضايا، لذلك قاموا بعرض هذه القضايا من خلال طرح المشكلات والأسباب والإنعكاسات ولكن لم تكن بالقدر الكافي لفهم القضية من جوانبها كافة.
- لم يتم التطرّق إلى الواقع اللبناني والعالمي في القضايا الإقتصادية المعروضة، بل اقتصر الأمر فقط على قضية الدين العام وهي الوحيدة التي عرضت الواقع اللبناني.
- لم تتم مراعاة المدى والتتابع في السنوات الثلاث.

يظهر الجدول التالي مدى توفّر القضايا الإقتصادية المعاصرة في الكتب المدرسية الثلاثة للمادة:

جدول رقم 52: نتائج تحليل مضامين الكتب الثلاثة لمادة الإقتصاد.

	الخصخصة			البطالة			التضخم المالي			الدين العام			الإستثمار			دور الدولة الإقتصادي			التنمية المستدامة		
	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ	كافٍ	كافٍ إلى حد ما	غير كافٍ
يتطابق مع أهداف ومضمون المنهج			X		X			X			X		X		X	X					X
يشرح المفاهيم والمصطلحات			X		X			X				X		X		X					X
يرتبط بواقع المتعلم وحياتهم			X		X				X			X			X		X				X
يتصف بالحداثة والشمولية			X		X			X				X			X		X				X
يستعمل عناوين رئيسية وفرعية واضحة			X		X			X				X		X		X					X
يراعي المدى والتتابع للسنوات الثلاث			X	X			X					X			X	X					X
ترتبط المستندات والصور بالمادة العلمية			X	X			X					X			X			X			X
تتنوع طرائق عرض المادة العلمية			X	X			X					X			X			X			X

٤ ـ الإستنتاجات

من الواضح أن المناهج التعليمية اللبنانية قد ارتكزت بالأساس على المحتوى ولم تعر الإهتمام الكافي إلى عناصر المنهج الباقية كالأهداف والوسائل والأنشطة والتقويم. والدليل على ذلك، أن الأهداف التعلّمية/التعلّمية الموضوعة يشوبها الكثير من الأخطاء، الأمر الذي يفقدها صفتها كأهداف، وأبرز تلك الأخطاء هي: إستعمال أفعال غير إجرائية، صياغة يشوبها الغموض والضبابية، عدم قابليتها للقياس، حصرها بالمستويات العقلية الدنيا، وغير ذلك ...

كذلك الأمر بالنسبة للوسائل والأنشطة والتقنيات، فكلها شبه غائبة عن المنهج وإن حضرت فهي لا تتعدى مناقشة مستند. والأهم من ذلك، إن المنهج لا يحتوي على عنصر التقويم والذي يعتبر من أساسياته وذلك بحجة أنه تم إصدار كتاب مستقل سمّي ب"دليل التقييم" سنة 2000 أي بعد ثلاث سنوات على صدور منهج المادة. واللافت في هذا الدليل، أنه أعّد على مبدأ الكفايات ومجالاتها، علماً أن منهج المادة بسنواته الثلاث صيغ وفقاً لمبدأ الأهداف التربوية. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالمعيب في الأمر، وفق ما أدلى به أحد مؤلفي المنهج وكتب المادة الدكتور ابراهيم مارون أن **دليل التقييم لم يتم إعداده من قبل مؤلفي المنهج أو حتى واضعي الكتب، بل انفرد المركز التربوي للبحوث والإنماء بالقيام بهذه الخطوة دون علم المؤلفين.**

أما عن سبب هذا الإنفراد، فقد اعتبرت رئيسة اللجنة في المركز التربوي للبحوث والإنماء السيدة ايفا غصيبي أن دليل التقييم وضع على أساس الكفايات وفق مجالات ثلاثة بينما وضعت الكتب الثانوية الثلاث للمادة وفقاً لما ورد في المنهج. وكون هذا الأخير لم يتضمن أي إشارة إلى التقويم، لذا انفرد المركز بإصدار كتاب لاحق يتضمّن آلية تقويم المادة في سنواتها الثلاث. كما أشارت إلى أن مفهوم الكفايات هو مفهوم جديد دخل إلى لبنان وبدأ يدرّس في الجامعات بعد صدور المناهج لهذا السبب لم يتم اعتماد الكفايات في المنهج، بل اقتصر التطبيق على "دليل التقييم".

لقد تم إعداد دليل التقييم وفقاً للمجالات الثلاث التي ستعتمد في الإمتحانات الرسمية (استعمال مصطلحات ومفاهيم، تحليل نصوص ومستندات، ودراسة موضوع إقتصادي) كون المنهج لم يلحظ التقويم.

يمكن الإستنتاج، وفقاً لما ورد، أن مناهج مادة الإقتصاد لا تعني أكثر من مقررات دراسية يتصل بها كتب قادرة على تنفيذ ما تضمنت وما تحتويه من موضوعات مختلفة. فقد تم إغفال العلاقات المتداخلة بين مقومات العملية التعليمية من أهداف ومحتوى وطرائق وأساليب وأنشطة وتقويم وكفاءات مهنية وغير ذلك، من عناصر تتداخل وتتشابك فيما بينها لإنجاح العملية التعليمية.

المنهج ليس فرضية يجب التحقق من صحتها أو عدمه، بل هو خطة عمل تربوية ترسم مسار العملية التعليمية كلها، فهو مجموعة قيم فلسفية وسياسية وإجتماعية وتربوية وإقتصادية يلتزم بها المجتمع وتبنى عليه الأجيال لتتشارك في صناعة مستقبل أفضل.

إنطلاقاً من الأهداف العامة لمادة الإقتصاد التي تصبو إلى جعل المتعلم يمتلك مختلف المعارف الإجتماعية والإقتصادية ويوظّفها في حياته اليومية، ويفهم القضايا والمشكلات التي تدور من حوله، ويعمل على حلها عبر اعتماد منهجية علمية، ويطوّر تفاعله بما يمكّنه من الإنخراط في المجتمع وتعاطيه الشؤون الإقتصادية والسياسية. يمكن طرح السؤال التالي:

هل يساعد منهج المادة وكتبها المتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها؟

بعد إجراء عملية التحليل لمختلف عناصر منهج مادة الإقتصاد، تبيّن أنه لم يعرض القضايا الإقتصادية بطريقة كافية، إذ لم يعر البعض منها الإهتمام الكافي ولم يعرض تفاصيلها بل اكتفى فقط بذكرها لبيان قضايا أخرى. وبعض منها لم يتناولها بطريقة مفصلة وواضحة تبيّن مختلف جوانبها. والبعض الآخر عالجها بطريقة موسّعة وشاملة. ولكن اللافت في الأمر، أن هذا المنهج لم يتطرّق إطلاقاً إلى الواقع المحلي المعاش بل اكتفى فقط بعرض المشكلات بطريقة نظرية مع العلم أن المجتمع اللبناني يعاني من هذه المشكلات ولا بدّ للمتعلم أن يعي أسبابها وآثارها والإجراءات المناسبة لمكافحتها بغية تحليلها والمشاركة في حلها.

بالإضافة إلى ذلك، لم يراع المنهج مختلف أنواع الأهداف (المعرفية والمهارية والموقفية)، بل ارتكز بشكلٍ أساس على المستوى المعرفي من خلال عرضه للمعارف

العلمية دون أن يلحظ المستويين المهاري والموقفي وهذا الأمر من شأنه أن لا يحقق الأهداف المعلنة للمادة والمتمثلة بالآتي:

- " يستعمل المتعلم المفاهيم الإقتصادية الأساسية لمقاربة الواقع الإقتصادي المعاش؛
- يتمرّس المتعلم بالأعمال التطبيقية ويجمع المعطيات من الميدان لتعزيز قدراته ومهاراته الشخصية".

أما بالنسبة للشمول والعمق في طرح القضايا الإقتصادية، لم يحقق المنهج الشمول الكافي لإيصالها إلى المتعلم اللبناني، إذ لم يعرض في الكثير من الأحيان وخلال معالجته لبعض المشكلات مثل التضخم المالي والبطالة مختلف تفاصيلها التي من شأنها أن تؤمّن الفهم الكافي للمتعلم لتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

أما بخصوص الوسائل والأنشطة الواردة في المنهج، فهي شبه غائبة وإن وجدت فهي لا تسهم في تحقيق الأهداف العامة للمادة كونها لا تحمل التنوّع وتقتصر على المستوى المعرفي.

وفيما يتعلق بالتقويم فهو غائب كلياً عن صفحات المنهج.

كل هذه الحيثيات تجعل من المنهج غير كافٍ في مساعدة المتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه والإنخراط فيه والعمل في تعزيزه كونه لم يتلقَ المعطيات المعرفية والمهارية والموقفية كافة، بل اقتصر الأمر على حشوه بالكثير من المعارف والمفاهيم والنظريات دون أن يكون لها أي توظيف في حياته اليومية.

إنطلاقاً مما سبق، تتبلور عملية التحقّق من مجموعة الفرضيات المطروحة:

- **الفرضية: يتناول منهج المادة معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة المطروحة.**

بناءً على ما ورد في البحث، يمكن ملاحظة أن خمس قضايا طرحت بشكلٍ غير كافٍ في المنهج (الخصخصة، التضخم المالي، الدين العام، الإستثمار، التنمية المستدامة)، بل اقتصر الأمر على قضيتين تناولهما المنهج بشكل كافٍ وهما البطالة ودور الدولة الإقتصادي.

يمكن القول، أن المنهج تناول معظم القضايا الإقتصادية المعاصرة لذا يمكن التأكيد على صوابية الفرضية.

- **الفرضية: يعرض منهج المادة أثر القضايا الإقتصادية المعاصرة على الوضع الإقتصادي اللبناني.**

لم يتطرّق منهج المادة إلى أثر القضايا الإقتصادية المعاصرة على الوضع الإقتصادي اللبناني وواقعه، لذا فإن هذه الفرضية غير صحيحة.

- **الفرضية: لم تعالج كتب مادة الإقتصاد الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء بشكلٍ يسهم في تحقيق الغايات من دراسة أبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة.**

بيّن هذا البحث أن كتب مادة الإقتصاد لم تعالج القضايا الإقتصادية المعاصرة بطريقة تسهم في تحقيق الغايات الموضوعة. لذا يمكن التأكيد على صوابية الفرضية المطروحة.

- **الفرضية: لم يساعد منهج المادة وكتبها ا لمتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها.**

تظهر نتائج البحث أن ما ورد في المنهج وكتب المادة لا يساعد للمتعلم اللبناني على فهم قضايا مجتمعه الإقتصادية وإدراك أسبابها والإسهام في حلها ، وهذا الأمر يؤكد صوابية الفرضية.

بعد التحقق من صوابية الفرضيات المطروحة وعدمه، يمكن التحقق من مدى صحة الفرضية الرئيسة المطروحة وهي:

يعالج منهج مادة الإقتصاد أغلبية القضايا الإقتصادية المعاصرة، إلا أن معالجتها في كتب المادة المدرسية لم تتناول الجوانب كافة.

بيّن هذا البحث صوابية هذه الفرضية، بحيث أن منهج المادة تناول القضايا الإقتصادية المعاصرة المطروحة، بيد أن معالجتها في كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لم تعالج كافة جوانبها.

ثانياً: الإقتراحات.

لا يسعى هذا البحث إلى توجيه انتقادات إلى منهج مادة الإقتصاد وإبراز نقاط ضعفه، إنما الغاية منه هو الإضاءة على تلك الثغرات بغية العمل على تحسينه وتعديله بما يتناسب مع

واقع المتعلم الحالي ويحيطه بما يدور من حوله، بالإضافة إلى إكسابه المعارف والمهارات والمواقف اللازمة، وتحقيق غايات المادة التي من أجلها وُجد.

بالإضافة إلى الإقتراحات المدرجة أدناه، تم وضع إقتراح تعديل لمنهج مادة الإقتصاد المتعلق فقط بالقضايا الإقتصادية المعاصرة.

١) إجراء تحليل للمنهج بأكمله وليس الإلتزام بقضايا محددة (كالتي ذكرت في هذا البحث).
٢) إعادة صياغة أهداف المنهج بما يتوافق مع معايير الصياغة.
٣) ربط الأهداف التعلّمية ومضمون المنهج بواقع المتعلم المعاش.
٤) تنويع مستويات الأهداف بين معرفية ومهارية ومواقفية.
٥) طرح أنشطة إضافية من شأنها أن تساعد في العملية التعليمية.
٦) تضمين المنهج لعنصر التقويم المتنوّع (قبلي، تكويني، ختامي).
٧) إجراء دراسات تحليلية للكتب المدرسية لبيان كيفية معالجتها للمواضيع المطروحة.
٨) تطوير الكتب المدرسية بإستمرار وجعلها تواكب التطورات العلمية والإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والمتغيرات المختلفة.
٩) إخضاع المناهج الدراسية للتطوير المستمر.

إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم الإستثمار في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الأولى

من المفضّل أن يعالج مفهوم الإستثمار إلى جانب مفاهيم الإستهلاك والإدخار والدخل كونها مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض. وبما أن هذه المفاهيم قد عولجت في كتاب الثانوي الأول، لذا يتم إقتراح تعديل على المنهج حيث يستوجب نقل الفصل المخصص لمفهوم الإستثمار الوارد في منهج وكتاب الثانوي الثالث إلى الثانوي الأول.

الوقت: حصتان.

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يميّز بين أنواع الإستثمار، ويبين أهميته في الحياة الإقتصادية، ويحدد العلاقات القائمة بينه وبين بعض المحددات.	- يحدد مفهوم الإستثمار. - يميز بين أنواعه. - يستنتج أهمية الإستثمارفي الحياة الإقتصادية والإجتماعية. - يوضح العلاقة القائمة بين المحددات والإستثمار. - يبدي رأيه بواقع الإستثمار في لبنان مقارنة مع الوضع العالمي.	- تعريف الإستثمار - أهميته - أنواعه - إحتساب معدلاته - معوقاته - محدداته (معدل الفائدة، كلفة الإنتاج، الطلب المتوقع،...) - واقع الإستثمار في لبنان وفي العالم.	- تحليل رسوم بيانية لبيان العلاقة بين مردود الإستثمار ومعدل الفائدة - تحليل نصوص ومستندات ومناقشة مضامينها في مجموعات عمل - عمل مجموعات لكتابة نص حول أهمية الإستثمار.	○ **<u>التقويم القبلي:</u>** - طرح مجموعة من الأسئلة حول الإستثمار وأهميته. ○ **<u>التقويم التفاعلي:</u>** -تحليل نصوص ومستندات - تحليل رسوم بيانية - **<u>التقويم الختامي:</u>** - كتابة إقتراحات حلول لواقع الإستثمار في لبنان.

إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم الدين العام في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثانية

بما أنه تمت معالجة كل من المالية العامة والمحاسبة الوطنية في السنة الثانوية الثانية، لذا من المفضّل معالجة الدين العام في محاور هذا الصف.

الوقت: حصتان

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يشرح مفهوم الدين العام ، ويبيّن أسبابه وإنعكاساته على مختلف الأصعدة، ويقترح السياسات والإجراءات الملائمة لمعالجة هذه المشكلة في لبنان والتخفيف من وطأتها.	- يعرّف مفهوم الدين العام - يقارن بين أنواعه. - يحلل أسباب الدين العام - يشرح إنعكاساته على الحياة الإقتصادية - يميّز بين سياسات إدارة الدين العام. - يناقش واقع الدين العام في لبنان عارضاً أسبابه ومقترحاً الحلول المناسبة له	- مفهوم الدين العام - أنواعه - أسبابه - إنعكاساته - واقع الدين العام في لبنان والعالم. - سياسات إدارة الدين العام.	-قراءة وتحليل جداول إحصائية. -قراءة وتحليل عناصر النفقات والإيرادات في الموازنة العامة. -عمل مجموعات لإقتراح الحلول المناسبة لمشكلة الدين العام	○ **التقويم القبلي:** - طرح مجموعة من الأسئلة حول الدين العام. ○ **التقويم التفاعلي:** - تحليل أسباب الدين العام وانعكاساته - **التقويم الختامي:** - تحليل نص يتناول تطور الدين العام في لبنان

إقتراح تعديل يتعلق بأدوار الدولة الإقتصادية في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثالثة

بما أن السياسات الإقتصادية قد عولجت في السنة الثانوية الثالثة، لذا تم وضع إقتراح تعديل يتعلّق بأدوار الدولة الإقتصادية ضمن الصف الثانوي الثالث.

الوقت: 6 حصص.

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يبين أدوار الدولة الإقتصادية في مختلف الأنظمة وأساليب تدخّلها عبر سياساتها الإقتصادية لمنع حدوث إنعكاسات سلبية.	- يقارن بين دور الدولة في كل من الأنظمة الإقتصادية السائدة. - يفسّر أدوار الدولة الإقتصادية: المنتج، المنظّم وإعادة الموزّع - يناقش السياسات الإقتصادية وإجراءاتها. - يستنتج كيفية تدخّل الدولة عبر إستخدامها لهذه السياسات. - يقوّم دور الدولة اللبنانية من خلال السياسات الإقتصادية التي تنتهجها.	- دور الدولة في الأنظمة الإقتصادية - أدوار الدولة الإقتصادية: • دور المنتج (إنتاج سلع وخدمات) • دور المنظّم وإعادة الموزّع: ✓ السياسة المالية والضريبية ✓ السياسة النقدية والمصرفية ✓ السياسة الخارجية ✓ سياسة الأجور ✓ سياسة القطع	- قراءة وتحليل وثيقة الموازنة العامة عن طريق المناقشة والحوار - العمل ضمن مجموعات لتقويم السياسات الإقتصادية التي تنتهجها مختلف الدول.	○ **التقويم القبلي:** - طرح مجموعة من الأسئلة تتناول نظرة المتعلم تجاه الدولة ووظائفها الإقتصادية. ○ **التقويم التفاعلي:** - عمل مجموعات لإنتاج اقتراحات تحدد أدوار الدولة في المجال الإقتصادي - **التقويم الختامي:** - تحليل نص يتناول اقتراح تنظيم الدولة المباشر للإقتصاد

إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثالثة :

بما أنه تم الحديث عن التنمية ومؤشراتها وتم التطرّق من خلالها إلى التنمية المستدامة في منهج وكتاب الثانوي الثالث، لذا تم وضع إقتراح تعديل يتعلّق بقضية التنمية المستدامة ضمن الصف الثانوي الثالث. الوقت: حصتان.

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن:

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يهتم بقضية التنمية المستدامة ويبيّن أهميتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ويعالج أبعادها ويعلّل مؤشراتها، ويقترح حلولا للواقع اللبناني والعالمي.	- يحدد مفهوم التنمية المستدامة. - يبيّن الأسباب التي أدت إلى نشأة هذا المفهوم. - يشرح أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية - يعدد مؤشراتها الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، المؤسسية. - يحكم عل واقع التنمية المستدامة في لبنان والعالم.	- مفهوم التنمية المستدامة - نشأة هذا المفهوم - أبعادها: الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية - مؤشراتها: الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، المؤسسية. - واقع التنمية المستدامة في لبنان وفي العالم.	- مناقشة فيديو يظهر من جهة، المخاطر المحدقة بالإقتصاد والمجتمع والبيئة، ومن جهة أخرى أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى التخفيف من وطأة تلك المخاطر.	○ **التقويم القبلي:** - طرح مجموعة من الأسئلة حول مفهوم التنمية المستدامة. ○ **التقويم التفاعلي:** - عمل مجموعات لإقتراح أفكار حول التنمية المستدامة في مختلف المجالات الإجتماعية - **التقويم الختامي:** - المشاركة في نشاط إقتصادي أو إجتماعي أو بيئي معيّن، وكتابة تقرير عن هذه التجربة.

إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم الخصخصة في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثانية :

بما أنه تم الحديث خلال السنة الثانوية الثانية عن الدارة الإقتصادية والأطراف الفاعلة إقتصادياً ومن بينها مؤسسات القطاع الخاص (بمختلف أشكالها ووظائفها) والقطاع العام، لذا يتم إقتراح تعديل على المنهج حيث يستوجب نقل الفصل المخصص لمفهوم الخصخصة الوارد في منهج وكتاب الثانوي الثالث إلى الثانوي الثاني. الوقت: حصة واحدة

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يبيّن أدوار القطاعين العام والخاص ، ويحلل أهمية الخصخصة في كافة أشكالها، تمهيداً لأن يتخذ موقفاً بشأن هذه القضية.	- يحدد مفهوم الخصخصة. - يميز بين أشكالها وأساليبها المتنوعة. - يحلل أهدافها إنطلاقاً من المشكلات التي تعالجها. - يتخذ موقفاً معلّلا بأمثلة من الخصخصة في لبنان	- مفهوم الخصخصة - أهدافها - أشكالها وأساليبها واقع الخصخصة في لبنان والعالم	- قراءة وتحليل مستندات عبر طريقة المناقشة والحوار.	○ **التقويم القبلي:** - طرح مجموعة من الأسئلة حول مزايا وعيوب القطاع العام والقطاع الخاص. ○ **التقويم التفاعلي:** - عمل مجموعات لتحليل نصوص ومستندات - **التقويم الختامي:** - كتابة تقرير يبين أسباب وأهداف الخصخصة وأهميتها.

ثالثاً: إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم البطالة في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثالثة.

بما أنه تم التطرّق إلى قضية البطالة في السنتين الثانويتين الأولى والثالثة، وقد أظهر هذا البحث النقص في معالجتها في كلّ من المنهج والكتب المدرسية للمادة، لذا تم اقتراح معالجة هذه القضية في السنة الثانوية الثالثة دون الأولى منها. الوقت: 3 حصص

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يحلّل ظاهرة البطالة في لبنان وفي العالم : يحدد مفهومها، أنواعها وأسبابها، ونتائجها، ويربطها بالسياسات الإقتصادية المعاصرة، ويقدم الإقتراحات لمعالجتها.	- يحدد مفهوم البطالة - يبين أنواعها - يحدد أسبابها - يقارن بين أنواع البطالة. - يربط بين أسباب البطالة والسياسات الإقتصادية . - يقترح حلولاً يراها ملائمة لمشكلة البطالة في لبنان.	- تعريف البطالة،. (القوى الإجمالية، القوى الناشطة، غير الناشطة) - أسبابها - أنواعها. -إحتساب معدل البطالة - إنعكاسات البطالة على الفرد وعلى المجتمع. - واقع البطالة في لبنان وفي العالم - السياسات والإجراءات المعتمدة لمكافحتها.	- مقالة عن البطالة - احصاءات عن البطالة في العالم وفي لبنان - مناقشة وقدح أفكار - العمل ضمن مجموعات على تحليل ومناقشة نصوص ومستندات تتعلق بمشكلة البطالة وصولا إلى تقديم اقتراحات لمعالجة البطالة	○ **<u>التقويم القبلي:</u>** - طرح مجموعة من الأسئلة حول العمل وأهميته للفرد وللمجتمع. ○ **<u>التقويم التفاعلي:</u>** -تحليل نص -عمل فريقي حول أسباب البطالة ونتائجها -إعداد منحنيات احصائية لمقارنة نسب البطالة وتطورها ○ **<u>التقويم الختامي:</u>** -إعداد نص يتضمن اقتراحات لمعالجة البطالة

إقتراح تعديل يتعلق بمفهوم التضخم المالي في منهج مادة الإقتصاد للسنة الثانوية الثالثة.

الوقت: حصتان

في نهاية الفصل يتوقع من المتعلم أن :

الكفايات	الأهداف التعليمية	المضمون	الوسائل والأنشطة	التقويم
- يحدد مشكلة التضخم المالي ويبين أسبابها ونتائجها، ويقترح السياسات الإقتصادية الملائمة لحلها.	- يفسّر مفهوم التضخم - يميّز بين أنواعه. - يحتسب معدل التضخم - يناقش إنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية - يربط بين أسباب التضخم والسياسات الإقتصادية المناسبة - يكتب مقالاً حول واقع التضخم المالي في لبنان وسبل معالجته	- تعريف التضخم - أنواعه - أسبابه - إحتساب معدلاته - إنعكاساتهالإقتصادية والإجتماعية - واقع التضخم في لبنان وفي العالم - السياسات والإجراءات المناسبة لمكافحة هذه المشكلة	- تحليل رسوم بيانية تبيّن العلاقة بين الأسعار والطلب. - تحليل مستندات لبيان الأسباب المختلفة لمشكلة التضخم - مجموعات عمل لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة التضخم	○ **التقويم القبلي:** - طرح مجموعة من الأسئلة حول أسباب إرتفاع الأسعار ○ **التقويم التفاعلي:** - تحليل مستندات ورسوم بيانية. ○ **التقويم الختامي:** - إعداد بحث ميداني حول الأسعار في لبنان واحتساب معدل التضخم.

خـاتمة

يعيش الفرد في عصر يتسم بالإنفجار المعرفي وسرعته وتشعّب طرق ووسائل الحصول عليه، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل الذي أمّن سهولة الإتصال والتواصل وكسر الحواجز. وفي الوقت نفسه، يسعى هذا الفرد إلى التمسك بأيديوليجيات المجتمع وفلسفته. فما كان على السلطات الرسمية إلا أن تجمع بين هذا التطور الحاصل والمحافظة على فلسفة المجتمع في منهج تعليمي يمثل خريطة طريق يسلكه المتعلم لبناء مستقبله، ويكون في الوقت نفسه يكون الوسيلة الفاعلة التي تترجم السياسات التعليمية التي تضعها تلك السلطات.

ونظراً لهذه الأهمية البالغة للمنهج التعليمي في إستمرارية المجتمع وتطويره، لا بدّ من إجراء تقويم دوري له ليس لهدف الإنتقاد، بل بغية التحسين والتطوير بما يتلاءم مع المسيرة الحياتية. فما كان في الأمس قد لا يصلح اليوم، وما هو صالح اليوم قد لا يصلح في الغد.

التربية هي بوابة التقدم والتطوّر، منها يدخل المجتمع ليرتقي من حالة التخلّف إلى حالة التقدّم والإزدهار، إلا أنها لا زالت تتخبّط في مشكلات عدة وتواجه تحديات جمّة تجعلها مقيّدة.

في هذا المضمار يعرض تاريخ التربية والتعليم العديد من الأفكار النيّرة ولكن لماذا كُتب لها الفشل عند التنفيذ؟

عدة أسباب تتداخل فيما بينها لتشكّل الإجابة عن هذا السؤال ومنها:

- كثرة عرض النظريات والأفكار المجرّدة من دون التطرّق إلى الواقع العملي.
- إهتمام غير كافٍ في تدريب الأساتذة على تنفيذ المناهج بطريقة مجدية.
- عدم تأهيل المدارس والمعاهد ببنى تحتية جيدة وضرورية لحسن تنفيذ غايات وأهداف المنهج.
- قلّة الخبرة في وضع المناهج وصياغة الكتب المدرسية.
- عدم الإكتراث لواقع التلميذ المعاش وعدم الأخذ بمشكلاته الحياتية.

يطغى هذا الواقع على التربية في لبنان، إذ تشكّل هذه الأسباب وغيرها حجر عثرة في وجه تقدمها. فرغم صدور المناهج اللبنانية في نسختها الأخيرة في العام 1997 والتي

حملت صورة لبنان الجديد القائم من بين الركام والتشرذم، وبناء المواطن الذي يفتخر بمجتمعه ووطنه، ومواكبة الحداثة والتطور الحاصلين مع بداية الألفية الجديدة في المجالات كافة مع الحفاظ على خصوصية هذا المجتمع، إلا أن تطبيقها اصطدم بعوائق كثيرة الأمر الذي أفقدها رونقها وبريقها.

بعد مراجعة أهداف ومضامين منهج مادة الإقتصاد وبيان مدى تضمّنه لأبرز القضايا الإقتصادية المعاصرة وكيفيّة معالجته لها، تبيّن أنه يضم أغلبية هذه القضايا ولكن تختلف مقدار معالجة الأبعاد بين قضية وأخرى، منها من كان شاملاً مثل أدوار الدولة الإقتصادية، ومنها من كان غير شامل، مثل قضايا البطالة، التضخم المالي، التنمية المستدامة.

بعد ذلك، تمت مراجعة كتب المادة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لمعرفة مدى ترجمتها لأهداف ومضامين المنهج وكيفية معالجتها لأبرز القضايا المعاصرة. ولإبراز ذلك، استخدمت تقنية تحليل المضمون، وقد تبيّن أن معالجة الكتب لهذه القضايا قد تفاوتت بين معالجة كافية مثل أدوار الدولة الإقتصادية التي عرضت في الكتب الثانوية الثلاثة، وبين معالجة يشوبها النقص مثل التضخم المالي، والبطالة، وبين عدم معالجة قضايا أخرى مثل الخصخصة والدين العام.

إنطلاقاً من غايات مناهج 1997الهادفة إلى بناء الإنسان الوطني والإجتماعي، ومن غايات مادة الإقتصاد التي تتمحور حول إطلاع المتعلم على مشكلات مجتمعه الإجتماعية والإقتصادية والتعرّف على قضاياه ومعالجتها بموضوعية. فهل استطاع منهج وكتب مادة الإقتصاد أن تقدّم التنشئة الإقتصادية المرجوة في غايات المناهج لأجيال الغد ؟

لائحة المراجع

المراجع العربية

- أبو الفتوح، رضوان. (1979). *علم التربية: المناهج وطرق التدريس* . وزارة المعارف: المملكة العربية السعودية
- أبو مراد، ملاك. (2014). *مفارقة بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي في الأردن خلال فترة 1980-2013*. الأردن: اليرموك.
- إتحاد المصارف العربية. (د.ت.). *البطالة في العالم العربي*. مأخوذ من: http://www.uabonline.org
- إتحاد المصارف العربية. (2015). *التطورات الإقتصادية في لبنان 2000-2014*. مأخوذ من: http://www.uabonline.org/en/research/economic/
- إدارة الإحصاء المركزي. (2014). *الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في لبنان شهر نيسان 2014*. لبنان: إدارة الإحصاء المركزي.
- إده، ميشال. (2004). الأطر الوطنية للمعالجة. *الدين العام الواقع والإمكانيات والحلول* . بيروت: منشورات جامعة الحكمة.
- اسماعيل، مجدي، والهايشة، محمود. (2011). *الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي*. مأخوذ من: http://www.alukah.net
- الأديمي، هناء. (د.ت.). *التضخم وآثاره الإقتصادية والإجتماعية*. مأخوذ من: http://www.ycsr.org/files/korasat_ecit_4_3.doc
- الإسكوا. (2012). *دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية* . 32. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الإنتوساي. (2000). *دليل بشأن التخطيط وإجراء الرقابة على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام*. مأخوذ من : http://www.wgpd.org.mx/Anexos/Products/Reporting_a.pdf
- الإنتوساي. (2010). *مؤشرات الدين العام. مأخوذ من:* http://ar.issai.org/media/14215/issai_5411_a_.pdf
- الأونكتاد. (2015). *تقرير الإستثمار العالمي : إصلاح حوكمة نظام الإستثمارات الدولي*. جنيف، *الأمم المتحدة*.
- الأونكتاد. (2017). *تقرير الإستثمار العالمي : الإستثمار والإقتصاد الرقمي* . جنيف، الأمم المتحدة.
- البلاوي، حازم. (1998). *دور الدولة في الإقتصاد*. القاهرة: دار الشروق.
- البنّى، حازم. (2006). *الإقتصاد الكلي*. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . (2014). *المبادئ التوجيهية المُعدَّلة لإدارة الدين العام*. مأخوذ من:

http://treasury.worldbank.org/documents/RevisedGuidelinesforPublicDebtManagement_2014_Arabic.pdf
- الجاسر، مريم. (2013).*عناصر المنهج الدراسي*. كلية التربية، جامعة الملك سعود: المملكة العربية السعودية.
- الجلال، عبد العزيز. (1985). *تربية اليسر وتخلف التنمية*. الكويت: عالم المعرفة.
- الحجار، بسام، ورزق، عبدالله. (2010). *الإقتصاد الكلي*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- الحرّ، عبد العزيز. (2003). *التربية والتنمية والنهضة* . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- الخولي، محمد. (2011). *المنهج الدراسي: الأسس والتصميم والتطوير والتقييم* . الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- الزكاري، تهاني. (2012). *الأرقام القياسية*. المملكة العربية السعودية: جامعة المجمعة.
- الزند، وليد، و عبيدات، هاني . (2010). *المناهج التعليمية، تصميمها، تنفيذها، تقويمها، تطويرها*. الأردن: عالم الكتاب الحديث.
- السامرائي، طارق. (2013). *تصميم المنهج الدراسي الحديث (رؤية معاصرة)*. عمان: دار الإبتكار للنشر والتوزيع.
- السنيورة، فؤاد. (2004). المعالجات والحلول: رؤية وزير المالية. *الدين العام الواقع والإمكانيات والحلول*. بيروت: منشورات جامعة الحكمة.
- السيد علي، عبد المنعم. (1999). *إقتصادات النقود والمصارف*. الأردن: الأكاديمية للنشر.
- الصاوي، عبد الحافظ. (2013). *أسباب ارتفاع التضخم في العالم العربي*.مأخوذ من: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/
- الطعان، حاتم. (2006). *الإستثمار أهدافه ودوافعه*. العراق: جامعة بغداد.
- الطيب، الوافي، وبهلول، لطيفة. (2010). *البطالة في الوطن العربي .... أسباب وتحديات*. الجزائر: جامعة تبسة.
- العبد الله، ابراهيم. (2004). *الإصلاحات التربوية لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- الفانك، فهد. (2012). *قياس خطورة الدين العام*. مأخوذ من: www.alrai.com
- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. (1999). *تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا* . نيويورك: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.
- اللقاني، أحمد. (1995). *المناهج بين النظرية والتطبيق*. ط 4. القاهرة: عالم الكتب.
- المجلس الأعلى للخصخصة. (2013). *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان* . بيروت: المجموعة الطباعية.
- المشعل، خالد. (2002). *الجانب النظري لدالة الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي*. المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة والنشر الجامعية.
- المرزوق، خالد. (لا تا). *أدوات السياسات التجارية*. مأخوذ من: www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_22545_1137.docx
- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (1997). *المناهج اللبنانية*. لبنان: مطبعة صادر.

- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (1994). *خطة النهوض التربوي*. لبنان: مطبعة صادر
- المركز التربوي للبحوث والإنماء، (2007). *الحياة الإقتصادية*. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء . (2007). *الأنشطة والأواليات الإقتصادية* . لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء .(2012). *التنمية والسياسات الإقتصادية* . لبنان : مكتبة لبنان ناشرون.
- المقدسي، سمير. (2004). المعالجات والحلول: رؤية وزير المالية. *الدين العام الواقع والإمكانيات والحلول*. بيروت: منشورات جامعة الحكمة.
- الموسوي، محمد. (2011). *المناهج الدراسية المفهوم الأبعاد المعالجات* . لبنان: دار ومكتبة البصائر.
- الناشف، انطوان. (2000). *الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- النجار، فريد. (1980). *تطور الفكر التربوي*. (ج. 1-2). بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- النقراط، حمد. (2012). *التنمية الإقتصادية: أهدافها ومتطلباتها*. مأخوذ من:
/http://www.edu.gov.ly
- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (مدير الدراسة جورج نحاس). (2005). *الدراسة التقييمية للمناهج التعليمية الجديدة في لبنان*. بيروت: اليونسكو ومركز التربوي للبحوث والإنماء.
- بشير،هشام. (د.ت.). *التنمية المستدام: المفهوم والمكونات* . مصر: الشبكة العربية للتنمية المستدامة.
- بن ابراهيم، الغالي، وبن عيشي، عمار. (2010). *واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر* . الجزائر.
- بوديسة، محمد، و عسلي، نور الدين. (2012). *نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)*. الجزائر: جامعة المسيلة.
- تشانشان، مونية، وسناني، أمينة، وتواتي، نصيرة . (د.ت.). *التضخم و الانكماش و آثارهما الاقتصادية*. مأخوذ من :
http://www.cte.univ-setif.dz/coursenligne/BouhssaneLamya/res.doc
- توتليان، مرال. (2014). *المرأة في لبنان بالأرقام*. لبنان: إدارة الإحصاء المركزي.
- جمّال، ناجي. (2013). *البطالة كنتاج للأزمة المالية العالمية– حالة السوق اللبناني*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- جمعية ريادة الأعمال. (2012). *تعريف ريادة الأعمال* . المملكة العربية السعودية. مأخوذ من:
www.Enterpeneurshipblogspot.com
- حبش، حبش. (2011). *الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام* . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- حسين، خليل. (2007). *السياسيات العامة في الدول النامية*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- حمروش، سميرة، و أحمدي حسناء. (2004). *تسيير الاستثمارات*. المدية: المركز الجامعي.

- خضراوي، ساسيه، وعبيدة، سايمة. (د.ت.). *قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية*. الجزائر: جامعة سعد وحلب البليدة.
- داود، حسام. (2011). *مبادئ الإقتصاد الكلي*. ط2. عمان: دار المسيرة.
- رضوان، عبد السلام. (1990). *حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي*. الأمم المتحدة.
- زكي، رمزي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب.
- ساموبلسون، بول، ونوردهاوس، ويليام.(2006). *علم الإقتصاد* . بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- سعادة، جودت. (1990). *مناهج الدراسات الاجتماعية*. ط2. بيروت: دار العلم للملايين.
- سعادة، جودت، وابراهيم، عبدالله. (2004). *المنهج المدرسي المعاصر*.ط.4. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- سليمان، هاني. (2013). *الأزمة الاقتصادية في مصر من الخصخصة إلى الأسواق المفتوحة*. مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات. مأخوذ من: http://www.acrseg.org/2267/bcrawl
- شلبي، ثروت. (د.ت.). *تنمية إجتماعية*. مصر: جامعة بنها.
- عاشور، راتب، وأبو الهيجاء، عبد الرحيم. (2002). *المنهج بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عاطف، عبد الكريم. (د.ت.). *مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات* . اليمن: مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- عارف، نصر.(2008). *في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها*. القاهرة: ديوان العرب.
- عامر، عادل. (2015). *مخاطر الدين العام على مصر*. مأخوذ من: www.shomosnews.com
- عبد الخالق، جعفر. (2007). *تراكم الدين العام اللبناني: المشكلة والحلول* . بيروت: دار النهار.
- عبد الستار، منيحة. (2010). بين الهوية والثقافةمفاهيم- تعريفات وآراء. مأخوذ من: /http://www.cpas-egypt.com
- عبد النبي، وليد. (2011). *ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي* . العراق: المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
- عبيرات، مقدم، وزيد الخير، ميلود. (2010). *مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر*. الجزائر: جامعة عمار ثليجي –الأغواط.
- عرفة محمود، صلاح الدين. (2002). *المنهج الدراسي والألفية الجديدة مدخل إلى تنمية الإنسان وإرتقائه*. القاهرة: مكتبة دار القاهرة.
- علوي، اسماعيل، ومياح، عادل. (2011). *الحرية الإقتصادية ومبدأ تدخّل الدولة* . الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- علي، محسن، وعبود، سعد. (2012). *الإتجاهات المعاصرة في بناء المناهج الدراسية* . لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- عناية، غازي. (2000). *التضخم المالي*. مصر: مؤسسة الشباب الجامعة.

- عيسى، نجيب. (2002). *الخصخصة: رؤية في سبيل موقف سياسي متوازن* . (ج. 3). لبنان: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.
- غزاوي، علي، و البنّى، حازم . (1999). *دراسات في الإقتصاد* .(ج.1). لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب.
- فرج، عبد اللطيف. (2007). *صناعة المناهج وتطويرها في ضوء النماذج* . عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فرحات، محمد. (2010). *قضايا إقتصادية معاصرة*. بيروت: منشورات دار الطليعة.
- فهمي، حسين. (2006). *أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المصرفية في إقتصاد إسلامي*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي. (1963). الجمهورية اللبنانية.
- قبيسي، حسان. (2012). *النظام التعليمي في لبنان*. بيروت.
- كينز، ج.ماينار. (2010). *النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود*، (ترجمة إلهام عيداروس). أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة). (العمل الأصلي نشر في عام 1936).
- مجلس الوزراء اللبناني. (2012). *خطة العمل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي 2012-2015*. لبنان: رئاسة مجلس الوزراء.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2013). *دليل الرقابة على أعمال الخصخصة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. الرياض:* مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مراد، محمد. (د.ت.). *البطالة والسياسات الإقتصادية*. سورية: جمعية العلوم الإقتصادية السورية.
- مفلح، غازي. (لا تا). *تقويم المنهج*. جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.
- مكتب العمل الدولي. (2011). *اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة*. جنيف: مكتب العمل الدولي.
- مكتب العمل الدولي. (2013). *التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء* . جنيف: مكتب العمل الدولي.
- منظمة الأمم المتحدة. (2013). *التربية من أجل التنمية المستدامة*. (ترجمة حنان عبدالله). المملكة العربية السعودية: اليونسكو.
- هوانة، وليد، والكندري، عبدالله. (1998). *مدخل إلى المناهج الدراسية*.الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- وزارة المالية اللبنانية. (2014). *استراتيجية إدارة الدين العام*. لبنان: مديرية الدين العام ، مصلحة التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر.
- وزارة المال الكويتية. (2007). *الخصخصة وأثرها على تنمية الموارد غير النفطية للدولة*. الكويت: إدارة الحسابات العامة- وزارة المال.
- وهبة، نخلة. (2001). *رعب السؤال وأزمة الفكر التربوي* . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- يعقوب، نجوى، وبدر، لارا. (2011). *سوق العمل في لبنان*. لبنان: إدارة الإحصاء المركزي.

موسوعات

- المحنّك، هاشم. (2007). *موسوعة المصطلحات الإدارية والإجتماعية الإقتصادية والتجارية*. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- دحية، عبد العزيز. (2007). المديونية العامة. *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة*. مجلّد 4. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون.
- كبارة، محمد. (2004). *الإستثمار*. الموسوعة العربية. مجلّد2 . مأخوذ من: http://www.arab-ency.com/ar/
- محيي الدين، محمود. (2007). التضخم. في داغر، ألبير. (محرر). *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة*، مجلّد 4. 107-130. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- موسوعة العلوم. مأخوذة من : http://www.ar-science.com/2015/02/types-of-investment.html#ixzz46ClI3aaT

دوريات

- إبراهيم، خالد، ومشالي، نيللي. (2008). تقويم المناهج الدراسية للمرحلة الإعدادية في العراق في ضوء معايير دولية. *مجلة دراسات تربوية*، العراق، 1 (4)، 7-41.
- أبو جودة، الياس. (2011). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. *مجلة الدفاع الوطني*، (78)، 59-96
- البنّى، حازم. (2000). لبنان بين الأمس واليوم رؤية إقتصادية لمشكلة متفاقمة. *مجلة الدفاع الوطني* (32)، 79-118.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2002). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2005). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2006). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2008). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2009). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2010). التطورات الإقتصادية والإجتماعية. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. (2012). نظرة عامة على إقتصاديات الدول العربية خلال 2011. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد* . الكويت: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.
- القطب، مروان. (2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة وتشغيل البنية التحتية في لبنان. *مجلة السادسة: دراسات المال العام وبناء الدولة.(2)، 72-82.*
- القبندي، عنود. (2013). الإستثمار الزراعي من أجل مستقبل أفضل . *مجلة بيئتنا* ،(158). الكويت: الهيئة العامة للبيئة.مأخوذ من:
http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=1792&Itemid=84&menuid=&lang=ar
- حميّة، وليد. (2009). دوامة الخصخصة والسلطة!.. *مجلة أوراق جامعية*، 2009/1 (31)،205-242.
- حميد، جواد.(2014). طبيعة النظام الإقتصادي المختلط وإتجاهاته. *مجلة العلوم الإقتصادية*، 9 (36)، 122-154.
- راتول، محمد، وكروش، صلاح الدين. (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠). *مجلة بحوث إقتصادية عربية* (66)، 87-122
- رزق، عبدالله. (2009). البطالة كارثة عربية محققة... هل تعالج ؟ *مجلة أوراق جامعية*، 2009/1 (31)، 193-204
- رشيد، ونادي. (2011).آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية*، (9) الجزائر: جامعة البليدة. 107-121.
- شيحان، شهاب. (2008). إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الإقتصادية. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية*، (2)، 1-20.
- صادر، يوسف. (2003). متابعة المركز التربوي للبحوث والإنماء لتطبيق المناهج التربوية الجديدة والمشكلات والصعوبات التي واجهتها. *المجلة التربوية*، (27)، 14-17.
- صندوق النقد العربي. (2011). *نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية*. (31)
- صيام، أحمد. (د.ت.). آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، (3)، 81-110 مأخوذ من:
http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_03/article_03.pdf
- علي، حسن. (2012). المتطلبات الأساسية لنجاح متطلبات الخصخصة. *مجلة جامعة بابل* للعلوم الإنسانية، 20، (1).

- مجيد، سوسن. (2012). التربية والتعليم والبحث العلمي، *مجلة الحوار المتمدن*، (3697)، 42-49.
- وطفى، علي. (لا تا). محنة الأهداف التربوية في البلدان العربية: رؤية نقدية. *مجلة جامعة دمشق*، (21)، 7-55.
- معهد الدراسات المصرفية. (2011). أسعار صرف العملات. *نشرة إضاءات*. (12)، 5-7.
- معهد الدراسات المصرفية. (2013). البطالة. *نشرة إضاءات*، 6 ،(3)، 1-4.
- نعمان، رمزي. (2013). ما هو واقع الفقر في لبنان في ضوء تأثيرات ا لأزمة في سوريا؟ مجلة الصحة والإنسان (25)، 16-18.

مؤتمرات وندوات

- الإسكوا. (2002). *الإعلان العربي عن التنمية المستدامة*. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. جوهانسبرغ: الإسكوا.
- الجمعية الإقتصادية اللبنانية، FUR DIE FREIHEIT . (2010). *وضع الإقتصاد اللبناني: عشرون سنة بعد نهاية الحرب الأهلية* . ورقة عمل مقدّمة إلى مؤتمرالإستثمار العام والتنمية. بيروت.
- السنبل، عبد العزيز . (2001). دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة . ورقة عمل مقدمة إلى *مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- المعافا، محمد. (2013). *متطلبات تطوير مناهج التعليم: منهج المواد الإجتماعية في ضوء متغيرات العصر (الواقع والتحديات)*. ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى المناهج المنعقد في جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.
- خليلي، أحمد، وهاشمي، بريقل. (2011). *واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع* . ورقة مقدمة إلى مؤتمر إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة . الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان. (2001). *المناهج التعليمية في لبنان* . المؤتمر التربوي الثاني.
- سيد علي، علي. (2009). *سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني وإحتياجات سوق العمل* . ورقة مقدمة إلى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب وإحتياجات سوق العمل، مصر، منظمة العمل العربية.
- عمار، عماري. (2008). *إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها* . بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة. الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- عمر، محمد. (2003). *الدين العام: المفاهيم – المؤشرات – الآثار* . بحث مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام. القاهرة: جامعة الأزهر.
- عبد السلام، عبد السلام . (2006). *تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة*. بحث مقدّم إلى مؤتمر التعليم النوعي ودوره فى التنمية البشرية فى عصر

العولمة. كلية التربيّ، جامعة المنصورة.
- فرج، طريف. (2002). *الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي*. بحث مقدّم إلى ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام. مصر: جامعة الأزهر.
- قرم، جورج. (2011). *أهم التحديات الإقتصادية والإجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع*. بحث مقدّم إلى المنتدى الإقليمي حول الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في ظل الأزمات العالمية المنعقد في بيروت.
- ملاوي، أحمد. (2012). *التحولات الإقتصادية في عصر العولمة* .بحث مقدّم إلى مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان: طرابلس.
- منتدى الأعمال الفلسطيني. (2011). *التضخم الإقتصادي ... حالات ومفاهيم* . منتدى الأعمال الفلسطيني: قسم البحوث والدراسات الإقتصادية.
- منظمات المجتمع المدني الأورو- متوسطي. (2003).*التنمية: لكي لا تكون إيديولوجيا في طريق الإنهيار*. بحث مقدّم إلى مؤتمر منظمات المجتمع المدني الأورو- متوسطي. نابولي.

مقالات في جرائد

- الحريري، خالد. (2016). أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني . جريدة النور (718) سورية. مأخوذ من: http://www.an-nour.com/
- الخطيب، باسل. (2013). *مشاكل تقنية كبيرة تشوب قطاع الاتصالات في لبنان.. الخدمة إلى الأسوأ وكلفة المكالمة الخلوية من الأغلى عالمياً*. مأخوذ من:
http://www.futuretvnetwork.com/node/52434#sthash.MHfXuMuV.dpuf
- الزين، خليل.(2014). *الفساد الإداري ماهو وما هي أسبابه؟*مأخوذ من:
http://www.wadipress.com/2014/?p=328212
- الزين، غسان. (د.ت). *متى ظهر الدين العام في الدول الصناعية*. مأخوذ من:
http://www.albayanlebanon.com/new/article.php?IssueAr=412&id
- المضحكي، فهد. (2013). مفهوم الدولة والدولة الحديثة. *صحيفة الأيام البحرينية*، (8811)، مأخوذ من: http://www.alayam.com/article/courts-article/84562/.html
- المضحكي، فهد. (2013). مفهوم الدولة والدولة الحديثة. *صحيفة الأيام البحرينية*، (8811)، مأخوذ من: http://www.alayam.com/article/courts-article/84562/.html
- عسيى، سنان. (2016). *البطالة في لبنان: نحتاج إلى 6 أضعاف الوظائف المتاحة* . جريدة الأخبار، (2960)، مأخوذ من: http://www.al-akhbar.com/node/263125
- صبرا، سناء.(2015). *إنخفاض الاستثمار الأجنبي عالمياً 16% وارتفاعه في لبنان 6.6% في 2014*. جريدة الديار. مأخوذ من: http://www.addiyar.com/article/

- صعب، غريتا. (2015). *الديون العالمية وتعقيداتها على كل المستويات* . جريدة الجمهورية. مأخوذ من:
http://www.aljoumhouria.com/news/index/276471

أطروحات وبحوث جامعية

- الجلزوري، محمد.(2011). *تقويم محتوى منهاج القضايا المعاصرة للمرحلة الثانوية في ضوء التوجهات المعرفية الحديثة ومدى اكتساب الطلبة لها*، بحث ماجيستر غير منشورفي الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- الحمود، غدير. (2004). *العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في إطار التنمية الإقتصادية السعودية* . بحث ماجيستر غير منشورفي جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.
- اللصاصمة، محمد حرب. (1998). *تخطيط مناهج المرحلة الثانوية في التعليم الشامل الأكاديمي في الأردن*. بحث دكتوراه غير منشور في جامعة القديس يوسف، بيروت.
- حوري، زهية. (2007). *تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار* . بحث دكتوراه غير منشور في جامعة منتوري، الجزائر.
- دراوسي، مسعود. (2006). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر: 1990- 2004*. بحث دكتوراه غير منشور في جامعة الجزائر، الجزائر.
- دهيمي، زينب. (2010). *إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الاجتماعية*. بحث في جامعة بسكرة الجزائر، الجزائر.
- سلامة، نجاح. (2012). *تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري* . رسالة ماجيستر غير منشورة في جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- عبد البصير محمد، أحمد . (2009). الدول العربية والتحديات الإقتصادية. بحث غير منشور في جامعة القاهرة.
- فريفر، بياريت. (2013). *مدى تطابق مضمون كتاب "التنمية والسياسات الإقتصادية" مع منهج مادة الإقتصاد للصف الثالث ثانوي* . رسالة ماجستر غير منشورة في كلية التربية، الجامعة اللبنانية.
- مصلح، نسيم. (2009). *تقويم منهاج الجغرافيا في المرحلة الأساسية العليا في ضوء بعض الإتجاهات العالمية*. رسالة ماجستر غير منشورة في كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

Références

- Amadeo, K. (2016).*What is Hyperinflation? Definition, Causes and Example*. Retrieved from:
http://useconomy.about.com/od/inflationfaq/f/Hyperinflation.htm

- Bernier, S. (1998).*Initiation à la macroéconomie*. 7ème édition. France: Dunod.
- Bornier, J. (s.d.). *Monnaie et Inflation*. Pris du site: http://junon.univ-cezanne.fr/bornier/monif.pdf
- Braumann, B. (2000). *Real effects of high inflation*. IMF.
- Chedly, W. (2009). *22 ans de privatisation en Tunisie: un bilan mitigé* pris du site: http://www.businessnews.com.tn/22-ans-de-privatisation-en-tunisie-un-bilan-mitiga,519,17765
- Chouraqui, J-C., Jones, B., Montador, R. (s d). *La dette publique dans une perspective en moyen terme*. Pris du site: www. Oecd.org.
- Danvers, F. (1991). *700 mots clefs pour l'éducation*. 2ème édition. Lille: presses universitaires de Lille.
- Dremier, A. (s d). *Grands problèmes économiques contemporains*. France: université d'Auvergne.
- Deway, J. (w d). *Democracy & Education*, electronicbooks.net.
- Samuelson, P. (1972). *L'Economique*. 8ème tirage. France: librairie Armand Colin.
- Forté, M. (2012). *Activité, emploi, chômage: de quoi parle-t-on?* Faculté des sciences économiques et sociales.
- Guillochon B., Kawecki A.,Venet B. (2012). *L'Économie International*. 7ème édition. Paris: Dunod.
- Lambert, A. (2002). *Les obstacles à l'investissement logement*. Constructif, (2). Pris du site: http://www.constructif.fr/bibliotheque/2002-5/les-obstacles-a-l-investissement-logement.html?item_id=2425
- Incent, M. (2010). *Quel est le rôle économique de l'état ?* pris du site : http://www.reseaucerta.org/
- Kabaka, P. (2016).*L'intervention de l'Etat dans l'économie: du laisser-faire à la régulation*. Pris du site: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal, id: 01287474
- Lehot, M. (2013). *Privatisations. La grande vague des années 80-90*. Revue Ouest France. Pris du site: http://www.ouest-france.fr/privatisations-la-grande-vague-des-annees-80-90-272238
- Levac, M., Wooldridge, P. (1997). *La privatisation au Canada.* Revue de la Banque du Canada. Pris du site: http://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2010/06/r973a.pdf

- Mencinger, J., Aristovnik, A., Verbic, M. (2014). *The Impact of Growing Public Debt on Economic Growth in the European Union*. Retrieved from: http://www.ier.si/files/Working%20paper-80.pdf
- Nasr, E. (2014). *Le chômage au Liban est une bombe*. Agenda culturel. Pris du site: http://www.agendaculturel.com
- Peterson, P.D. (2012). *Different types of investments.* retrieved from: http://educ.jmu.edu/~drakepp/investments/modules/module2.pdf
- Renaud, V. (2007*). Les différentes catégories de dettes et de créanciers*. Belgique: CADTM
- Studyrama. (2010). *Les déterminants de l'investissement*. Pris du site : http://www.studyrama.com/IMG/pdf/cours_economie_05.pdf

- Institut de recherche des Nations Unies pour le développement social (UNRISD). (2014). *Les facteurs sociaux du développement durable*. Pris du site: http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/
- Word Bank Group. (2015). *Lebanon: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity.* Word Bank Group.
- Zaccai, E. (2002). *Qu'est-ce que le développement durable?* Intervention lors de la conférence" Rio, le développement durable 10 ans après" Paris, Cité des Sciences.
  Zeng, C. (2010). *Le rôle de L'état dans la vie économique et sociale.* Pris du site: http://jeromevillion.free.fr/AEHSC_Ressources/Documents_AEHSC/Chapitre_Etat_CZ.pdf

Presses Universitaires

- Albert, M., Atkinson, S.T., Bauchet, P., Berthélemy, J-C., Boiteux, M., Bourgeois, B., Casanova, J-C., Chiappori, P.A., Collomb, B., Gattaz, Y., Hellwing, M., Ménil, G., Pébereau, M., Saint-Sernin, B., Scheinkman, J., Vives, X. (2008). Rapport sur L'enseignement de l'économie dans les lycées. Académie Des Sciences Morales Et Politiques, France.
- Simonneaux, J. (2002). *L'enseignement de l'économie et l'éducation à la citoyenneté: quelle dialectique,* Université de Provence Aix-Marseille, France. Pris du site: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00804469

Sites:

- http://css.escwa.org.lb
- http://www.toupie.org
- http://www.cas.gov.lb
- http://www.alternatives-economiques.fr
- http://www.almaany.com
- http://www.InflationData.com
- http://www.itu.int/ITU-D/arb/index-ar.html
- http://www.ohchr.org/en/Issues/Business/Forum/Pages/2013LACRegionalForumBusinessandHumanRights.aspx
- http:// www.oeconomia.net
- http:// www.ces.gov.lb
- http://www.data.albankaldawli.org